

مرویات
نکاح المتع
جَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ

قديم الطالب

محمد عبدالرحمن سميلة لا اله الا الله

لنيل درجة الماجستير

بإشراف

الدكتور الأكرم حبيب الله العمري

رئيس قسم الدراسات العليا

العام ١٣٩٧
الهجري ١٣٩٨ هـ

((بسم الله الرحمن الرحيم))

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين ، وبعد

أشهد بأن اعداد هذه الرسالة جرى باشرافى بقسم
الدراسات العليا فى الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة لمنح
الطالب درجة الماجستير ..

هنا* على التوصيات المتوفرة أرشح الرسالة للمناقشة ..

الدكتور

أكرم ضياء العمرى

((بسم الله الرحمن الرحيم))

الحمد لله رب العالمين وكفى صلى الله على نبينا محمد

الذى اجتبى ، محمد

نشهد ((أعضاء هيئة المناقشة)) بأننا اطلعنا على
هذه الرسالة المقدمة من الطالب محمد عبد الرحمن الأهـدل
وناقشناه فى محتوياتها وفيما له علاقة بها وهى جديرة بالنجاح
بتقدير (()) لنيل درجة الماجستير من شعبة
السنة فى قسم الدراسات العليا ..

المضو

المضو

الاسم /

الاسم /

التوقيع /

التوقيع /

الرئيس

الاسم /

التوقيع /

رئيس قسم الدراسات العليا

تاريخ / / ١٣٩٨ هـ

الجامعة الاسلامية

بالمدينة المنورة

(شكر وتقدير)

ان البحث وكتابته وتجميع المعلومات من مصادرها وابرازها في حلل التنسيق بأسلوب واضح صحيح ليتطلب خبرة وكفاءة ليظهر البحث مختوما بطابع الاستحسان لذا كان لزاما أن نحتك بأهل الخبرة والكفاءة لنستمد منهم التوجيهات في هذا المضمار ونستفيد من أفكارهم في ميدان البحث ..

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (١) وفي رواية " ان أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس " (٢) ..

أتقدم بجزيل الشكر وكبير التقدير لكافة مشايخي الذين قاموا بأداء رسالتهم خير قيام - وأخص بالذكر شيخنا المرحوم الدكتور محمد أمين المصري طيب الله ثراه فقد شجمني كثيرا على السير في الموضوع وشرح لي غير مرة مدى أهميته - الا أن المنية وافته قبل أن اكتب ما يستحق الذكر ..

كما أخص بالذكر مقرونا بالشكر والتقدير الدكتور أكرم ضياء العمرى رئيس قسم الدراسات العليا حاليا ، المشرف على اعداد رسالتي الذي بذل كل جهد في سبيل توجيهي وتذليل ما يمترضني من عقبات ، فكم عنت لي خلال البحث من مشكلة هداني الى مراجعتها وكم اعترضتني من عويصه فجلى بيانه خفاءها ، وربما ضاق زمن الاشراف المحدد فيمطيني وقتا اضافيا في بيته لا كمال نقطة البحث ، وشكرا له مرة أخرى على ملاحظاته الدقيقة التي كان يبددها في بعض كتابتي ، ولا أنسى ما كان يمدني به شيخنا حماد الانصاري من معلومات وبذل نفيس مكتبته النفيسة لي ولغيري من الطلاب ..

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢١٢ / ٥ ، وأبو داود في سننه ٢ / ٥٥٥ والترمذي وقال هذا حديث صحيح .. تحفة الأحوزي ٨٧ / ١ ..

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢١٢ / ٥ والترمذي في سننه وحسنه .. تحفة الأحوزي ٨٨ / ٦ ورجال أحمد ثقات ..

وكذلك شيخنا الدكتور محمود ميره الذى ما بخل على بالتوجيه وحل
بعض المشكلات العلمية ..

فجزا الله الجميع خيرا ما يجزى الصالحين ..
وختما ما اتقدم بالشكر الجزيل لكافة المسئولين فى هذه المؤسسة العلمية
الكبرى ..

سائلا المولى أن يمنحنى وإياهم التوفيق والسداد ..

* *

*

((محتويات الرسالة))

الصفحة

٧

المقدمة

الباب الأول / وتحتة فصلان /

الفصل الأول ..

بحوث تمهيدية

المبحث الأول /

٢٦ (أ) تعريف النكاح ..

٢٧ (ب) أنواع عقود في الجاهلية ..

٣١ (ج) ما أبطله الاسلام منها وما أقره ..

المبحث الثاني /

هدف الاسلام من تشريع النكاح ..

٣٣ (أ) تحصين الفرد ..

٣٣ (ب) بناء الاسرة ..

٣٥ (ج) انجاب الاطفال ..

المبحث الثالث /

٣٥ (أ) العقود الصحيحة والعقود الباطلة

٣٧ (ب) الشروط الصحيحة والشروط الفاسدة

٣٨ (ج) تعريف الرخصة ..

المبحث الرابع /

٣٩ (أ) حجية السنه ..

٥٠ (ب) حجية نسخ السنه بالسنه ..

الفصل الثاني /

المبحث الأول /

٦١ - تعريف نكاح المتعة ..

المبحث الثانى /

٦٢ مقارنة نكاح المحلل بنكاح المتعة

٧٥ والمقارنة بينها وبين النكاح الشرعى

المبحث الثالث /

٧٧ مقارنة النكاح المؤقت عند الحنفية بنكاح المتعة ..

الباب الثانى /

الفصل الأول /

بيان تحريم المتعة فى عصر النبوة

المبحث الأول /

٨٦ تحريم المتعة فى خير أدلتها تحقيقها

المبحث الثانى /

١٣٧ تحريم المتعة فى فتح مكة أدلتها تحقيقها

المبحث الثالث /

١٥٤

تحقيق تحريم المتعة فى أوقات ومواطن أخرى- أدلتها تحقيقها

الفصل الثانى /

المبحث الأول /

١٧٩ موقف الصحابة من نكاح المتعة

المبحث الثانى /

٢٧٣ موقف التابعين من نكاح المتعة

المبحث الثالث /

٢٨٦ موقف أئمة الملة وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة

المبحث الرابع /

٢٩٣ موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة

الصفحة

الباب الثالث

الفصل الأول /

رأى الشيعة الامامية فى نكاح المتعة وأدلتهم ومناقشتها ٣٠٠

الفصل الثانى/

استمرار المصل بنكاح المتعة عند الشيعة الامامية فى ايران
الآثار الاجتماعية والخلقية لشيوع نكاح المتعة ٣٢٩

* *

*



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونمون بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا
هادى له وأشهد الا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله ..

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين ..
أما بعد /

فهذه رسالة أقدمها لنيل الشهادة العليا " الماجستير " من شعبة
السنة ،

وقد اخترت أن يكون موضوعها في جمع المرويات من الأخبار والآثار
المتعلقة بنكاح الحمة وتحقيقها ، مع ما أضم الى ذلك من فقه السنن والآثار
واستقصاء ذكر أدلة الشيعة الامامية (١) المجيزين لها ومناقشتها ونقل أقوال

(١) الشيعة الامامية الاثنا عشرية / من أشهر فرق الشيعة وانما قيل لهم
الامامية نسبة الى الامام " الخليفة " لاعتقادهم أن الامامة أصل من أصول
الدين لا يتم الايمان الا بالاعتقاد بها ولا يجوز فيها التقليد بل يجب
النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة ، وسميت بالاثني عشرية
لأنها تعتقد أن الأئمة الذين لهم صفة الامامة الحقة اثنا عشر اما ما نص
عليهم النبي صلى الله عليه وسلم جميعا بأسمائهم ثم نص المتقدم فيهم على
من بعده وأنهم معصومون كالنبي من سن الطفولة الى الموت عمدا أو سهوا
من جميع الرذائل صغيرها وكبيرها وهم يرون أن الشيخين أبا بكر وعمر
مفتصبان بالخلافة يجب التبرؤ منهما ..

كاشف الغطاء ، أصل الشيعة وأصولها - ص ١٣٣ . وما بعدها .

محمد رضا المظفر - عقائد الامامية ص ٤٩ وما بعدها .

أحمد أمين - ضحى الاسلام - ٣ / ٢١٢ .

شبهة الحمد - الأديان والفرق والمذاهب المماصرة - ص ١٨١ .

أهل العلم وأئمة المذاهب فيها والله من وراء القصد وعليه المعتمد ..

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع للوجه التالي /

أولا - ان هذا الموضوع بالغ الأهمية ان يناقش مشكلة اجتماعية خطيرة زلت فيها قدم كثيرين حين سلكوا فيها غير سلك أهل التحقيق ..

ثانيا - لما اطلعت عليه من بعض مؤلفات الامامية حيث طعنوا في مصادر السنة الموثوق بها وادعوا اضطراب الروايات واختلاف الآثار في بيان مواطن تحريم المتعة وقالوا انها لا تصلح دليلا على التحريم واستدلوا بما لا ينهض بحجة ..

وأعظم من هذا أنهم طعنوا في بعض الصحابة الذين أثنى عليهم القرآن وعدلهم الرحمن جل وعلا ورضي عنهم أجمعين ..

لذا فأننا عامد ان شاء الله الى عقد موضوع ل مناقشة آرائهم وذلك بعد استيعاب المرويات في نكاح المتعة وبمعناها بحسب الامكان والتوفيق بينها بعد الفحص والتسحيص والاطلاع على الأسانيد وجمع ما قاله أئمة الحديث فيها مما يزيد الحق وضوحا والأمر جلاء ..

ثالثا - ومن دواعي الاختيار أيضا هو ما وقع في الروايات عن نسبة تحريم المتعة الى أزمان ومواطن مختلفة ..

وسوف يتم بعد جمع المرويات واستيعاب أطرافها والنظر فيها والكشف عن صحيحها وسقيمها وذلك تتضح الحقيقة ..

وانا فالمشكلة التي أريد الوصول الى حلها هي ما يظهر في بعض الروايات من التعارض الذي وسه الشبهة الامامية بالاضطراب

رابعاً - انى سمعت كثيراً من المسلمين يسألون عن حكم التمتع عن طريق المذياع والصحف..

وكانهم يستروحون الى ما يسممون من بعض الدعاة اليها والمشيدين بحلها ولما ينشأ عند البعض الآخر من شك وارتياب فيها ..

والثمرة التى نجتنيها من هذه الرسالة معرفة حكم الاسلام فى التمتع من خلال الأدلة من الكتاب والسنة واجماع الأمة والقياس الصحيح..

والرغم من أنه قد كتب فيها كثيرون من علماء الاسلام متقدمين ومتأخرين وقل أن تجد كتاباً من كتب السنة أو سفراً من أسفار الفروع الفقهية الا ويلقى عليها ضوء من أضواء الشريعة ..

بل أفردت بالتأليف قديماً وحديثاً ..

الا أنهم لم يقصدوا الى جمع كل ما ورد فيها باستقصاء مع تخريج أحاديثها والحكم عليها ..

هذه المواصل كلها هى التى رفعتنى الى الكتابة فى هذا الموضوع لأكشف عن وجه الحقيقة وأزيد الحق ايضاحاً ..

امثالاً لقوله عز وجل / " فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول " (١)

وقد يمترض معترض بأن الموضوع مطروق فأقول ليست كثرة الدراسات وتعدد المباحث فى موضوع ما تكون دليلاً قاطعاً على أن هذا الموضوع قد أشبع بحثاً ومحسناً دراسة دائماً ..

فقد تخرج عن هذه القاعدة أمور اختصت بالبحث ولا تزال بحاجة الى مزيد دراسة ..

(١) النساء - آية (٥٨) .

ذلك لأن البحوث تختلف من واحد لآخر باعتبار اتجاهاتها وتنسوع
مناحيها ..

هذا ولما كانت متعة النكاح تشكل أهمية كبرى في إطار الشريعة لمكانها
الطموس في الهيئة الاجتماعية ..

عنى العلماء قديما وحديثا بالتأليف فيها استقلالاً ..

هذا بالإضافة الى دراسات شملتها تبعاً في ثنايا الكتب الفقهية
في مختلف المذاهب الاسلامية كمسألة من مسائل الفقه لا غنى للفقيه عن معرفة
حكمها ..

وسأستعرض من اختصها بالتأليف ليعرف القارئ على ضوء ذلك مدى
أهمية رسالتي وما هي الفوائد الجديدة التي ستطالعها بها من اختصاص المتعة
بالتأليف ..

(١) ان أقدم مؤلف في هذا الباب عثرت عليه وأوسعها رواية هو كتاب
ألفه صاحبه في أواسط القرن الخامس واسم هذا الكتاب القسيم
" تحريم نكاح المتعة " لمؤلفه أبى الفتح نصر بن ابراهيم المقدسى
شيخ الشافعية بالشام والمتوفى سنة ٤٩٠ هـ ..

جرى فيها المؤلف مجرى المحدثين وعنى بنقل سنة سيد المرسلين
عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم - في هذا الموضوع ..

قسم رسالته أبواباً وجمع في كل باب ما وصل اليه من الأحاديث وأسنده
ذلك عن شيوخه الى المشرع الكريم ..

وثنى بذكر ما ورد في تحريمها من القياس والاستدلال ..

كما ذكر جملة من الشبه التي احتج بها المخالفون وردّها ..

وقد أطلال النفس في ذلك حتى شغل الموضوع ثمانية وعشرين صفحة في ذكر الشبه والرد عليها ، ومع هذا لم يستوف جميعها ..

لأنه ربما أجاب بأكثر من أربعة أجوبة على الشبهة الواحدة .. وقبل هذا وذاك ذكر بابا في وجوب الأخذ بالسنة وإيجاب الانقياد لها لدى البشرية كمدخل الى ما سيأتى بعد ..

ولما كان هذا الكتاب الذى ظل قرونا عديدة يرنح تحت ظلمة الإهمال - بحاجة الى من يعنى بشأته لاظهاره فى عالم المطبوعات ، قامت الجامعة الاسلامية بالاشراف على هذا الكتاب - فوكلت تخريج أحاديثه وتحقيق سطوره الى شيخنا حماد الأنصارى وقدم له مقدمة مفيدة شيخنا عطيه محمد سالم استعرض فى مقدمته التى أسماها " نكاح المتعة عبر التاريخ " بعض من خصوصها بالبحث أو ذكرها فى مباحث من مؤلفاتهم ، ثم من كتب فيها من المجوزيين ..

وناقشهم مناقشة علمية دقيقة ..

فجاء السفر المذكور فريدا فى بابيه وحيدا فى موضوعه (١) ..

ومع هذا فقد قام المؤلف ببقية أحاديث وجملته آثار سيأتى ذكر أمثلة لها ..

(٢) " لمعة فى نكاح المتعة " لمفتى دمشق فى أوائل هذا القرن الشيخ حامد افندى العمادى ..

كتبها استجابة لطلب الوزير الحاج سليمان باشا (٢) ..

(١) يقول مخرج أحاديثها " لقد أعمنت النظر فى هذه الرسالة فوجدتها رسالة

وضع فيها مؤلفها أبو الفتح من الأدلة النقلية والمقلية على تحريم متعة

النكاح ما لم يسبق الى جمعه حسب علمى " ص ٧٦ ..

(٢) وهى مخطوطة فى المكتبة المحمودية فى أحد مجاميعها بعنوان " الرسائل

الحامدية " تحت رقم ٩٠ - ٨٠ ..

وهى رسالة على صغر حجمها احتوت على نقول قيمة من أقوال أهل العلم فى الموضوع استقاها من مصادر مختلفة فى الفقه والحديث لم تعجز رسالتى عن الإلمام بها ولم تنفرد بجديد عن سابقتها اللهم إلا شيئا ليس من جوهر القضية ..

على أنها لم تستوعب ولكنها لمعة كما أسماها صاحبها ..

ونتيجة هذا البحث - تحريم هذا النكاح ومطلانه وترجيح تكرار النسخ لها ..

(٣) كذلك أفردتها بالتأليف الشيخ الداعية المرحوم محمد الحامد الحلبي من العلماء المعاصرين وأسماها " نكاح المتعة حرام فى الاسلام " وهى مطبوعة وتقع فى مائة صفحة بالقطع الصغير ..

بدأها بتعريف المتعة وذكر أدلة التحريم .. كما ذكر بعض أدلة المجيزين ورد عليها ثم عقد فصلا فى رجوع من رويت عنهم الإباحة من الصحابة الى التحريم ، ففصلا فى بيان ان النسخ ورد على المتعة مرتين ثم فصلا بمنوان هل فى نكاح المتعة حد ، ثم مناقشة رأى زفر فى مسألة النكاح المؤقت ان حضره شاهدان وعقد بلفظ الانكاح أو التزويج ثم زمر نقولا فقهية من بدائع الصنائع وغيره فيه حجج والزامات للمخالفة ، وأورد أخيرا اعتراضات عشره للمجيزين ودفعها بحجج دامغة ..

هذا عرض اجمالى لمحتواها . والكتاب قيم فى موضوعه مفيد فى بابيه إلا أنه كسابقيه فاتته بعض أحاديث لم يذكرها وحقبة اعتراضات لم يناقشها وآثار يحسن الاتيان بها . وعذره أنه لم يلتزم الاستيعاب وفيما جاء به الكفاية لمن أراد الانصاف فرحمة الله تعالى عليه ..

(٤) جمع فى مسألة المتعة شيخنا عبد اللطيف بن ابراهيم العبد اللطيف ، شطرا صالحا من الأحاديث المتعلقة بنكاح المتعة رقت فى أوراق بالآلة

الكاتبة وزعها علينا في كلية الشريعة بالجامعة الاسلامية وكان الباعث له على تأليف الرسالة سوء الورد عليه من بعض المستفيدين ..

هذا ما عثرت عليه في الموضوع من كتب أهل السنة ، وهناك بحوث مستفيضة في كتب الحديث والتفسير والفقه وغيرها في المسألة ..

ومع هذا كله فقد قات المؤلفين كما ذكرت سابقا أحاديث أخر ذات أهمية كبرى ،

وهذه الأحاديث تفتح الباب الذي استغل على كثير من العلماء وتقطع جذور الشك في موضوع تكرار النسخ ..

كما فاتهم آراء جماعة من الصحابة في هذه المسألة ..

ولا شك أن آراءهم هذه ليست الا موضع احتجاج ان هذه القضية القول فيها من صحابي له حكم الرفع ان ليس للاجتهاد فيها مكان ..

كما ان كتبهم خلية عن آراء جماعة من التابعين الذين عاشوا في عصر شهد له الرسول الكريم بالخيرية وآراءهم هذه لا سيما وهم من أهل الفتوى - تمثل جانبا كبيرا من الأهمية ..

ان مثلهم في ورعهم ودينهم ومعاصرتهم لعصر الصحابة وقربهم من المستقى التشريعي يجعلهم لا يصدر عن رأيا في قضية شرعية - لا سيما وهي متعلقة بالعلاقة الاسرية - الا وعندهم فيه قيس من مشكاة النبوة ..

هذا بالاضافة الى أن هناك شبهات عدة أوردها المجيزون لم تناقشها رسالة المقدسي ولا من كتبها بعده ..

وذلك كالشبهات التي أوردها الفكيكي في كتابه " المتعة وأثرها في اصلاح الاجتماع " حول أحاديث نكاح المتعة عند أهل السنة ..

ومعنى ما أورده العاطليان الأول والثاني في كتابهما " الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية " من شبهات لنقد بعض الرجال في الصحيحين كسفيان بن عيينة وغيره ..

فكان لزاما على وأنا أعنى بتمحيص المرويات ألا أهمل هذا الجانب لأنه من متعلقات بحثي الحديثي ..

كما أن هناك نقولا للمجيزين عن بعض كتب أهل السنة غير صحيحة لم ينبه عليها فيما اطلعت عليه ..

أو نقولا مقتطعة لا يفهم مقصود المؤلف منها الا باستكمال النقل والا فهم منها العكس فهي بحاجة الى ايضاح ذلك بالرجوع الى أصولها (١) ..

(١) مثل نقل العاطلي في الروضة البهية ٥ / ٢٦٥ عن ابن القيم في الزاد / " نقد حديث سبره لأنه من رواية عبد الملك بن الربيع وقد تكلم فيه ابن معين ولذا لم يخرج البخاري في صحيحه / وهذا النقل صحيح لكن انما حكاه ابن القيم عن طائفة ورده فكان اقتصاره في النقل قصور مع أن هذه الدعوى بين زيفها فان عبد الملك لم ينفرد وحده برواية هذا الحديث عن أبيه فقد رواه عنه عند مسلم جماعة وهم الليث وعمار بن غزيرة والزهرى وعبد العزيز بن الربيع وعمر بن عبد العزيز وابنه عبد العزيز كلهم عن الربيع ، انظر / نوى على مسلم ٩ / ١٨٤ / ١٨٥ / ١٨٦ / ١٨٧ .

قلت وأيضا فليس في حديث عبد الملك عن أبيه الا النهي المطلق بدون قيد التأبيد فذكر التأبيد خاصة انما هو من حديث عبد العزيز بن عمر وتابعه عند مسلم وغيره عمر بن عبد العزيز كلاهما عن الربيع عن أبيه ..

ولم ينفرد الربيع برواية هذا الحديث عن أبيه كما ادّعوا بل رواه عنه محمد بن عبد الله بن نوفل - راجع أحكام القرآن للجصاص ٢ / ١٥١ .

كما أن الشيعة الامامية يذكرون مرويات عن أئمتهم وهي بحاجة الى تحقيق على غير ذلك ..

كالتنبية على بعض أخطاء^١ وقع فيها بعض الباحثين في الموضوع أو نسبة حديث الى غير مخرجه ونحو ذلك ..

ويمكنني أن أخص الجديد في رسالتي في ما يلي /

أولا - ذكر أحاديث هامة وزيادات مفيدة في موضوع نكاح المتعة لم يجمعها المؤلفون قبلي في رسائلهم مع الحاجة الداعية الى نقلها من الأسفار الحديثية ..

فمثلاً أحاديث تحريمها بخير لم يذكرها المقدسي ولا من بعده الا عن صحابييين فقط على عهد الله بن عمر رضي الله عن الجميع ..

على أن حديث علي اختلفوا في معناه فمن قائل الظرف "يوم خير" شامل للمتعة ولحوم الحمر ومن قائل الظرف انما هو للنهي عن لحوم الحمر فقط ..

لكن بعد البحث والتنقيب نقلت تحريمها بخير عن خمسة من الصحابة آخرين وهم عبد الله بن مسعود وشعبة بن الحكم وزيد بن خالد الجهني، وكعب بن مالك وأبوهرم الغفاري ..

وستأتي أحاديثهم في محلها ..

== ومن الرسالة تحريم المتعة في فتح مكة في الكلام على حديث سبره ..
انظر حديث سبره عند عبد الرزاق - المصنف ٢/٥٠٢ ، أحمد في مسنده ٣/٤٠٤ ، والحميدي في مسنده ٣/٣٨٤ . وأبو يعلى ١/٤١١ ق مخطوط في مسنده ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٥ ، ٣٦ ..
وابن الباغندي - في مسند عمر بن عبد العزيز ص ١٨ / وأبو نمير في الحلية ٥/٣٦٣ .. والخطيب في تاريخ بغداد ٦/١٠٥ ..

ومن الزيادات المهمة المفيدة في حديث الشيخين ما جاء عند عبد الرزاق بنس سندهما عن ابن مسعود " ثم نهانا عنها يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية " (١) ..
ان مثل هذه الزيادة كشفت لنا أمورا عدة/..

(١) تحديد الرخصة فيها بما قبل خير وبعد شرعية الجهاد وهم فسق حال الغزو ..

(٢) تحقق تحريمها بخير ..

(٣) تحقق أن الظرف في حديث علي يشمل الأمرين المذكورين المتممة ولحوم الحمر الأهلية ..

(٤) هذا الحديث يدفع قول من يرى أن الترخيص فيها والتحريم كانا مرة واحدة عام الفتح ..

(٥) تنصر هذه الزيادة رأى من قال يتكرر نسخها مع الأحاديث الاخر.

(٦) الترخيص فيها قبل خير مؤذن بأنها حرمت قبل لأنها كانت من الأنكحة الجاهلية ..
الى غير ذلك ..

ثانيا - بذلت الجهد في جمع الأحاديث وتخريجها من الكتب الحديثية من كل سفر استطاعت يدى تناوله واستقصيت التخريج من الأمهات الست على وجه الخصوص ..

ثالثا - التزمت ذكر الألفاظ الزائدة في الروايات حين التخريج ومقارنتها بما سواها والتنبيه على ذلك ان كانت دلالتها مختلفة عن الرواية أو الروايات الأخرى ..

رابعاً - ان كان الحديث في كتاب لا يلتزم الصحة مؤلفه أو كان مؤلفه واسع الخطأ في التصحيح كالحاكم ..

فاني أحكم على الحديث بحسب قواعد هذا الفن أولاً ثم أردف بذكر ما قاله أئمة الحديث في الحكم عليه ..

خامساً - أترجم لرواة الحديث ان لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما لا جماع الأمة على قبول ما فيهما وأنهما أصح ما كتب بعد كتاب الله تعالى ..

سادساً - أتبع ذلك ببيان ما يستنبط من الحديث وأذكر ما تهياً لى من الفوائد المتعلقة به ..

سابعاً - أنه من خلال بحثى على أخطاء وقعت لبعض الباحثين في الموضوع لمقصد الاستفادة وبيان الحق ان لا يسلم من الخطأ الا من عصم عليه الصلاة والسلام ..

ثامناً - أذكر أجوبة على شبهات لم يتمرض لها السابقون الذين كتبوا فى المتعة مع الحاجة الى مناقشتها وإبرازها فى صورتها الحقيقية ..

تاسعاً - نقد ما رواه المجيزون عن أئمة آل البيت فى جواز المتعة ..

عاشراً - قد أضعف جواباً على شبهه يوردها المخالفون لما قام عندى من دليل من حيث الرواية (١) ..

(١) مثاله = استدلال الشيعة بحديث البخارى عن عمران بن حصين - "نزلت آية المتعة فى كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرمها - على أن المراد نكاح المتعة فى الآية - فأجاب بعضهم "بأنه رأى صحابى واخبار بما علم " . فضمفت هذا الجواب لما قام عندى من أدلة أخرى عند أحمد فى مسنده وأبى داود وغيرهما تبين أنه انما يعنى متعة الحج لا نكاح المتعة كما هو ظاهر ضيع البخارى حين أورده فى كتاب الحج وعليه جرى الشراح ..

الحادى عشر- عقد فصل فى معنى بيان السنة للقرآن وايضاح ذلك بأمثلة ..

وعقد فصل متكامل (١) فى وجوب الأخذ بأوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونواهيه لكونها من الله عز وجل ..

الثانى عشر - مباحث أصولية لها صلة بالموضوع ان هى الأصل الذى بمعرفة
يحكم على هذا المقعد بالصحة أو بالفساد وهى مبحثان الأول فى
بيان المقود الصحيحة والفسادة من حيث هى والشروط الصحيحة
والفسادة .. وبيان معنى الرخصة ..

الى غير ذلك من الفوائد التى ستطالع القارئ والشوارد المقيدة فى أصول
الحديث التى ذكرت لمناسبة (٢) ..

والله أسأل التوفيق والسداد ،،،

(١) قيدته بالتكامل لأن المقدسى ذكر بابا فى الموضوع ولم يخرج
فيه سوى حديثين أحدهما عن أبى هريرة والآخر عن النعمان
بشير .

كما فى ص ١٢٢ / ١٢٣ - تحريم نكاح المتعة ..

(٢) ومثل تحقيق المقام . فى ما قيل انه تكرر نسخه وهى القبلة
ولحوم الحمر الأهلية والوهو من أكل ما مسته النار والمخابرة .

المتعة عند المجوزين والتأليف فيها عندهم/

ويسمون بها النكاح المنقطع ، مسألة من مسائل الفقه المهمة فهي موجودة
في كتبهم المختصرة (١) والمبسطة (٢) ..

ومن اختصها بالتأليف منهم توفيق الفكيكي أحد الكتاب المعاصرين
وأسمى هذا المؤلف " المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي " (٣) ..

قرظها له غير واحد من علماء الشيعة ..
ورفعوها فوق مستواها العلمي ..

قيمتها العلمية /

يمكنني تلخيص ملاحظاتي على رسالته فيما يلي /

(١) انه قد يمزونقولا الى الملما غير صحيحة (٤) ، وهذا مبين للتحقيق
العلمي ..

(٢) انه قد ينفى نصوصا من كتب أهل العلم بدعوى أنه راجعها فلم يجد

(١) مثل كتاب المختصر النافع للحلي .

(٢) مثل الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية .

(٣) طبعت بمطبعة النجاح بالقاهرة وتقع في نحو مائة وثلاثين ورقة .

(٤) مثل عزوه الى الترمذي حديثا في تجويز ابن عمر لمتعة النساء كما في

ص ٤٢ ، ٧٢ .

فانه بالرجوع الى سنن الترمذي تبين أن الحديث صريح في متعة الحج

وليس لابن عمر في متعة النساء حديث في الترمذي يجوزها اطلاقا بل

هو من أشد الناس فيها كما سيأتى ..

طلبته والبحث يتبين العكس (٥) وهذا قصور واضح ..

(٣) جرى في حديثه واعتمد على المجازفة المسجوعة فتراه مثلاً في معرض نقد أحاديث تحريم المتعة في الفتح يقول بعد أن نقل ما سرده الواقدي من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وتشريعه يخلق على ذلك بقوله / " هذا كل ما تكلم به المشرع الأقدس في فتح مكة ويلاحظ القراء معنا أن كلامه صلى الله عليه وسلم لم يتناول أيضاً تحريم النكاح المؤجل لا تصريحاً ولا تلويحاً " (٢) ..

مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد تكلم بخير ما سرده الواقدي ،
وما ذكره الواقدي في فتح مكة مما لم يشأ الفكيكي أن يقرأه وأغفله في رسالته ،
(٣)
فكان تعميم الفكيكي مجازفة ينكرها التحقيق العلمي ..

(١) مثاله نفيه وجود النهي عن المتعة في غزوة خيبر والفتح من مغازي الواقدي وغيره كما في ص ٨١ / ٨٥ - والبحث تبين العكس فقد ذكره الواقدي في مغازيه في الغزوتين ، ففي غزوة خيبر ٦٦١ / ٢ من طريق أبي رهم " فأمر بخيبر منادياً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمير الانسية وعن متعة النساء وعن كل ذي ناب ومخلب " ، وفي غزوة الفتح ٨٦٥ / ٢ من طريق الربيع بن سبرة عن أبيه قال " حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء يومئذ " ، وانظر محمد بن حيان = كتاب الثقات ١٦ / ٢ ..

(٢) ص ٨٧ .

(٣) مثل ذكر الواقدي في غزوة الفتح ص ٨٦٥ / ٢ تحريم الرسول للمتعة ولفظه " وحدثنى " ..

(٤) انه قد يجمع بين قولين متضادين في النقل ويناقض كلامه فمثلا بينما ينقل عن الشيخ المفيد في رسالته عن ابن بابويه أن عليا رضي الله عنه نكح في الكوفة امرأة من بنى نهشل متعه (١) ..

واذا به في آخر البحث يذكر عن الشيخ المفيد قوله أنه لا يعلم أن عليا نكح متعه ولم يقف على خبر في ذلك ..

(٢)

وان عدم فعل علي لها لا يقوم دليلا على التحريم ..
وفيما سبق يدل على ما الآن حديث علي في تحريمها بفعله فيما زعم ..
وهذا أمر يقتضى التمجيب ..

(٥) ان المصادر التي يستقى منها معلوماته غالبا ما تكون كتب أدب أو ليست جديرة بالاعتماد فمن الأول استدلاله على أن الزبير تزوج أسما متعه وولدت له من هذا النكاح عبد الله ، بما رواه الراغب في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء وما ذكره صاحب المقد الفريد ونحوهما من الكتب الموضوعة لغير الأمور الشرعية ، فيدلل من كتب الفكاكات على مسألة شرعية بما يعارض كتب الشريعة وهذا للممر الله هو الباطل ..

وليس هذا العمل مختصا به فقد سبقه المعلق على الروضة البهية محمد كلانتر حين أشار بالرقم والصفحة الى كتاب ابن عبد ربه المقد الفريد

(١) ص ٨٣ .

(٢) ص ١١٤ .

ابن أبي ذئب ومعمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء يومئذ .
أنظر غزوة فتح مكة ، فهذا أظهر دليل على بطلان تميمه ان عجز عن الاحاطة بما في مغازي الواقدي فضلا عن الاحاطة بكل أحاديث الفتوح ..

وكاشف الغطاء في أصل الشيعة حين أشار الى كتاب الراغب وليت أنهم أتوا بالنص على وجهه فانهم لو فعلوا ذلك لا سترحنا من الكتابة فقد جاء في العقد الفريد في نفس الصفحة التي أشير اليها ما نصه قال ابن عباس ، " وأما المتعة فان عليا رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها فأفتيت بها ثم سمعته ينهى عنها فنهيته عنها وأول مجمر سلع في المتعة مجمر آل الزبير " (١) ، فحذفوا من النص الجملة الأخيرة فقط ..

ومن الثاني اعتماده على شرح نهج الباطنة لابن أبي الحديد الذي يصدر منه بعض أحكامه (٢) على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ..

ومن الثالث مفازي الواقدي فان الواقدي على سعة علمه واطلاقه اجتمع كثير من النقاد على تجريحه (٣) فلا يعتمد عليه في أحاديث الحلال والحرام .

(١) انظر العقد الفريد ٢ / ج ٤ / ٨٥ وأوله / " الشعبي قال قال ابن الزبير

لعبد الله بن عباس قاتلت أم المؤمنين وحواري رسول الله وأفتيت بتزويج المتعة " الا أن هذا لا يصح راجعه من الرسالة ص

(٢) قال العلامة محب الدين الخطيب " عبد الحميد بن أبي الحديد مؤلف

معتزلى أكثر تشيعا من الشيعة ...

عاش عدوا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما شعن به شرحه الخبيث لكتاب نهج الباطنة من الأكاذيب التي شوهت تاريخ الاسلام ..

(مجموع السنة / الخطوط العريضة منه ص ٤١) ..

(٣) هو محمد بن عمر الواقدي نزيل بغداد لم يخرج له الجماعة الا ابن ماجه

فأخرج له حديثا واحدا ولم يصح باسمه بل قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن شيخ له يعني الواقدي كما في مسند عبد بن حميد قال النسانسي الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله أربعة وذكر منهم الواقدي وقال ابن عدى أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه وقال ابن المديني ابراهيم بن أبي يحيى كذاب وهو أحسن حالا عندى من الواقدي وقال أبو داود ما أشك أنه

(٦) انه يجرى فى قواعد نقده على أساس ما دلل فيرى النفى دليلا على نفي الا ثبات وطلانه عكس القاعدة المحكمة " المثبت مقدم على النافى " فتراه ينفى أحاديث تحريم المتعة ويطلبها لأن ابن هشام فى اختصاره مفازى ابن اسحاق لم يذكرها فينصب هذا دليلا على بطلان ما ثبت فى الصحاح..

فهو بهذا الصنيع ضم الى فساد قاعدته الزام ابن اسحاق بما لم يلتزم به من تقصى أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وقضياه ..

على أن المعروف عند أهل التحقيق ان السير ليست المصدر الوحيد لا أحاديث الاحكام لما تجمعه من أخبار صحيحة ومنكره (١) ..

ولكن هذا الأمر العظيم منوط بكتب الحديث المتنوعة من سنن وسننيد ومجاميع وغيرها ..

(٧) انه لا يسند ما يرويه عن آل البيت على فمن دونه وهذه علة فى بحثه تتناول غيره ممن بحث المتعة ككاشف الفطاء والعاملين (٢) وغيرهم ..

فما وجدت لهم فيما اطلعت عليه من مصادره المذبورة فى آخر رسالتى حديثا واحدا مسندا الا أثر الطبرى المنقطع . لولا نهى عمر عن المتعة ما زنا الا .. "

== كان يفتعل الحديث ليس ننظر للواقدي فى كتابه لا تبين أمره وقسالى الشافعى كان بالمدينة سبعة رجال يضمنون الاحاديث أحدهم الواقدي الى غير ذلك ولذا يقول ابن حجر فى تقريره فى ترجمته " متروك مع سعة علمه تقرير ٣١٢ تهذيب ٩ / ٣٦٣ ..

(١) ولذا يقول السيوطى رحمه الله . " وليعلم الطالبان السير تجمع ما صح وما قد أنكر ..

(٢) فى كتابهما الروضة البهية ، شرح اللمعة الدمشقية ..

(٨) انه قد يعمد الى حديث فيعمل بأوله ويستند اليه استنادا يدل على صحته عنده وانما به يرفض آخره لأنه منابذ لهواه ..

فتراه يقول ان اصحاب التاريخ والسير والأثر لم يذكر عن واحد منهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر نسخ المتعة بل الأمر بالعكس فان سلمة بن الأكوع قال / " رخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة ثم نهى عنها . وقد أخرج هذه الرواية الشيخان فتكون المتعة في العام الثامن معمولاً بها أما النهي الذي أشار اليه سلمة بعد ذلك العام فلم يصح عندنا خبره ولم يقر به برهان لتأييده خاصة وأنه لم يعين الوقت أو العام أو الحادثة التي صدر فيها التحريم والنسخ بعد عام أو طاس " (١) ..

وهذا كلام كله خارج عن حدود الحقيقة فالحد يشفى الصحيحين هذا لفظه " رخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها " ..

فالرخصة مبنية أمدها غير مجهول عامها محدد زمن النهي عنها فهل بعد هذا من بيان ..

(٩) انه أظهر حقدا على بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم كافة - فملاً صفحاته بهذا الامر العظيم المخل بأدب المسلم وإيمانه الصادق ، مثل نقله شعرا في سب ابن حواري رسول الله عبد الله بن الزبير ، يشبهه في شعره بالكلب وينقل عن أسماء أنها قالت لا ينهها . احذر هذا الأعصى (٢) فان عنده فضائح قريش بأسرها " (٣) ..

" ونحن حيال هذه المبالغات لا نشعر بأقل حرج فان علاجها فيها ،

(١) ص ٨٩ / ٩٠ .

(٢) ص ٤٥ / ٤٦ - والمحاورة مستندها نهج البلاغة في نحو صفحتين وفيها

ما يمسر لسان المؤمن عن التفوه ببهتها .

(٣) يعنون ابن عباس رضي الله عنهما .

- (١) صادق ابراهيم عرجون / الحياة الادبية عند العرب قبل الاسلام ص ٣١ .
 (٢) أخرجه الترمذى وابن حبان فى صحيحه ورمز السيوطى لحسنه . لكن قال الصدر المناوى وفيه عبد الرحمن بن زياد قال الذئبى لا يصرف وفى الميزان فى الحديث اضطراب كذا فى فيض القدير ٢ / ٩٨ .
 (٣) أخرجه البخارى ١ / ج ٢ / ١٩٦ ومسلم نووى ١٦ / ٩٢ وغيرهما ..
 (٤) صحيح البخارى ٢ / ٣ / ٩٧ .
 (٥) ص ٤٥ ، هكذا نصه .

الباب الأول

ويشتمل على فصلين

الفصل الأول

ويصنع أربعة مباحث

((الباب الأول))

" الفصل الأول "

((بحوث تمهيدية))

وفيه ثلاثة صاحيات /

المبحث الأول / ويتضمن ثلاثة مطالب /

- (١) تعريف النكاح .
- (٢) أنواع عقوده في الجاهلية .
- (٣) ما أبطله الإسلام منها وما أقره .

((المطلب الأول))

تعريف النكاح ...

النكاح في اللغة الضم والتداخل يقال تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض ونكحت القمح في الأرض - إذا حرثتها وذرته فيها (١) وفي الشرع عقد بين الزوجين يحل به الوطء بلفظ انكاح أو تزويج أو ترجمته (٢) وهو حقيقة فسي المقدم مجاز في الوطء - هذا هو القول المنصور عند الأكثر (٣) والدليل على صحته كثرة ورود لفظ النكاح في الكتاب والسنة بمعنى المقدم حتى ذكروا أنه لم يرد في القرآن إلا للمقدم ، واستثنى ابن فارس قول الله سبحانه " وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح " (٤) قال فإن المراد به الحلم (٥) وهناك قول أنه حقيقة فسي

(١) الجوهرى - الصحاح - مادة نكح ١/ ٤١٣ - الزبيدي / تاج المصنوع

٢/ ٢٤٢ / ٢٤٣ .

(٢) محمد الشريفي الخطيب - الاقناع ٢/ ٦٣ .

(٣) ابن حجر - فتح الباري ٩ / ١٠٣ .

(٤) النساء آية (٥) .

(٥) أحمد بن فارس / معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٧٥ .

الوطء مجاز في العقد قال أصحابه لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم تناكحوا تكاثروا (١) ولقوله لمن الله ناكح يده (٢) ..

وقالت طائفة بأنه لفظ مشترك يطلق على كل منهما - قالوا لأنه لا يفهم واحد من قسميه الا بقريته تقول نكح في بني فلان بمعنى عقد ونكح زوجه بمعنى وطئها ، فالقريته هي التي أوضحت المقصود وقد رجح هذا القول الحافظ ابن حجر مع تسليمه لكثرة ورود لفظ النكاح مستعملا في العقد (٣) .

((المطلب الثاني))

أنواع عقود في الجاهلية ...

كانت علاقة النكاح وعلاقة المخادنة والبناء معروفة في مجتمع الجاهلية ومعترفا بها كذلك من المجتمع ، وحين جاء الاسلام بالهدى ودين الحق الى الناس كافة شرع لهم النكاح ونظم لهم علاقة الرجل بالمرأة ، على أحسن وجه ..

ووجوه النكاح التي كان يستعملها أهل الجاهلية تتجلى فيما يلي /

عن عروة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء /

(١) عن ابن عمر - مرفوعا - حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكثروا فاني أباهي بكم الأمم - أسنده ابن مردويه قال الحافظ العراقي وسنده ضعيف ورواه البيهقي في المصنف مرسلا وهو وسنده أيضا ضعيف المناوي - فيض القدير - بشرح الجامع الصغير ٣ / ٢٦٩ .

(٢) هذا جزء من حديث يروى بلفظ سبعة لا ينظر الله اليهم وذكر منهم الناكح يده ، وقد بين الحافظ ابن حجر من خرج من وضعه - التلخيص الحبير

١٨٨ / ٣ / ٢ .

(٣) ابن حجر - فتح الباري ٩ / ١٠٣ .

- (١) منها " نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ..
- (٢) ومنها نكاح الاستبضاع كان يقول لا مرأته اذا ظهرت من طمثها (١) أرسلو الى فلان فاستبضعي (٢) منه ويمتزلهما زوجها ولا يمسهما حتى يتبين حملها من ذلك الرجل فاذا تبين حملها أصابها زوجها اذا أحب وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد (٣) ..
- (٣) ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة على المرأة كلهم يصيها فانها حملت ووضعت ومرت ليال بعد أن تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم قد عرفتكم الذي كان من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان تسمى من أحببت فتلق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع الرجل ..
- (٤) ونكاح رابع يجتمع عدد من الناس فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها وهن البنفايا ينصبن على أبوابهن الرايات وتكون علما فمن أرادهن دخل عليهن فاذا حملت احداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لها القافه (٤) ثم ألحقوا ولدها بالذين يرون فالتاط به (٥) ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك الحديث (٦) ..

-
- (١) الطمث - الحيض .
- (٢) أى طلبي منه المباحه " المجامعه لتحمل منه .
- (٣) أى اكتسابا من ماء الفحل لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم وروءسائهم فى الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك ، قاله ابن حجر - فوالفتح ١ / ١٨٥ .
- (٤) القافه - جمع قائف . وهو الذى يعمر فشببه الولد بالوالد . بالآثار الخفية - فتح - ١ / ١٨٥ .
- (٥) أى التحق والتصق به وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق - فتح ١ / ١٨٥ .
- (٦) أخرجه البخارى فى صحيحه ٢ / ٣ / ١٧٧ ، وأبو داود فى سننه ١ / ٥٢٨ ، والدارقطنى فى سننه ٢ / ٣ / ٢١٦ ..

- (٥) نكاح الشغار - وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على أن يتزوج ابنته أو أخته ويضع كل واحدة منهما صداق الأخرى ..
- كان الرجل في الجاهلية يقول شاغرنى - أى زوجنى موليتك أزوجهك موليتى بدون صداق بيننا (١) ..
- ويمتاز عن سائر الأنكحة بصفتين المقايضة أى تزويج هذه بتلك وخلو النكاح فى الجانبين من المهر (٢) ..
- (٦) نكاح المقت أو نكاح الضيزن (٣) - كانت المرأة فى الجاهلية إذا مات زوجها كان ابنه أو قريبه أولى بها من غيره - ان أراد تزويجها . وان أراد منعها من التزوج مدى حياتها . الا أنه نكاح مقوت عند أكثرهم لذا كانوا يطلقون على المولود منه مقتي ومقيت (٤) ..
- (٧) نكاح الخدن - (٥) كانت المرب تمسب بالزنا ولا تمسب باتخاذ الأخدان فكانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لؤم (٦) ..

-
- (١) عبد الرازق المصنف ١٨٣ / ١ ، السنن الكبرى - البيهقى ١٩٨ / ١ ، ابن حجر - فتح ١٩٣ / ٩ .
- (٢) ابن حجر فتح ٩٤ / ٩ .
- (٣) الضيزن هو الذى يزاحم أباه فى امرأته أى يتزوجها بعد وفاته ومنه قول أوس بن حجر والفارسية فيكم غير منكرة ، فلكم لأبيه ضيزن سلف ، محمد بن حبيب البغدادى - المحبر ٣٢٥ / ٣٢٦ .
- (٤) عبد الرزاق - المصنف ٢٧٢ / ٦ ، الطبرى تفسير ٢٠٧ / ٤ ، البيهقى السنن الكبرى ١٦١ / ٧ ، جواد على ، المفصل فى تاريخ المرب قبل الاسلام ٥٤٦ / ٥ .
- (٥) الخدن والخدين أى المصاحب وقيل ذات الخدن هو التى تنزى سرا فهو مقابل للمسافحة وهى التى تجاهر بالزنا وفى التنزيل ولا متخذات أخدان - أى أخلاء يزنون بهن سرا - الشوكانى فتح القدير ٤٥١ / ١ .
- (٦) ابن حجر فتح ١٨٤ / ٩ ، صديق خان ، فتح البيان ٢٥٤ / ٢ ..

(٨) نكاح البدل - أخرج الدارقطني في سننه (١) عن أبي هريرة = كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك (٢) ..

(٩) نكاح القمعه - وهو التزوج بامرأة أيا ما ثم اخلاء سبيلها على عوض (٣) ..
(١٠) نكاح الناحية - كان الجاهليون يغير بعضهم على بعض فاذا سبى رجل امرأة فله أن يتزوجها ان شاء بغير خطبة ولا مهر لأنها مملوكة له وليس لها خيار (٤) ..

(١) في سنده اسحاق بن عبد الله بن أبي فروه تركه البخاري ونهى عن حديثه أحمد ولذا قال في الفتح اسناده ضعيف جدا ١ / ٩ / ١٨٤ .
(٢) تمام الحديث قال فأنزل الله تعالى ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن قال فدخل عيينة بن حصن الفزاري على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة فدخل بغير إذن فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عيينة فأين الاستئذان فقال يا رسول الله ما استأذنت على رجل من مضر منذ أدركت . قال من هذه الحميراء التي الى جنبك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عائشة أم المؤمنين . قال أفلا أنزل لك عن أحسن الخلق فقال يا عيينة ان الله حرم ذلك قال فلما ان خرج قالت عائشة يا رسول الله من هذا قال أحقق مطاع وانه على ما ترين لسيد قومه " الا أن الحديث واه كما عرفت ..

(٣) وهو موضوع الرسالة . وانظر - جواد على - المفصل - في تاريخ المغرب قبل الاسلام ٥ / ٥٣٦ ..

(٤) جواد على - المفصل ٥ / ٥٤٦ .

((المطلب الثالث))

ما أبطله الاسلام منها وما أقره ...

جاء الاسلام بتماليكه السماوية ونظر الى ما يتعاطاه الناس من الأنكحة التي لا تصلح لتكوين أسر ومجتمعات نقيه فهدمها من أساسها ما عدا النكاح المتعارف بين المسلمين اليوم فانه أقرهم عليه ، ولذا قالت عائشة عقب بيانها لبعض أنواع الأنكحة الجاهلية التي ذكرتها وهي أربعة ما نصه /

" فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم " (١) فدل حديثها على تحريم الأنواع الثلاثة ان هي ، زنا محض وقد قال عز من قائل " ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا " (٢) ..

أما النوع الخامس - وهو نكاح الشغار فقد صح نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، فمن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار (٣) ..

وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا شغار في الاسلام " (٤) ..

وأما النوع السادس وهو نكاح المقت فقد جاء في التنزيل النهي عنه ، قال الله سبحانه وتعالى " ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا " (٥) ..

عقب الله جل وعلا بالذم البالغ المتتابع وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبح الى الغاية (٦) ..

(١) صحيح البخارى ٢/ ٣٧٧ ج٢ / ١٧٧ و ابو داود في سننه ٢٨/ ١ هـ وغيرهما .

(٢) الاسراء آية ٣٢ .

(٣) تماه " والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق " رواه الجماعة لكن الترمذى لم يذكر تفسير الشغار ، وأبا داود جمعه من كلام نافع وهو كذلك في رواية اتفق عليها الشيخان - الشوكاني نيل الأوطار

٣/ ١٥٩ ج٢

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه - نووى على مسلم ٥/ ٢ / ٢٠٠ وعبد الرزاق في مصنفه

وأما النوع السابع وهو نكاح الخدن فقد نهى الله سبحانه وتعالى عنه ففى محكم كتابه حين قال " فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن محصنات غيير مسافحات ولا متخذات أخدان " (١) ..

وقال عز من قائل " ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن " (٢) ..
قال القرطابى " كانت العرب تميمبلا اعلان بالزنا ولا تميمبلا تخاذ الأخدان ثم رفع الاسلام جميع ذلك وفى ذلك نزل قوله " ولا تقربوا " (٣) ..

وأما النوع الثامن وهو نكاح البدل فانه حرام داخل تحت حد يشعائشة السابق ولأن النكاح باجماع الامة لا يصح الا بمقد ولأن نكاح الشغار انما حرم لأن فيه نوع مبادلة وهذا أشنع منه وأشد ..

وأما النوع التاسع وهو نكاح المتعة فهو موضوع البحث فى هذه الرسالة ..
وستأتى النصوص الشرعية فى بيان حكمه ،
أما النوع العاشر وهو نكاح الظمينة فهذه الاسلام وأبطله ، فهو داخل تحت عموم حد يشعائشة السابق حين قالت " فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم - بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم " (٤) ..
ولأن النكاح الشرعى لا بد فيه من العقد والولى والشهاد وهذا النوع خال من ذلك كله ..

= عن أنس مرفوعا والطبرانى عن أبى بن كعب مرفوعا كذا فى النيل ١٥٩/٦ .

- (٥) النساء - آية ٢٢ .
- (٦) القرطابى - الجامع لأحكام القرآن ١٠٤/٥ .
- (١) النساء آية ٢٥ .
- (٢) الأنعام آية ١٥١ .
- (٣) القرطابى - الجامع لأحكام القرآن ١٤٣/٥ .
- (٤) أخرجه البخارى فى صحيحه ١٧٧/٣/٢ وأبو داود فى سننه ٥٢٨/١ وغيرهما ..

((المبحث الثانى))

" هدف الاسلام من تشريع النكاح "

الأسرة هى الأم الصغيرة للمالم الانسانى الكبير ...

تكونت من رجل واحد سواه الله سبحانه ثم نفخ فيه من روحه ومن هـذا الرجل خلق الله زوجه ومنهما كان النسل الكثير " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء " (١) ..
وحين شرع الله النكاح فى خلقه لم يشرعه لمجرد قضاء الوطر بل كان لتشريعہ معان سواه منها /

(١) تحصيل الفرد عندما يطمئن الزوج والزوجة الى أن كلا منهما يملك الآخر فى كل لحظة يريدہا ..

وعندما تنكسر حدة الشهوة ولم يعد هناك ذلك الدافع القوى ينتهى الأمر الى حد الرضا والارتواء ..

وبالتالى يكون النكاح قيـدا وثيقا للعلاقة الجنسية يفى باشباع الفريزة دون فوضى ولكن بطريق منظم هداف .. (الزواج) فىأمن الشاب بذلك فلتات النظر وطفیان الشهوة الملحة (٢) ..

(٢) اتساع دائرة التعاون الانسانى بنسب الذكور ومساهرة الاناث " وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا " (٣) ..

(٣) بناء الأسرة الحياة الزوجية فى الاسلام مسكن اجتماعى يجد الزوج فى ظلاله برد الراحة ففيه تنمو عواطف المودة وتسود الرحمة " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (٤) ..

(١) النساء - آية ١ .

(٢) مصطفى عبد الواحد - الأسرة فى الاسلام ١٩ ، الاسلام والمشكلة الجنسية ص ٥ ..

(٣) الفرقان - آية ٥٤ .

(٤) الروم - آية ٢١ .

لذا حث الاسلام على تكوين الأسرة ودعا لأن يمشي الناس في ظلالها
وحذر تحذيرا شديدا من محاولة التخلص من رباط الأسرة حين أعلن
أن حياة الأسرة من سنته فقال /
" فمن رغب عن سنتي فليس مني " (١) ..

فالعزواج فوق انه مدعاة لرضى الله سبحانه وتعالى ووسيلة تقواه وسنة
خليله ومجتهبه ، فهو حافظ الأنساب والرباط القوي بين الوالدين
والمؤلف بينهما وبين أبنائهما (٢) ..

(١) هذا طرف من حديث عن أنس قال جاء ثلاثة رهط الى بيوت أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم
فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه
وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال أحدهم أما أنا
فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر
أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا .. فجاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال .. أنتم الذين قلتم كذا وكذا ، أما والله اني لأخشاكم
لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب
عن سنتي فليس مني ..

أخرجه البخاري ١٦٩/٣/٢ . ومسلم نووي ١٧٦/٢٥ / ٢ ،
وغيرهما ..

(٢) أسعد لطفى حسن - الزواج في الاسلام - ص ٢٤ ..

(٤) انجاب الأطفال

من أهداف الاسلام الأساسية الحفاظ على بقاء النوع الانساني وتكاثره
لعمارة الأرض بالخير ..

والنسل من النعم التي تستحق الحمد وتوجب الشكر " المال والبنون
زينة الحياة الدنيا " (١) ..

فكان لزاما رعاية هذا النسل والاكتثار منه واعداده اعدادا سليما ليكون
جديرا بخلافة الله في الأرض ..

((المبحث الثالث))

(أ) المعقود الصحيحة والمعقود الباطلة ...

أى فعل من الافعال فهو ذو وجهين فتارة يقع موافقا للشرع لاستجماعه
ما يعتبر فيه شرعا فيكون المعقد قد استوفى عند انشاء شروط انعقاده
وهذا ما يسمى بالصحيح سواء كان عبادة كالصوم والصلاة أو عقدا كالبيع
والنكاح ..

وتارة يقع هذا الفعل مخالفا للشرع من حيث انه لم يستجمع الاعتبارات
المطلوبة فيه شرعا وهذا ما يسمى بالباطل والفاسد أيضا عند الجمهور
وعليه فالصحة من حيث هي الشاملة لصحة العبادة وصحة المعقد تصرف
" بموافقة الفعل ذي الوجهين وقوعا للشرع " (٢) ..

(١) الكهف - آية ٤٦ .

(٢) المحلى - على جمع الجوامع ١ / ٩٩ / ١٠٠ .

الآمدى - الاحكام في أصول الأحكام - ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

ومتى وسم العقد بالصحة فإنه ترتب عليه الآثار الشرعية المبنية على
العقد الصحيح ..

وهو ما يسمى بمقتضى العقد ...
فإن كان الفعل الصحيح عبادة كالصوم والصلاة اعتد بها وأجزأت أى صارت
كافية فى سقوط الطلب وهرئت ذمة المكلف منها ..

وان كان بيما ترتب على عقده الصحيح حل الانتفاع وثبوت الملكية للمشتري
الخ وان كان نكاحا ترتب عليه حل الاستمتاع والوطء ووجوب الحقوق
الزوجية وقد أشار الى التمرير ابن رسلان فى مقدمة علم أصول الدين
والفقه فقال /

أما الصحيح فى العبادات فما وافق شرع الله فيما حكما
وفى المعاملات ما ترتبست عليه آثار بمقد قد ثبت (١)

فيقابل الصحيح الباطل وهو الفاسد عند الجمهور وهو الذى لم يستجمع
ما يعتبر فيه شرعا فلا يتعلق به نفوذ ولا اعتداد ، عبادة كان أو معاملة .
فالمعبادة الباطلة كالصلاة بدون طهارة مثلا لا يمتد بها شرعا ولا تسقط
الطلب عن المكلف (٢) ..

والمعاملة الباطلة كبيع المرء سلعة لا يملكها لا يحل العقد السلمية
لمشتريها ولا يثبت شرعا ملكيته لها كما لا يحل له تعاطى مثل هذا
العقد ان علم ..

الباطل والفاسد . عند من يفرق بينهما ..
هما لفظان مترادفان مدلولهما واحد عند غير الحنفية ..

(١) ابن رسلان - متن نظم الزيد ص ٢ .

(٢) المحلى - شرح الورقات بهامش ارشاد الفحول ص ٣٠ / ٣١ .

أما الحنفية فيفرقون بينهما /

فالباطل عندهم ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه كبيع الخنزير بالدم (١) ..
والفاسد عندهم ما شرع بأصله ومنع بوصفه كبيع الدرهم بالدرهمين (٢) ..
فهو مشروع بأصله وهو بيع درهم بدرهم ممنوع بوصفه الذي هو الزيادة
التي سببت الربا ولذا لو حذف الدرهم الزائد عند أبي حنيفة صح البيع
في الدرهم الباقي بالدرهم على أصل بيع الدرهم بالدرهم يدا بيد (٣) ..

فالفاسد عند أبي حنيفة قسم بين الباطل والصحيح ..
قال عبد الله بن قدامة المقدسي / " ولو صح له هذا الممنوع لم ينازل في
المباراة لكنه لا يصح ان كل ممنوع بوصفه ممنوع بأصله " (٤) ..

وقد أشار صاحب مراقى السمود الى الفرق بينهما عند أبي حنيفة بقوله /

وقابل الصحة بالباطلان وهو الفساد عند أهل الشأن
وخالف النعمان فالفساد ما نهى بالوصف يستفاد (٥)

والخلاصة أن الباطل عندهم لا يمتد به أصلا ولا تترتب عليه ثمره ..
أما الفاسد فانه تترتب عليه آثار ، ولكن مع الاثم فملا بيع الربوي بجنسه
مع التفاضل يفيد الملك للزيادة ولكن مع الاثم (٦) ..

(ب) الشروط الصحيحة والشروط الفاسدة /

الشروط جمع شرط وهو في اللغة العلامة ومنه قول أبي الأسود الدؤلي /

-
- (١) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .
 - (٢) الآمدي - الاحكام ١ / ١ / ١٢٢ .
 - (٣) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .
 - (٤) روضة الناظر ص ٣١ .
 - (٥) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .
 - (٦) محمد عبد المميز البهنسي - مذكرة في أصول الفقه ص ١٣ / ١٤ بالآلة
الكاتبة ..

لئن كنت قد أزمعت بالصرم بيننا فقد جعلت أشراف أوله تبد (١)

وفي اصطلاح الأصوليين هو " ما يلزم من عدمه العدم أى عدم المشروط
ولا يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عدم " كالطهارة للصلاة مثلا فانه يلزم
من عدمها عدم الصلاة الشرعية ، ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة
ولا عدمها لأن التطهر قد يصلو وقد لا يصلو ..

والشرط قسمان شرط وجوب وشرط صحة فالاول كالزوال فانه شرط لوجوب
صلاة الظهر ، والثاني كالوضوء للصلاة فانه شرط لصحتها ..

والشرط من حيث هو شرط ثلاثة أقسام /

- ١ - شرط شرعى وهو ما ذكرناه آنفا .
 - ٢ - شرط لغوى كأن دخلت الدار فأنت طالق .
 - ٣ - شرط عقلى - كالحياة للعلم والمعلم للارادة فلا يتصور فى العقل
علم بدون حياة (٢) .
- وقد سبق بيان الصحة والفساد فلا داعى للاعادة ..

تعريف الرخصة /

الرخصة فى اللغة اللين والسهولة يقال شئ رخص أى لين ،
ومنه قول عمرو بن كلثوم /

وئديا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللاسين

واصطلاحا " ما شرع من الاحكام لعذر مع قيام السبب المحرم " (٣) ..
وعرفها بعضهم بأنها " ما ثبت على خلاف دليل شرعى لمعارض راجح " (٤)
فمثلا اباحة الميتة للمضطر حكم شرع لعذر الاضطرار مع قيام السبب
المحرم الذى هو خبث الميتة الذى حرمت من أجله ، وأيضا ثبت على خلاف
دليل شرعى هو " حرمت عليكم الميتة " لمعارض راجح كقوله " فمن اضطر فى

-
- (١) الشنقيطى - مذكرة على روضة الناظر ص ٤٣ .
 - (٢) موفق الدين بن قدامة - روضة الناظر ٣١ / الشنقيطى - مذكرة على روضة ٤٣ .
 - (٣) الآمدى - الاحكام ١ / ١ / ١٢٢ .
 - (٤) عبد الله بن قدامة - روضة الناظر ص ٣٢ .

ومن أجدود تعاريف الرخصة قولهم " إنها هي الحكم الشرعي الذي غير من صفة إلى سهولة لعذر اقتضى ذلك مع قيام سبب الحكم الأصلي "، فخرج بالتغيير ما كان باقيا على حكمه الأصلي كالصلوات الخمس وخرج بالسهولة نحو حرمة الاصطياد بالاهرام بعد اباحته قبله لأنه تغيير من سهولة إلى صعوبة وخرج بالمذر ما تغير من صفة إلى سهولة لا لعذر كترك تجديد الوضوء لكل صلاة ، فان التجديد كان لازما ثم غير إلى سهولة هي أنه يصلي بوضوء واحد كل الصلوات ما لم يحد شالا ان هذا التغيير لا يسمى رخصة اصطلاحا لأنه لم يكن لعذر جديد ، وخرج بقيام سبب الحكم الأصلي النسخ كتغيير ايجاب مصابرة المسلم الواحد العشرة من الكفار بمصابرة اثنين منهم فقط المنصوص في أخريات الانفال لأن الحكم الأصلي الذي هو مصابرة العشرة كان في أول الاسلام لقلية المسلمين وكثرة الكافرين وفي وقت النسخ ذهب هذا السبب بكثرة المسلمين (٢)

((المبحث الرابع))

((حجية السنة))

ويحتوى على نقاط

أ (تعريف السنة /

السنة معناها فى اللغة الطريقة والسيره ومنه قول لبيد /

من معشر سنت لهم آباؤهم ولکل قوم سنة وامامهم

أى طريقة يسرون عليها ..

(١) الشنقيطي - مذكرة على الروضة ص ٥٥ .

ص ٥٠ / ٥١ " " " " (٢)

وورد في التنزيل إطلاقها بهذا المعنى في آيات عدة (١) ..
وجاء في الحديث إطلاق لفظ السنة على الطريقة سواء كانت محمودية أو
مذمومة (٢) ..

وفي اصطلاح الأصوليين ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل
أو تقرير وكان من باب التشريع (٣) ولها مدلولات أخرى (٤) ..

ب (علاقة السنة بالكتاب /

أو كل سبحانه وتعالى إلى رسوله عليه الصلاة والسلام أمر تبين كتابه
الكريم حين خاطبه بقوله " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل
اليهم " (٥) ..

وأمرنا جل شأنه باتباع ما بينه لنا الذي لا ينطق عن الهوى ، فكانت علاقة
السنة بالكتاب علاقة تبين وتوضيح وتتميم له فلا يمكن الاستغناء عنها ..

(١) ومنه قوله تعالى " سنة الله التي قد خلت من قبل " فتح آية ٢٣ ، فلن تجد
لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا " فاطر ٤٣ . الراغب - المفردات
٢٤٥ .

(٢) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل
بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم
القيامة " أخرجه مسلم - والنسائي ٦٤ / ١ وأحمد ٣٥٧ / ٤ ..

(٣) هذا القيد يخرج ما كان جبليا محضا كالقيام والقعود والأكل والشرب فلسنا
متعبدين به - المحلى على جمع الجوامع ٩٧ / ١ .

(٤) وتختلف باختلاف مقاصد العلماء فقد تطلق ويراد بها ما يقابل البدعة أو ما
يقابل الواجب وقد يراد بها كل ما دل عليه دليل شرعي ويريد الأصوليون بها
ما يقابل الكتاب ..

(٥) النحل - آية ٤٤ .

ميان السنة للكتاب يبرز في ثلاثة اتجاهات/
أولها البيان - ترد نصوص كثيرة في الكتاب تتضمن أحكاما تشريعية
ولكن هذه الأحكام محتاجة الى البيان والا يوضح لأنها اما مجملة فتحتاج
الى تفصيل واما مطلقه ولها أوصاف تقيد بها مرتبطة بها واما عامة ولها
مخصصات تخصصها فتقف السنة منها موقف البيان ..

فتفصل ما أجمل (١) وتخصص ما كان عاما (٢) ..
وهذا النوع هو أغلب ما في السنة وأكثرها ورودا (٣) ..

ثانيا التأكيد - السنة المشرفة قد تأمر بأشياء من أمور الدين وتنهى
عن اشياء وتحل أشياء وتندب الى أشياء ، وترى القرآن الكريم قد نص عليها
نفسها فيكون موقف السنة والحالة هذه - وقف تأكيد وتأييد لما ورد في
الكتاب (٤) ..

ثالثا - الاستقلال بالتشريع - أحيانا تأتي السنة بتشريع تستقل به عن
الكتاب وتنفرد بإثباته ويكون هذا الحكم لم يتعرض له القرآن لا أيجابا
ولا نفيًا (٥) ..

(١) كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والزكاة ونحوهما من الأمور التي وردت
مجملة في القرآن ..

(٢) كتحصيل آية المواريث " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين "
بحديثنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقه ، وحديث لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم . ولا يرث القاتل ، ابن قدامة ، روضة الناظر ٢٨٠ .

(٣) مصطفى السباعي - السند ومكانتها في التشريع ص ٣٨٠ .

(٤) كالأحاديث الموجهة للصلاة والصيام والزكاة ونحوها من غير تفصيل لأحكامها

مما دل القرآن على إيجابه فالحكم الثابت بالسنة مؤكد للحكم القرآني ..
(٥) كالأحاديث التي أثبتت حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وتحريم
لحوم الحمر الأهلية وكل ذي ناب من السباع وغيرها كثير في التشريع
الاسلامي ..

(ج) السنة تستقل بالتشريع /

كل ما جاء من الأحكام في السنة زائد على ما في نصوص القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه ولا تحل معصيته -
امثالاً لما أمر به الله تعالى فمضى محكم كتابه من طاعة رسوله . فكان الكتاب هو الذي منح الرسول عليه الصلاة والسلام الاستقلال بالتشريع لما يلي /

١ - جميع نصوص القرآن الكريم التي أوجبت علينا اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يأمر وينهى - وردت عامة شاملة لكل ما يصدر من الهدى النبوي فهي لم تفرق بين السنة المبينة أو المؤكدة أو المستقلة بالتشريع ..

٢ - ان في بعض هذه الآيات ما يفيد أن للسنة أحقية الاستقلال بالتشريع .. قال تعالى / " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول " (١) ..

والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى رسوله هو الرد إلى سنته بعد وفاته (٢) ..

٣ - نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم أشياء استقل بها عن القرآن وحذر من عدم الأخذ بتحريمه فيها ونبه على أن تحريمه لها كتحريم الله لها - لا فرق بين التحريمين اذ الكل وحى من الله سبحانه ..

واستفاض هذا المعنى عن كثير من الصحابة يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) ، فكان هذا من دلائل النبوة حيث أخبر فيه عما سيكون بعده من رد المبتدعة حديثه وقد وجد تصديقه فيما بعد (٤)

(١) النساء - ٥٩ .

(٢) القرطبي - تفسير ٥ / ٢٦١ .

(٣) جاء هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ متقاربة عن المقدم بن معد يكرب وأبي رافع وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري والعرباض بن سارية وجابر وخالد بن الوليد رضي الله عنهم ، السيوطي - مفتاح الجنة فوالا احتجاج بالسنة ص ٤٣ ز ، وما بعدها .

(٤) البيهقي - دلائل النبوة ١ / ٢٤ .

فمن المقدم بن محمد يكرم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال /
ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شيمان على أريكته (١)..
يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه
من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لقطة
معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها الحديث (٢)..
وزاد ابن ماجه " ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله " ..
فهذا الحديث الصحيح يدل دلالة قطعية أن للسنة الاستقلال بالتشريع
وأنه مثل القرآن فى وجوب اتباعه ..

ولذا يقول الشافعى مبينا وجوب اتباع الرسول فى ما شرعه استقلالا ما لفظه
" وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله فى
قوله " وإنك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله " (٣) ..

وقد سن رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بمعينه نص كتاب
ولكنا سن فقد ألزما الله اتباعه وجعل فى اتباعه طاعته " (٤) ..

-
- (١) الأريكة سرير منجد مزين فى قبة أو بيت والجمع أرائك - مختار ص ١٥ .
(٢) أخرجه أبوداود فى سنته ٥٠٦ / ٢ وابن ماجه ٦ / ١ ، وأحمد فى مسنده
٤ / ١٣٠ / ١٣٢ ، والدارمى فى سنته ١١٧ / ١ ، وابن حبان فى صحيحه
موارد الظمان ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، ومحمد بن نصر المروزى فى كتاب
السنة ٦٧ ، والدارقطنى فى سنته ٢ / ٢٨٧ ، والحاكم فى المستدرک
١ / ١٠٩ ، وقال اسناد صحيح وأقره الذهبى ، وغيرهم .

(٣) الشورى ٥٣ / ٢ .

(٤) الرساله ص ٥١ .

(د) أدلة حجية السنة من الكتاب /

ان النصوص من الكتاب والسنة على حجية كل ما ثبت عن الرسول عليه الصلاة والسلام تشريعا كثيرة مستفيضه تقطع دابر الشك في وجوب الأخذ بالسنة في الأدلة الشرعية . لأنها في المرتبة الثانية بعد القرآن وان كان القرآن قد نزل اليها متواترا (١) ..

والسنة وان ثبتت بخبر الأحسان فان العمل بها واجب والسنة من هذه الناحية قطعية لنص الكتاب والسنة واجماع الصحابة على وجوب العمل بها (٢) ..

أ - من أدلة الكتاب على حجية السنة /

- (١) " من يطع الرسول فقد أطاع الله " (٣) .
- (٢) " قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله " (٤) .
- (٣) يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولئى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر (٥) .
- (٤) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما (٦) ..
- (٥) لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر (٧) ..

-
- (١) مناع القطان - التشريع والفقه في الاسلام تاريخا ومنهجيا ٠ ٧٠
 - (٢) محمد الأمين الشنقيطي - ذكره في أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة

ص ١٠٤ .

- (٣) النساء آية ٨٠ .
- (٤) آل عمران آية ٣١ .
- (٥) النساء آية ٥٩ .
- (٦) النساء آية ٦٥ .
- (٧) الاحزاب آية ٢١ .

والآيات في هذا المعنى كثيره وحسبنا ما ذكرنا ..

وما أن الله افترغ علينا^{بإيعاز} وأخبرنا أن اطاعة رسوله اطاعة له جل وعلا كان
لزما ما على كل مسلم اقتفاء سنته باتباع سننه ..

٢ - الاجماع - أجمع المسلمون في القديم والحديث على أن سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية والتقريرية حجة في الدين ومصدر من
مصادر التشريع وان لها منزلة تلي منزلة الكتاب الكريم (١) ..

والكل وحى من الله تعالى " وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى " (٢)
غير أن الكتاب وحى متعبدون بتأويله وتنزل على الرسول لفظا ومعنى ..
أما السنة فمعناها وحى من الله عز وجل عبر عنها الرسول بالفاظ من
عنده ..

وقال أبو البقاء في كلياته " والحاصل ان القرآن والحديث متحدان في
كونهما وحيا منزلا من عند الله بدليل ان عوالا وحى يوحى ، الا أنهما
يتفارقان من حيثان القرآن هو المنزل للعجاز والتحدى بـخلاف
الحديث " (٣) ..

ومستند اجماع الأمة على حجية السنة نصوص الكتاب الكريم والأخبار النبوية
ومن أشار الى الاجماع وحدد مذهب القرآنيين ابن حزم حين قال " ولو
أن امرأ قال لا نأخذ الا ما وجدنا في القرآن لكان كافرا باجماع الأمة ولكان
لا يلزمه الا ركعه ما بين دلك الشمس الى غسق الليل وأخرى عند الفجر لأن
ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاه ولا حد لأكثر في ذلك ..

(١) يرى روسون أن فكرة اعتبار الحديث المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن جاءت
متأخرة بعد ظهور المشاكل فى الا مصار والحاجه الى أعطاء حلول لها وقد
سمى بعض المستشرقين قبل روسون كولد زيهير وشاخت الى تثبيت هذه
النظرية ، غير أن القرآن الكريم هو الذى أعطى السنة مكانتها التشريعية
وألزم المسلمين بالعمل بها يستوى فى ذلك الصحابة ومن تلاهم / اكرم ضياء
العمري - بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص ١٧ / ١٨ .

(٢) النجم - آية ٣ / ٤ .

(٣) الكليات لأبى البقاء ص ٢٨٨ .

وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال (١) واعتبر الشوكاني ثبوت حجية السنن من ضروريات الدين قال " ولا يخالفني ذلك الا من لاحظ له في الاسلام " (٢) ..

أنواع السنن من حيث الرواية /

ينقسم الحديث باعتبار وصوله الينا عن طريق ناقله الى قسمين /

- (١) متواتر - وهو ما رواه عدد يحصل العلم بصدقهم ضرورة بأن يكونوا جميعا تحيل المادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند الى منتهاه ويكون منتهى سندهم الحسن (٣) ..

حكمه /

أ - يفيد العلم الضروري باتفاق جمهور الفقهاء والمتكلمين (٤) وهو الذي يضطر الانسان لمعرفته بحيث لا يمكنه دفعه ولا يتطرق الى المقل الشك في صحته ..

ب - يجب العمل به من غير بحث عن أحوال رواه (٥) ..

ويوجد في السنن عدد لا بأس به من الاحاديث المتواترة ولكنها بالنسبة الى أحاديث قليلة جدا وقد عني بعض العلماء بجميعها في تصانيف مستقلة (٦) ..

- (١) الاحكام - ٢ / ٨٠ (٢) ارشاد الفحول ص ٣٣ .
(٣) سليمان بن خلف الباجي - الحدود في الأصول ٦٢ ، الغزالي - المستصفى ١ / ١٣٤ ، المحلى - شرح جمع الجوامع - ١ / ١١٩ .
(٤) الامدي - الاحكام في أصول الاحكام ١ / ٢ / ١٨ .
(٥) طاهر بن صالح - توجيه النظر الى أصول الاثر ص ٤٩ . الشوكاني - ارشاد الفحول ص ٤٨ ..
(٦) فليسيوطي كتاب الفوائد المتكاثرة في الاخبار المتواترة ومختصره المسمى الا زهار المتناثرة في الاخبار المتواترة ، وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٩٤ و عددت أحاديث فوجدتها مائة واثنى عشر ، ولمحمد بن طولون الدمشقي المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة اللثالي المتناثرة في الاحاديث المتواترة وتلخيصه المسمى لقط اللثالي المتناثرة لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي ..

(٢) مشهور - انفرد الحنفية بجعل هذا النوع قسما مستقلا بين المتواتر والآحاد وعرفوه - بأنه ما كان خير آحاد في العصر الأول بأن يرويه عن الصحابة عددا لا يبلغ حد التواتر ثم يتواتر في عصر التابعين وتابعيهم (١)

حكمه /

أ - أعطوه حكم المتواتر حيث قالوا انه صالح لبيان القرآن الكريم فيفصل المجل ويخصص العام ويقيد المطلق بخلاف خبر الآحاد عندهم فلا يصل الى هذه الدرجة (٢) ..

والجمهور على أن هذا النوع قسم من أقسام خبر الآحاد فالقسمة عندهم ثنائيه (٣) ..

ب - قالوا انه يفيد من الطمأنينة ما لا يفيد خبر الواحد ، قلست والمحدثون يرون كذلك أن له ميزة ترجحه على العزيز والغريب فالحكمان متقاربان ان لم يكونا ملتقيين ..

(٣) آحاد - وهو ما كان من الأخبار غير منته الى حد التواتر " (٤) ..

ماذا يفيد خبر الآحاد /

(١) يرى جمهور الأصوليين أن خبر الآحاد - وان وجب العمل به لا يفيد العلم اليقيني بل يفيد الظن ..
لأن احتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق اليه (٥) ..

(١) ومعنى المشهور عند المحدثين ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهي الى التواتر ..

(٢) محمد أديب صالح - لمحات في أصول الحديث ص ٩٦ .

(٣) أي يجعل المشهور من أقسام خبر الآحاد لا قسيم له أما الحنفية فالقسمة عندهم ثلاثية ..

(٤) الامد ٣١ / ٢ / ١ .

(٥) مذكرة الشنقيطي على الروضة ١٠٣ .

وضرب الفزالى لذلك مثلاً فقال /

" خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم بالضرورة فانا لا نصدق بكل ما نسمع ولو صدقنا وقد رنا تمارع خبرين فكيف نصدق بالضدين وما حكى عن المحدثين من أن ذلك موجب للمعلم فلمعلم أراد وأنه يفيد العلم بوجوب العمل ان يسمى الظن علماً " (١) ..

(٢) هناك طائفة ترى أنه يوجب العلم والعمل لأنه يفيد القطع لا الظن وهو مذهب الظاهريه يقول ابن هزم /
" ان خبر الواحد المعدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا " (٢) ..
وهو روايه عن أحمد (٣) ..

(٣) التفصيل - فان اختلفت به قرائن دالة على صدقه أفاد العلم والا فالظن (٤)
وقد أشار في مراقى السمود الى المذاهب الثلاثة فقال /

ولا يفيد العلم بالاطلاق عند الجماهير من الحذاق
ومعظمهم يفيد ان عدل روى واختير اذا ان القرينة احتوى (٥)
(٤) قال الشنقيطى ما خلاصته ان خبر الآحاد ينظر له من جهتين هو من
احدهما قطعى ومن الأخرى ظنى ..
١- من حيث وجوب العمل به قطعى .
٢- من حيث مطابقتها للواقع فى نفس الأمر ظنى .

(١) ١٤٥ / ١ - والمقصود بخبر الآحاد المقبول منه فيخرج الضعيف المردود بجميع أنواعه .

(٢) الاحكام - ١٠٢ / ١ .

(٣) الآمدى - الاحكام ٣٢ / ٢ / ١ .

(٤) المحلى - شرح جمع الجوامع - ١٣٠ / ٢ .

(٥) الشنقيطى - مذكره فى أصول الفقه ١٠٤ .

ومثله بما لو قتلنا رجلا قصاصا بشهادة رجلين قال فقتلنا له هذا قدامى
شرعا لا شك فيه وصدق الشاهدين فيما أخبرا به مظنون في نفس الأمر
لعدم العصمة (١) ..

وحاصل البحث أن خبر الآحاد غنى الدلالة يجب القطب به بالأدلة
القطعية ، وقد تعبدنا جل وعز بذلك فلا يسمع المسلم إلا القطب به ..
والسنة المشرفة لا يسيرها خبر آحاد وعليها بنيت الأحكام وأصلست
القواعد فطرحها طرحا للشرعية بأسرها لأن الكتاب موكل ببيانه إلى السنة ..

حجية خبر الآحاد إجمالا /

أطبق فقهاء القرون الخيرة من الصحابة والتابعين وتابعيهم على العمل
بخبر الآحاد واعتباره حجة في أمور الدين ومصدرا من مصادر التشريع لا رشاد
الكتاب والسنة إلى وجوب الأخذ به ..

وقد أطلال النفس في هذا الموضوع الشافعي رحمه الله في رسالته (٢) تحت
عنوان (الحجة في تثبيت خبر الواحد) ..

واستهل هذا البحث بقوله " فان قال قائل أذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد
ينص خبر أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له أخبرنا

وساق بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جملة من الآحاد يثالدالة
على حجية السنة الأحادية - يجد ريدى الهمة الوقوف عليها ..

ثم أرد فذلك بقضايا عن بعض الصحابة تركوا آراءهم لخبر آحاد بلغتهم
عن الرسول صلى الله عليه وسلم ..

وأرد ف ذلك بذكر أعلام التابعين ومحدثيهم وقال /
" كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله والانتها إليه والافتاء به

(١) محمد أمين الشنقيطي في المذكرة ص ١٠٤ .

(٢) ص ٥١ وما بعدها ..

ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصه أجمع المسلمون قد يما وحديثاً على تثبيت خبر الواحد وإلا انتهاه اليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد الا وقد ثبت جازلي ذلك ..

ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت أن ذلك موجود على كلهم ..

وختم هذا البحث بأن أبدى أعذاراً لبعض العلماء ان صح عنهم ترك العمل بأحاد يثروى لهم ، اما بأن يكون عنده حديث يخالفه أو كون من حديثه ليس بحافظ أو متهما عنده أو للحديث احتمالان ..

وقال في حصول المأمول ما لفظه ...

" قد دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة والاجماع ولم يأت من خالف في العمل به بشئ يصلح للتمسك به ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له الا مصنف بسيط ..

واذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من ريبه في الصحة أو تهمة للراوى أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك " (١) ..

حجية نسخ السنة بالسنة
=====

الكلام على حجية نسخ السنة بالسنة يدعونا الى تعريف النسخ ..

والنسخ في اللغة يطلق على معنيين /

أحدهما الرفع والازاله ، يقال نسخت الشمس الظل ونسخت الريح أثر المشى أى أزالته ..

ثانيهما يطلق على النقل أو ما يشبه النقل فمن الأول نسخت ما فى الخلية من النحل والمسل الى أخرى اذا نقلتها ، وناسخ الأنفس بان تقالها من

بدن الى غيره عند القائلين بذلك ..

ومن الثانى نسخت الكتاب - أى نقلت صورة ما فيه (١) ..

أما النسخ فى الشرع فهو بمعنى الرفع والا زاله لا غير ..

وحده أنه " الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه " (٢) ..

والنسخ جائز عقلا وواقع شرعا والدليل على ذلك قوله جل وعز /

" ما تنسخ من آية أو ننسخها نأت بخير منها أو مثلها " (٣) ..

وقوله سبحانه وتعالى / " وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل " (٤) ..

وقد اتفقوا على جوازه عقلا وعلى وقوعه شرعا ولم يخالف فى ذلك من المسلمين

سوى أبى مسلم الا صبهانى فانه منع من ذلك شرعا وجوزه عقلا (٥) ..

وانكار أبى مسلم الأصفهانى له معناه أنه يميل الى أنه تخصيص فى الزمن لا رافع

للحكم (٦) ..

(١) الآمدى - الاحكام ٩٥ / ٣ / ٢ .

(٢) سليمان الباجى - الحدود فى الاصول ص ٤٩ .

الغزالى - المستصفى ١٠٧ / ١ .

(٣) البقره - آية ١٠٦ .

(٤) النحل - آية ١٠١ .

(٥) الاحكام - للآمدى ١٠٦ / ٣ / ٢ .

(٦) محمد الأمين - مذكرة أصول الفقه ص ٧٠ .

((ما ورد في النسخ من الأحاديث))

الحديث الأول ...

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم / " ان
أحاديثنا ينسخ بعضها بعضا كنسخ القرآن " ..
التخريج ..

أخرجه الدارقطني (١) نا الحسن بن أحمد بن الربيع (٢) الأنماطي
نا عمر بن شبه (٣) نا محمد بن الحارث (٤) نا محمد بن عبد الرحمن البيلمانى^(٥)

(١) في سننه ١٤٥ / ٢ . ترجمة رجال السند /

(٢) الحسن بن أحمد أبو محمد سمع الحسن بن عرفة وعمر بن شبه وجماعة وعنه
الدارقطني وجماعه وثقه الخطيب توفي سنة ٣٢٩ هـ الخطيب - تاريخ بغداد
٢٧٢ / ٧ .

(٣) عمر بن شبه بفتح المعجمه وتشديد الموحده ابن عبيدة بن زيد النميري
بالنون مصفرا البصري صدوق له تصانيف من كبار الحادية عشرة مات سنة
٢٦٢ وقد جاوز التسعين من رجال ابن ماجه - ابن حجر - تقريب ٢٥٤ .
(٤) محمد بن الحارث و ابن زياد بن الربيع الحارثي ضعفه بن حجر ورمز
لكونه من رجال ابن ماجه ، قال ابن معين ليس بشيء وقال عمرو بن علي
روى أحاديث منكره وهو متروك الحديث وقال الساجي يحدث عن ابن البيلمانى
بمناكير ابن حجر تهذيب ١٥ / ٩ - تقريب ٢٩٣ ..

(٥) محمد بن عبد الرحمن البيلمانى قال ابن عدى قال البخارى والنسائي منكر
الحديث وساق له أحاديث ومنها حديث الباقع أبيه ثم قال - وكل ما روى
عن ابن البيلمانى فان البلاء فيه من ابن البيلمانى واذا روى عن ابــــن
البيلمانى محمد بن الحارث فجميعا مضعفين والضعف على حديثهما بين ،
وقال ابو حاتم محمد بن عبد الرحمن البيلمانى منكر الحديث ضعيف الحديث
مضارب الحديث وعن يحيى بن معين ليس بشيء وضعفه الدارقطني وغيره

عن أبيه (١) عن عبد الله ..

وأخرجه البيهقي (٢) والحازمي من طريق عمر بن شبه به (٣) وأخرجه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي من طريق الدارقطني به (٤) ..

درجة الحديث

ضعيف جدا - قال الحازمي إنما يعرف هذا الحديث من رواية ابن البيلمانى وهو صاحب مناكير لا يتابع فى حديثه (٥) ..

== وقال ابن حبان حديث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتى حديث كلها موضوعة وذكر له أحاديث موضوعة . وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على وجه التعجب وقال الحاكم روى عبد الله عن ابن عمر المعضلات ، ونقل الالبانى اتفاق المحدثين على توهينه وحشره ابن عراق فى زمرة المتهمين بالوضع " ابن عدى الكامل ٣ / ٦١ / ٦٢ ق ، ابن أبى حاتم - الجرح والتعديل القسم الثانى ٣ / ٣١١ الذهبى - ميزان الاعتدال ٣ / ٦١٧ - ٦١٨ ، المفنى فى الضعفاء ٢ / ٦٠٣ ، ابن حجر تهذيب ٩ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ابن عراق تنزيه الشريعة ١ / ١٠٨ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٦٩ .

(١) هو عبد الرحمن بن البيلمانى - قال أبو حاتم لين الحديث وذكره ابن حبان فى الثقات وقال لا يحب أن يعتبر بشئ من حديثه إذا كان من رواية ابنه محمد لأن ابنه يضع على أبيه المعائب وقال الدارقطني ضعيف لا تقوم به حجة وقال الأزدى منكر الحديث يروى عن ابن عمر بوا طيل وضعفه ففى التقريب - تهذيب ٦ / ١٤٩ - تقريب ص ١٩٩ .

(٢) السيوطى - مفتاح الجنة - ص ١٣٠ .

(٣) فى الاعتبار - باب النسخ فى السنن على نحو وقوعه فى الكتاب ص ١٦ .

(٤) فى رسالته " تحريم نكاح المتعة " ص ١٠١ - مع مقدمتها وتخريجها وجاء فى

سند الرسالة محمد بن على القطرى يدل محمد بن داود القنطرى - وعمو تصحيفين اما من الناسخ أو من المطبعة لأن المؤلف أسند الحديث من طريق الدارقطني والذي فى سننه والاعتبار وغيرهما ما ذكرته ..

(٥) الاعتبار - ص ١٦ .

وقال شمس الحق حديث عبد الله بن عمر رواه ضعفاء (١) ..

والحديث هذا وان كان غير ثابت مرفوعا الا أن معناه صحيح - اذ المقرر أن السنة ينسخ بعضها بعضا كنسخ القرآن بعضه بعضا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها " (٢) ..

وكنسخ الرخصة في نكاح المتعة بتحريمها تأبيدا في غزوة الفتح (٣) ..
نعم صح معنى هذا الحديث موقوفاً على بعض التابعين كما سيأتى (٤) ..

الحديث الثانى

عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كلأى لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ كلأى وكلام الله ينسخ بعضه بعضا " ..

التخريج /

أخرجه الدارقطنى (٥) .

(١) المبنى - على الدارقطنى ١٤٥ / ٤ / ٢ .

(٢) أخرجه الجماعة الا البخارى فى صحيحه ..

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه نووى ١٨٦ / ٩ / ٥ من حديث سبرة بن معبد وأخرجه غيره ..

راجع التخريج كاملا من البحث فى تحريم المتعة فى الفتح ..

(٤) أخرجه مسلم من حديث ابن الشخير .

(٥) فى سننه ١٤٥ / ٤ / ٢ .

نا محمد بن مخلد (١) نا محمد بن داود القنطري (٢) أبو جعفر الكبير
نا جبرون بن واقد (٣) بيت المقدس نا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر ..
وأخرجه الحازمي (٤) وأبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (٥) من طريق
جبرون عن ابن عيينة به ..

ترجمة رجال السند /

(١) محمد بن مخلد هو بن حفص أبو عبد الله الدوري روى عنه الدارقطني قال
ابن حجر - وأطلق على اسناد حديثه الضعف ولم يستثنه كذا ذكره صاحب
الحافل فوهم وهو ثقة ثقة مشهور له في تاريخ بغداد ترجمة مليحة
ابن حجر - لسان الميزان ٥ / ٣٧٤ - وانظر ترجمته في الخطيب تاريخ
بغداد ٣ / ٣١٠ - قلت ما نقل عن الدارقطني غير صحيح وان صح إطلاقه
الضعف على حديثي سنده محمد بن مخلد فلعنه أراد بضعفه وجود ضعيف
فيه غير ابن مخلد لأن الدارقطني قد وثق شيخه هذا في غير موضع من
سننه أنظر السنن ١ / ١ / ٤٩ - ١٢٤ ..

(٢) محمد بن داود - هو بن يزيد التميمي القنطري أبو جعفر الكبير لأنه أكبر
من أخيه على أثني عليه تلميذه محمد بن مخلد ووثقه الخطيب توفي سنة ٢٥٨ ،
ذكر الذهبي في ترجمته حديثان موضوعان يرويهما عن جبرون هذا أحدهما
والآخر أبو بكر وعمر خيرا الأولين ، وقال تفرد بهما محمد حكى ذلك عن
ابن عدي قال ابن حجر وراجعت نسختي ونسخة أخرى فلم أر ذلك فيه وأحسب
الآفة في الحديث من جبرون / عبد الكريم السمعاني الأنساب ٤٦٣ -
الذهبي - ميزان الاعتدال ٣ / ٥٤ ، ابن حجر - لسان الميزان ٥ / ١٦١ .
(٣) جبرون بن واقد الأفریقی عن سفيان بن عيينة متهم بالوضع قال الذهبي
فانه روى بقلة حياته عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا " كلام الله
ينسخ كلامي " وذكر الحديث الآخر وحكم عليهما بالوضع - ميزان الاعتدال

١ / ١٨٠ - ابن عراق - تنزيه الشريعة المرفوعة - ١ / ١ / ٤٤ .

(٤) في الاعتبار في باب نسخ السنن على نحو وقوعه في الكتاب ١٩ .

(٥) في كتابه - تحريم نكاح المتعة - باب صحة نسخ السنة - ١٠١ .

درجة الحديث...

"موضوع" كما قال الذهبي والبلية فيه من جبرون بن واقد وليس من محمد بن داود القنطري لأن هذا وثقه الخطيب ولأن المنفرد برواية هذا الحديث جبرون ..

قال الحازمي بعد إirاده هذا الحديث - "جبرون بن واقد لا يعرف له سوى حديثين هذا أحدهما وهو منكر ولا أعلم رواه غيره (١) ..

وقال محمد الأمين الشنقيطي / "والحديث الذي أورد عن جابر مرفوعاً القرآن ينسخ حديثي وحديثي لا ينسخ القرآن" الظاهر أنه غير صحيح وثبت نقيضه بالسنة الثابتة مما يدل على عدم صحته " (٢) ..

ومقصوده أنه ثبت نسخ القرآن بالسنة الصحيحة ونسخ السنة بالقرآن - وهذا مناقض لحديث جابر ..

قال الفزالي / مثل لنسخ القرآن بالسنة "قوله صلى الله عليه وسلم" قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتفريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم " (٣) ..

فهو ناسخ لا مساكين في البيوت وهذا الحكم ثابت بالقرآن ، قال الله عز وجل "واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت (٤) ..

ثم قال الفزالي وهذا فيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم بين أن الله تعالى قد جعل لهن سبيلاً " (٥) ..

(١) الاعتبار ص ١٩ .

(٢) مذكرة في أصول الفقه ص ٨٥ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه وا نظر الكلام عليه في سبل السلام ٢ / ٤ / ٥ / ٦ .

(٤) النساء آية ١٥ .

(٥) المستصفى ١ / ١٢٤ .

ومثال نسخ السنة بالقرآن نسخ التوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة المتواتره بقوله عز وجل " فول وجهك شطر المسجد الحرام " (١) ..

وخالف الشافعى فى أحد قوليه فى المسألتين فقال فى الرسالة /
" وأبان الله لهم أنه انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا ناسخة للكتاب وانما عى تبع له بمثل ما نزل نصا ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملا " واستدل بآيات ثم قال /

" وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها الا سنة رسول الله " (٢) ..
وكذلك الامام أحمد فى احدى الروايتين عنه فانه قال /
" لا ينسخ القرآن الا قرآن يجىء بعده " (٣) ..

ومذهب الجمهور من الاشاعرة والمعتزلة والفقهاء جواز نسخ السنة بالقرآن عقلا ووقوعه شرعا (٤) وسيأتى المبحث ..

وقال مسلم فى صحيحه (٥)

حدثنا عبيد الله بن معاذ المنبرى حدثنا المعتمر حدثنا أبى حدثنا
أبو العلاء بن الشخير (٦) قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه
بعضه بعضا كما ينسخ القرآن بعضه بعضا "

والحديث موقوف على ابن الشخير من كلامه ..

(١) الآمدى - الاحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٣ / ١٣٥ .

(٢) الرسالة ص ٥٥ .

(٣) "

(٤) الاحكام للامدى ٢ / ٣ / ١٣٩ .

(٥) نووى على مسلم ٢ / ٢ / ٣٧ .

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر المعجمة وتشديد المعجمة العامرى
أبو العلاء البصرى ثقة من الثانية مات سنة احدى عشرة ومائة أو قبلها وكان
مولده فى خلافة عمر فوهم من زعم أن له رؤيه - ابن حجر - تعريب ع ٣٨٣ .

ومدلول كلاله موضع اتفاق بين علماء الاصول الا في صورة واحد ففهيها
خلاف بينهم وايضاح هذا ..

ان نسخ السنة يقع على أربعة أوجه أحدها نسخ السنة المتواترة بالتواتر
والثاني نسخ خبر الواحد بمثله والثالث نسخ الآحاد بالتواتر والرابع نسخ
المتواتر بالآحاد ..

فأما الثلاثة الاول فهي جائزة بلا خلاف (١) ..
وأما الرابع وهو نسخ المتواتر بالآحاد فالخلاف وقع فيه من ناحيتين /

(١) في جوازه عقلا .

(٢) في وقوعه سمعا .

فأما جوازه عقلا فقال به الأكثر (٢) ..

وحكى الاتفاق عليه الآمدى ، قالوا لا يستحيل عقلا نسخ المتواتر بخبر
الآحاد (٣) ..

وأما وقوعه سمعا ففيه ثلاثة مذاهب /

(١) ذهب الجمهور الى أنه غير واقع نسخ المتواتر بالآحاد ،

واحتجوا بالمعنى /

قالوا ان الآحاد ضعيف والمتواتر أقوى منه فلا يقع الأضعف فى
مقابلة الأقوى فالثابت قطعا لا ينسخه مظنون (٤) ..

(٢) انه واقع سمعا نسخ المتواتر بالآحاد ..

وهو مذهب داود وأهل الظاهر (٥) . ومنهم ابن حزم (٦) ..

(١) الآمدى الاحكام ١٣٣/٣/٢ .

(٢) الشوكانى - ارشاد الفحول ١٩٠ .

(٣) الاحكام - للآمدى ١٣٤/٣/٢ .

(٤) الآمدى - الاحكام ١٣٤/٣/٢ ، الشوكانى - ارشاد الفحول ١٩٠ .

(٥) الآمدى - الاحكام ١٣٥/٣/٢ .

(٦) ابن حزم - الاحكام - ص ٤٧٧/١ .

واستدل القائلون بالوقوع بما ثبت أن أهل قباء لما سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم يقول ألا إن القبلة قد حولت إلى الكعبة فاستداروا ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ..

والتوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة المتواترة فدل على جواز نسخ المتواتر بالآحاد (١) ..

وأجيب بأنهم علموا بالقرائن (٢) ..

قال الشوكاني " ومن الوقوع نسخ نكاح المتعة بالنهي عنها وهو آحاد " (٣) ..
قلت هذا التمثيل مبنى على اعتبار أن قوله سبحانه " فما استمتعتم به منهن " يدل على إباحة المتعة كما أشار إلى ذلك في تفسيره (٤) ..

وعليه فيكون نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عنها من باب نسخ المتواتر بالآحاد ..

والجواب أن يقال إنه لا دلالة في الآية على نكاح المتعة كما يقتضيه السياق فليس المثال من باب نسخ المتواتر بالآحاد ..

* *

*

(١) الآمدى - الأحكام ٢ / ٣ / ١٣٥ .

(٢) الشوكاني - ارشاد الفحول ١٩٠ .

(٣) " " " ١٩١ .

(٤) فتح القدير ١ / ٤٤٩ .

((الفصل الثانى))

* *

*

الفصل الثاني

وہشتمں اعلیٰ ثلاثہ مباحث

((الفصل الثاني))

" المبحث الأول "

تمريف نكاح المتمه /
=====

التمتع لغة مصدر متع مضعفا ، وتدور مادته على معنى الانتفاع والالتذاز
ومنه قول المشعث /

تمتع يا مشعث ان شيئا سبقت به الماشتهو المتاع

أى انتفع وتلذذ ..

والمتاع متفق مع المتمه من ناحية الانتفاع المؤقت لاشتقاقها منه ، وفى
التنزيل / " وما الحياة الدنيا الا متاع الفرور (١) ، أى قليل منقضى بالنسبة للآخره
وفى الحديث " الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة " (٢) ..

والتمعة مضمومة الميم وقد تكسر عند بعض العرب ..

وشرعا يطلق هذا اللفظ على ثلاثة أشياء /

(١) تمعة الحج (٣) .

(٢) تمعة الطلاق (٤) .

(٣) تمعة النكاح .

وهى موضوع الرسالة ..

(١) الحديد آية ٢٠ .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده باسناد صحيح - المسند بتحقيق احمد شاكر ٨ / ٧٥ .

(٣) أى الا حرام بالعمرة فى أشهر الحج ثم الحج من عامة وفى التنزيل " فمن تمتع
بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى " ..

(٤) وهى مال يجب على الزوج دفعه لامرأته المفارقة فى الحياة بطلاق وما فى معناه

بشروط مخصوصة .. محمد الخطيب الشربيني - مكنى المحتاج ٣ / ٢٤١ ..

(١)

فتمريف المتممة هو " نكاح المرأة لأجل محدود ثم اخلاء سبيلها بانقضاء " فتقع الفرقة حين انتهاء الأجل دون طلاق . .

((المبحث الثانى))

مقارنة نكاح المحلل بنكاح المتممة /

نكاح المحلل هو عقد على امرأة مقيد بزمن أقصاه اصابة المرأة لتحل لزوجها الأول (٢) . .

والمقارنة بينه وبين نكاح المتممة نجد أنه يربطهما ويجمع بينهما التوقيت الزمنى للنكاح فيصير بذلك ضربا من نكاح المتممة وقسما دارجا تحتها . . ولهذا يرى الحنابلة أنه شبه نكاح المتممة لأن فيه شرطا يمنع بقاء النكاح أو هو نكاح الى مده (٣) . .

-
- (١) أحمد بن فارس / معجم مقاييس اللغة ٢٩٤ / ٥ .
الجوهري / الصحاح ١٢٨٢ / ٣ / ١٢٨٣ .
الزبيدي / تاج المروس ٥٠٧ / ٥ / ٥٠٨ .
- (٢) ابن تيميه / اقامة الدليل على ابطال التحليل ضمن الفتاوى ١٩ / ٣ .
- (٣) ابن قدامة / المفنى ٦ / ٦٤٦ وقال ابن القيم فى اعلام الموقعين ٣ / ٤٨ ما نصه " كيف تكون المتممة حراما نصا مع أن المستمتع له غرض فى نكاحه الزوجه الى وقت لكن لما كان غير داخل على النكاح المؤبد كان مرتكبها للمحرّم فكيف يكون نكاح المحلل الذى انما قصده أن يمسه ساعة من زمان أو دونها ولا غرض له فى النكاح البتة بل قد شرط انقطاعه وزواله اذا أغبثها بالتحليل فكيف يجتمع فى عقل أو شرع تحليل هذا وتحريم المتممة " . .

وجعله الشافعي رحمه الله تعالى مثالا من أمثلة نكاح المتعة حين قال في تعريفها (١) " وجماع نكاح المتعة المنهى عنه كل نكاح الى أجل من الآجال قرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة نكحتك يوما أو عشرة أو شهرا أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد أو نكحتك حتى أصيبك فتحلين لزوج فارقك ثلاثا أو ما أشبه هذا مما لا يكون النكاح فيه مطلقا لا زما على الأبد ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنه - والله تعالى أعلم - ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق اذا شرط أن ينكحها حتى تكون الاصابة" (٢).

(١) الأم ٧١/١/٣ .

(٢) ظاهر العبارة أنه لا فرق بين أن يكون الشرط مذكورا في صلب العقد أم قبله لكن الاصحاب يقيدون بطلان هذا النوع من النكاح بما اذا وقع الشرط في صلب العقد فان تواطأ الماقدان على شيء من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط صح العقد مع الكراهة خروجها من خلاف من أبطله / الخطيب الشربيني / مغنى المحتاج ١٨٣/٣ / ابن حجر الهيتمي - تحفة المحتاج ٣١٢/٧ ، ولعل تقييدهم بصلب العقد مأخذه أن الشرط المعتبر هو ما ذكره مقترنا بالعقد أما التواطؤ قبله والاتفاق على أمر ما فليس بشرط بل مجرد وعد ، ثم وجدت في المحلى ١٨٢/٩ ما نصه / " الشافعي وأبو ثور قالوا المحلل - الذى يفسد نكاحه - هو الذى يعقد عليه فى نفس عقد النكاح انه انما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها فأما من لم يشترط ذلك عليه فى عقد النكاح فهو عقد صحيح لا دخله فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط " . .

ومذلك اتضح ان الامام الشافعي صرح بالتفريق بين الشرط فى صلب العقد وقبله . .

ما ورد في التحليل من الأخبار /

عن عقبه بن عامر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ألا أخبركم بالتيس بالمستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له " . .

أخرجه ابن ماجه (١) قال /

حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري (٢) ثنا أبي (٣) قال سمعت الليث بن سعد (٤) يقول ، قال لي أبو مصعب شرح بن هاعان (٥) قال عقبه بن عامر الحديث . .

(١) في سننه ٦٢٢ / ١ .

(٢) يحيى المصري صدوق روى بالتشيع ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله دق - ابن حجر تقريب ٣٧٨ .

(٣) عثمان بن صالح صدوق من كبار العاشرة خ س ق / تقريب ٢٣٤ .

(٤) الليث بن سعد امام مشهور ثقة ثبت فقيه ع - تقريب ٢٨٧ .

(٥) شرح ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف وذكره ففى الضعفاء ، وقال يروى عن عقبه مناكير لا يتابع عليها الا أنه قد وثقه ابن معين وقال أحمد معروف وابن عدى أرجو أنه لا بأس به وقال ابن حجر في التقريب مقبول وعد الليث من رواه ويقول الألبانى " هو حسن الحديث عندي " . .

ابن حجر - تهذيب ١٥٥ / ١٠ .

تقريب ٣٣٧ .

الألبانى - سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٩ / ١ .

وأخرجه الحاكم ، قال أخبرني ابوبكر محمد بن المؤمل بن الحسن ثنا
الفضل بن محمد الشعرائي ثنا ابوصالح (١) ثنا الليث قال سمعت مشر بن
هاغان ..

وأخرجه البيهقي عنه بمثله (٢) ..

الحكم على الحديث

هو حسن الاسناد وله شواهد ترقى به الى درجة الصحة ..
قال الحاكم في المستدرک / صحيح الاسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . (٣)

(١) في المستدرک على الصحيحين ١٩٩/٢ .

(٢) السنن الكبرى - ٢٠٨/٧ .

(٣) ذيل المستدرک - ١٩٩/٢ .

أعلل هذا الحديث بثلاث علل /

(١) أن أبا حاتم البستي ضعف مشر بن هاغان .

(٢) قال البخاري ما أرى الليث سمعه من مشر لأن حيوة يروى عن بكر بن
عمرو عن مشر .

(٣) قال الجوزجاني - كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث انكارا شديدا .
وأجيب "أما الملة الأولى / فمشر قد وثقه يحيى بن معين في رواية عثمان
بن سعيد وابن معين أعلم بالرجال من ابن حبان قاله محمد بن عبد الواحد
المقدسي ثم قال وهو صدوق عند الحفاظ لم يتهمه أحد ألبته ولا أطلق عليه
أحد من أهل الحديث قط أنه ضعيف ولا ضعفه ابن حبان وإنما قال يروى
عن عقبه بن عامر مناكير لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به وانفرد ابن
حبان بهذا القول فيه ..

وأما الملة الثانية فمقصود البخاري أن حيوة من أقران الليث وأكبر منه وإنما
يروى عن بكر بن عمرو عن مشر - إلا أن الليث صرح بالسماع عند ابن ماجه
والحاكم والبيهقي والليث ماصر لمشر وفي بلده ولا مانع من تحديثه
فزال علة الانقطاع ..

وأما الملة الثالثة - قال ابن تيميه انكار من أنكر هذا الحديث على عثمان غير
جيد لأنه قد تابعه عليه كاتب الليث عنه ولأن البخاري روى لعثمان هذا في
صحيحه فثبت أن هذا الحديث حديث جيد واسناده حسن اهـ / .

ابن أبي حاتم - الملل ١ / ١ / ٢١٠ - ابن القيم - اعلام الموقعين ٣ / ٤٥ / ٤٦ .

عن ابن مسعود رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
”لمن الله المحلل والمحلل له“ (١) . .
وقد صحيح هذا الحديث جماعة (٢) . .

(١) حديث ابن مسعود أخرجه أحمد فى المسند ٨٨/٨٧/٨٣/١ قال ابن القيم ، اسناده حسن - الزاد ٤/٢/١ ، والنسائى ١٢١/٦ ، والترمذى فى سننه ٣٩٤/٢ ، والدارى فى السنن ١٥٨/٢/١ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٨/٧ . .
كلهم من طريق سفيان عن أبى قيس عن الهذيل عن عبد الله بن مسعود ، وله طريقان آخران /
الأولى أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٢٦٩/٦ ، عن معمر عن الأعمش عن عبد الله بن مره عن الحارث عن ابن مسعود ، والثانية - أخرجه اسحاق فى مسنده عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمر وعن عبد الكريم الجزرى عن أبى الواصل عن ابن مسعود . .
ابن حجر - التلخيص الخبير ١٧٠/١/٢ - مناوى - فيض القدير ٢٧١/٥ - الشوكانى - نيل الأوطار ١٥٧/٢/٣ . .

(٢) قال الترمذى فى جامعه ٣٩٤/٢ عقبه ”هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين“ . . وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخارى كما فى النيل ١٤٨/٢/٣ ، والذهبى ، فى الكبائر ص ١٤٤ ، ووثق رواته ابن حجر - التلخيص ١٧٠/٢/٢ .
وجاء الحديث عن على بن أبى طالب فى المسند ٧٥/٥٣/٢ بتحقيق شاكر قال وفى سننه الحارث بن الاعور وهو ضعيف وسنن أبى داود ٤٧٩/١ والترمذى ٤١٩/٣ طبعة عبد الباقي وابن ماجه ٦٢٢/١ من حديث الشعبى عن الحارث عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم ”أنه لمن المحلل والمحلل له“ وأخرجه أبويهملى فى مسنده ٥٤/١/١ وقد صححه ابن السكن

ولعن المحلل والمحلل له ورد عن أبي هريرة مرفوعا (١) . .

وهو حديث حسن (٢) . .

وعن نافع مولى ابن عمر أن رجلا سأل ابن عمر فقال - "ان خالي فارق امرأته فدخله من ذلك هم وأمر وشق عليه فأردت أن أتزوجها ولم يأمرني بذلك ولم يعلم به فقال ابن عمر لا الانكاح غبطه ان وافقتك أمسكت وان كرهت فارقت والا فانا كنا نعد هذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا . .

رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح (٣) ، وله عند مسدد . .

== وأعله الترمذى ، الشوكانى - النيل ١٤٨/٢/٣ ، المباركفوى - تحفة الأحمدي - ٢٦٣/٢٦٢/٤ .

(١) أحمد في المسند ٣٣٢/٢ ، واسحاق والبيهقي ٢٠٨/٧ والبخاري وابن أبي حاتم في العلل والترمذى في العلل من حديث أبي هريرة وحسنه البخارى . كذا في التلخيص ١٧٠/١/٢ . .

كلهم من حديث عثمان بن الأحنس عن المقبرى عن أبي هريرة ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لعن الله المحلل والمحلل له" . قال الهيثمى - مجمع الزوائد ٢٦٧/٤/٢ ،

"فيه عثمان بن محمد الأحنسى وثقه ابن معين وابن حبان وقال ابن المدينى له عن أبي هريرة أحاديث مناكير" . .

(٢) قال الترمذى سألت أبا عبد الله محمد بن اسمعيل البخارى عن هذا الحديث

فقال هو حديث حسن . . وقال ابن تيميه وتلميذه ابن القيم - اسناده

جيد - اعلام الموقعين ٤٤/٣ / ٤٥ . .

(٣) مجمع الزوائد ٢٦٧/٤/٢ .

"فى الرجل يتزوج المرأة يحللها قال هـما زانـيان وان مكثا عشر سنـين
أوعشرين سنه اذا علم أنه يتزوجها لذلك" (١) . .
قال البوصيرى - رجاله ثقات (٢) ، لكن فى سنده عبد الله بن شريك
العامرى ، وثقه جماعة وضعفه آخرون (٣) وروى بالكذب . .
وله طريق أخرى - أخرجها الحاكم فى المستدرک (٤) . .
وقال عقبه "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" (٥) . .
فتبين من هذه الاحاديث بطلان نكاح المحلل ، وحرمة واستحقاق المباشر
له اللعن ووصفه بالتيس المستعار . .

-
- (١) ابن حجر - المطالب العالى ١/٢٩٠/٦٠ .
(٢) تحقيق الاعظام للمطالب ١/٢٥٩ .
(٣) قال أحمد وابن معين وأبو زرعة ثقة ، وقال أبوحاتم والنسائى ليس بقوى ،
وقال الجوزجاني مختار كذاب وذكره ابن حبان فى الثقات وقال فى الضعفاء
كان غالبا فى التشيع يروى عن الاثبات ما لا يشبه حديث الثقات - تهذيب
٢٥٣/٥ ، وقال فى التقريب ص ١٧٧ ، صدوق يتشيع أفرط الجوزجاني
فكذبه من الثالثه (س) .
(٤) ١٩٩/٢ من حديث ابن أبى مريم - حدثنا أبو غسان عن عمرو بن نافع عن
أبيه انه قال جاء رجل الى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجها
أخ له من غير مؤامرة منه ليحلها لأخيه قال لا الا نكاح رغبه كنا نعد هذا
سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . .
(٥) ووافقه الذهبي - ذيل المستدرک ١/٢٩٩ ،
البيهقى - السنن الكبرى ٢٠٨/٧ . .

أقوال أئمة المذاهب في نكاح المحلل /

أجمع عامة أهل العلم على بطلانه إذا شرط التحليل في طيب العقد^(١) لما سبق من الأدلة . .

واختلفوا فيما إذا شرط عليه قبل عقد النكاح التحليل اعنى ان يطلق بمد أصابتها ولم يذكر في العقد وكان منوبيا /

(١) ذهب أبو حنيفة (٢) والظاهرية (٣) الى صحة العقد (٤) وكذلك الشافعية مع الكراهة (٥) .

(٢) ذهب مالك والثوري والليث وابن المبارك وأحمد والحسن والنخعي وقتادة الى بطلانه . قال ابن تيمية وهو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث وغيرهما (٦) . .

استدلال المجيزين /

استدل المجيزون بحديث ذى الرقعتين وقصته . .

ان رجلا من أهل المدينة طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقليل له انظر رجلا يحالها لك وكان في المدينة رجل من أهل البادية له حسب أقحم الى المدينة وكان محتاجا ليس له شيء يتوارى به الا رقعتين رقعة يوارى بها فرجه ورقعة يوارى بها دبره فأرسلوا اليه فقالوا له - هل لك أن تزوجك امرأة

(١) ابن قدامة - المغنى ٤٤٦ / ٦ .

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع ١٩٨٩ / ٤ .

(٣) ابن حزم - المحلى ١٨٠ / ١٠ ، " ثم اذا تزوجها فهو بالخيار ان شاء الله طلقها وان شاء أمسكها فان طلقها حلت للأول " . .

(٤) ابن قدامة - المغنى ٤٤٦ / ٦ .

(٥) الخطيب الشربيني - مغنى المحتاج ١٨٣ / ٣ .

(٦) مجموع فتاواه ١٥٥ / ٣٢ ، محمد نجيب المطيمى - تكملة شرح المهذب - ٤١١ / ١٥ .

فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها ونجمل لك على ذلك جملاً قال
نعم فزوجوه فدخل عليها وهو شاب صحيح الحسب فلما دخل عليها أصابها
فأعجبها فقالت له أعندك خير قال نعم هو حيث تحبين - جملة الله فداها -
قالت فانزلها تطلقني بشيء فان عمر لا يكرهك على دلاقي فلما أصبح لم يكسره
أن يفتح الباب حتى كادوا أن يكسروه . فلما دخلوا عليه قالوا طلق قال الأمر
الى فلانة قال فقالوا لها قولي أن يطلقك قالت انى اكره أن لا يزال يدخل على ..

فارتفعوا الى عمر بن الخطاب فأخبروه فقال ان طلقها لا فعلن بك ورفع
يديه قال - اللهم انت رزقتنا الرقعتين ان بخل عليه عمر وفق رواية الشافعى /
قال له الزم امرأتك فان رابوك بريب فأتنى وأرسل الى المرأة التى مشيت بذلك
فنكل بها ولم ينكر أحد على عمر فدل على أنه اجماع (١) ..

ولأنه خلا عن شرط يفسده فأشبهه مالهونى طلاقها لغيره الا حلال ..

ولأنه العقد يبطل بما شرط لا بما قصد ..

ولحديث رفاعه "أتريدن أن ترجمى الى رفاعه لا حتى تذوق عسيلته
ويذوق عسيلتك" ..

قالوا فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ارادتها الرجوع الى مطلقها
ثلاثاً مانعاً لها من الرجوع اذا وطئها الثانى ..

قالوا فالمحلل الملمون الذى يفسخ عقده هو الذى يذكر ذلك فى نفس
العقد ..

(١) تكملة شرح المذهب - ٤١٢/١٥ ، محمد نجيب مطيمى وسيأتى

التحقيق فى سنده ..

وأجابوا عن أحاديث لمن المحلل والمحلل له بأنها واردة فيمن يعمد نكاحه
معلننا بذلك فقط (١) . .

وأما النفس في الاحتجاج لمذهبه ابن حزم فمن ذلك قوله " في الاجابة عن
حديث لمن المحلل والمحلل له " ثم نظرنا هل يدخل في ذلك من تزوج وفي نيته
أن يحلها لمطلقها ثلاثا أم لا يدخل ،

فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثا فانه بوطئه لها محل والمطلق محلل له
نوى ذلك أم لم ينو - فبطل أن يكون داخلا في هذا الوعيد لأنه حتى ان اشترط
ذلك عليه قبل العقد فهو لغو من القول ولم ينعقد النكاح الا صحيحا برضا من كل
شرط بل كما أمر الله عز وجل . .

والمجب أن المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة وفي نيته ألا يسكنها
الا شهرا ثم يطلقها الا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح فانه نكاح صحيح لا دخلة
فيه ، وهو مخير ان شاء طلقها وان شاء أمسكها ، وأنه لو ذكر ذلك في نفس
العقد لكان عقدا فاسدا مفسوخا ، فأى فرق بين ما أجازوه وبين ما منموامنه (٢) .

عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم
المؤمنين أنها قالت أتت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فعمدت ثم جاءت
بعد فأخبرته أنه قد مسها فمنعها أن ترجع الى زوجها الاول وقال اللهم ان كان
انما بها أن يحلها (٣) لرفاهه فلا يتم نكاحها مرة أخرى . .

(١) ابن حزم - المحلى ١٠ / ١٨٣ .

(٢) " " " ١٠ / ١٨٣ .

(٣) أى انما نزل بها ووطأها . .

ثم أتت أبا بكر وعمر في خلافتها فمضاها . .

قال أبو محمد " فهذه حجة قاطعة لنا عليهم لأن فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبطل نكاحها لعبد الرحمن مع تقديره أنه إنما يريد إحلالها لرفعها لكن ما أنكرت أن عبد الرحمن وطئها . .

ثم لما علمت أنها لا تحل له إلا بعد أن يطأها عبد الرحمن رجعت عن ذلك الإنكار وأقرت بأنه وطئها " (١) . .

وأجاب غفر الله له ، عن حديث ابن عمر بأن الصحابة قد خالفوه في أنه زنى . . . الخ (٢) . .

واستدل القائلون ببطلانه /

بأحاديث الباب الواردة في لعن المحلل والمحلل له ووصفه بالتيس المستمار وقالوا لا فرق بين النية والتواطىء قبل العقد أو ذكره فيه إذ الصورتان المقصود بهما التحليل وهو ممنوع ملعون مرتكبه ، قالوا وهو ظاهر قول الصحابة عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعثمان بن عفان ، وعلى وعبد الله بن عباس في جماعة من التابعين (٣) . .

وأما قصة ذى الرقعتين فمحمول على أنه لم يقصد التحليل ولا نواه بل نوى عذد العقد غير ما شرطاً عليه فصار نكاح رغبة (٤) . .

(١) المحلى ١٠ / ١٨٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر هذه الآثار والكلام عليها في ابن حزم - المحلى ٩ / ١٨٠ وما بعدها ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ تجد جميع استدلالات الفريقين وأجوبتهم .

(٤) البهوتى - كشف القناع ٥ / ١٠٣ .

تحقيق المقام في حديث ذي الرقمتين /

تخرجه /

أخرجه سعيد بن منصور (١)

قال حدثنا هشيم قال حدثنا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال قدم رجل

مكة وساق اللفظ السابق ..

ورواه أبو حفص المكي عن ابن سيرين (٢) وعبد الرزاق عنه مختصراً (٣)

وأخرجه أيضاً عن ابن جريج ، قال قال مجاهد وسرد القصة بتمامها (٤) ، وأخرجه

البيهقي (٥) من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج قال ، اخبرت عن ابن

سيرين ..

نقد الحديث /

هذا الحديث من جميع طرقه يدور على محمد بن سيرين ومجاهد بن جبر

كلاهما عن أمير المؤمنين عمر وكلاهما لم يدركاه ..

قال أبو عبيد هذا حديث مرسل لأن ابن سيرين وإن كان مأموماً لم ير عمر

ولم يدركه فأين هذا من الذين سموه يخطب على المنبر " لا أوتي بمحلل ولا محلل

له الا رجعتهم " (٦) ..

(١) السنن - ٥٣/٣ .

(٢) ابن تيمية - اقامة الدليل على ابطال التحليل ١٦٩/٣ .

(٣) عن هشام بن حسان عن بن عمرو بن سيرين قال جاءت امرأة الى رجل فزوجته

نفسها ليحلها لزوجها الا ول فأمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقيم عليها

ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها "المصنف" - ٢٠٩/٧ .

(٤) وسماه في هذه الرواية ذا النموتين - المصنف ٢٠٩/٧ .

(٥) السنن الكبرى - ٢٠٩/٧ .

(٦) رواه الأثرم وابن المنذر - الذهي الكبائر ص ١٤٤ . وأخرجه البيهقي في

السنن الكبرى ٢٠٨/٧ ، ابن حزم - المحلى ١٨١/١٠ .

ومن المعروف أن مجاهداً ولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر فلم يسمع منه ولم يسمع من الصحابة سوى ابن عمر وابن عباس واختلف في سماعه من أبي هريرة (١) . .

ولم يثبت أبو حاتم لابن سيرين السماع من صفار الصحابة كابن عباس فضلاً عن كبارهم . .

وساق بسنده إلى أبي داود كنا عند شمعة فجاء الحسن بن دينار فقال شمعه يا أبا سعيد ههنا فجلس فقال حدثنا حميد بن علال عن مجاهد قال سمعت عمر بن الخطاب يقول /

فجعل شمعة يقول " مجاهد سمع عمر ؟ " فقام الحسن فذهب (٢) . .

الحكم على الحديث /

ضعيف - لأنه من جميع طرقه ليس له اسناد متصل /

نعم قال الشافعي سمعت هذا الحديث مسنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر (٣) . .

ولكن لم يبين الوساطة بينه وبين عمر . .

ولذا قال أحمد حديث ذي الرقعتين ليس له اسناد - يعني أن ابن سيرين لم يذكر اسناده إلى عمر (٤) . .

(١) الملائكي - جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٢ / ٦٦٥ ، ابن حجر - تهذيب

التهذيب ١٠ / ٤٣ .

(٢) أبو حاتم الرازي - كتاب المراسيل ١٢٦ / .

(٣) الام - ٨٠ / ٥ ، ٨١ .

(٤) ابن قدامة - المنى ٦ / ٤٤٦ قالوا ومع ضعف الحديث فليس فيه أن ذا الرقعتين

قصد التحليل ولا نواه وإذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع - نفس المصدر والصفحة .

المقارنة بين نكاح المتعة والنكاح الشرعى /

عند المقارنة بين نكاح المتعة وبين النكاح الشرعى يتبين أنها تخالفه من عدة وجوه وهى /

- (١) أن المتعة مؤقتة بزمان بخلاف النكاح الشرعى فانه مؤبد لا تنفك عقده الا بالطلاق وما فى معناه (١) . .
- (٢) ان المتمتع بها لا ترث المتمتع ولا يرثها (٢) ، ان مات أحدهما فى زمن التمتع . .
- بخلاف النكاح الشرعى فان كل واحد من الزوجين يرث الآخر ما لم يقر به مانع من موانع الارث . .
- (٣) انه لا طلاق اجماعا ولا لمان فى أظهر القولين يلحق المرأة المتمتع بها (٣) بل تقع الفرقة بمجرد انقضاء المدة المتفق عليها . .
- بخلاف النكاح الشرعى فانه لا يطوى قيد عصمته الا بالطلاق وما جرى مجراه واللمان مشروع فى النكاح الدائم لمن أراه . .
- (٤) ان المتمتع بها لا يجب لها نفقة على من يتمتع بها (٤) . .
- بخلاف الزوجة فان نفقتها لا زمة على الزوج مادامت ممكنة غير ناشزه . .
- (٥) ان الولى والشهود ليسا شرطى صحة فيها (٥) ، بخلاف النكاح الشرعى . .

(١) يشترط الاماميه فى زمن المتعة معرفة قدره بين المتمتعين هذا هو الصحيح والقول المنصور فى كتبهم فلا يصح ذكر المرة والمرة مجردة عن الزمان المقدر الا فى رواية ضعيفة استند اليها ، الصنعانى فى سبل السلام فى نقله عن مذهبهم ١٦٤ / ٣ / ٢ ، انظر - الحلى المختصر النافع ص ١٨٢ .

(٢) الحلى - المختصر النافع ص ١٨٢ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) نفس المصدر - ص ١٩٥ .

(٥) نفس المصدر - ص ١٢٠ .

- فان الشهود شرط في صحته وكذا الولي عند الاكثر، هذا بالنسبة لنا أما المجوزون فلا يشترطون حضور شاهدين ولا ولي اذا كانت الزوجة بالغه رشيدة على الأصح عندهم*
(٦) ان للمتمتع التمتع بأي عدد شاء (١) . .
بخلاف النكاح الشرعي فانه لا يجوز للحر الجمع بين أكثر من أربع ولا للمبدع الجمع بين اكثر من اثنتين . .
(٧) لا عدة على المتمتع بها الا الاستبراء بحيضتين فقط بالنسبة لذوات الحيض وان كانت ممن تحيض ولم تحيض فخمسة وأربعون يوما (٢) . .
بخلاف الزوجة المطلقة ان كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء أو ممن لم يحضن فثلاثة أشهر بالنص القرآني (٣) . .
(٨) ان المرأة التي طلقت من زوجها ثلاثا لا تحل للمطلق اذا نكحت متعة (٤)
بخلاف النكاح الشرعي فانه يحلها للأول . .
(٩) لا يثبت وصف الا حصان الذي يجب معه الرجم لمن نكح متعه ، فلو زنى البكر الذي لم يتزوج ولكنه حصل منه التمتع فلا يستحق الرجم ،
بخلاف من زنى بعد التزوج فانه يثبت له وصف الا حصان ويرجم (٥) . .
(١٠) يجوز للمسلم أن ينكح كتابية متعه ولا يجوز التزوج بها في أظهر القولين عند المجيزين للمتعة (٦) . .

(١) الحلّى - المختصر النافع ص ١٧٨ .

(٢) الحلّى - المختصر النافع ص ١٨٢ / ١٨٣ .

(٣) قال تعالى " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " البقره آية ٢٢٨ ، وقال " واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن " . الدلائى آية ٤ .

(٤) الحلّى - الشريعة - ٥٩/٢ .

(٥) الحلّى - المختصر النافع ص ٢١٣ .

(٦) الحلّى - المختصر النافع ص ١٧٩ .

* الحلّى - المختصر النافع ص ١٧٠ .

((المبحث الثالث))

(مقارنة النكاح المؤقت عند الحنفية بنكاح المتعة)

النكاح الذى وقت بزمان نوعان عندهم /

الأول أن يعقد بلفظ التمتع كأن يقول أعطيك كذا على أن أتمتع منك شهرا أو سنة أو مدة أقامتى فى هذه البلدة (١) .

ومن النظر فى الأمثلة نرى أنه لا يلزم تحديد الزمان المعين بل يكفى ذكر الزمان المبهم كما فى المثال الثالث كما يلاحظ أن هذا النوع خال من الإشهاد . .
الثانى - أن يعقد بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما من الألفاظ مدة محدودة غير مبهمه كأن يقول أتزوجك عشرة أيام بكذا فتقول زوجت نفسى منك ويكون هذا بحضور شاهدين مستكملين لشروط الشهادة (٢) . .

وعند المقارنة بين النكاح المؤقت وبين نكاح المتعة ندرك من خلال تعريفهما فروقا ثلاثة /

- (١) ان نكاح المتعة يكون بلفظ التمتع لا غير والمؤقت يكون بلفظ الزواج والنكاح وما يؤدى معناهما . .
- (٢) ان الشهود ليسوا بشرط فى زواج المتعة وهم شرط فى الزواج المؤقت . .
- (٣) ان تعيين الوقت ليس بشرط فى زواج المتعة وهو شرط فى الزواج المؤقت (٣) .

(١) الكاسانى ، بدائع الصنائع ٣/١٤١٨/١٤١٩ ، ابن الهمام - فتح القدير

٠ ٣٨٧/٢

(٢) المسعودى للرخسى ٣/١/١٥٢ .

(٣) محمد عبد الحميد - الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية ص ٣٣ .

حكم النكاح المؤقت عندهم/

أجمع الحنفية - كغيرهم من أهل المذاهب الإسلامية على تحريم نكاح المتعة وبطلانه فلا يجوز تعاطيه ولا يصح عقده (١) . .
وأجمعوا أيضا - ما خلا زفر (٢) والحسن بن زياد (٣) على بطلان النكاح المؤقت وعدم انعقاده سواء طالت مدة التوقيت أم قصرت لأنه في معنى المتممة لأن العبرة في المقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني (٤) .

-
- (١) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤١٩/٣ .
(٢) هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل الحنبري البصري الإمام صاحب أبي حنيفة ولد سنة عشر ومائة وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثمان وأربعون سنة وكان جامعاً بين العلم والمباهة وكان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي قال ابن معين زفر صاحب الرأي ثقة مأمون وقال أبو نعيم كان زفر ثقة مأموناً ، النووي - تهذيب الأسماء ١١٧/١ .
(٣) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي " ولي القضاء ثم استمضى عنه وكان يختلف إلى أبي يوسف وإلى زفر قال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد ، وقال محمد بن سماعه سمعت الحسن بن زياد يقول كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء قال في المبسوط صنف كتاب المقالات توفي سنة أربع ومائتين . .
ابن قطلوبغا - تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٢٢ .

- (٤) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ . .

رأى زفر ووجهة نظره فى النكاح المؤقت /

- (١) يرى زفر انه نكاح عقد بلفظه بحضور شاعدين أضيف اليه شرط لا يلائم العقد ولا يقره الشرع فيلغو الشرط الفاسد وينعقد النكاح مؤبدا فلا تنحل عقده بانقضاء الزمن المضروب بينهما . فشان هذا الشرط شأن كل شرط فاسد اقترن بالعقد فيصح النكاح ويبطل الشرط كاشتراط الخمر وغيرها (١) .
- (٢) ليس فى هذا مصادمة للنسخ الوارد فى تحريم الصفة لأن الفاء شرط التوقيت هو أثر النسخ ان المنهى عنه هو ما ينتهى العقد فيه بانتهاء المدة فاما اذا اعتبرنا شرط التوقيت كالعدم كان هذا الاعتبار أثرا للنسخ (٢) .
- وأقرب نظير اليه نكاح الشغار فانه صح النهى عنه (٣) وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهى (٤) . .

مناقشة رأيه /

- قوله يلغو الشرط شأن كل شرط فاسد . .
- فالجواب على ذلك من وجوه /
- (١) ان محل التفاء الشرط الفاسد وصحة العقد انما يأتى فى الشرط الذى لا يناقض مقتضى العقد كاشتراط ألا يسافر بها من بلدها أو أن لا يتزوج عليها فمثل هذا يصح العقد ويلغو الشرط وله بعد أن يسافر بها وأن يتزوج عليها وان كان الأولى الوفاء (٥) .

-
- (١) السرخسى - المبسوط ١ / ٣ / ١٥٢ .
- (٢) الكمال ابن الهمام - فتح القدير ٢ / ٣٨٧ .
- (٣) رواه الجماعة الشوكانى - نيل الأوطار ٣ / ٢ / ١٥٩ .
- (٤) فتح القدير ٢ / ٣٨٧ .
- (٥) الدكتور مصطفى السباعى - المرأة بين الفقه والقانون ٦٧-٦٨ خلافا لبعض العلماء كالحنبلة فانهم يعتبرون هذا النوع من الشروط صحيح لا زم للزوجة بمعنى ثبوت الخيار لها بعده - أنظر - منصور البهوتى كشاف القناع عن متن الاقتاع ٥ / ٩٨ / ٩٩ ، ابراهيم بن ضويان - منار السبيل فى شرح الدليل ١ / ١٧١ .

أما إذا كان مذاقنا لمقتضى العقد كاشتراط التوقيت المناقض لمقصود
الديمومة التي تعنى انجاب الاطفال وتكوين الأسرة ، فانه يبطل العقد
ويفسده (١) .

وقال الكاسانى " فصل ومنها التأييد فلا يجوز النكاح المؤقت - الى أن قال
بعد تعريفه وهو باطل عند عامة الفقهاء - يعنى - نكاح المتمه - والثانى
يعنى ما عقد بلفظ النكاح وما يقوم مقامه وهو فاسد عند أصحابنا الثلاثة (٢)
وقال زهر النكاح جائز وهو مؤبد " والشرط باطل (٣) .

(٢) ان الشارع قد نص على حرمة هذا النكاح ونهى عنه وفى تجويزنا لهذا العقد
بالغاء شرطه مصادمة للنص واعتداء عليه . .

(٣) ان المخالف متفق معنا على تحريم وإبطال العقد الذى عقد بلفظ التمتع
ويخرج ما عقد بلفظ النكاح عن دائرة التمتع . .

وإذا تأملنا فى المعنى الذى حرم وإبطال من أجله وجدناه واضحا فى توقيت
النكاح ان التوقيت يشير الى أن المقصود التلذذ وقضاء الوطر ليس الا ولذا
سمى متمه وهذا المعنى نفسه موجود فيما عقد بلفظ النكاح أيضا فوجب
تسميته متمه . .

ولزم المخالف تحريمه . .

(٤) ان فى جمل النكاح المؤقت مؤبدا استباحة^{له} والمبرة فى العقود للمقاصد
والمعانى لا للألفاظ والمباني (٤) .

(١) منار السبيل - ١٧٤/٢ .

(٢) يعنى أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن .

(٣) بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ .

(٤) الكاسانى - بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ .

(٥) يرد قول زفر أيضا قوله صلى الله عليه وسلم بعد الترخيص فيها /

" فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها " (١) .

وجه الاستدلال به أنه لم يقل فليستدم عشرتها ، حتى يقال ألقى التوقيت
واقلب دائما - ولكن أمره بفراقهن دليل على بطلان النكاح من أصله
منذ طرأ حكم النهي . .

فان قال أنا لا أنازع في هذا متى عقد بلفظ المتعة . .

قلنا وان عقد بلفظ التزويج فهو متعه ما دام التوقيت مشروطا فيه ، ومما
يدل على أن ناحية التوقيت هي سبب ابطاله وصيرورته نكاح متعة ما جاء
في بعض روايات حديث سبره - " ان رسول الله صلى الله عليه قال استمتعوا
من هذه النساء والاستمتاع عندنا التزويج فمريضنا ذلك على النساء فأبين
الا أن يضرب بيننا وبينهن أجلا فقال صلى الله عليه وسلم افعلوا الخ (٢) .
فهذا يدل على أنه لا فرق بين اللغتين اذ الغاية واحدة وأن سبب البطلان
انما هو التوقيت ، والله أعلم ..

فثبت بذلك أن النكاح الى أجل هو متعة . .

ويدل على ذلك أيضا حديث بن مسعود " ثم رخص لنا أن ننكح المراقبات
الى أجل " (٣) فأخبر أن المتعة كانت نكاحا الى أجل . .

(١) هذا جواب ابن حجر على قول زفر - ١ - نظره - فتح الباري ١ / ١٧٣ والحديث

صحيح من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم ٥ / ١ / ١٨٥ / ١٨٦ ،
وفي رواية فكن معناتلا ثم أمرنا بفراقهن ٥ / ١ / ١٨٧ - مع النووي ، وأخرج
الحديث غيره أنظر تخريجه من الرسالة في تحريم المتعة في الفتحة . .

(٢) سنن الدارمي ١ / ٢ / ١٤٠ ، وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن ٢ / ١٨٦ من
طريق أبي نعيم كما في أحكام القرآن وقد أورده مستدل به على ما ذكرت وقد
أطال النفس في الرد على الامام زفر راجع ٢ / ١٨٦ / ١٨٧ .

(٣) متفق عليه ..

وفى حديث عمر " لا أوتي برجل نكح امرأة الى أجل الا رجته " (١) .

فأخبر أن النكاح الى أجل هو متعة . .

وإذا ثبت له هذا الاسم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة

انتظم ذلك تحريم النكاح الى أجل لدخوله تحت الاسم (٢) . .

وأيضاً ان ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فانما يراد به التقليل ، فمتعة

الطلاق قليلة بالنسبة الى المهر الذى يقتضيه العقد وسمى النكاح المؤقت متعة

لقصر مدته وقلة الانتفاع به بالإضافة الى ما يقتضيه العقد من بقاءه مؤبداً فوجب

أن يتناول اسم المتعة من الوجه الذى ذكرنا (٣) . .

وأما قول المخالف - ان الفاء شرط التوقيت أثر للنسخ . .

فالجواب / ان النسخ لا يتجلى الا فى عدم مباشرة ما نهى الله عنه ،

وقد نهى على لسان رسوله عن المتعة ناسخاً للرخصة فوجب المصير اليه

والله أعلم . .

ولا بن حزم رحمه الله جواب - نطقى نفيس على زفر يحسن ايراده قال / " وأما

قول زفر ففاسد لأن العقد لم يقع الا على أجل مسمى فمن أبطل هذا الشرط وأجاز

العقد فانه ألزمهما عقداً لم يتعاقداه قط ولا التزامه قط لأن كل ذى حس سليم

يدرى بلا شك أن العقد المفقود عليه الى أجل هو غير العقد الذى هوالى غير

أجل بلا شك فمن الباطل ابطال عقد تعاقداه والزامهما عقداً لم يتعاقداه وهذا

(١) انظر تخريجه من الرسالة فى موقف عمر من نكاح المتعة .

(٢) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٢/٢ .

(٣) " " " " ١٨٢/٢ .

لا يحل ألبته الا أن يأمرنا به الذى أمرنا بالصلاة والزكاة" (١) .

وقد تمقّب الحنفية زفر فى هذه المسألة ورد وأعليه (٢) . .

نتيجة المناقشة /

ان النكاح المؤقت متعة ورأى زفر فيه مرجوح .

رأى الحسن بن زياد فى النكاح المؤقت /

يقول " ان ذكرا من الوقت ما يعلم أنهما لا يعيشان أكثر من ذلك كمائة سنة أو أكثر يكون النكاح صحيحا لأن فى هذا تأكيد معنى التأبيد فان النكاح يمتد للعمم بخلاف ما اذا ذكرا مدة يعيشان أكثر من تلك المدة" (٣) .

وهذا يعلم أن الحسن موافق للجمهور فى المنع بوجه من الوجهين ،
أعنى فيما اذا ذكرا مدة قصيرة قد يعيشان أكثر منها وخالف الجمهور فى التوقيت المشابه للدوام . .

وهذا رأى مروي عن أبى حنيفة أيضا (٤) .

(١) المحلى ٥٢٠ / ٩ .

(٢) الكاسانى بدائع الصنائع ١٤٢١ / ٣ ، ابن عابدين - حاشية رد المختار ٥١ / ٣ .

(٣) السرخسى - المبسوط ١٥٣ / ١ / ٣ ، المهدي - البحر الزخار ٢٢ / ٣ .

(٤) الكاسانى - بدائع الصنائع ١٤٢١ / ٣ " لكنها غير ظاهر الرواية عن الامام بل ظاهر الرواية عن الامام المنع وهو المذهب لأن التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد - محمد الحامد نكاح المتعة حرام فى الاسلام - ٧٠ / ٦٩ .

وقد ناقش هذا الرأي صاحب - العلاقات الجنسية غير الشرعية و خلاصتها

أن هذا الرأي مرجوح لثلاثة أمور /

(١) ان من شرط صحة النكاح التأبيد فأى توقيت يبطله سواء طالت المدة أم قصرت (١) .

(٢) قد يعيشان الى تجاوز المدة الطويلة المذكورة فما يكون حكم قيام الزوجية .

(٣) قوله ان النكاح يعقد للعمري غير مسلم ، لأنه كما يعقد للعمري يعقد للأشبار التي تترتب عليه بعد الموت (٢) .

قلت وقوله " لأن في هذا تأكيد معنى التأبيد " لا وجه له لأن النكاح المؤقت

لا أحد قال ان فيه معنى التأکید متى كانت مدته طويلة لأن الأجل وان طال

لا يخرج النكاح عن كونه مؤقتا ، فالمؤقت قسيم للمؤبد وليس داخلا فيه . .

ومعد / فان جمهور العلماء على خلافه حيث لم يفرقوا بين طول المدة

ولا بين قصرها والله تعالى أعلم . .

تذييل /

اذا تزوج المرأة وفي نيته أن يطلقها بعد مدة وليس ثم شرط هل يصح

نكاحه ؟ . .

قولان لأهل العلم

(١) ذهب الأوزاعي الى أن هذا النكاح لا خير فيه وأنه متعة (٣) . .

(٢) وقال ابن قدامة " وان تزوجها بغير شرط الا أن نيته طلاقها بعد شهر

أو اذا انقضت حاجته فهو صحيح في قول عامة أهل العلم الا الأوزاعي (٤) . .

(١) السرخسي - المبسوط ١٥٣ / ٧٣ .

(٢) عبد الملك عبد الرحمن السعدي - العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في

الشريعة والقانون ص ١٤٧ / ١٤٨ .

(٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٦ / ٢ . (٤) المفنى لابن قدامة ٦٤٥ / ٦ .

وقال في كشف القناع من فقه الحنابلة / "وان نوى الزوج بقلبه أنه نكاح
متعة من غير تلفظ بشرط فكالشرط نصا خلافا للموفق نقل أبو داود فيها "هو
شبيه بالمتعة لا حتى يتزوجها على أنها امرأته ما حييت" (١) ..

قلت رأى الجمهور من أن النكاح صحيح أظهر لأن حديث النفس قد عفى
عنا وما عفى عنا فلا تأثير له في معاملاتنا ولا يتعلق به حكم شرعي كما فسى
الحديث ان الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم
بها" (٢) ..

* *

*

(١) منصور البهوتي - شرح القناع - ١٠٥/٥ ، ومنار السبيل ١٧٥/٢ .

(٢) أخرجه مسلم - كتاب الايمان ١٤٧/٢/١ وأحمد في مسنده ١٠٦/٦
وغيرهما .

قال النووي ضبط الملما أنفسها بالنصب والرفع وهما ظاهران الا أن النصب
أظهر وأشهر . شرح مسلم ١٤٧/٢/١ .

الباب الثاني

ويشتمل على فصلين

(المبحث الأول)

(تحريم المتعة في خير ، أدلتها ، وتحقيقها)

الحديث الأول /

عن علي رضي الله عنه قال ، نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة
عام خير ولحوم الحمر الانسية . .

التخريج /

أخرجه السبعة (١) الا أبا داود ، ومالك (٢) والدارمي (٣)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٢٣ / ٣ / ٢ ، حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن اشهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي
رضي الله عنهم قال نهى الحديث . وفي ١٢٥ / ٣ / ٢ ، من طريق
ابن عيينه عن الزهري به لكن بتأخير الظرف عنهما . وسلم في صحيحه
١٨٩ / ١ / ٥ من طريق ابن شهاب به الا أنه قال (يوم خير) بدل
عام خير ، وفي بعض الروايات ان عليا سمع ابن عباس يلين في متعة النساء
فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله نهى عنها يوم خير وعن لحوم الحمر
الانسية . والترمذي في سننه ٣٦٥ / ٢ من طريق سفيان عن الزهري به
لكن بتأخير " زمن خير " عنهما . والنسائي ١٢٥ / ٢ / ٣ ، من طريق
عن الزهري به وفي احدهما " ان عليا بلغه أن رجلا لا يرى بالمتعة بأسا فقال
انك تائه الحديث وفي أخرى ١٢٦ / ٢ / ٣ - أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن
بشار ومحمد بن المثنى قالوا أنبأنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد
يقول أخبرني مالك بن أنس أن ابن شهاب به قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خير عن متعة النساء ، قال ابن المثنى يوم حنين وقال هكذا حدثنا
عبد الوهاب من كتابه . . وابن ماجه ٦٣٠ / ١ / ٦٣١ من طريق مالك عن
ابن شهاب به وذكر يوم ، بدل عام .

وعبد الرزاق (١) ، وسعيد بن منصور (٢) وابن أبي شيبة (٣) وأبو يعلى (٤) وأبو عوانة (٥) وغيرهم (٦) وفي مسند زيد (٧) عن أبيه عن جده قال

== وأحمد في المسند من طرق إلى ابن شهاب به - الساعاتي - بلوغ الأمانى
١٩١/١٥ .

(٢) في الموطأ ٧٤/٢/١ من تنوير الحوالك .

(٣) في السنن ١٤٠/٢/١ ، من طريق ابن عيينة عن الزهري به لكن بتأخير
الظرف عنهما .

(١) الحنف ٥٠١/٧ ، ولفظه عن ممر عن الزهري أن حسنا وعبد الله ابني
محمد أخبراه عن أبيهما محمد بن علي أنه سمع أباة علي بن أبي طالب يقول
لابن عباس وبلغه أنه يرخى في المتعة فقال له علي انك امرؤ تائه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية .

(٢) في السنن ٢١٠/٢٠١/١/٣

(٣)

(٤) في مسنده ٧٣/١ ق من طريق ابن عيينة عن الزهري به .

(٥) في مسنده ١٥٧/٥/١٥٨/١٥٩/١٦٠ ، من طرق عن ابن شهاب به وفي
بعضها الاقتصار على النهي عن تحريم المتعة فقط وهي من رواية عبد الوهاب
الثقفى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن مالك .

(٦) أنظر الشافعى - الأم ٧١/١/٣ - الطحاوى - شرح معاني الآثار ٢٥/١/٢

الدارقطنى - السنن ٢٥٨/١/٢ .

أبو نعيم - حلية الأولياء ١٧٧/٣ ، والبيهقى - السنن الكبرى ٢٠١/٧ ،
الجباص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ ، ابو الفتح المقدسى - تحريم نكاح المتعة
ص ٨٩/٩٠ وما بعدهما . ابن سيد الناس - عيوس الأثر ص ١٣٣ .

(٧) رواية أبي خالد الواسطى ، ص ٣٠٤ .

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الصغرة عام خير ..

الحديث الثاني /

عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد سأله رجل عن الصغرة فقال حرام ، قال
فان فلانا يقول فيها ، فقال ، والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرمها يوم خير وما كنا مسافحين ..

التخريج /

أخرجه الطحاوي (١) قال حدثنا يونس (٢) قال أخبرنا ابن وهب (٣)
قال أخبرني عمر بن محمد المصري (٤) عن ابن شهاب (٥) قال أخبرني سالم
بن عبد الله (٦) أن رجلاً سأل ابن عمر (٧) ، الحديث.

(١) شرح معاني الآثار ٢ / ١ / ٢٥ .

(٢) هو يونس بن عبد الأعلى البصري - أبو موسى ثقة من صفار المعاشرة م س ق

تقريب ص ٣٩٠ وفي التهذيب ١١ / ٤٤٠ / المصري .

(٣) هو عبد الله بن وهب القرشي أبو عبد الله ثقة حافظ عابد ع ١٩٣ .

(٤) المصري ثقة من السادسة م د س - تهذيب ٧ / ٤٩٥ - تقريب ٢٥٦ .

(٥) هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري أبو بكر متفق على جلالته وإتقانه

توفي سنة أربع وعشرين ومائة ع تقريب ٢٥٦ .

(٦) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي المدوني أبو عمر وأبو عبد الله

أحد الفقهاء السبعة وكان ثباتاً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى

والسمت ، من كبار الثالثة مات في آخر سنة ست على الصحيح ، ع - تقريب ١١٥ .

(٧) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب المدوني أبو عبد الرحمن ،

ولد بعد المبعث بيسير واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو أحد

المكثرين من الصحابة والعباد له ، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر ، مات

سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها ، ع ابن حجر - تقريب

ص ١٨٢ .

اسناده صحيح (١) وعبد الرزاق (٢) .. ورواه أبو حنيفة (٣)

(١) قال في الفتح ١٦٩/٩ ، أخرجه أبو عوانه وصححه ، وقال شمس الحق

في عون المعبود شرح سنن أبي داود ٨٢/٦ ، اسناده قوى .

وقوله في الحديث وما كنا مسافحين - أى لم نكن لنقدم على فعلها بمقد علمنا بالنهي عنها فنكون بذلك مسافحين ويحتمل أن يكون معناه لم نكن في حالة الاباحة مسافحين بالتمتع لباحثها آنذاك ويحتمل أن يكون معناه لولم يبح ما كنا مسافحين فيكون نافيا بذلك قول من قال انها أبيحت للضرورة كالميتة والدم ثم نهى عنها بعد .

الجصاص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ .

(٢) المصنف ٥٠٢/٢ عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله ولفظه

" قيل لابن عمر ان ابن عباس يرخس في متعة النساء فقال ما أظن ان ابن عباس يقول هذا قالوا بلى والله ، قال أما والله ما كان ليقل هذا في زمن عمر وان كان عمر لينكلنكم عن مثل هذا وما أعلمه الا السفاح .

(٣) ولفظه عن نافع عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة

خير عن لحوم الحمر الأهلية وعن متعة النساء وما كنا مسافحين ..

وله أيضا عن محارب عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى عن متعة النساء ..

الجصاص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ ،

الخوارزمي - جامع مسانيد أبي حنيفة ١٠٩/٢ ،

الجواهر المنيفة في أحاديث أبي حنيفة ص ١٥٤ ، وأخرجه ابن شاهين

في الناسخ والمنسوخ ص ٤٨ ق من طريقه ..

وأحمد (١) وأبو يعلى (٢) والطبرانى (٣) والبيهقى (٤) ..

(١) فى المسند ٥٦/٥٨/٨ ، ١١٠/٨ ، بتحقيق أحمد شاكر قال واسناده حسن لذى فى السند عبد الرحمن بن نعيم الأعرجى قال ابن حجر فى تمجيل المنفعة ص ١٧٢ ، قال الحسينى فيه جهاله وقد أجاب شاكر عنه بقوله "هو تابعى لم يذكر بجرى فهو على الستر والثقة" ٥٨/٨ من المسند ، وذكر أن الهيثمى بعد أن ذكر الحديث من طريق عبد الرحمن الأعرجى لم يملله ولم يذكر درجته ، قال ولم يترك ذلك حتى يجد ترجمة لمحمد بن نعيم ..

(٢) فى مسنده ٥٢٣/٥٢٢/٥ ق من طريق ابن نعيم السابق ولفظه ، سأل رجل ابن عمر عن متعة النساء وأنا عنده ففضب وقال ، ما كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بزنائين ولا مسافحين ..

(٣) بمثل حديث الطحاوى الا أن فى سنده منصور بن دينار وهو ضعيف ، قاله الهيثمى - مجمع الزوائد ٢٦٥/٤ ، قلت ومنصور هذا ترجمه الحافظ فى تمجيل المنفعة ص ٢٦٩/٢٧٠ فقال ، ضعفه ابن معين وقال البخارى فى حديثه نظر وقال أبو زرعة كوفى صالح وذكره ابن حبان فى الثقات "وقال ابن عدى له أحاديث قليلة وهو مع ضعفه يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات فيتقوى بشواهد ولا ينزل عن مرتبة الحسن . أى لغيره .

وللطبرانى فى الأوسط أيضا من طريق سالم بن عبد الله قال ، أتى عبد الله بن عمر فقبل له ، ان ابن عباس يأمر بركاب المتعة ، فقال ابن عمر سبحان الله ما أظن ابن عباس يفعل هذا ، قالوا بلى انه يأمر به ، قال وهل كان ابن عباس الا غلاما صغيرا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال ابن عمر "نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسافحين " . قال الهيثمى - فى مجمع الزوائد ٢٦٥/٤ ورجاله رجال الصحيح خلا المصافى بن سليمان وعدو ثقه ، وقال ابن حجر - اسناده قوى - تلخيص الجبير ١٥٤/١/٢ ، وهذا الحديث وان لم يكن فيه ذكر للزمن ، الا أنه تقيده الأحاديث الأخرى المصرحة عنه بتحريمها بخير لأن القصص

الحديث الثالث /

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ، كنا نغزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلؤلؤ غربتنا ، فقلنا ، ألا نختصم يا رسول الله ، فنهانا . .

ثم رخص أن نتزوج المرأة الى أجل بالشئ . .
ثم نهانا عنها يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية . .

== - والله أعلم - واحدة بقرينة اتحاد الراوى سالم بن عبد الله عن أبيه فان قيل ان بين هذا الحديث والحديث الذى أخرجه الطحاوى تعارضا فهناك يثبت علم ابن عباس بنهى الرسول عنها حين قال " والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير " ، ومنها يصفه بالصغير المتضمن لعدم علمه بتحريم الرسول لها بخير فيقال يحتمل أن يكون ، ان عبد الله بن عمر ظن أن ابن عباس لم يطلع على النهى عنها لصغره ، والصغير مظنة الجهل ، ثم علم بعد أنه عالم بالنهى فحدث به وعليه فالقصة متعددة ، وهو محتمل . .
فان قيل ان هذا يقتضى عدم امتثال ابن عباس لما بلغ به من نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المتعة . .
فالجواب - ان ابن عباس كان يرى أنه انما نهى عنها الرسول صلى الله عليه وسلم لزوال السبب الذى أبيحت من أجله ، فان وقعت حاجة اضطرارية أبيحت بقدر الضرورة ، وهذا القصد يظهر جليا فى تشبيهه لها بالميتة ولكنه روى عنه الرجوع كما بيناه فى موقف ابن عباس من نكاح المتعة ، الجصاص - أحكام القرآن ١٤٨ / ٢ ، ابن كثير - البداية والنهاية ١٩٣ / ٤ ، ابن القيم - زاد المعاد ١٥٨ / ١ / ٢ .
(٤) السنن الكبرى ٢٠٣ / ٧ ، والمقدسى - تحريم نكاح المتعة ص ٩٩ ، من طريق أبى حنيفة عن نافع عن ابن عمر . .

التخريج /

أخرجه عبد الرزاق (١) عن ابن عيينة (٢)

(١) المصنف ٥٠٦/٧ ، وعبد الرزاق هو بن همام الحميري مولى هم أبو بكر الصنماني ثقة حافظ مصنف شهير عني في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة ، وقال الأثرم سمعت أحمد يسأل عن حديث النار جبار فقال ومن يحدث به عن عبد الرزاق قلت حدثني أحمد عن شبويه قال ، هو لا سمعوا بعد ما عني كان يلقي فلقنه وليس هو في كتبه كان يلقيها بعد ما عني ، وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد نحو ذلك وزاد من سمع من الكتب فهو أصح - ع ، مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون ، ابن حجر - تهذيب ٣١٠/٦ / ٣١١ وما بعدهما - تقريب ٢١٣ . وقال السخاوي في فتح المغيث ٣/٣٤٢ ما نصه " وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرح القرطبي الحروف التي أخطأ فيها الديبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق وإنما الكلام في الأحاديث التي عند الديبري في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير وذلك لأجل سماعه منه في حال اختلافه ..

(٢) هو سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه امام حجة الا أنه تغير حفظه بآخيه وكان ربما دلس لكن عن الثقات قال ابن حبان وهذا ليس في الدنيا لأحد الا له ولذا عده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، ونص عبارته في الطبقات " وهم على خمس مراتب الأولى من لم يوصف بذلك الا نادرا كيعقوب بن سميد الانصاري - الثانية من احتل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لا ماته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالشورى أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة " وذكر في التهذيب أن تغيره كان في آخر سنة من عمره لكن ذكر محمد بن قاسم أحد تلامذته أن الغالب على ظنه أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل الاختلاف نقله عن الذهبي - ع ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة - الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢ / ٢٦٣ . ابن حجر - تهذيب ١١٤/٤ / ١٢١ . - تقريب - ص ١٢٨ . - طبقات المدلسين ٣ / بالآلة الكاتبة ..

عن اسماعيل (١) عن قيس (٢) عن عبد الله (٣) ..

(١) اسماعيل هو ابن أبي خالد الأحمسي مولا هم ثقة ثبت من الرابطة ، روى له الجماعة وذكر ابن حجر أنه روى عن جماعة من الصحابة ومن التابعين سماهم ومنهم قيس بن أبي حازم قال واكثر عنه وذكر الكثير من ثناء الأئمة عليه ونقل توثيقه عن ابن مهدي وابن ميمون والنسائي والمجلى ويعقوب بن أبي شيبة وأبو حاتم ويعقوب بن سليمان - ع ، ابن حجر - تهذيب التهذيب ١ / ٢٩١ . تقريب ص ٣٣ ..

(٢) قيس بن أبي حازم البجلي - وثقة الحافظ ورمز لكونه من رجال الجماعة ، قال في تهذيب التهذيب أدرك الجاعلية ورحل الى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فقبض وهو في الطريق وأبو له صحبه ثم ذكر جماعة كثيرين من الصحابة روى عنهم وسرد ابن المديني ثلاثة وعشرين صحابيا منهم ابن مسعود . وقال هو " لا سمع منهم سماعا ، وذكر في التهذيب جماعة رروا عنه ، ومنهم اسماعيل ونقل توثيقه عن جماعة . وقال الذهبي - أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه . وقال الحافظ في مقدمة الفتح بالغ فيه ابن معين فقال " هو أوثق من الزهري " ابن المديني - الطلل ٥٣ ، الذهبي - ميزان الاعتدال ، وابن حجر مقدمة الفتح ٤٣٦ ، تهذيب ٨ / ٣٨٦ ، وما بعدها ..

(٣) هو ابن مسعود الهذلي - أبو عبد الرحمن أسلم بمكة قديما وهاجس هجرتين وشهد بدرا ، والمشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو نعيم ، كان سادسا لسلام ، وصح أنه قال - أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، توفي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين ، وقيل ثلاثة وثلاثين ..

ابن حجر - تهذيب التهذيب - ٢٨ / ٦ - ٢٩ ..

الحكم على الحديث /

الحديث أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) وغيرهما دون قوله

(١) باب تزويج الممسر الذي معه القرآن والا سلام - الجامع الصحيح ١٧٠/١/٢
حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى حدثنا اسماعيل قال حدثني قيس
عن ابن مسعود فذكره ، حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن اسمعيل
عن قيس قال ، قال عبد الله فذكره .

(٢) في صحيحه " ما جاء في نكاح العتمة " حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير
الهمداني حدثنا أبي ووكيع وابن بشر عن اسمعيل به وزاد ، ثم
قرأ عبد الله " يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا
تمتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين " . نووي - شرح مسلم ١٧٩/١/٥
١٨٠/١٨١/١٨٢ . وأخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة
حدثنا وكيع عن اسمعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا
يا رسول الله ألا نستخصي ولم يقل نفزوا . . والبيهقي في السنن
الكبرى ٢٠١/٢

قال البيهقي / وفي هذه الرواية ما دل على كون ذلك قبل فتح خيبر
أو قبل فتح مكة فان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه توفي سنة اثنتين
وثلاثين من الهجرة وكان يوم مات ابن بضع وستين سنة ، وكان الفتح
فتح خيبر في سنة سبع من الهجرة ، وفتح مكة سنة ثمان ، فعبد الله
سنة الفتح كان ابن أربعين سنة أو قريباً منها ، والشباب قبل ذلك ،
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء زمن خيبر
انظر ابن أبي شيبة - المصنف ٢٩٤/٤ . .

ثم نهانا عنها في خير وعن لحوم الحمر ، وهي على شرطهما ، ولا شك أن هذه الزيادة التي تفرد بها الثقة الحافظ ابن عيينة عن اسماعيل ليس فيها منافاة لما رواه الثقات فحكمها القبول - لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات لا سيما من كان مثل ابن عيينة الامام (١) ثم تبين لى ان ابن عيينة لم يتفرد بهذه الزيادة عن اسماعيل فقد ذكر الاسماعيلى فى مستخرجه أنه وقع فى رواية أبي معاوية عن اسماعيل ابن أبي خالد " ففعله ثم ترك ذلك " وفى رواية معمر عن اسماعيل " ثم نسخ " وقد أشار الاسماعيلى الى زيادة ابن عيينة بقوله ، وفى رواية لابن عيينة عن اسماعيل " ثم جاء تحريمها بعد " (٢) .

(١) أحمد شاكر - الباعث الحثيث ص ٦١/٦٢/٦٣/٦٤ ،

وقال ابن المنذر فى كتابه الناسخ والمنسوخ من الاحاديث ص (٣٥ ق) ، بعد أن أورد حديث ابن مسعود دون الزيادة قال ما نصه " هذا منسوخ بما روى عن على بن أبى طالب كرم الله وجهه ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خير " . .

وقال أحمد شاكر فى تحقيق المسند ٣٧/٦ عند حديث ابن مسعود " وابن مسعود كان يأخذ بهذا ويرى أن نكاح المتعة حلال " ، والزيادة ترد هذا القول . .

(٢) ابن حجر - فتح البارى ١١٩/١ .

الحديث الرابع /

عن ثعلبة بن الحكم (١) ، ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يسوم
خير عن القصة ..

التخريج /

" أخرجه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا شريك وهو ثقة" (٢) .

(١) هو ثعلبة بن الحكم الليثي - قال البخاري له صحبه أسره الصحابة وهو صغير كما حدث بذلك البخاري عنه قال ابن الاثير - روى عنه سماك بن حرب ويزيد بن أبي زياد وشهد خيبر - قال ابن حجر وله في ابن ماجه حديث باسناد صحيح من رواية سماك بن حرب سمعت ثعلبة بن الحكم قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فانتهب الناس غنما فنهى عنها فاكفئت القدر توفي ما بين السبعين الى الثمانين " ..

انظر ترجمته - في البخاري - التاريخ الكبير القسم الثاني من ج ١ / ١٠٣ - ورقم الحديث ٢١٠٠ ، ابن عبد البر - الاستيعاب ١ / ٢٠٤ بذي الاصابة ، ابن الاثير - أسد الغابة ١ / ٢٣٩ - ابن حجر - الاصابة ١ / ٢٣٧ .

(٢) الهيثمي مجمع الزوائد ٤ / ٢٦٥ وفي مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٢ / ٢٠٠ ق ، حدثنا منتصر عن محمود بن غيلان نا أبو أحمد الزبير نا شريك عن سماك بن حرب عن ثعلبة الحديث ثم قال ، لا يروى عن ثعلبة الا بهذا الاسناد تفرد به محمود ، قلت شريك هو ابن عبد الله القاضي قال ابن حجر - تقريب / ١٤٥ ، صدوق يخطئ كثيرا لكن الحديث جاء معناه من طرق ثابتة مما يجعلنا نطمئن لثبوته وأنه قد حفظه وعلى كل لا ينزل عن درجة الحسن ..

تنبيه / وقع في جمع الفوائد ١ / ٩١ هـ - للفاسي ثعلبه بن حكيم وهو أشبه بتصحيح طبع . ان لم يذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ولا ابن حجر في الاصابة ولا ابن سعد في الطبقات من اسمه من الصحابة ثعلبه بن حكيم ..

الحديث الخامس /

(*)

عن زيد بن خالد الجهني قال - كنت أنا وصاحب لي نماكس امرأة فمضى
الاجل ونماكسنا فأتانا آت فأخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم نكاح
المتعة وحرم أكل كل ذي ناب من السباع والحرمانسية . .

التخريج /

رواه الطبراني (١) - قال الهيثمي " وفيه موسى بن عبيدة الريدى وهو ضعيف " (٢)
الا أنه يتقوى بشواهد الباب . .

(١) مجمع الزوائد ٢ / ٢٤٥ / ٢٤٦ .

(٢) قال أحمد لا يكتب حديثه وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن عدي الضعف
على روايته بين ، وقال ابن معين ليس بشيء ، وقال ابن سعد ثقة وليس بحجة
وقال يعقوب بن شيبة صدوق ضعيف الحديث جدا " الذهبي - ميزان
الاعتدال - ٢١٣ / ٤ - رقم ٨٨٩٥ - وقال ابن حجر ضعيف - تقريب ٣٥١ .

(*) زيد بن خالد الجهني صاحب جليل شهد الحديثية وكان معه لواء جهينة
يوم الفتح وحديثه في الصحيحين وغيرهما روى عنه ابنه خالد وأبو حرب وعنه
أبوسلمة بن عبد الرحمن وشريك سميد توفي بالمدينة سنة ثمان وسبعين
وعمره خمسة وثمانون -

ابن عبد البر - الاستيعاب ٤ / ٥٣٩ بذيل الاصابة - ابن حجر - الاصابة -
٥٤٧ / ٤ . .

ولوصح هذا الحديث لكان دليلا على أن الصحابة حصل منهم الاستمتاع
فعلا بخير لأن فيها كان تحريم الحرمانسية وكل ذي ناب من السباع
كما في الصحيح وغيره . .

الحديث السادس /

قال ابن شاهين (١) / حدثنا عبد الله بن سليمان (٢) قال نا عبد الله بن سميد بن الأشبح (٣) قال نا أبو يحيى الرازي (٤) عن معوية بن يحيى (٥) عن الزهري (٦) عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري (٧) عن أبيه قال / نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر " (٨) ..

(١) قال الذهبي " هو الامام الحافظ المفيد المكثر محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين صاحب التصانيف وثقة الزهري وابن أبي الفوارس والدارقطني توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة بعد الدارقطني بأيام .. تذكرة الحفاظ ١/ ٢/ ٧٧٢، وما بعدها ..

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن الحافظ الكبير أبي داود ولد سنة ثلاث ومائتين ، قال الدارقطني ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث ووثقه ابن عدي وتكلم فيه ابن صاعد وابن جرير لكن قال الذهبي لا يسمع كلامهما فيه لما بينهم من المداوة وتأول تكذيب والده له وأطال النفس في الثناء عليه والذب عنه توفي سنة ثلاثمائة وستة عشر . ١/ ٢/ ٧٧٢ ..

(٣) عبد الله الأشبح الكوفي ثقة من صفار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ، ع - تقريب - ١٧٥ .

(٤) هو اسحاق بن سليمان الرازي قال ابن سعد كان ثقة له في نفسه فضل وورع ووثقه المجلي وأثنى عليه أحمد . الخطيب - تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٤-٣٢٥ .

(٥) هو معاوية بن يحيى الصدفي أبوروح الدمشقي ضعيف من السابعة ..

تقريب - ١٨٦ .

(٦) هو محمد بن مسلم - متفق على جلالته واتقانه .

(٧) عبد الله بن كعب ، ثقة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين ..

تقريب - ١٨٦ .

(٨) الناسخ والمنسوخ - ص ٤٩ ق ..

وله (١) من طريق منصور بن دينار عن الزعري عن عبد الله بن كعب عن أبيه قال /
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية ،
والسندان ضعيفان (٢) . .

الحديث السابع /

عن أبي رهم الففارى (٣) رضى الله عنه قال ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر مناديا بخير فنادى ان رسول الله ينهاكم عن الحمر الانسية -

(١) أى لابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ ص ٤٩ ق .

(٢) أما الاول ففى سنده معاوية بن يحيى الصدقى ضعفه ابن حجر .

وأما الثانى - ففى سنده منصور بن دينار التميمى قال البخارى فى حديثه
نثر وقال ابن معين ضعيف وقال النسائى ليس بالقوى .
البخارى التاريخ الكبير - ٣٤٧/٧ . النسائى - الضعفاء والمتروكون ص ٩٩ .
وقال ابن حجر فى تمجيد المنفعة ص ٢٦٩ / ٢٧٠ . قال ابن عدى لسه
أحاديث قليلة وهو مع ضعفه يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات . .

(٣) أبو رهم الففارى اسمه كلثوم بن الحصين الففارى من أصحاب الشجره
وقيل غير ذلك أسلم قديما وشهد أحدا واستخلفه النبى صلى الله عليه
وسلم على المدينة فى غزوة الفتح ، وذكر أبو عروبى الحرانى انه روى بسهم
فى نحره يوم أحد فبصق فيه النبى صلى الله عليه وسلم فبرأ ، وقال ابن
عبد البر ، استخلفه النبى صلى الله عليه وسلم مرتين احدهما فى عمرة
القضا ، وقال ابن سعد بمكة النبى صلى الله عليه وسلم حين أراد
الخروج الى تبوك " . .

غ ابن حجر - تهذيب ٤٤٣/٨ . .

قال فكفوا القدر ، وعن ممة النساء وعن كل ذى ناب ومخلب (١) ..

فقاه الحديث /

(١) موقع خيبر /

خيبر واحة واسمة بها تربة خصبة ذات عيون ومياه غزيرة ومن أكبر واحات النخيل في الجزيرة ..

وتقع في الشمال الشرقي للمدينة وعلى بعد حوالي سبعين ميلا منها (٢) .

(٢) تاريخ هذه الغزوة /

كانت هذه الغزوة في السنة السابعة في محرم . هذا الذي عليه جمهور المؤرخين (٣) . ويرى بعضهم أنها كانت في آخر السنة السادسة (٤) وقيل في جمادى الاولى سنة سبع من هجره (٥)

وجمع الحافظ ابن حجر بين القولين فقال ان من أطلق سنة ست بناء على أن ابتداء السنة من شهر الهجره الحقيقي وهو ربيع الأول ، ومن قال

(١) الواقدي - كتاب المغازي ٢ / ٦٦٠ / ٦٦١ ولم يذكر له سندا وانما قال " وكان أبوهم الفغاري يحدث قال أصابنا جوع شديد ونزلنا خيبر زمان البلح وهي أرض وخيمه حارة شديد حرها فبينما نحن محاصرون حصن الصعب بن معاذ فخرج عشرون حمارا منه أو ثلاثون فلم يقدر اليهود على ادخالها وكان حصنهم له منعة فأخذها المسلمون فانتحروها وأوقدوا النيران وطبخوا لحومها فسى القدر والمسلمون جياع ومر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم على تلك الحال فسأل فأخبر فأمر مناديا الحديث .

(٢) ياقوت الحموي - معجم البلدان ٢ / ٤٠٦ محمد أحمد باشميل - غزوة خيبر ص ٢٤٠

(٣) وراجع ابن سعد - الطبقات ٢ / ٧٧ ، الطبري - تاريخ الرسل والملوك ٣ / ١٠٠

(٤) ابن حجر - فتح ٧ / ٤٦٤ (٥) ابن سعد - الطبقات ٢ / ١٠٦

انها سنة سبع فبالنظر الى أن أول شهر السنة محرم الحرام (١) قال قتادة وابن أبي ليلى وغيرهما فى قوله " وأتابهم فتحا قريبا "يعنى خير(٢).

(٣) سبب الفوزة /

ان يهود خيبر كانوا أعظم مهيج للأحزاب ضد الرسول فى غزوة الخندق ، وقد لمبوا دورا كبيرا فى محاولة استئصال شأفة المسلمين بتهيج القبائل حين شكلوا وفدا مهمته الاتصال بالقبائل لاقامة اتحاد حربى ضد المسلمين . . . وقد نجح الوفد فى مهمته وتحزبت الأحزاب على الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن الله رد كيدهم فى نحورهم . .

لذلك أمر الرسول بالتجهز لفزورهم ، واستنفر لذلك من حوله من الأعراب ، ففتحها الله تعالى على يديه ، وأنجز لهم ما وعدهم به ، " وأتابهم فتحا قريبا " (٣)

خير ونكاح المتعة /

أحاديث الباب دلت على أن التحريم شمل المتعة والحرمل الأهلية معا ، وهو الذى جرى عليه كثير من العلماء ، ولأهل العلم فى تحريم نكاح المتعة مسالك مع اتفاقهم على تحريمها تأبيدا ، ولكن اختلافهم حاصل فى زمن التحريم فقط . .

المسلك الأول /

أنها حرمت فى غزوة خيبر بعد أن كان النبى صلى الله عليه وسلم قد رخص لهم فى المتعة قبلها لعزوة كانت بالناس شديدة . .

(١) ابن سيد الناس - عيون الأثر ٢ / ١٣٠ ، ابن كثير - البداية والنهاية ٢ / ٢ / ١٨١ .

(٢) الشوكانى - فتح القدير ٥ / ٥١ .

(٣) ابن كثير - البداية والنهاية ٢ / ٢ / ٦٤ .

ثم رخص فيها ثانية في فتح مكة ولم يخرج من مكة حتى حرمها اليوم القيامة .

قال هو " ، وأما ما رواه بعض الصحابة من تحريمها فيما سوى ذلك كيوم

أوطاس . . فلنقرب زمنه من غزوة الفتح نسبوا التحريم اليه ..

وأما النهي عنها في حجة الوداع قالوا ، إنما أريد به التأكيد والاشاعة

ليسمعه من لم يسمعه ، أولاً ان ثبت نهيه عنها فيها .

وسياتى البحث في ذلك قريباً مستوفى . .

وهذا المسلك مذهب جماعة منهم الشافعي (١) وابن حبان (٢) وابن

المري (٣) وأبو حامد (٤) والنووي (٥) وغيرهم وهو الراجح الذي تؤيده الأدلة الثابتة (٦) ..

(١) حكى المبادئ في طبقاته عن الشافعي قال ليس في الاسلام شيء أحل ثم

حرم ثم أحل ثم حرم الا المتعة . . تلخيص الحبير ١٥٤ / ٣ / ٢ .

(٢) قال ابن حبان في صحيحه " قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم " ألا نختصم "

دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أبيح لهم الاستمتاع ولو لم تكن

محظورة لم يكن لسوء الهمة عن هذا معنى ثم رخص لهم في الفزوة أن ينكحوا

المرأة بالثوب الى أجل ، ثم نهى عنها عام خيير ثم أذن فيها عام الفتح ثم

حرمها بعد ثلاث فهي محرمة الى يوم القيامة " . . .

(٣) قال ابن المري " وأما متعة النساء فهي من غرائب الشريعة لأنها أبيحت في

صدر الاسلام ثم حرمت يوم خيير ثم أبيحت في غزوة أوطاس ثم حرمت بمسند

ذلك واستقر الأمر على التحريم وليس لها أخت في الشريعة الا مسألة القبلة

فان النسخ لها عليها مرتين ثم استقرت بعد ذلك " . عارضة الاحوذى ٨٨٣ / ٤٩٦

(٤) قال " ان ابتداء التحريم كان بخير وما ذكره من التحريم بمكة فهو اخبار عن

التحريم المتقدم لا أنه ابتداء تحريم وذلك لأن قريشا لم يكونوا علموا بالتحريم

== لأنهم كانوا على الكفر عام خيبر فلما فتحت مكة وأسلموا أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبرهم بأن النكاح الذي كان جائزا عندهم وعنده في أول الإسلام قد حرم فأخبرهم بذلك وأنه محرم إلى يوم القيامة " . .

المقدس - تحريم نكاح المتعة ص ٢٨ .

(٥) قال في شرح مسلم ١٨١ / ١ / ٥ ،

" والصواب المفتار أن التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالا قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريما مؤبدا إلى يوم القيامة " . .

(٦) لأحاديث الباب السابقة .

المسلك الثاني /

ان النبي صلى الله عليه وسلم حرمها في خير فقط وتمتع بعض الصحابة في فتح مكة من غير علم بوقوع النهي فنهاهم الرسول صلى الله عليه وسلم . .
وهي طريقة أبي الفرج بن الجوزي ولذا يقول بعد ايراد حديث على وسبره ما نصه " الأحاديث متفقة على تحريم نكاح المتعة الا أن حديث سبره يدل على وقوع التحريم بمكة وحديث على أن ذلك كان بخير وهو مقدم لثلاثة أوجه ، أحدها أنه متفق على صحته وحديث سبرة من أفراد مسلم . .
والثاني أن عليا رضى الله عنه أعلم بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم من غيره . .

والثالث أنه أثبت تقدما في الزمان خفى على غيره . .
وكانهم استعملوا عند فتح مكة ما كانوا يبيحونه من غير علم بالناسخ أنه قد وقع فنهاهم . .
وقد كان خفى ذلك عن جماعة منهم ابن عباس فانه كان يفتى بها مدة حتى نهاه على بن أبي طالب . .
وكذلك قال جابر استتمعتا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث " (١) . .

(١) ابن الجوزي - كتاب أعمل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار الناسخ والمنسوخ من الحديث ص ١٢٦ " طبع ضمن كتاب المستفاد من مبهمات المتن والاسناد للزين العراقي .

المسلك الثالث /

أنها لم تحرم عام خير وإنما حرمت عام الفتح فقط . .
ونصر هذا الرأي البيهقي وحكاه عن ابن عيينه (١) قال ليكون احتجاجا
بنهيه آخره لتقوم به الحجة على ابن عباس ، واليه جنح ابن تيميه (٢) ، وقال
ابن القيم انه هو الصواب (٣) . .
قال ابن كثير " واليه كان يميل الحافظ أبو الحجاج المزي (٤) . .
قال أصحاب هذا المسلك ان منشأ الوهم من معنى الرواة حيث ظن أن يوم
خير زمن للتحريمين فقيدهما به . .
قالوا وقصة خير لم يكن فيها الصحابة يتعمنون باليهوديات ولا استأذنوا
في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقله أحد قط في هذه الفزوة ولا كان
للمتعة فيها ذكر ألبتة لا فعلا ولا تحريما بخلاف غزوة الفتح (٥) . .

-
- (١) البيهقي - السنن الكبرى ٢٠٧/٧ .
(٢) ولفظه في الفتاوى ٩٦/٣٣ " ويوم خير كان تحريم الحمر الاهلية ، وأما
تحريم المتعة فانه عام فتح مكة كما ثبت ذلك وظن بمضرا لناس أنها حرمت
ثم أبيحت ثم حرمت فظن بعضهم أن ذلك كان ثلاثا وليس الأمر كذلك " .
(٣) زاد المعاد ١٥٨/١/٢ .
(٤) ابن كثير - البداية والنهاية ١٩٣/٢/٢ ١٩٤/١ .
(٥) ابن القيم - زاد المعاد ١٥٩/١٥٨/١/٢ .

المسلك الرابع /

ان الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحرمها تحريما عاما ألَبته بل حرمها ففى حالة الرفاهية والمجدان والاستغناء عنها وأباحها عند الحاجة اليها وهى طريقة ابن عباس ومن تبعه حتى كان يفتى بها ويقول " عى كالميتة والدم ولحم الخنزير". أى تباح عند الاضطرار اليها وخشية العنت ثم رجع أخيرا الى القول بالتحريم "(١) . .

المسلك الخامس /

يرى بعضهم أن النبى صلى الله عليه وسلم مانهاهم عن نكاح المتعة عام خيير الا لأنهم استمتعوا من يهوديات فى دار شرك فكره ذلك لهم لا على تحريمه لأن الناس استمتعوا عام الفتح (٢) . .

المسلك السادس /

قال بعض من جمع طرق الاحاديث كلها أنها تقتضى التحليل والتحريم سبع مرات فروى ابن أبى عمرة انها كانت فى صدر الاسلام وسلمه أنها كانت عام أوطاس وعلى روى تحريمها يوم خيبر وسبرة ذكر الترخيص فيها فى الفتح وعن على النهى عنها فى غزوة تبوك وللمريبع بن سبره عن أبيه النهى عنها فى حجة الوداع وعن الحسن ما حلت المتعة قط الا ثلاثا فى عمرة القضاء فهذه سبعة مواطن أحلت بها المتعة وحرمت (٣) .

(١) ابن كثير- البداية والنهاية ٢/٢/٢٣١ / ١٩٤ - ابن القيم، الزاد ٢ / ١ / ١٥٨ .

(٢) المقدسى - تحريم نكاح المتعة ص ١٠٦ .

(٣) القرطبى - احكام القرآن ٥ / ١٣١ .

المسلك السابع /

ان الاباحة مختصة بما قبل خير والتحريم يوم خير للتأييد وان الذى كان يوم الفتح مجرد توكيد التحريم من غير تقدم اباحة عام الفتح واختاره المازرى ، والقاضى (١) ..

مناقشة الآراء السابقة على ضوء الروايات /

أما المسلك الاول فهو مؤيد بالنصوص الصحيحة ..
فأما الترخيص فيها قبل خير ثم تحريمها بها فللدلالة أحاديث الباب على ذلك ..

وأما الترخيص فيها فى عام الفتح ثم تحريمها على وجه التأييد ، فلما روى مسلم فى صحيحه عن سبرة بن معبد الجهنى قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتمتع عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها ..
وفى رواية له أنه صلى الله عليه وسلم قال " يا أيها الناس انى قد كنت أذن لكم فى الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا (٢) ..
وأما المسلك الثانى القائل بأنها حرمت بخير فقط فمردود بالحديث السابق أيضا فان فيه أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم فى التمتع عام الفتح وهذا ثابت فى صحيح مسلم وغيره ..

(١) نووى - شرح مسلم ١٨١/١/٥ .

(٢) صحيح مسلم مع نووى ١٨٧/١٨٦/١/٥ . وانظر التخريج كاملا فى تحريم التمتع عام الفتح ..

وأما المسلك الثالث - القائل بأنها لم تحرم الا عام الفتح فقط الى آخر ما ذكره . .

فالجواب / سوى ما تقدم . .

(١) ان ابن عيينة نفسه في حديث على المذكور قد رواه كما في صحيح مسلم بلفظ " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الاهلية " (١) .

وهذا يدفع ما حكاه البيهقي عن ابن عيينة (٢) فان ما في الصحيح أولى بالقبول . .

فان قيل ان ابن عيينة انما رواه بتأخير " زمن خيبر " عن النهي عن المتعة ولحوم الحمر الاهلية . . كما في البخارى . . فلعل الراوى عن سفيان انقلب عليه الحديث فأحدث التقديم والتأخير . .

قلنا بأنه قد رواه عن سفيان جماعة بلفظ النهي عن المتعة زمن خيبر وهم أبو بكر بن أبي شيبة وزهير ابن حرب و ابن نمير ثلاثتهم عند مسلم (٣) وسميد ابن منصور (٤) عنه . .

وعبد الرزاق في المصنف عنه في حديث عبد الله بن مسعود (٥) .

(١) صحيح مسلم ١٨٩ / ١ / ٥ بشرح النووي .

(٢) السنن الكبرى ٢٠٧ / ٧ ، حيث ذكر عن ابن عيينة أن حديث على وقع فيه تقديم وتأخير والظرف قيد للحوم الحمر الاهلية فقط .

(٣) نوورى على مسلم ١٨٩ / ١ / ٥ .

(٤) السنن - ٢٠٩ / ٣ .

(٥) (المصنف - ٥٠١ / ٧ - رقم الحديث ٣٢ - ١٤) .

- (٢) ورواه عن الزهري سوى ابن عيينة بلفظ النهي عنها عام خير جماعة منهم مالك بن أنس وعبيد الله بن عبد الله ويونس بن يزيد (١) . . .
فدل هذا على أن الزهري حدث به كذلك تلامذته وكلهم حفاظ ثقات فوجب المصير الى قولهم . . .
- (٣) انه ورد من غير طريق الزهري عن علي وغيره ما يدل على تحريمها في خير كحديث ابن مسعود وابن عمر وشعيب بن الحكم وزيد بن خالد الجهني (٢) وهذا يرد ما قاله السهيلي " من أن ذلك تقديم وتأخير وقع في لفظ ابن شهاب لا في لفظ مالك لأن مالكا قد وافقه علي لفظه جماعة من رواة ابن شهاب لأن تحريمها في خير شيء لا يخرجه أحد من أهل السير ورواة الأثر (٣) . . .
- ونحن لو سلمنا جدلا أن الزهري أو غيره من رواة حديث علي حصل في حديثه تقديم وتأخير . . .
- فان رواية عبد الله بن مسعود ومثلية من ذكرنا تكفي دليلا على ما قررنا على أن بعض الروايات في حديث علي اقتضت النهي عن نكاح المتعة زمن خير فقط فأين حصل الوهم فيها . . .
- ثم ان الأصل عدم الوهم على الثقة الضابط الحافظ كالزهري وتلامذته - فما بالك وقد قامت الأدلة على ذلك . . .

(١) نووي على مسلم ٥ / ١ / ١٨٩ / ١٦٠ .

(٢) انظر تخريج الاحاديث من الرسالة " بحث تحريم المتعة بخير " . . .

(٣) الروض الأنف - ٥٥٧ / ٢ . . .

وقال الحافظ بن حجر/

” راجعت مسند الحميدى من طريق قاسم بن أصبغ عن أبى اسماعيل السلى عنه فقال بعد سياق الحديث - يعنى حديث على - قال ابن عيينة يعنى أنه نهى عن لحم الحمر الأهلية زمن خير ولا يعنى نكاح المتعة . قال ابن عبد البر- وعلى هذا أكثر الناس وذكر قول البيهقى السالف - ثم قال وقال أبو عوانة فى صحيحه سمعت أهل العلم يقولون - معنى حديث على أنه نهى يوم خير عن لحوم الحمر وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح اهـ .

قال والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار اليه البيهقى لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهى عنها عن قرب ” (١) . .

وهو جواب حسن مرضى وذلك لأن عليا لم يكن ليحتج على حبر الأمة ويشدد عليه كما فى رواية انك امرؤ تاه (٢) الا وهو يمتقد أن ذلك النهى لم يمتد به الترخيص . .

وهناك جواب آخر / ” وهو أن عليا رضى الله عنه عرف الرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص وهو أيام شدة الحاجة مع العزوة وبعد مضي ذلك فهو باقيسة على أصل التحريم المتقدم . .

وعلى هذا تكون له الحجة قائمة ” على ابن عباس ” (٣) . .

(١) فتح البارى ١/١٦٩ .

(٢) هذه الرواية لمسلم من طريق جويرية عن مالك يسنده أنه سمع على بن أبى

طالب يقول لفلان انك رجل تاه ١/١٨٩ .

(٣) صديق حسن القنوجى الحسينى - فتح الملام شرح بلوغ المرام ٢/١٠١ .

ويؤيد هذا الفهم أن أحاديث الترخيص في المتعة واردة بألفاظ تشمّر
بأن هذا الحكم أطلته الضرورة وفرضه الاضطراب وهو في طريقه الى الزوال متى
زال السبب الذي هو البعد عن الوطن للجهاد في سبيل الله مع عدم النساء
وشدة المعزومة ، وهم في قطر حار (١) . . لذا فان ألفاظ الاباحة واردة بلفظ
أذن ، رخص . .

لكن ما أجاب به الحافظ ابن حجر أولى . .

لأن علما لو علم الرخصة فيها عام الفتح ثم النهى عنها تأبيدا لذكره له
لكونه أوكد في التحريم وأبلغ في الاقناع . .

ولكان مانعا لابن عباس من سلوكه النهج القياسي في نكاح المتعة ،
"فانه كان يتأول في اباحته للمضطربين اليه بطول المعزومة وقلة اليسار والجده" (٢)
وأما قول بعضهم ان ابن عباس وقف وأمسك عن الفتوى ، بذلك ويوشك
أن يكون سبب رجوعه قول علي رضي الله عنه وانكاره عليه (٣) . .
فيدفعه محاوره ابن الزبير لابن عباس في عهد امارته كما يشير الى ذلك
حديث مسلم (٤) وغيره . .

وعلى كل فان الترخيص في نكاح المتعة عام الفتح لم يكن أمده طويلا ، وانما
كان قصيرا جدا فانه ورد التحريم بعد الترخيص فيها ثلاثة أيام فقط (٥) ، لذا لم

(١) نووى على مسلم ١٢٩/١/٥ ١٨٦ .

(٢) الحازمي - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) في صحيحه ١٨٨/١/٥ .

(٥) صحيح مسلم مع نووى ١٨٥/١٨٤/١/٥ . .

ينتشر هذا الا مربيين الصحابة كلهم فكان من لم يعلمه كابن عمر وعلى رضى الله عنهم متمسكا بالتحريم لها فى خير . .

ولذا لم يرد الترخيص فيها فى الفتح الا عن سيرة بن معبد الجهنى ليس الا نعم ورد النهى عنها مطلقا غير مقيد بزمن عن غيره كما سيأتى مفصلا فى تحريمها فى فتح مكة . .

وأما قولهم / ان الصحابة لم يكونوا فيها يستمتعون باليهوديات ولا استأذنوا فى ذلك الرسول عليه الصلاة والسلام فالجواب / انه ليس فى أحاديث تحريمها بخير أنه أباحها لهم فيها بل الذى يظهر من الأدلة عكس ذلك فان حديث ابن مسعود السابق يدل دلالة واضحة أن الترخيص فيها كان سابقا على هذه الفزوة وهذا لفظه . .

" كنا نفزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتطاول عزيمتنا فقلنا / ألا نختص يا رسول الله فنهانا ثم رخص أن نتزوج المرأة الى أجل بالشئ " متفق عليه - وزاد عبد الرزاق (١) ثم نهانا عنها يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية . .

وقال ابن حجر /

" والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن فى خير نساء يستمتع بهن ظاهر مما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم يكن الصحابة يتعمقون باليهوديات وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع فى الحديث التصريح بأنهم استمتعوا فى خير وانما فيه مجرد النهى فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالا وسبب تحليله ما تقدم فى حديث ابن مسعود حيث قال كنا نفزوا وليس لنا شئ ثم قال فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب - فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشئ وكذلك فى

حديث سهل بن سعد الذى أخرجه ابن عبد البر بلفظ " انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم فى المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها " فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبى فتناسب النهى عن المتعة لارتفاع سبب الاباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بمد الضيق . .

أو كانت الاباحة انما تقع فى المغازى التى يكون فى المسافة اليها بمد ومشقة ، وخير بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوقع النهى عن المتعة فيها اشارة الى ذلك من غير تقدم اذن فيها ثم لما عادوا الى سفرة بمعية المدة وهى غزوة الفتح وشقت عليهم العزومة اذن لهم فى المتعة لكن مقيدا بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بمد انقضائها عنها كما سيأتى من رواية سلمه (١) ، الا أن الاذن فيها قبل خير واضح من حديث ابن مسعود كما بيناه . .

ومناسبة التحريم بخير الظاهر أنها مجموع السببين اللذين ذكرهما الحافظ

وهى / -

(١) التوسعة عليهم من المال ومن السبى . .

(٢) عدم بمد الشقة لكون خير قريبة من المدينة المنورة . .

وأما قول ابن القيم - لم ينقل تحريمها فى هذه الفزوة ولا كان لها ذكر لا فعلا ولا تحريما . . . فالجواب انه قد نقل تحريمها عن جماعة من الصحابة هم على وابن مسعود وابن عمر وشعبة بن الحكم الليثى وزيد بن خالد الجهنى وكلهم يصرحون بتحريمها بخير . .

وأما فعلها فنعم انه لم ينقل فعلها بخير (٢) ولم يتعرض لذلك أحد

(١) فتح البارى ٩ / ١٧١ .

(٢) أى من طريق ثابت والا فان حديث سهل بن سعد يشير الى أن بعضهم عطلها فى الفزوة لكن الحديث ضعيف كما سبق . .

ولكن عدم فعلها لا يمنع من تحريمها . .

وذلك لزوال السببين اللذين ذكرناهما آنفا . .

وأما المسلك الرابع الذى سلكه ابن عباس رضى الله عنهما . .

فالجواب عنه بين . .

وذلك ظاهر فى حديث الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التمتع وقال ألا إنها حرام من يومكم هذا . . الى يوم القيامة . . وفى رواية عنه انى قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا (١) . .

أما المسلك الخامس - الذى يقول ان النهى عنها فى خير انما هو على الكراهة لا نهم استمتعوا بيهوديات لا على التحريم والدليل على ذلك استمتاعهم فى فتح مكة . .

(١) أخرجه مسلم ١٨٨/١٢٦/١/٥ مع شرح النووى - والدارقنى فى سننه ١٤٠/٢ وابن ماجه ٦٣١/١ رقم ١٩٦٢ - والطحاوى فى معانى الآثار فى ١٤/٣ - وابن أبى شيبة فى المصنف ٤٤/٧ وابن الجارود ٦٩٩ - والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٣/٧ وأحمد فى مسنده ٤٠٤/٣-٤٠٥ ، وقال الخطابى فى معالم السنن ١٩١/١/٢ " فهذا يبين لك أنه انما سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالمضطر الى الطعام وهو قياس غير صحيح لأن الضرورة فى هذا الباب لا تتحقق كهى فى باب الطعام الذى به قوام الأنفس ومعدمه يكون التلف وانما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها ممكنة وقد تحسم مادتها بالصوم والعلاج فليس أحدهما فى حكم الضرورة كالأخر " وانظر ابن القيم - زاد المعاد ١٥٨/٢/١ . .

فقد ناقشه الامام الشافعى رحمه الله وأبطله وهذا نص كلامه /
"وخالفنا مخالفاً في نكاح المتعة فقال بعضهم النهى عن نكاح المتعة
عام خير على أنهم استمتعوا من يهوديات في دار شرك فكره ذلك لهم لا على
تحريمه لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث ابن عمر بن عبد العزيز . .
قال الشافعى - فقليل له الحديث عام الفتح في النهى عن نكاح المتعة على
الأبسد أبين من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . .
والنهي عندنا على التحريم الا أن تأتي دلالة على أنه اختيار لا تحريم ما
قاله الشافعى فقال ، أفرايت ان لم يكن في النهى عن نكاح المتعة دلالة على
ناسخ ولا منسوخ الا رخص فيها أولى أم النهى عنها ، قلنا بل النهى عنها
والله أعلم ، قال فما الدلالة على ما وصفت قلت قال الله تعالى "والذين
هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين" (١)
فحرم النساء الا بنكاح أو ملك يمين ، وقال في المنكوهات " اذا نكحتم
المؤمنات ثم القتموهن من قبل أن تمسوهن " (٢) فأحلهن بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن الا بالطلاق . .
وقال في الطلاق " الطلاق مرتان فاساك بمعروف أو تسريح بإحسان " (٣)
وقال " وان أردتم استبدال زوج مكان زوج " (٤) الآية . . فجعل الى الأزواج فرقة

(١) المؤمنون آية ٦ / ٧ .

(٢) الاحزاب آية ٤٩ .

(٣) البقرة آية ٢٢٩ .

(٤) النساء آية ٢٠ .

من عقدوا عليه النكاح فكان بيننا ، والله أعلم أن يكون نكاح المتعة منسوخا
بالقرآن والسنة في النهي عنه لما وصفت . .

لأن نكاح المتعة أن ينكح امرأة مده ثم يفسخ نكاحه بلا أحداث طلاق
منه ، وفي نكاح المتعة إبطال ما وصفت مما جعل الله الى الزواج من الامساك
والطلاق وإبطال الموارث بين الزوجين ، وأحكام النكاح التي حكم الله عز وجل
بها من الظهار والايلاء واللعان " (١) . .

وأما المسلك السادس القائل بأن الأحاديث تقتضي التحليل والتحريم سبع
مرات الخ . .

فالجواب ان الثابت من المواطن المذكورة موطنان فقط وهما تحريمها بخير ،
ثم الاذن فيها عام الفتح ثلاثة أيام ثم تحريمها على سبيل التأييد . .

وهي الروايات اما ضعيفه أو مؤولة ، وقد عقدت لها فصلا وبينت حالها
فاقرأه ان أردت الاستفادة . .

وأما المسلك السابع - القائل بأن تحريمها بخير للتأييد الخ . .
فمردود بأن الروايات التي ذكرها مسلم وغيره في الاباحة يوم الفتح صريحة فـ
ذلك فلا يجوز إسقاطها ولا مانع يمنع تكرار الاباحة . . (٢) . .

وأيضا فتمليلهم النهي بالاستمتاع باليهوديات قول لا دليل عليه لأنه لم
يثبت في غزوة خيبر الا التحريم فقط ، أما الفعل فلم ينقل اليها الا من طريق

(١) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ، ص ١٠٦ / ١٠٧ .

(٢) النووي - شرح مسلم ، ١ / ١٨١ .

ضميفة . . وكما ذكرت أن النهي لا يستلزم فعلهم لها في ذلك الزمن . .

وحدث ابن مسعود السالف يشير الى أن الترخيص كان سابقا على غزوة خيبر حيث عطف بثم المقتضية للترتيب والتراخي في قوله ثم نهانا عنها يوم خيبر . .

ومقرينة قوله " كنا نغزوا " الخ . . فكأن نهى رسول الله لحي الله عليه وسلم للتمعة لكونه سبق الترخيص لهم فيها قبل غزاة خيبر . .

نعم ذكر خليل أحمد السهار نفورى أنها أبيحت زمن خيبر ثم نسخت وهذا القول نجم عن تسموه أن تحريم الرسول لها بخيبر بسبب استمتاعهم في تلك الغزوة (١) . .

وفي الحقيقة هذا لا يستبعد لو نقل اليها ، ولكن الذى نقل تحريمها فقط في غزوة خيبر . . بل ذكر ابن القيم " ان الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات " (٢) فيقوى القول بأنه لم يقع هناك نكاح متعة بالفصل . .

وذكر بعضهم ان يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الاسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع بهن (٣) الا أن هذا مجرد تجويز واحتمال لا قطع بوقوعه . .

(١) بذل المجهود ١٠/٦٢ - ٦٣ .

(٢) زاد المعاد ١/٢/١٥٨ .

(٣) ابن حجر - فتح ٩/١٢٠ .

خلاصة المناقشة :

- أولا - تبين ثبوت النهي عنها زمن خير .
ثانيا - ثبتت الرخصة فيها قبل غزوة خير .
ثالثا - ثبت تكرار نسخها مرتين على نحو ما سبق . .
فان قيل انكار علىّ على ابن عباس انما هو لترخيصه في المتعة فقط ، فلم
قرنها بلحوم الحمرا الانسية . .

فالجواب ان ابن عباس كان يرخص في الأمرين معا فردهما عليه وذكر لـه
أن تحريمهما كان في زمن خير (١) . .

وترخيص ابن عباس في لحوم الحمرا الاهلية ثابت في صحيح البخاري (٢) . .
قال البخاري ، حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو قلت لجابر بن
زيد يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمرا الأهلية فقال
قد كان يقول ذاك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة ولكن أبى ذلك البحر ابن
عباس وقرأ " قل لا أجد فيما أوحى الى محرما " (٣) . .

وورد عنه أيضا التوقف في النهي عن الحمرا في البخاري ولفظه / لا أدري أنهي
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب
حمولتهم أو حرمتها ألبيته يوم خير " (٤) . .

-
- (١) ابن حجر - الفتح (١٧٠ / ٩ - ١٧١) . .
(٢) كتاب الذبائح والصيد باب لحوم الحمرا الانسية ٢ / ١ / ٢٢٤ .
(٣) الانعام آية ١٤٥ ، قال ابن حجر في الفتح ٩ / ٦٥٥ ، "والاستدلال بهذا
للحل انما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد
تواردت الاخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس".
(٤) صحيح البخاري ٢ / ١ / ٣٨ .

وقوله في الحديث "الحر الانسيه" بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى
الانس والمراد بها التي تألف البيوت ويقال فيه أنسيه - بفتحتين - (١) ..

تنبيهات /

الأول - ان جميع الرواة عن الزهري روه بلفظ "خير" بالمعجمة أولسوة
والراء آخره الا ما رواه محمد بن المثنى عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن
سميد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حنين "بمهمة أوله ونونين أخرجه
النسائي والدارقطني ونهها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب (٢) ..

وذلك لأن الدارقطني أخرجه من طريق أخرى عن يحيى بن سميد ، فقال
خير على الصواب (٣) ..

الثاني - قال الدارقطني روى اسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله
بن محمد وحده عن أبيه عن علي بن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القصة
في غزوة تبوك ، قال ولا يقول ذلك غيره - أي أنه خطأ فيه (٤) ..

الثالث - في حديث علي أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله
عن أبيهما أن عليا الخ . . وأبوهما هو محمد بن الحنفية . .

(١) ابن حجر - فتح ٦٥٤/٩ .

(٢) فقال النسائي ١٢٦/٢/٣ بعد إيراده الحديث قال ابن المثنى يوم حنين
هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه " ..

(٣) ابن حجر فتح الباري ١٦٨/٩ .

(٤) الملل - ١٣٣/١ ق - مصوره .

وعبد الله ليس له في البخاري سوى هذا الحديث أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا ولم يخرج البخاري حديث عبد الله الا مقرونا بأخيه (١) . .

الرابع - جاء حديث علي عند الطبراني بلفظ " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ففي مجمع البحرين في زوائد (٢) المعجمين للهيثي حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة نا سعيد بن عمرو الاسمي نا عن ابن القاسم عن سفيان الثوري عن مالك بن أنس عن محمد بن مسلم الزهري عن الحسن بن محمد بن الحنفية عن أبيه قال تكلم علي وابن عباس في متعة النكاح فقال له علي انك امرؤ تاه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ، قال الهيثي قلت هو في الصحيح خلا قوله فسي حجة الوداع لم يرو عن الثوري الا عن ابن تفرّد به سعيد (٣) ، وقال في مجمع الزوائد (٤) قلت في الصحيح النهي عنها يوم خيبر . .

الخامس - قال ابن العربي ان ابن أبي شيبة قد روى عن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شباب أن ننكح المرأة بالثوب الى أجل ثم نهانا عنها - يعني عن المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية كما روى عن علي (٥) . .

(١) ابن حجر - فتح ١٦٧/٩ وقد ذكر الحديث في باب غزوة خيبر في صحيح البخاري ٣٧/٣ ، باب الحيلة في النكاح ١٤٤/٤ ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة آخرها ، باب لحوم الحمر الانسية . .

(٢) ٢٠٠/٢ ق تصوير .

(٣) الهيثي - مجمع البحرين ٢٠١/٢ ق .

(٤) الهيثي - ٢٦٥/٣ .

(٥) عارضة الأهوازي - ٥٠/٥ .

وقد راجعت مصنف ابن أبي شيبة فوجدته ذكر الحديث بنفس السند
ودون زيادة ثم نهانا عنها يوم خير وراجعت المطالب العاليه لعلّى أجده
في زوائد مسنده فلم يذكرها ابن حجر ولا البوصيرى (١) . .

نعم الحديث بهذه الزيادة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما سبق من
طريق ابن عيينة عن اسماعيل به . .

ولم يتيسر لى الوقوف على مخطوطات مصنف ابن أبي شيبة ان يجوز أن
يكون السقط مطبعيا ونقل المتقدمين من الائمة كابن العربي له أصل ولعله أيضا
سبى قلم منه رأى الرواية في مصنف عبد الرزاق فظنه مصنف ابن أبي شيبة ، لكن
يردّه ذكر وكيع وليس يرويه عن وكيع الا ابن أبي شيبة . .

فائدة / قال السياغى قال المؤيد بالله أخبرنا أبوالمباس الحسنى
قال نا عبد الميزين اسحاق قال نا أحمد بن منصور الحرى ، نا محمد بن
الأزهر الطائى نا ابراهيم بن يحيى المزنى عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن
جده عن على عليهم السلام قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم القصة
من النساء يوم خير وقال لا أجد أحدا يمل بها الا جلدته . .
قال ولعل قوله لا أجد أحدا من قول على عليه السلام . .

ونذكر أن الذهبي تكلم في عبد العزيز البقال شيخ الزيدية بما يعمود على
المخالفة في المذهب وأن باقى رجال السند ترجم لهم صاحب المشرق (٢) . .

(١) أعنى فى اتحاف الخيره .

(٢) الروى النضير ٢١٣/٤ .

الفائدة الثانية /

سبق وان ذكرنا عن جماعة من السلف قولهم ان المتعة بمنزلة الزنا . . .
قال ابوبكر الجصاص " فان قيل لا يجوز أن تكون المتعة زنا لأنه لم يختلف
أهل النقل أن المتعة قد كانت مباحة في بعض الاوقات ولم يبح الله تعالى الزنا
قط - قيل له لم تكن زنا في وقت الاباحة فلما حرمها الله تعالى جاز اطلاق اسم
الزنا عليها . . كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الزانية هي التي
تنكح نفسها بغير بينه (١) وايماء عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر (٢) وانما
معناه التحريم لا حقيقة الزنا وقد قال صلى الله عليه وسلم المينان تزنيان والرجلان
تزنيان فزنا المين النظر وزنا الرجلين المشى ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه (٣).
فاطلق اسم الزنا على وجه المجاز ان كان محرما فكذلك من أطلق اسم الزنا
على المتعة فانما أطلقه على وجه المجاز وتأكيده التحريم " (٤) . .
السابع - ذكر كاتب شيمي امامي أن علي بن أبي طالب قد تظافر النقل
عنه بانكار حرمة المتعة وأن حليتها صارت شمارة لآل البيت . .

-
- (١) أخرجه الدارقطني ٢/١/٢٢٧ بلفظ " فان الزانية هي التي تزوج نفسها"
وفي سنده مقال - انظر الريصي - نصب الراي ٣/١٨٨ .
(٢) أخرجه الترمذي وحسنه ٣/٤١٠ طبقة عبد الباقي ورواه الحاكم في المستدرک
٢/١٩٤ وقال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي . .
(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢/٢٧٦ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .
(٤) أحكام القرآن ٢/١٧٨ - ١٧٩ .

واستدل على ما ادعى بأثر يروى عن علي أخرجه الطبري "لولا أن عمر
نهى الناس عن المتعة ما زنى الاشقى" (١) . .

هكذا أوردته بدون سند ولا تعليق متفافلا عن الروايات المستفيضة ففى
صاح السنه وسند آل البيت أنفسهم . .

والرجوع الى تفسير ابن جرير الطبري تبين عوار قوله وضعف الرواية
لانقطاعها ، قال ابن جرير /

حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبه عن
الحكم قال سألته عن هذه الآية - فما استعصم به منهم - أم نسوخة هى ، قال
لا ، قال الحكم وقال على رضى الله عنه "لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى
الاشقى" (٢) . .

فالحكم هو ابن عتيبة الكندى يكنى أبا محمد من رجال الجماعة لكن قال ابن
هبان - كان يدلس وكان مولده سنة خمسين وقيل سنة سبع وأربعين (٣) فتبين
من تاريخ مولده أنه لم يدرك عليا فالرواية منقطعة جزما لا تقوم بها حجة كيف وقد

(١) محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها ١٧٤ - ويروى

الاشفا بموحدة فوقه أى الا قليل ، من الناس من قولهم "غابت الشمس

الاشفا" أى الا قليلا من ضوءها عند غروبها . .

ابن الاثير - النهاية فى غريب الحديث والأثر - ٢ / ٤٤٨ / ٤٤٩ .

(٢) تفسير ابن جرير رقم ٩٠٤١ - ٨ / ١٧٨ .

(٣) ابن حجر - تهذيب التهذيب ٢ / ٤٣٤ - تقريب ٨٠ .

ثبت عنه رضى الله عنه التشديد فيها حتى قال لابن عمه عباس "انك امرؤ تائه" (١) لما رخص فى المتعة ..

نعم هذا الاثر أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء سمعت ابن عباس يقول "يرحم الله عمر ما كانت المتعة الا رخصة من الله عز وجل رحم بها أمة محمد صلى الله عليه وسلم فلولا نهيه عنها ما احتاج الى الزنا الا شقى - قال كانى والله أسمع قوله الا شقى (٢) ..

وأخرجه الطحاوى من طريق يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن عطاء (٣) به الا أنه صرح باسم القائل فقال قال عطاء "كانى أسمعها من ابن عباس الا شفا" (٤). وابن جريج - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج مع كونه ثقة فقيها الا أنه كان يدلس ويرسل (٥) ..

ولم نجده فيما اطلعنا عليه انه صرح بالسماع فتوقف عن الجزم بصحة هذه الرواية عن ابن عباس ..

لكن ذكر السيوطى ان هذا الاثر أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق عطاء (٦). وكتبه غير موجودة لدينا (٧) فلا ندري أهو من طريق ابن جريج معنعنا كهذه الرواية أم مصرحا بالسماع أم من غير طريقه فليحذر ..

(١) صحيح مسلم ١/٥/١٨٩ - مع نووى .

(٢) المصنف ٧/٢٩٦-٢٩٧ . (٣) شرح معانى الآثار ٣/٢٦ .

(٤) الظاهر ان هذا شك من عطاء فيما سمعه من ابن عباس هل لفظ الا شفى بالمثناة الفوقية أو بالموحدة ومعناه الا قليل أو الا من اشفى وشارف على الهلكة.

(٥) ابن حجر - تقريب التهذيب ٢١٩ .

(٦) الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ٢/١٤٠ .

(٧) ما عدا الاشراف وممد مراجعتى فيه لم أجد هذا الحديث فيه ..

وجاء قريبا من معنى هذا الاثر عن سميد بن المسيب موقوفا عليه عند ابن

أبي شيبة عن عبدة عن سميد عن قتادة عن سميد بن المسيب أنه قال /

" رحم الله عمر لولا أنه نهى عن القتلة صار الزنى جهارا " (١) . .

ثم اطلعت بمعد ذلك على رواية عن علي أوردتها عبد الرزاق في مصنفه (٢) .

لفظها . . " قال ابن جريج وأخبرني من أصدق أن عليا قال بالكوفة لولا ما سبق
من رأى عمر بن الخطاب أو قال من رأى ابن الخطاب لأمرت بالقتلة ثم ما زنا الا
شقى " . .

وهذا الاثر لا يصح لأمر /

أولا لأن في سنده بهما - أي راو لم يسم فهو مجهول العين ولا يمكن
والحالة هذه أن نعرف عدالتة . .

فان قيل ان هذا وان كان بهما فقد عدله الراوى عنه حيث قال " وأخبرني

من أصدق " قلنا ان تعديله اياه مع ابهامه غير كاف في تعديله . قال الزين
المراقى في ألفيته /

وبهم التعديل ليس مكفى به الخطيب والفقير الصيرفى

وقيل يكفى نحو أن يقالا حدثنى الثقة بل لو قال

جميع أشياخى ثقات لو لم أسم لا يقبل من قد أبهم (٣)

(١) المصنف ٢٩٣/٤ .

(٢) ٥٠٠/٧ .

(٣) ٢٦٣/١ - من فتح المفيت على الألفيه .

قال السخاوى بعد ذكر هذين القولين بحسب ترتيب الناظم "والصحيح الأول لأنه لا يلزم من تعديله أن يكون عند غيره كذلك فلمله اذا سماه يعرف بخلافها وربما يكون قد انفرد بتوثيقه كما وقع للشافعى فى ابراهيم بن أبى يحيى فقد قال النووى انه لم يوثقه غيره وهو ضعيف باتفاق المحدثين ، بل اضراب المحدث عن تسميته ريبه توقع ترددا فى القلب" (١) . .

وقال فى المبهمات ما لفظه "ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته بل ولو فرغ تعديل الراوى عنه له مع ابهامه اياه لا يكفى على الأصح كما تقرر فى بابيه" (٢) . .

وهذا تبين ضعف الحديث فهو مردود . .

ثانيا - انه صح عن على رضى الله عنه وسند آل البيت أنفسهم نهيه عن نكاح المتعة حتى قال لابن عمه لما بلغه ترخيصه فيها "انك امرؤ تائه"، فلما عارض هذا الحديث الصحيح تحققنا بطلانه ورده . .

فخلاصة البحث

- (١) أن الاثر الذى نسبته مبيحوا المتعة الى على غير صحيح .
- (٢) ان الثابت عنه تحريمه لها وسيأتى البحث مستوفى فى مواقف الصحابة من نكاح المتعة فراجعهم تستفد . .
- (٣) صرح علماء الزيدية بأن آل البيت مجمعون على تحريمها ومنهم على رضى الله عنه ، وقد سبق أن نقلنا عنهم قوله "لا أجد أحدا يعمل بها الا جلدته" (٣)

(١) فتح المفيت - شرح ألفية الحديث ٢٨٨/١ .

(٢) ٢٧٤/٣ - من فتح المفيت .

(٣) الروض النضير ٢١٣/٤ .

(٤) " لو أنه كان يرى ابحاثها لأذن فيها زمن خلافته فمدم اذنه دليل على
روئيته تحريمها " (١) . .

ولأن عمر رضى الله عنه حسم كل خلاف أو نزاع فيها حين خطاب على المنبر
ناهيا عنها ، فانتهى الناس نهائيا كما قال جابر فنهى عنها عمر فانتبهينا (٢) . .
ولذا لم نر بعد عهده من يخالف فيها غير ابن عباس ثم روى رجوعه عنها .

فأئسده /

قال الخطيب البغدادي (٣) أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن
الصيمري حدثنا محمد بن عمران المرزباني أخبرنا الصولي حدثنا أبو العينا حدثنا
أحمد بن دؤاد قال الصولي وحدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثنا المشرف بن
سميد حدثنا محمد بن منصور واللفظ لأبي العينا قال / " كنا مع المأمون في طريق
الشام فأمر فنودي بتحليل المتعة فقال يحيى بن اكثم (٤) لى ولأبي العينا بكرا
غدا اليه فان رأيتما للقول وجهها فقولوا والا فاسكتا الى أن أدخل . . فدخلا عليه
في حال غيظه فسكتا . .

(١) محمد الحامد - نكاح المتعة حرام في الاسلام ص ٤٧ .

(٢) عطيه سالم - نكاح المتعة عبر التاريخ ١٦ .

(٣) تاريخ بغداد ١٤ / ١٩٩ / ٢٠٠ ، ابن خلكان . . وفيات الاعيان /
٥ / ١٩٩ / ٢٠٠ .

(٤) هو يحيى بن اكثم بن محمد من ولد اكثم بن صيفي التميمي يكنى أبا محمد
سمع عبد الله بن المبارك وجريير بن عبد الحميد وسفيان بن عيينه ووكيع بن
الجراح وجماعة وعنه البخاري وأبو حاتم الرازي وجماعة وكان عالما بالفقه
بصيرا بالأحكام وولاه المأمون القضاء ببغداد وكان سليما من البدعة ينتحل
مذهب أهل السنة - الخطيب - تاريخ بغداد ١٤ / ١٩١ / ١٩٨ . .

فجاء يحيى بن أكثم فجلس وجلسنا فقال المأمون ليحيى مالى أراك متغيرا فقال ، هو غم يا أمير المؤمنين لما حدث فى الاسلام ، قال وما حدث فيه ، قال النداء بتحليل الزنا ، قال الزنا ، قال نعم المتعة زنا ، قال ومن أين قلت هذا ، قال من كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى " قد أفلح المؤمنون . . الى قوله . . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون " . .

يا أمير المؤمنين زوجة المتعة ملك يمين ، قال لا ، قال فهى الزوجة التى عند الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرائطها ، قال لا ، قال قد صار متجاوز هذين من العادين . .

وهذا الزهرى يا أمير المؤمنين روى عن عبد الله والحسن ابنى محمد بن الحنفية عن أبيهما عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال ، أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادى بالنهى عن المتعة وتحريمها بعد أن كان أمر بها . فالتفت إلينا المأمون فقال ، أمحفوظ هذا من حديث الزهرى فقلنا نعم يا أمير المؤمنين . . رواه جماعة منهم مالك رضى الله عنه فقال ، استغفر الله نادوا بتحريم المتعة فنادوا بها " . .

هل هناك مسألة تكرر نسخها غير المتعة ؟

علمنا مما سبق أن المتعة تكرر نسخها مرتين فهل لها نظير في الشريعة .

ذكر بعض العلماء أنها احدى أربع مسائل تكرر نسخها مرتين . .

وقد نظم ذلك السيوطي بقوله (١) :

وأربع تكرر النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار

لقبلة (٢) ومتعة وحمير كذا الوضوء ما تمس النار

وفي الذي ذكره نظر ظاهر . .

(١) أما القبلة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت

المقدس والكعبة بين يديه ومما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم

صرف الى الكعبة (٣) . .

وفي صحيح البخاري (٤) عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يحب أن يوجه الى الكعبة فأُنزل الله " قد نرى تقلب وجهك في

السماء فتوجه نحو الكعبة " وقال السفهاء من الناس - وهم اليهود - " ما

ولا هم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء

الى صراط مستقيم " . .

(١) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ٢ / ٤٥٦ ، وذكر الزيلعي أنه تكرر نسخ

هذه الامور ما عدا الاخير في البيتين المذكورين - حامد أفندي - اللعة

في نكاح المتعة ٤٣٧ / ق مخطوطة ضمن الرسائل الحامدية . .

(٢) أي أمر تحويل القبلة وقع مرتين وذكره المعيني حكاية عن بعض العلماء وحكاية

القاضي عياض في الاكمال - المصدر السابق برقم الصفحة المذكور . .

(٣) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير والبخاري عن ابن عباس ، قال المراقبي

واسناده صحيح - كذا في النيل ١ / ٢ / ١٨٦ .

(٤) ١ / ٥٠٢ ، من فتح الباري . .

قال على بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة أمره الله أن يستقبل بيت المقدس (٢) ففرحوا اليهود فاستقبلوها بضعة عشر شهرا وكان يحب قبلة ابراهيم وكان يدعو الله وينظر الى السماء فأنزل الله " فطوبوا وجوهكم شطره " فارتاب في ذلك اليهود وقالوا (ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) فأنزل الله (قل لله المشرق والمغرب) وقال (فأينما تولوا فثم وجه الله) (٣) . .

هذه خلاصة هذا المقام وليس فيه تكرار النسخ . .

نعم أخرج ابن جرير من طريق ابن جريج (٤) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما صلى الى الكعبة (٥) ثم صرف الى بيت المقدس فصلت الأنصار

-
- (١) على بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس بينهما مجاهد بن جبر وهو ثقة محتج به كان علما في التفسير - ابن حجر - تهذيب ٣٣٩/٧ ، وقال السيوطي - اسناده قوى والمعنى أيضا يساعده فليعتمد " باب النقول بهما من الجالين ص ٢٤ .
- (٢) ظاهره أن استقبال بيت المقدس انما وقع بعد الهجرة الى المدينة وحدث ابن عباس السابق يفيد انه استقبل بيت المقدس قبل الهجرة " والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس " فتح ٥٠٢/١ .
- (٣) أخرجه ابن جرير ٥/٤/٢ حدثنا المثنى قال ثنا عبد الله بن صالح قال ثنا معاوية بن صالح عن على بن أبي طلحة . .
- (٤) تفسير الطبري ٤/٢ - حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال حدثني حجاج قال قال ابن جريج صلى رسول الله الخ . . وفي التهذيب ٤٠٤/٦ - وقال الاثرم عن احمد اذا قال ابن جريج قال فلان وقال فلان وأخبرت جابئنا كير قلت مثل هذا الحديث والمقصود أن من الرسل عنهم ليسوا من أهل الاحتجاج بهم فالنكاره في غيره وحجاج هو بن محمد المصيصي وان كان ثقة الا أنه اختلط في آخر عمره وحدث في حال اختلاطه . تهذيب ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ .
- (٥) تفسير ابن كثير ١/١٩٥ .

نحو بيت المقدس قبل قدومه ثلاث حجج وصلّى بعد قدومه سبعة عشر شهرا ثم ولاه
الله جل ثناؤه الى الكعبة . .

وهذا يدل على تكرار النسخ ان صح ولكن الحديث أرسله ابن جريج فلا حجة
فيه ولمعله هو الذى حدا ببعضهم الى القول بتكرار نسخ القبلة ولا يشكل على ما قررته
ورود الامر فى القرآن الكريم بالاتجاه الى الكعبة فى ثلاث آيات . . فقد قال ابن
كثير " وقد اختلفوا فى حكمة التكرار ثلاث مرات فقليل تأكيد لأنه أول ناسخ وقع فى
الاسلام وقيل بل هو منزل على أحوال وذكرها (١) . .

هنا على ما سبق يكون هذا من باب نسخ السنة بالقرآن كما هو مذهب
الجمهور (٢) . .

وزهدت طائفة أخرى ممن يعتبر التجانس فى النسخ والمنسوخ الى أن الحكم
" الاول ثابتا بالقرآن (٣) ثم نسخ بالقرآن اذ القرآن لا ينسخ الا بالقرآن وكذلك
السنة " (٤) . .

وعلى كلا المذهبين فلا يترتب على ذلك تكرار للنسخ ، وهو ظاهر مذهب الحازمى فى
المسألة . .

(١) تغير ابن كثير - ١ /

(٢) الخضرى - أصول الفقه ص ٢٦١ .

(٣) أى بقوله تعالى " ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله " فمن ابن
عباس قال أول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا والله أعلم شأن القبلة قال الله
عز وجل ولله المشرق الخ " فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلّى نحو
بيت المقدس وترك البيت المتيق ثم صرفه الله تعالى الى البيت المتيق ونسخها
فقال " ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام - أخرجه ابن المنذر وابن
أبى حاتم والحاكم وصححه والبيهقى فى سننه - كذا فى فتح القدير ١ / ٣٢ للشوكانى . .

(٤) الحازمى - الاعتبار ص ٦٥ ، الخضرى - أصول الفقه ص ٢٦١ ، وهو مذهب
الشافعى رحمه الله تعالى . .

(٢) وأما الحمر الأهلية فحرمها صلى الله عليه وسلم عليهم بخير " (١) . . وسلم
يرد بعد هذا التحريم الترخيص فيها الا ما أخرجه أبو داود من طريق غالب
ابن أبجر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن له أن يلعم أهله في سنة
أصابتهم من لحوم الحمر الأهلية وقال له أطعم أهلك من سمين حمرك فانما
حرمها من أجل جوال القرية " (٢) . .

لكن قال ابن حجر " اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للحديث الصحيحة
فلا اعتماد عليها " (٣) . .

وأخرج ابن أبي شيبة والبراني عن أم نصر المحاربي " أن رجلا سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال أليس ترعى الكلاً فتأكل الشجر قال
فأصب من لحومها " وفيه مقال (٤) . .

وعن خالد بن الوليد رفعه حرام عليكم حمر الأهلية وخيلها وفعالها وكل ذي
ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه . . .
لكن قال احمد انه حديث منكر وقال ابو داود منسوخ وقال النسائي لا أعلم
رواه غير بقيه وضعفه الدارقطني وقال هذا اسناد مضطرب (٥) . .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٢٤ / ٢٢٣ / ١ / ٢ وسلم ١٨٩ / ١ / ٥ - ١٦٠ -
مع نووي وغيرهما . . (٢) يعني الجلاله . .

(٣) فتح ٦٥٦ / ٩ - وقال المنذرى اختلف في اسناده كثيرا وقال البيهقي اسناده
مضطرب وقال ابن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الحمر
الأهلية عن جماعة من الصحابة وسماهم وقال حديث غالب بن أبجر لا يصرح
على مثله مع ما يمارضه كذا في النيل ١١٩ / ٢ / ٤ . .

(٤) قال الصنعاني - هذه رواية غير صحيحة لا تعارض بها الاحاديث الصحيحة .
سبل السلام ٢ / ٢ / ٤ هـ ٧٤ . .

(٥) أعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد ٥٤٩ / ١ لعبد الله هاشم . .

إذا تقرر هذا فلا نسخ أيضا في تحريم لحوم الحمر ولعل القائل بالنسخ نظر إلى حديث غالب بن أبجر وأم نصر فاستدل بهما على الترخيص في أكل لحومها بعد تحريمها ثم رأى حديث خالد بن الوليد وفيه تحريمها وهو لم يشهد خيرا اتفاقا قرآه ناسخا للرخصة السابقة . .

وقد علمت أن الأحاديث الثلاثة غير ثابتة لما فيها من المقال فتقرر عدم تكرار النسخ في لحوم الحمر . . وانظر بسط الخلاف في مسألة لحوم الحمر وأقوال أهل العلم في ذلك في الفتح تستفد (١) . .

(٣) وأما الوضوء مما تمس النار . .

فهو مروي عن جماعة من الصحابة /

١- عن أبي هريرة (٢) ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول . . توضأوا مما مست النار . .

٢- عن أبي أيوب وأبي طلحة بلفظ توضئوا مما غيرت النار (٣) . .

٣- عن زيد بن ثابت يرفعه - الوضوء مما مست النار (٤) . .

٤- عن عائشة رفمته توضئوا مما مست النار (٥) . .

(١) ابن حجر فتح الباري ٩ / ٦٥٣ / ٦٥٤ / ٦٥٥ / ٦٥٦ .

(٢) عند الستة إلا البخاري - جمع الفوائد ١ / ١٠١ . .

(٣) أخرجه النسائي ١ / ١٠٦ / ١٠٦ ورجاله رجال الصحيح ، كذا في أعذب

الموارد ١ / ١٠١ . .

وأخرجه الحازمي في الاعتبار عن النسائي وقال هذا حديث حسن ص ٤٩ .

(٤) صحيح مسلم - نووي ٢ / ٢ / ٤٣ .

(٥) صحيح مسلم = نووي ٢ / ٢ / ٤٤ ، الحازمي في الاعتبار ص ٤٩ .

هذه الاخبار تدل على ايجاب الوضوء على من أكل من ما مسته النار . .
والملاحظ أن ابا هريرة سمع من الرسول ذلك ولم يقدم أبو هريرة على الرسول
صلى الله عليه وسلم الا بعد الفتح لخير . .

ثم جاءت أخبار أخرى تعارض الأحاديث السابقة وهي كما يلي /

- (١) عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أكل عرقاً أو لحماً ثم صلى ولم يتوضأ (١)
المصرق - بفتح المهملة وسكون الراء - العظم عليه قليل من اللحم (٢) . .
- (٢) عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من
كتف شاة فأكل منها فدعى الى الصلاة فقام ودأب السكين وصلى ولم
يتوضأ (٣) . .
- (٣) عن ميمونه ان النبي صلى الله عليه وسلم أكل عندهما كتفا ثم صلى ولم يتوضأ (٤) .
- (٤) عن أبي رافع قال أشهد لكنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطسن
الشاة ثم يهللى ولم يتوضأ (٥) . .
- (٥) عن جابر قال كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
ما مسته النار (٦) . .

-
- (١) أخرجه البخارى ٢ / ١ / ٢١١ ومسلم نووى ٢ / ٢ / ٤٥ ومالك زرقانى ١ / ٥٧ .
 - (٢) نووى على مسلم ٢ / ٢ / ٤٥ .
 - (٣) متفق عليه - بخارى ٢ / ١ / ٢١١ ، مسلم ٢ / ٢ / ٤٥ مع نووى وأخرجه
غيرهما . .
 - (٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢ / ٢ / ٤٥ وغيره . .
 - (٥) أخرجه مسلم ٢ / ٢ / ٤٦ وغيره . .
 - (٦) أخرجه أبو داود والنسائى وغيرهما وقال النووى حديث صحيح شرح مسلم
٢ / ٢ / ٤٣ . .

(٦) عن سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم السبي خير فلما كنا بالصهبا دعا بطعام فما أتى الا بسويق فأكلنا فقام الى الصلاة فتمضمض ومضمضنا . . قال يحيى سمعت بشيرا يقول حدثنا سويد خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خير فلما كنا بالصهبا قال يحيى وهى من خير على راحة دعا بطعام فما أتى الا بسويق (١) فلكنا ، فأكلنا معه ثم دعا بما فمضمض ومضمضنا معه ثم صلى بنا المغرب ولم يتوضأ (٢) . .

(٧) عن محمد بن مسلمة ان النبى صلى الله عليه وسلم أكل آخر أمره لحما ثم صلى ولم يتوضأ (٣) . .

الاحاديث فى البابين صحيحة متكافئة فذهب الاكثر الى أن هذا ما طرأ عليه النسخ فكان عدم الوضوء مما مسته النار ناسخا للحكم الاول قال الشافعى وأبين الدلائل على ذلك ان عبد الله بن عباس انما صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتح أو ان الامر بالوضوء منه بالغسل للتنظيف (٤) . .

وحد يث جابر ومسلمه بينة الدلالة على النسخ ثم اجماع الخلفاء الاربعة (٥) وأئمة الامصار على عدم النقض بذلك يدل على صحة النسخ . .

-
- (١) السويق هو دقيق الشمير أو السلت المقلو - زرقانى ٥٨/١ شرح الموطأ .
(٢) أخرجه البخارى فى صحيحة ٢١٦/٢/٢ ومالك - الزرقانى ٥٨/١ وغيرهما .
(٣) أخرجه الحازمى - فى الاعتبار ص ٥١ .
(٤) الحازمى ص ٥١/٥٠ .
(٥) أخرجه مالك فى الموطأ / ١ نظر زرقانى ٦٠/٥٩/١ - وانظر نووى على مسلم ٤٣/٢/٢ . .

بعضهم عكس الأمر - فقال الأمر بالوضوء ناسخ للآخر وإلى ذهب الزهري
وجماعة (١) . .

مأخذ من رأى تكرر النسخ /
رأى أن حديث سويد الثابت يدل على عدم النقض من أكل ما صسته النار قبل
خير . .

وحديث أبي هريرة يدل على الأمر بالوضوء ولم يقدم أبو هريرة على الرسول
صلى الله عليه وسلم إلا بعد فتح خير ، فكان ناسخا لحديث سويد . .
ثم يأتي حديث ابن عباس بالرخصة فكان ناسخا لحديث أبي هريرة . . لأن
ابن عباس إنما صحب الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الفتح . .
وعلى هذا رأى تنضم شمل الأحاديث ويندفع التعارض . .
وهذا رأى جرى عليه الحازمي في الاعتبار (٢) . .
وعليه فالتكرار إنما حصل في الترخيص لا في الأمر بالوضوء (٣) . .
لكن هذا لا يتمشى مع رأى الزهري ومن هنا نحو . .
وأيضاً فإن الشافعي له طريقة أخرى في جمع الأحاديث حين قال /
"أوان الأمر بالوضوء منه بالفصل للتنظيف" (٤) . .
وهو جمع حسن ، يرد القول بتكرار النسخ فتدبر . .

(١) الحازمي - الاعتبار ص ٥١ .

(٢) ص ٥١ / ٥٢ / ٥٣ .

(٣) أي بخلاف المتعمه فإنه تكرر الترخيص فيها والتحريم أيضاً فلا يتم التنظير بها
إلا في طرف واحد . .

(٤) الحازمي - ٥١ في الاعتبار . .

((البحث الثانى))

تحريم الحنمة فى فتح مكة (١) أدلتها ، تحقيقها /

عن الربيع بن سبرة الجهنى عن أبيه سبرة أنه قال / أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحنمة فأنزلت أنا ورجل الى امرأة من بنى عا مر كأنها بكرة عيطا (٢) فمعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائى وقال صاحبى ردائى وكان ردائى صاحبى أجود من ردائى وكنت أشب منه فاذا نظرت الى ردائى صاحبى أعجبها واذا نظرت الى أعجبتني ، ثم قالت أنت ورداؤك يكفينى فمكثت معها ثلاثا ، ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شئ من هذه النساء الستى يتمتع فليخل سبيلها . .

وفى رواية عبد المزيز بن عمر وأبيه عمر بن عبد المزيز كلاهما عن الربيع بن

سبرة عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال /

" يا أيها الناس انى قد كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة " . .

(١) كان فتح مكة فى شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة -

ابن هشام ٦٠ / ٢ من الروض الأنف للسهيلى . .

ابن حجر - فتح البارى ٤ / ٨ .

(٢) أما البكرة فهى الفتية من الابل أى الشابه القويه وأما العيطاء هى الطويلة المنق فى اعتدال وحسن قوام ، والعيط طول العنق "نووى على مسلم ٥ / ١ / ١٨٤ / ١٨٥ .

التخريج /

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طرق عن الربيع بن سبرة عن أبيه
مطولا ومختصرا (١) ..

ولكلها ذكرت النهي عنها في فتح مكة (٢) ..

(١) صحيح مسلم ١٨٥/١/٥ مع شرح النووي - بيان طرق الحديث الى الربيع بن
سبرة في صحيح مسلم وألفاظ التحريم ..

الأولى - ١٨٥/١/٥ ، حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا
بشر يميني ابن مفضل حدثنا عمارة بن غزية عن الربيع بن سبرة يذكر الاذن في
المتعة وقصة المرأة والبرد وفي آخره " فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ..

الثانية - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد العزيز بن
عمر حدثني الربيع بن سبرة يذكر الاذن فيها ثم تحريمها تأييدا ١٨٦/١/٥ .
الثالثة - حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ابراهيم بن
سمد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده يذكر القصة في الفتح
وفيه فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن ١٨٦/١/٥
١٨٧ ..

الرابعة - حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة عن أبيه
عن جده يذكر قصة المرأة والبرد وفيه " فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم بفراقهن - ١٨٧/١/٥ .

الخامسة - حدثنا أبو بكر بن شيبة حدثنا ابن عليه عن معمر عن الزهري عن
أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن متعة النساء ١٨٧/١/٥ .

(٢) وقد نسب جماعة من العلماء الى صحيح مسلم أنه أخرج رواية التحريم في حجة
الوداع وهو خطأ بين تابع فيه المتأخر المتقدم ومنهم ابن كثير في تفسيره ٤٧٤/١

وأخرجه أبو داود (١) من طريق اسماعيل ابن أمية عن الزهري عن الربيع
الا أنه يذكر النهي عنها في حجة الوداع ، تفرد بها اسماعيل

== والصابوني في مختصر تفسير ابن كثير ٣٧٥ / ١ - ومحمد نسيب الرفاعي
في اختصاره لابن كثير ٣٧٤ / ٢ - والشوكاني في تفسيره فتح القدير
٤٤٩ / ١ والاستاذ محمد عبد الحميد مرداد في بحث نكاح المتممة
المنشور في مجلة رابطة العالم الاسلامي في عدد ١٢٩ التاسع للسنة الثالثة
عشره ص ٤٥ - وما يجدر التنبيه عليه أن المرداد وقع في خطأين آخرين
في قوله " المتعة أبيحت في غزوة أوطاس ثم كانت غزوة الفتح في السنة
العاشرة وفيها حرم نكاح المتعة الى يوم القيامة " فالخطأ الأول أن
غزوة أوطاس كانت بعد الفتح لا قبلها وكانا في عام واحد ، والثاني ان غزوة
الفتح لم تكن في السنة العاشرة جزاً بل في السنة الثامنة -
انظر السهيلي - الروض الأنف ٤٩ / ٧ .

(١) سنن أبي داود ٤٧٨ / ١ / ٤٧٩ ، قال حدثنا سدد بن سرهد ثنا
عبد الوارث عن اسماعيل بن أمية عن الزهري قال كنا عند عمر بن
عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد
على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في
حجة الوداع . .

وهي شاذة (١) والصحيح ما رواه مسلم وغيره بأن النهي عام الفتح . .
وأحمد (٢) عن الربيع عن أبيه من طرق مملوла ومختصرا يذكر الاذن في المتعة
والنهي في الفتح (٣) . .

(١) الكلام على رواية أبي داود - وهي عند أحمد أيضا من طريق اسماعيل -
٤٠٤/٣ هذه الرواية ذكرت ان النهي عن متعة النساء حصل في حجة
الوداع والتفرد بذلك عن الزهري اسمعيل بن أميه وخالفه الجماعة الثقات
فقد روه عن الزهري مقيد بن النهي عن المتعة بعام الفتح . .
فرواه معمر عند أحمد في المسند ٤٠٤/٣ وسلم ١/٥ وابن أبي شيبة
٢٩٢/٤ ، في المصنف ورواه سفيان كما في السنن ٣/٢٠٨/٢٠٩ لسميد
ابن منصور ، وأيوب عند الطحاوي - شرح معاني الآثار ٢/٢٠٥/٢٥ وصالح عند
مسلم أيضا ١/٥ كل هؤلاء يروون عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن
أبيه النهي في الفتح . .

لذا فرواية اسمعيل هذه شاذة لمخالفتها رواية الثقات . .
وقد حكم البيهقي لرواية الجماعة عن الزهري بالأولية - السنن الكبرى ٢٠٤/٧
وقرر ابن حجر أن الاختلاف في حديث أبي داود صادر من أصحاب الزهري
عنه - الدراية - في تخريج أحاديث الهداية ٢/٥٨ ، وقال الالباني في
سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/١١٥ ، رقم ٣٨١ ، ما نصه " تنبيه جاء في
كثير من طرق هذا الحديث أن التحريم كان يوم الفتح وهو الصواب وجعا في
بعضها أنه كان في حجة الوداع وهو شاذ " . .

(٢) في المسند ٤٠٤/٣/٤٠٥/٤٠٦ .
(٣) ومنها ثنا عفان بن وعيب قال ثنا عمارة بن غزية الانصاري ثنا الربيع بن سبرة
الجهني عن أبيه قال " خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وذكر
قصة المرأة والبرد ثم قال " فلم نخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه
وسلم " . .

الا رواية عبد العزيز بن عمر عن الربيع فانه يذكر قصة البرد والمرأة في حجة الوداع ثم يذكر نهى النبي صلى الله عليه وسلم تأبيدا (١) . .
ورواية عبد العزيز بن عمر (٢) نقدها الحفاظ ووهمو فيها ، لأن سائر الرواة عن الربيع وعن سيره أطبقوا على أن الحادثة كانت في الفتح . .
ولذا لم يخرج مسلم في صحيحه روايته (٣) . .

(١) ثنا عبد الرزاق ثنا معمر أخبرني عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سيره عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في حجة الوداع - وذكر البرد والمرأة وفيه " فلما أصبحت غدوت الى المسجد فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يخاطب ويقول " من كان منكم تزوج امرأة الى أجل فليعطها ما سعى لها ولا يسترجع مما أعطها شيئا وليفارقها فان الله تعالى قد حرمها عليكم الى يوم القيامة . .
ثنا وكيع ثنا عبد العزيز قال أخبرني الربيع بن سبرة الجهنى بمثله غير أنه قال فلما قضينا عمرتنا قال لنا استمتعوا وذكر قصة البرد والمراد ثم النهى تأبيدا . .

(٢) هو عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ابن مروان الاموي أبو محمد المدني نزيل الكوفة - صدوق يخطي^٩ - ع ابن حجر تقريب ص ٢١٥ .
(٣) الكلام على رواية عبد العزيز بن عمر عن الربيع في النهى عن التمتع بحجة الوداع . . سيأتى مفصلا بعد نهاية التخريج . .

وأخرجه ابن ماجه (١) ، وعبد الرزاق (٢) والدارق (٣) من طريق
عبد العزيز بن عمر يذكرون النهى فى حجة الوداع . .

وابن أبى شيبة عن الربيع عن أبيه من طريقين احدهما تذكر النهى فى الفتح
والاخرى تذكر النهى مطلقا غير مقيد بزمن (٤) الا أنه ذكر الموضع الذى نهى
الرسول عليه الصلاة والسلام فيه وهو مَكْنَة (٥) . .

(١) سنن ابن ماجه ٦٣٢/١ ، يذكر قصة المرأة والبرد ثم التحريم الى يوم القيامة .
(٢) فى مصنفه ٥٠٤/٧ .

(٣) سنن الدارق ١٤٠/٢/١ من طريقين ،
فى احدهما الزهرى عن الربيع عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن نكاح المتعة عام الفتح وفى الاخرى عبد العزيز بن عمر يذكرون النهى
عنها فى حجة الوداع . .

(٤) المصنف ٢٩٢/٤ ، نكاح المتعة وما ورد فيها .
(٥) ولفظه " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والبساط
وهو يقول " أيها الناس انى كنت أذنت لكم فى الاستمتاع ألا وان
الله حرمها الى يوم القيامة " . .

وسنده هكذا ثنا عبدة عن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة
عن أبيه . . .

وسميد بن منصور (١) من وجهين ، عن الربيع . .

يذكر النهي عنها في الفتح . .

وأبو حنيفة عن سبرة من طريقين يذكر النهي عنها في فتح مكة . .

الأولى - عن يونس بن عبد الله عن أبيه عن ربيع بن سبرة الجهني عن أبيه

أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم مكة عن متعة النساء (٢) . .

وعن يونس بن عبد الله بن أبي فروه عن الربيع بن سبرة عن أبيه به (٣) . .

والثانية عن الزهري عن محمد بن عبد الله (٤) عن سبرة الجهني أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة (٥) . .

وأخرجه الشافعي (٦) عن الزهري عن الربيع عن أبيه . . قال نهى رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة . . . والطحاوي (٧) . .

الكلام على حديث "سبرة بن معبد الجهني" /

اعلم أن حديث سبرة لم يرو عنه إلا من طريق ابنه الربيع عنه هكذا فـ

ما اطلعنا عليه من كتب الحديث التي في متناولنا وشروحها . .

(١) السنن ٢٠٨/٣ / ٢٠٩ من طريق الزهري وعمرو بن الحارث كلاهما عن الربيع عن أبيه . .

(٢) الخوارزمي - جامع المسانيد ٨٦/٢ .

(٣) جامع المسانيد ٨٨/٨٧/٢ . .

(٤) هو محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب

الهاشمي النوفلي المدني مقبول . من الثالثة ت س / تقريب ٣٠٤ .

(٥) الجصاص - أحكام القرآن ١٥١/٢ ، الخوارزمي - جامع مسانيد أبي

حنيفة ٨٨/٢ .

(٦) ترتيب مسند الشافعي - للساعاتي ٣٤١/٢ .

(٧) شرح معاني الآثار ٢٥/١/٢ .

الا ما رواه الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى (١) عن الزهري عن
محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة (٢) . .

وحدث سبرة لما كان قصة واحدة لا تحتل التعدد يذكر فيها قصة
المرأة والبرد والرداء تمين أن تكون في زمن واحد . .

(١) هو الامام فقيه المراق النعمان بن ثابت التيمي مولا هم الكوفي ولد
سنة ثمانين . .

قال الذهبي " وكان اماما ورعا عالما عاملا متعبدا كبيرا الشأن لا يقبل
جوائز السلطان " . .

وذكر جماعة روى عنهم وآخرين روى عنه وذكر في التهذيب كثيرا من
ثناء الاثمة على فقهه وآرائه . .

الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/١/١٦٨/١٦٩ . .

ابن حجر - تهذيب ١٠/٤٤٩ . .

(٢) أحكام القرآن ٢/١٥١ ،

الخوارزمي - جامع المسانيد ٢/٨٨ . .

ولا يخلو من كونها فى غزاة الفتح أو حجة الوداع . .

ولما ذكروا القصة تارة فى فتح مكة وتارة فى حجة الوداع فتعين ترجيح

احدى الروايتين على الأخرى . .

والطريق التى أخرجها مسلم مصرحة بأنها فى زمن الفتح أرجح فتعين

المصير اليها (١) . .

وأما رواية ابن ماجه من طريق عبد الميزيز بن عمر عن الربيع عن أبيه . .

يذكر الترخيص فيها وقصته الرداء والمرأة والتحريم المؤيد فى حجة الوداع وأخرجها

أحمد عن عبد الميزيز بن عمر بطولها فى حجة الوداع والدارى أيضا وغيرهم . .

فلما كانت القصة واقعة واحدة لا تحتل التمدد لقيام القرائن على ذلك

تعين تمحيص الرواية للجزم بوقوعها فى موطن واحد . .

وهنا نرى أن جميع الرواة الذين يروون القصة عن الربيع ومنهم عند مسلم

عمارة بن غزيه وعبد الملك وعبد الميزيز ابنا الربيع عنه والزهري كلهم يذكرون وقوع

القصة فى فتح مكة . .

وتفرد عبد الميزيز بن عمر بذكر حجة الوداع فتعين قبول خبر الجماعة لأنه

المحفوظ وتوهم المتفرد المخالف وان كان ثقة فكيف وقد تقرر أنه صدوق يخطئ^(٢)،

لا سيما والراون عن الربيع بلغوا درجة الشهرة فى تلك الطبقة . .

قال البيهقى متقبلا حديث عبد الميزيز بن عمر /

" رواه جعفر بن عون وأبو نمير عن عبد الميزيز بن عمر مؤرخا بحجة الوداع

وكذلك رواه جماعة من الأكابر كابن جريج والثوري وغيرهما عن عبد الميزيز وهو وهم

(١) ابن حجر - فتح البارى ١٧١ / ٩ .

(٢) ابن حجر - تقريب ص ٢١٥ .

منه فرواية الجمهور عن الربيع بن سبرة أن ذلك كان زمن الفتح" (١) . .

وقال القاضي عياض ما لفظه /

" وفي أبي داود أنه أباحها في حجة الوداع ثم نهى عنها فيها وهو خطأ

لأنه لم تكن ضرورة واكثرهم حج بأمله" (٢) . .

وأجاب ابن حجر عن ذلك بجوابين /

أحدهما أن المراد بذكر ذلك في حجة الوداع اشاعة النهي والتحريم

لكثرة من حضرها من الخلائق . .

والثاني احتمال أن يكون انتقل عن أحد رواة من فتح مكة الى حجة

الوداع لأن أكثر الرواة عن سبرة أن ذلك كان زمن الفتح (٣) . .

والجواب الاول ترده أمور /

أولاً - ان الحديث المنفرد به عبد المزيذ بن عمر لم يقتصر على ذكر النهي

والتحريم فقط بل ذكر الترخيص وقصة سبره مع المرأة ، واعجابها بشبابه وهذا ما

يدعو التأمل لاستبعاد هذا الجواب (٤) . .

ثانياً - ان ما ثبت في الصحيح مقدم على ما ورد في غيره وقد صرح بوقوع

القصة في الفتح فانتفى وقوعها في غيرها . .

ثالثاً - ان الراوين عن الربيع خالفوا عبد المزيذ وهم ثقات وهوليس في

درجة أحدهم منفردا فكيف مع أطباقيهم على مخالفته . .

(١) السنن الكبرى ٢٠٣/٧ .

(٢) اكمال - اكمال المعلم - ١٢/٤ ، طبعة السعادة الاولى .

(٣) تلخيص الحبير ١٥٦/١/٢ .

(٤) ابن ماجه - السنن ٦٣٢/١ ، مسند أحمد ٤٠٥/٣ ، ٤٠٦ ،

سنن الدارمي ١٤٠/٢ . .

رابعا - ان عبد الميز هذا ، قال ابن حجر بأنه صدوق يخطئ فنمتبر هذا من أخطائه (١) . .

خامسا - انه ورد من غير طريق سببه النهي عنها في مكة ، فقد أخرج الطبراني عن الحارث بن غزية ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها في فتح مكة (٢) . .

كما ورد من غير طريق الربيع عن سببه ، فمن أبي حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سببه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء في الفتح (٣) . .

سادسا - ان النهي عنها في الفتح جاء مؤبدا الى يوم القيامة فأما أنه لن يقع في المستقبل الترخيص فيها . قال المنذرى " ودل قوله صلى الله عليه وسلم ألا وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة على أن النسخ لا يجوز أن يقع عليه " (٤) .

(١) وعبد الميز هذا مع كونه من رجال الشيخين فقد تكلم فيه فأورده الذهبي في الضعفاء " وقال ثقة ضعفه أبو مسهر " ، وفي التهذيب ٣٥٠ / ٦ ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ " يمتبر حديثه اذا كان دونه ثقات ، وقال أحمد ليس هو من أهل الحفاظ ولا تقان . .

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٦ / ٤ وفيه اسحاق بن عبد الله بن أبي فروه وهو ضعيف وقال ابن حجر " متروك من الرابعة " تقريب ٢٩ . .

(٣) الخوارزمي - جامع سانيد أبي حنيفة ٨٨ / ٢ .
الخصاص - أحكام القرآن ١٥١ / ٢ .

(٤) المنذر - الاشراف ٢٠ / ١ ق باب نكاح المتعة - مخطوط . .

فلو اعتبرنا حديث الربيع وقع في حجة الوداع للزم الترخيص فيها وحصل تناقض فتبين من هذا كله أن عبد الميز هو الواهم بذكره حجة الوداع ، ولا يقال كيف أخرج له الشيخان مع كونه يخطئ ، إذ الجواب انهما لا يخرجانه عنه الا ما صح ، ولم يصح لهما حديث هذا فلم يخرجاه . .

ولو كان تكرر الترخيص فيها والنهي في حجة الوداع ^{حاصلا} فنقل اليها عن كثير من الصحابة كما نقل قوله وفعله في حجة الوداع بطريق الاستفاضة ، ولكن لم نجد من ذكر التحريم في حجة الوداع عنه صلى الله عليه وسلم من الصحابة . وهي من أقوى الحجج على عدم وقوع التحريم في حجة الوداع وأنه وقع في فتح مكة . والله أعلم . .

وقال القرطبي في احكام القرآن ما نصه " فأما حديث سبره الذي فيه اباحة النبي صلى الله عليه وسلم لها في حجة الوداع فخارج عن معانيها كلها وقصد اعتبرنا هذا الحرف فلم نجده الا في رواية عبد الميز بن عمر بن عبد الميز خاصة وقد رواه اسماعيل بن عياش عن عبد الميز بن عمر فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكوا اليه المزية فرخص لهم فيها ومحال أن يشكوا اليه العزبه في حجة الوداع لأنهم كانوا حجوا بالنساء وكان تزويج النساء بمكة يمكنهم ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الفزوات المتقدمة ، ويحتمل انه لما كانت عادة النبي صلى الله عليه وسلم تكرير مثل هذا في مفازيه وفي الموضع الجامعة ذكر تحريمها في حجة الوداع لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه فأكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعى تحليلها ، ولا أن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيرا " (١) . .

(١) أحكام القرآن ١٣١/٥ ١٣٢ .

والاحتمال الذى ذكره حسن لمساعدت الرواية على ذلك ، لأن الرواية تذكر الترخيص والقصة التى حدثت لسبرة بن معبد الجهنى مع المرأة التى أراد هو صاحبه أن يستمتعا بها تذكر ذلك فى حجة الوداع أيضا على نحو ما جاء فى فتح مكة . .

وعذا الجواب انما يتم لو ورد مجرد النهى عنها فى حجة الوداع . .
قال ابن شاهين (١) / حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث (٢) ،

(١) قال الذهبي - "هو الامام الحافظ المفيد الكثير محدث المراق أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين صاحب التصانيف" وثقة الا زهرى وابن أبي الفوارس والدارقطنى توفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة بمعد الدارقطنى بأيام - تذكرة الحفاظ ١/٢٧٢ ج ٢/٢٧٢ وما بعدها . .

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن الحافظ الكبير أبو داود ولد سنة ثلاثين ومائتين قال الدارقطنى ، ثقة كثير الخطأ فى الكلام على الحديث وثقة ابن عدى وتكلم فيه ابن صاعد وابن جرير لكن قال الذهبي لا يسمع كلامهما فيه لما بينهم من المداوة وتأول تكذيب والده له وأطال النفس فى الشنأ عليه . . والذب عنه ، توفى سنة ٣١٦ هـ . .
تذكرة ١/٢٧٢ ج ٢/٢٧٢ وما بعدها . .

قال حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي (١) قال نا بكر بن يزيد
المعقلي (٢) عن عكرمة بن عمار (٣) عن سعيد بن أبي سعيد (٤) عن أبيه (٥)
عن أبي هريرة قال "تممتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة من النساء ثم
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني
أن الله عز وجل حرم متعة النساء فمن عنده منهن شيء فليفارقهن ولا تأخذوا مما
آتيتموهن شيئا قال غفارقناهن ولم نأخذ مما أعطيناهن شيئا" (٦) . .
والحديث ضعيف جدا بهذا السند وان كان معناه ثابتا من حديث
سبره عند مسلم وغيره . .

وقال / أخبرنا عبد الله بن سليمان (٧) قال نا أحمد بن محمد بن

-
- (١) أحمد اليمامي قال الخطيب كان غير ثقة وقال ابن عدي حدث بأحاديث
مناكير عن ثقات وكذبه أبو حاتم وابن صاعد - تاريخ بغداد ٥/٦٥/٦٦ ،
ابن عراق تنزيه الشريعة ص ٣٣ .
- (٢) لم أقف على ترجمته .
- (٣) عكرمة بن عمار هو المعلى اليمامي صدوق يغلط خت سق - تقريب ٢٤٢ .
- (٤) سعيد بن أبي سعيد هو المقبري أبو سعيد المدني ثقة من الثالثة تغير
قبل موته بأربع سنين توفي في حدود العشرين وقيل بعدها . ع تقريب
١٢٢ ، تهذيب ٣٨/٤ .
- (٥) هو كيسان بن سعيد المقبري ثقة ثبت من الثانية مات سنة مائة ،
تقريب ع ٢٨٧ .
- (٦) الناسخ والمنسوخ ص ٤٧ ق مخطوط .
- (٧) هو بن أبي داود تقدمت ترجمته في الحديث السابق .

وقال ابن شاهين (١) " حدثنا الحسن بن عبد الرحمن السعفي (٢)
 الحمصي (٣) ومحمد بالبصرة قالنا نا عيسى بن عياش قال نا
 الربيع بن روح (٤) قال نا اسمعيل يعني ابن عياش (٥) عن سميد بن أبي
 عرويه (٦) عن نافع (٧) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
 متعة النساء يوم الفتح ، الحسن وشيخه لم أعرفهما وابن أبي عرويه عنمن ففى
 الرواية وهو كثير التدليس ومعنى الحديث جاء من طريق صحيحه كما سبق ..
 عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة (٨) ..

-
- (١) الناصخ والمنسوخ ص ٤٨ ق مخطوط .
 (٢) الكلمة غير واضحة فى الأصل وهذا شكلها التقريبي فى المخطوطة .
 (٣) لم أقف على ترجمته ، والراوى الذى بعده لم يذكر فى الأصل اسم أبيه
 ومحلّه بياض . .
 (٤) هو الربيع بن روح اللاهونى الحمصى ثقة من التاسعة دس - تقريب (١٠١) .
 (٥) هو اسمعيل بن عياش العنسى الحمصى صدوق فى روايته عن
 أهل بلده مختلط فى غيرهم من الثامنة مات سنة احدى واثنتين وثمانين
 وله بنوع وسبعون سنة ي ع - تقريب ابن حجر ص ٣٤ .
 (٦) هو سميد بن أبي عرويه البصرى ثقة ها فظله تصانيف لكنه كثير التدليس
 واختلط وكان من أثبت الناس فى قتاده مات سنة ست وقيل سبع وخمسين
 من السادسة ع . ابن حجر - تقريب ص ١٢٤ .
 (٧) نافع هو مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه ع - ابن حجر - تقريب (٣٥٥) . .
 (٨) الخوارزمي - جامع مسانيد أبي حنيفة ٨٦ / ٢ ، أبو حنيفة عن الزهرى عن
 أنس فذكره /
 وله عن محارب عن ابن عمر رضى الله عنهما النهى عن المتعة مطلقا غير
 مقيد بزمن - المصدر السابق . .

عن سهل بن سعد الساعدي (١) رضي الله عنه قال "انما رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة لحاجة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد".
رواه الطبراني - قال الهيثمي وفيه يحيى بن عثمان بن صالح وابن لهيعة وكلاهما حديث حسن (٢) ..

(١) هو سهل بن سعد الانصاري الساعدي يكنى أبا المعباس وقيل أبو يحيى وكان اسمه حرنا فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلا قال الزهري رأى سهل بن سعد النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه وذكر انه كان له يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سنة توفي سهل سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين سنة ويقال انه آخر من بقى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة - ابن الاثير - أسد الغابة ٢ / ٣٦٦ / ٣٦٧ .
(٢) مجمع الزوائد ٤ / ٢٦٦ = وهذا الحديث يدل على أن المتعة انما رخص فيها لموازل قوية استدعت الترخيص فيها ويمكننا أن نبرز هذه الموازل في ما يلي /

(١) ضيق ذات اليد - فقد كان الصحابة قبل أن يوسع الله عليهم - بغنائم الفتوحات حالتهم ضيقة سيما المهاجرين الذين فروا بأنفسهم ودينهم الى المدينة - ونبذوا أموالهم وأهليهم ابتغاء رضى المولى جل وعز ..

(٢) قلة النساء - وهذا واضح في حديث الدارقطني عن ابن عباس عن عمر حين قال "انما أهل الله ذلك للناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء يومئذ قليل ثم حرم عليهم بعد".

(٣) الأسفار المتتابعة - في جميع أحاديث المتعة لم تذكر أنها أبيع لهم وهم في بلادهم بل بالمكس فانها ما أحلت لهم الا وهم مسافرون غزاة مجاهدين لنصر كلمة الله ..

وقد يطول سفرهم وقطرتهم حار ، فكان الترخيص حينئذ لضرورة ملحة .. وحاجة شديدة ..

((البحث الثالث))

تحريم المتعة في أوقات ومواطن أخرى / أدلتها ، تحقيقها :

انه بالنظر الى مجموع الروايات الواردة في تعيين زمن تحريم المتعة تجتمع

لنا سبعة مواطن جاء في الأخبار ذكر تحريمها فيها . .

وسأذكر هذه الروايات مفصلة بحسب ترتيبها الزمني مع تحقيقها /

١- خير وقد سبق الكلام عليها . ٢- عمرة القضاء (١) . .

عن الحسن (٢) قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في عمرته

تزين نساء أهل المدينة (٣) فشكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " تمتعوا منهن واجعلوا الأجل بينكم وبينهن

ثلاثا فها أحسب رجلا يتمكن من امرأة ثلاثا الا ولاها الدبر (٤) . .

(١) وكانت في ذى القعدة سنة سبع من الهجرة - ويقال لها عمرة القصاص لأن

المشركين بمكة صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذى القعدة ففى

الشهر الحرام من سنة ست عن البيت الحرام وقد جاء معتمرا وتم صلح

الحديبية فاقتصر رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم فدخل مكة ففى ذى

القعدة في الشهر الحرام الذى صدوه فيه من سنة سبع - ابن هشام ٧/٧

من الروض الأنف للسهيلى . .

(٢) هو البصرى المشهور قال ابن حجر " ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا

ويدلس في سنة عشرة ومائة - تقريب ٦٩ .

(٣) قال الاعظمى - في تحقيقه لسنن سعيد بن منصور ٢٠٨/٣ ولعل كلمة المدينة

سهو والصواب مكة " ولكن استدراكه غير متعين اذ المراد بنساء أهل المدينة

مكة لتقدم ذكرها فالسياق فيما أرى واضح . .

(٤) أى فارقها والحديث رواه سعيد بن منصور في سننه ٢٠٨/٣ .

هذا مرسل أرسله الحسن البصرى وهو وإن كان من الثقات المحتج بهم
إلا أن مراسيله ضميعة لا يعتمد عليها ، قال ابن سعد فى ترجمته كان عالما
جامعا رفيما ثقة . . . الخ وكل ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فهو حجة
وما أرسله فليس بحجة " (١) . .

وقد وضع السخاوى المراسيل باعتبار القوة والضعف ست طبقات أعلاها
ما أرسله صحابى ثبت سماعه - أى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأدناها مراسيل
من كان يأخذ عن كل أحد ، ومثل لها بمراسيل الحسن (٢) . .

التخريج /

أخرجه سميد بن منصور (٣) . .

نا هشيم قال أنا منصور عن الحسن ، وأخرجه بالسند نفسه الى الحسن
بلفظ " إنما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ولم يكن قبل ذلك ولا بعده وأخرجه
عبد الرزاق (٤) عن معمر عن الحسن بلفظ " ما حلت المتعة قط الا ثلاثا فى عمرة
القضاء ما حلت قبلها ولا بعده . .

وله طريق أخرى الى الحسن عن عتبة عن سميد عن قتاده عن الحسن قال
والله ما كانت المتعة الا ثلاثة أيام أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها
ما كانت قبل ذلك ولا بعده - ولم يقيد بزمن . .

(١) ابن حجر - تهذيب ٢/٢٦٦ .

(٢) فتح المفيث ١/١٤٨ .

(٣) السنن - رقم ٨٤٤ - ٣/٢٠٨ .

(٤) المصنف - رقم ١٤٤٠ - ٧/٥٠٣ .

وطريق أخرى إلى الحسن عن الثوري عن مالك بن مغول (١) عنه قال " ما كانت التمتع إلا ثلاثة أيام حتى حرّمها الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم (٢) قال ابن حجر - وله شاهد أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث سبرة بن معبد - قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضينا عمرتنا قال لنا " ألا تستتمون من هذه النساء " فذكر الحديث (٣) . .

وأثر الحسن كما في بعض ألفاظه بقصر الترخيص والتحريم على عمرة القضاء فقط فيدفعه ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الترخيص فيها بعد في فتح مكة وهي بعد عمرة القضاء اتفاقاً ، كما يدفعه الترخيص فيها قبل خير ثم تحريمها وهي قبل عمرة القضاء قاله النووي ، ولذلك استغرب السهيلي رواية الحسن كما نقله عنه الزيلعي (٤) . .

وقال ابن حجر " أما عمرة القضاء فلم يصح الاثر فيها لضعف مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فلم له أراد أيام خير لأنهما كانا في سنة واحدة (٥) . .

وهذا الاحتمال مدفوع أيضاً تأباه رواية الترخيص فيها في فتح مكة . . فلا يتفق مع قول الحسن - " ما حلت التمتع قط إلا ثلاثاً في عمرة القضاء " . فلا احتمال بعيد ولو قال الحسن - زمن عمرة القضاء أو عامه لحسن هذا الاحتمال على تقدير ثبوت الرواية . . لكن سيد دفعه ثبوت الترخيص فيها عام الفتح . .

وهضعف مرسل الحسن يغنيان عن التقديرات والاحتمالات البعيدة ،

(١) مالك بن مغول بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو الكوفي أبوعبد الله ثقة ثبت من كبار السابعة - ع تقريب ص ٣٢٧ .

(٢) المصنف - ٥٠٥/٧ (٣) تلخيص الحبير ١٥٥/١/٢

(٤) نصب الراية ١٧٩/٣ (٥) فتح الباري ١٧٠/٩

نعم حكم ابن حجر على هذه الزيادة " ما كانت قبلها ولا بعدها " ،
أخرجها عبد الرزاق حكم عليها بالنكاه لأنها من رواية عمرو بن عبيد وهو ساقط
الحديث (١) . . لكن ثبتت هذه الزيادة عند عبد الرزاق أيضا من غير طريق
عمرو بن عبيد فمن عبدة عن سميد عن قتادة عن الحسن قال " والله ما كانت
المتعة الا ثلاثة أيام أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما كانت قبل
ذلك ولا بعده " وعبد هوبن سليمان الكلابي ثقة ثبت (٢) وسعيد هوبن أبي
عروه ثقة حافظ لكنه كثير التدليس واختلط (٣) وقاتة هوبن دعاه السدوسي
ثقة ثبت (٤) . .

كما أخرج هذه الزيادة سعيد بن منصور (٥) نا هشيم (٦) قال أنا
منصور (٧) عن الحسن " انما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ولم يكن قبل ذلك
ولا بعده " . .

-
- (١) فتح الباري ٩ / ١٦٦ .
(٢) تقريب ٢٢٣ .
(٣) تقريب ١٢٤ . وكان من أثبت الناس في قتاده . .
(٤) تقريب ٢٨١ .
(٥) السنن - ٣ / ٢٠٨ .
(٦) هشيم بالتصغير بن بشير بوزن عظيم بن القاسم بن دينار السلمي ثقة ثبت
كثير التدليس والارسال الخفي من السابعة مات سنة ٨٣ وقد قارب الثمانين
روى له الجماعة " تقريب ٣٦٥ .
(٧) منصور هوبن زاذان بزاي و زال معجمة الواسطي الثقفي أبو المفسيرة
ثقة ثبت عابد من السادسة مات سنة ٢٦٩ على الصحيح ، روى له الجماعة
ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

فهذا السند صحيح الى الحسن لأن هشيما قد أمنا من تدليسه حيث
صرح بالسماع لكن الأثر موقوف على الحسن لم يرفعه فليس بحجة ان هورأى رآه
معارض بالحجج الصحيحة ..

وأما حديث سبرة بن معبد الذى اعتبره ابن حجر شاهدا لمرسل الحسن
فقد أخرجه مسلم فى صحيحه مطولا ومختصرا كما سبق وكل الروايات عنه تذكر أن
الترخيص والتحريم وقعا فى غزوة الفتح وفى بعضها يذكر مدة الترخيص مقيدة بثلاثة
أيام ومنها

" فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن " (١) ،
" فمكثت معها ثلاثا ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان
عنده شئ من هذه النساء التى يتخضع فليخل سبيلها " (٢) ..

وما فى الصحيح أولى وأرجح لأن الحديث مخرجه واحد وقصته واحده
فيعمد القول بتكررها مع سبرة ..

على أن قوله " فلما قضينا عمرتنا " غير صريح فى كون ذلك فى عمرة القضاء
ان يحتمل أن يكون مراده فلما قضينا عمرتنا " فى حجة الوداع ، لأن النبى صلى
الله عليه وسلم أمر من لم يسق الهدى من أصحابه فى حجة الوداع أن يحل من
احرامه ويجعلها عمرة ..

ويؤيده ما جاء عن سبرة عند أحمد وأبى داود وابن ماجه يذكر الاستمعاع
والنهي فى حجة الوداع وقد بينا ان ذلك وهم من بعض الرواة سبق ذهنه من الفتح
الى حجة الوداع وسفر الوهم كثيرا ما يعرض للحفاظ (٣) ..

والخلاصة أنه لم يثبت فى عمرة القضاء حصول ترخيص ولا تحريم فى المتعة ..

(١) نووى على مسلم ١٨٧/١/٥

(٢) " " " ١٨٥ - ١٨٤/١/٥

(٣) ابن حجر - التلخيص الحبير ١٥٦/١/٢

غزوة الفتح /

وقد مضى حديث سبرة بن معبد الجهني الذي أخرجه مسلم في صحيحه وغيره وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في فتح مكة " يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة " (١) . .

عام أوطاس (٢) /

قال البخاري (٣) - حدثنا علي حدثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد (٤) عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال كنا في جيش

-
- (١) صحيح مسلم ١/٥ / ١٨٦ ، بشرح النووي .
- (٢) أوطاس واد في دار هوازن غير وادي حنين وكانت الغزوة عام الفتح في السنة الثامنة أي بعد الفتح بيسير وذلك أن هوازن لما انهزموا صارت طائفة منهم الى الطائف وطائفة الى بجيلة وطائفة الى أوطاس فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عسكريا مقدما بهم أبو عامر الأشعري الى من مضى الى أوطاس ومقتل أبي عامر في هذه الغزوة ثابت في صحيح البخاري .
- ابن حجر - فتح الباري ٨ / ٤٢ / ٤٣ .
- (٣) في صحيحه - فتح ١ / ١٦٧ ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا . .
- (٤) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب - قال الأبي نقلا عن بعضهم/ انظر قوله عن الحسن عن سلمه ولم يذكره - اكمال اكمال المعلم شرح مسلم ٤ / ١٥ ، مع اكمال السنوسي وقد أجاب ابن حجر على هذا بقوله " وقد أدركهما - يعني جابرا وسلمه - الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر . .

فتح الباري ٩ / ١٧٢ . .

فأتانا رسول (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه قد أذن لكم أن تستمعوا فاستمعوا . .

ولمسلم من طريق شعبة عن عمرو به قال خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . الحديث . .

وله (٢) من طريق روح عن عمرو به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا فأذن لنا في الحتمة (٣) . .

قال البخارى فى صحيحه (٤) وقال ابن أبى ذئب ، حدثنى اياس بن سلمه بن الأكوع / عن أبيه (٥) ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٦) أيما رجل

(١) قال ابن حجر لم أقف على اسمه لكن فى رواية شعبه خرج علينا منادى رسول الله فيشبه أن يكون هو بلال - فتح ١٧٨ / ٩ . .

(٢) نووى على مسلم ١٨٣ / ١٨٢ / ١ / ٥ .

(٣) قال النووى - قوله أتانا يحتمل أتانا رسوله ومناذيه كما صرح به فى الرواية الاولى ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم مر عليهم فقال لهم ذلك بلسانه . . . شرح مسلم ١٨٣ / ١ / ٥ .

(٤) ١٧٦ / ١ / ٢ .

(٥) هو سلمة بن الأكوع الاسلمى يكنى أبا مسلم وكان ممن بايع تحت الشجرة مرتين سكن المدينة ثم انتقل فسكن الريذه وكان شجاعا راميا محسنا خيرا فاضلا وهو الذى استنقذ لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة ندى قرد وتوفى سنة أربع وسبعين بالمدينة وهو ابن ثمانين سنة - ابن الاثير - أسد الغابسة ٣٣٣ / ٢ .

(٦) هذا أحد مملقات البخارى وقد وصله فى تغليق التعليق ص ٢٦٧ / ٣ - الحافظ ابن حجر فقال " أما حديث ابن أبى ذئب فقال الطبرانى فى المعجم الكبير حدثنا محمد بن عبد الله بن السراج ومحمد بن على بن المدينى قال ثنا محمد بن حماد المكي ثنا حاتم بن اسمعيل عن ابن أبى ذئب عن اياس بن سلمه بن الأكوع عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم . .

(١)

و امرأة توافقا فمشرة ما بينهما ثلاث ليال فان أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا
فما أدرى أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة . .

قال أبو عبد الله مينة على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ . . ولم
يعين سلمة في هذه الرواية زمن الترخيص . .

ولكن عند مسلم وغيره جاء تعيين المام الذي رخص فيه وأمد الترخيص ثم
النهى عنها . .

عن إياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها . .

التخريج /

أخرجه مسلم واسناده /

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد الواحد بن
زياد حدثنا أبو عميس عن إياس بن سلمة عن أبيه (٢) . . وابن أبي شيبة عن
يونس به (٣) . . والطحاوي (٤) عن علي بن معبد عن يونس به أنه قال أذن
بدل رخص . . والدارقطني (٥) عن عبد الله بن أبي داود عن محمد بن يحيى عن
يونس به . . وأبو داود الطيالسي (٦) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن يونس به .

(١) والمعنى أن إطلاق الاجل محمول على التقييد بثلاثة أيام بلياليهن .

فتح ١٧٣/١ .

(٢) في صحيحه - نووى ما جاء في نكاح المتعة ١٨٤/١/٥ .

(٣) المصنف - في نكاح المتعة وحرمتها ٢٩٢/٤ .

(٤) شرح معاني الآثار ٢٦/١/٢ .

(٥) السنن باب المهر رقم الحديث ٥٢ - ٢٥٨/١/٢ .

(٦) مسند الطيالسي ترتيب الساعات - ٣٠١ .

وأحمد عن يونس به (١) . . والبيهقي من طريق يونس به (٢) . .

فالحديث صحيح - مخرج في مسلم كما عرفت . .

النهي عن نكاح المتعة عام أوطاس إنما يمتنع عام الفتح /

اعلم ان حديث سلمة بن الأكوع الثابت يدل على الترخيص بنكاح المتعة ثم

النهي عنها عام أوطاس . .

ولا يخلو من أمرين /

أما أن يكون النهي وقع في هذه الفزوة حقيقة أو نسب اليها مجازاً لقرب الزمن لمكونهما في عام واحد ، وربما يقع في الذهن إمكان الجمع بالقول أن المتعة وقعت ممن سبق له أن سمع الرخصة فيها في الفتح وفاته سماع النهي المؤبد عنها ، فأعيد النهي ليشيع ويسمعه من لم يسمعه ، إلا أنه لما جاء في حديث سلمة الترخيص فيها ثلاثاً عام أوطاس ثم النهي عنها تبين أن ذلك في فتح مكة لأنها موافقة لرواية الربيع السابقة في صحيح مسلم وغيره . . ويبدو أن يقال الترخيص في أوطاس غير الذي في فتح مكة ، لأنه ثبت النهي في فتح مكة عنها على وجه التأييد فتأكدنا أنه لن يقع في المستقبل الترخيص فيها بخلاف تحريمها بخير فانه لم يذكر مؤبداً ايذاناً بأنه سيقع الترخيص فيما بعد ويؤيده أن في غزاة أوطاس لم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام مع أصحابه بل أرسل سرية كما أسلفنا . .

ويؤيده أن سلمة لم يقل " في غزوة أوطاس " وإنما ذكر الظرف الشامل لفتح مكة

وأوطاس وهو لفظ " عام أوطاس " . .

(١) المسند - ٥٥ / ٤ .

(٢) السنن الكبرى - ٢٠٤ / ٧ .

(١)
ولذا يقول البيهقي /

"وعام أوطاس وعام الفتح واحد فأوطاس وإن كانت بعد الفتح فكانت في عام
الفتح بعده بيسير فما نهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى
الآخر . .

وفي رواية سيرة ابن معبد ما دل على أن الأذن فيه كان ثلاثا ثم وقع التحريم
كما هو في رواية سلمة بن الأكوع فروايتهما ترجع إلى وقت واحد . .

ثم إن كان الأذن في رواية سلمة بن الأكوع بعد الفتح في غزوة أوطاس
فقد نقل نهيه عنها بعد الأذن فيها ولم يثبت الأذن فيها بعد غزوة أوطاس
فبقى تحريمها إلى الأبد والله أعلم . .

فإن زعم زاعم أنه نهى بضم النون وكسر الهاء وإن المراد بالناهى في حديث
سلمة بن الأكوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالمحفوظ عندنا ثم نهى بفتح النون
والهاء ورأيت في كتاب بعضهم بالألف "ثم نها عنها بعد" . . على أنها إن كانت
الرواية نهى بضم النون وكسر الهاء فيحتمل أن يكون المراد بالناهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويحتمل عمر رضي الله عنه ورواية الربيع بن سبرة عن أبيه قاطمة
بأن الناهى عنها في هذا العام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتكون أولى من
رواية من أبهم " (٢) . .

(١) السنن الكبرى ٢٠٤/٧ .

(٢) " " ٢٠٤/٧ .

وقال النووي معلقا على حديث سلمه /

" هذا تصريح بأنها أبيحت يوم فتح مكة وهو ويوم أوطاس شىء واحد (١) .

وقال ابن حجر / " وظاهر الحديثين - أى حديث سبره وسلمه " المفارقة
ولكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ولو وقع فى سياقه
أنهم تمتصوا من النساء فى غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع - أى لکن جاء فى
السياق بلفظ " عام أوطاس " . .

نعم ويتمادى أن يقع الاذن فى غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها ،
فى غزوة الفتح بأنها حرمت الى يوم القيامة (٢) . .

وقال الميىنى / " ان الجمع بين هذه الاحاديث وترجيح بعضها عند عدم
امكان الجمع على وجه ذكرها العلماء . .

فقال المازرى / ليس هذا تناقضا لأنه يصح أن ينهى عنها فى زمن ثم
ينهى عنها فى زمن آخر تأكيدا أو ليشتهر النهى ويسمعه من لم يكن سمعه أولا فسمع
بعض الرواة النهى فى زمن وسمعه آخرون فى زمن آخر فنقل بعضهم كل ما سمعه
وأضافه الى زمن سماعه . .

وقال القاضى عياض يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أباحها لهم للضرورة بعد
التحريم ثم حرّمها تحريما مؤبدا فيكون انه حرّمها يوم خير وفى عمرة القضاء ثم
أباحها يوم الفتح للضرورة بعد التحريم ثم حرّمها تحريما مؤبدا " (٣) . .
وفيما قالاه نظر . .

(١) شرح مسلم ١٨٤/١/٥

(٢) فتح البارى ١٧٠/٩

(٣) عمدة القارى ٣١٢/٨

أما قول المازرى فيرده ما سبق من أن النهيين سبقهما الترخيص فرخص فيها قبل خير كما فى حديث ابن سمود وحرما فيها ورخص فيها ثلاثة أيام فى غزوة الفتح وحرما فيها . وهذا فى الحقيقة لا يمنع تكرير النهى للتأكيد والا شاعة غير أنه لم يثبت لما تقدم . .

وأما قول القاضى عياض ان تحريمها حدث فى عمرة القضاء فغير مسلم . . لأنه لم يحدث بذلك سوى الحسن البصرى مرسلًا و مراسيله ضعيفه لأنه كان يأخذ عن كل أحد (١) كما مر . .

يوم حنين (٢) /

قال النسائى (٣) - أخبرنا عمرو بن على ومحمد بن بشار ومحمد بن المشنى قالوا أنبأنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرنى مالك بن أنس

(١) ابن حجر - فتح البارى ٩ / ١٢٠ .

(٢) قال ابن اسحاق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى هوازن بمد الفتح فى خامس شوال سنة ثمان وقال الواقدى خرج لست خلون من شوال فانتهى الى حنين فى عاشره وحنين واد قال السهيلي سمى بحنين بن قايه ، قيل هو واد قبل الطائف وقيل واد بجانب ندى المجاز وقال الواقدى بينه وبين مكة ثلاث ليال ، وهو يذكر ويؤنث فان قصدت به البلد ذكرت بصرفته كقوله سبحانه ويوم حنين ان أعجبتكم كثرتكم . . وان قصدت به البلدة والبقعة أنشئه ولم تصرفه كقول الشاعر /

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال

ياقوت الحموى - معجم البلدان ٢ / ٣١٣ .

ابن كثير - البداية والنهاية ٢ / ٢ / ٣٢٢ .

(٣) فى السنن ٣ / ٢ / ١٢٦ .

أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي أخبراه أن أباهما محمد بن علي أخبراهما أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء ، قال ابن المثنى يوم حنين وقال هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه وأخرجه الدارقطني (١) وقال ان عبد الوهاب الثقفي تفرد عن يحيى بن سميد عن مالك بقوله حنين أي فالوهم جاء من قبله ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سميد فقال خير علي الصواب . . قال ابن حجر - والظاهر أنه تصحيف من خير (٢) . .

وعلى هذا فالرواية هذه مطروحة لا اعتماد عليها . .

(١) لم أجده في السنن ولا في الملل بلفظ حنين ونسبه هكذا إلى

الدارقطني . . ابن حجر - في الفتح والتلخيص . .

ابن حجر - فتح الباري ١٦٨/٩ .

(٢) ١٥٥/١/٢ من التلخيص الحبير .

تبوك (١) /

روى اسحاق بن راشد (٢) عن الزهري عن عبد الله بن محمد وحده عن أبيه
عن علي قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة في غزوة تبوك ..

(١) وتسمى غزوة العسرة مأخوذ من قوله سبحانه " الذين اتبعوه في ساعة العسرة " وتبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ومن صرفها أراد الموضع ووقع تسميتها بتبوك في الأحاديث الصحيحة منها حديث مسلم " انكم ستأتون غدا عين تبوك ، وتبوك موضع معروف بينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة وسببها كما ذكره ابن سعد وغيره انه بلغ المسلمين من الأنباط الذين يقدمون بالزيت من الشام الى المدينة ان الروم جمعت جموعا وأجلبت معهم لخم وجذام وغيرهم من متصرة العرب وجاءت مقدمتهم الى البلقاء فندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى الخروج وأعلمهم بجهة غزوهم وكانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف . .
ابن كثير - البداية والنهاية ٣ / ١ / ٣ وما بعدها . .
ابن حجر - فتح الباري ٨ / ١١١ .

(٢) هو اسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان ثقة في حديثه عن الزهري ببعض الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر خ ع تقريبا ص ٢٨ ، وقال في التهذيب ١ / ٢٣٠ عن ابن معين " ليس هما في الزهري بذاك " يعني اسحاق بن راشد وممروفي صفحة ٢٣١ " وقال أبو الوليد الطيالسي حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس قال قدم علينا اسحاق بن راشد فجعل يقول حدثنا الزهري حدثنا الزهري قال فقلت له أين لقيت ابن شهاب قال لم ألقه مررت بببيت المقدس فوجدت كذا ابا له " لكن أعقب ابن حجر ذلك بقصة يثبت فيها لقاء اسحاق للزهري . .

أخرجه الدارقطني (١) من طريق اسحاق وقال انه لا يقول ذلك غيره . .

أى أنه أخطأ فيه وانما الصواب في غزوة خيبر . .

قال ابن حجر عند ذكر حديث على واستغرابه رواية عبد الوهاب بلفظ
حنين وأغرب من ذلك رواية اسحاق بن راشد عن الزعري بلفظ نهى في غزوة
تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ (٢) وغلطه النووي أيضا فقال " ان اسحاق لم
يتابعه أحد على هذا وهو غلط منه (٣) . .

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غزوة تبوك فنزلنا ثنية الوداع فرأى رسول الله مصابيح ورأى نساء ييكن فقال
ما هذا فقييل نساء ييكن تمتع منهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم
- أو قال هدم - المتعة النكاح والطلاق والمدة والميراث" . .

التخريج /

أخرجه ابن حبان الا أنه لم يذكر تبوك بل قال لما خرج صلى الله عليه
وسلم نزل ثنية الوداع فرأى مصابيح وسمع نساء ييكن فقال ما هذا فقالوا يا رسول
الله نساء كانوا تمتعوا منهن أزواجهن فقال الحديث . . (٤) . .
والطحاوى - يذكر غزوة تبوك (٥) والدارقطني قال الحافظ باسناد

(١) في الملل ١٣٣/١ ق مصوره .

(٢) فتح البارى ١٦٨/٩ .

(٣) نووى على مسلم ١٨٠/١/٥ .

(٤) في صحيحه " موارد الظمان الى زوائد ابن حبان رقم ١٢٦٧-٣٠٩ .

(٥) معانى الآثار ٢٦/١/٢ - باب نكاح المتعة . .

حسن كما في تلخيص الحبير ٢/ ١/ ١٥٤ . . و البيهقي (١) كلهم من طريق مؤمل
بن اسماعيل (٢) عن عكرمة بن عمار (٣) عن سميد المقبرى (٤) عن أبى هريرة .

درجة الحديث /

هذا الحديث ضعيف إلا أن له شاهدا من حديث جابر بن عبد الله الانصارى
ولفظه . .

خرجنا ومنا النساء اللاتي استمتعننا بهن حتى أتينا ثنية الركاب فقلنا
يا رسول الله هؤلاء النسوة اللاتي استمتعننا بهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حرام الى يوم القيامة فودعنا عند ذلك سميت بذلك ثنية الوداع وما كانت قبل ذلك
الا ثنية الركاب . .

التخريج /

أخرجه الطبرانى (٥) قال حدثنا أحمد بن مسعود (٦)

(١) السنن الكبرى ٢/ ٢٠٢ .

(٢) مؤمل بن اسماعيل / قال الهيثم وثقه ابن معين وابن حبان وضعفه البخارى
وفيه " وقال الالبانى مؤمل بن اسماعيل صدوق كثير الخطأ كما قال أبو حاتم وغيره
مجمع الزوائد ٤/ ٢٦٤ ، سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ١٣١ .

(٣) عكرمة بن عمار المجلى اليمامى صدوق يغلط ولم يكن له كتاب من الخامسة
توفى قبل الستين / ابن حجر - تقريب التهذيب ٢٤٢ - ورمز لكون البخارى
أخرج له تعليقا والنسائى وابن ماجه . .

(٤) هو سميد بن أبى سميد كيسان المقبرى المدنى أبوسعد ثقة من الثالثة تغير قبل
موته بأربع سنين مات فى حدود العشرين - بعد المائة من رجال الجماعة . .
ابن حجر ، تقريب ١٢٢ .

(٥) الهيثمى - مجمع البحرين ٢/ ٢٦٤ ق مخطوط مصور .

(٦) أحمد بن مسعود الخياط المقدسى أحد شيوخ الطبرانى . .

نا عمرو بن أبي سلمه (١) نا صدقه بن عبد الله (٢) عن اسماعيل بن أميه (٣)
عن محمد بن المنكدر (٤) عن جابر بن عبد الله (٥) . .

(١) عمرو بن أبي سلمه التنيسي بمثناة فوقيه ونون ثقيلة بمدّها تحتانية أبو حفص
الدمشقي صدوق له أوهام من كبار الماشرة مات سنة مائتين وثلاثة عشر أومعدها
ورمز لكونه من رجال الجماعة - ابن حجر - تقريب ٢٦٠ . . وقال الذهبي فسي
الكاشف ٣٣١ / ٢ وثقه جماعة وقال أبو حاتم لا يحتج به " وجاء في تصوير مخطوطة
مجمع البحرين عمرو بن سلمه بإسقاط " أبي " وهو تصحيف فقد ذكر المزي فسي
تهذيبه ٥١٨ / ٦ ق ان عمرو بن أبي سلمه روى عنه أحمد بن مسعود الخياط
المقدسي وروى عن صدقه . .

(٢) صدقه هو ابن عبد الله السمين الدمشقي - قال عبد الله بن أحمد عن أبيه
ما كان من حديثه مرفوعا فهو منكرو ما كان من حديثه مرسلًا عن مكحول فهو
أسهل وهو ضعيف جدا وقال ابن معين والبخاري وأبو زرعه ضعيف وقال مسلم
منكر الحديث وقال أبو حاتم محله الصدق وضعفه الذهبي وابن حجر . .
الذهبي - ميزان الاعتدال ٤٦٤ / ١ ، الكاشف ٢٧ / ١ ، ابن حجر تهذيب ٤١٦ / ٤
تقريب ١٥٢ - اخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه . .

(٣) اسماعيل بن أميه بن عمرو بن سميد بن الماص ثقة ثبت من السادسة توفي
سنة ٤٤ وقيل قبلها روى له الجماعة " تقريب ٣٢ .

(٤) محمد بن المنكدر التيمي المدني ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ٣٠ أومعدها
تقريب ٣٢٠ .

(٥) جابر بن عبد الله ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلمي بفتحيتين صحابي ابن
صحابي غزا تسع عشرة غزوه ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين
وهو أحد المكثرين من رواية الأحاديث قال السيوطي /

وأحد المكثرون في رواية الأثر	أبو هريرة يليه ابن عمر
وأنس والبحر كالخدرى	وجابر وزوجه النبي

وأخرج الحازمي (١) حديث جابر هذا من طريق جلاب بن كثير (٢) =
 حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل (٣) سمعت جابر بن عبد الله الانصاري يقول
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا عند العقبة
 مما يلي الشام جئنا نسوة فذكرنا تمتعنا وهن يجعلن في رحالنا وقال يطفن في رحالنا
 فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر اليهن فقال من هؤلاء النسوة فقلنا
 يا رسول الله نسوة تمتعنا منهن قال فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 احمرت وجنتاه وتغير لونه واشتد غضبه وقام فينا خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ثم نهى
 عن التمتع فتوادعنا يومئذ الرجال والنساء ولم نعد ولا نعود لها أبدا - فيها
 يومئذ سميت ثنية الوداع . .

== والمراد بالبحر ابن عباس وزوجة النبي عائشة رضى الله عن الجميع وأبو هريرة
 يقرأ في النظم مصروفا ليستقيم الوزن وذلك جائز في الضرورة الشعرية قال
 ابن مالك /

وجاز في ضرورة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف
 ابن حجر - الاصابه ١ / ٢١٤ / ٢١٥ ، تقريب ٥٢ ، السيوطي - ألقيته الحديث
 بشرح أحمد شاكر ص ٢١٨ .

(١) الاعتبار ص ١٤٠ .

(٢) عباد بن كثير الثقفي البصري متروك قال أحمد روى أحاديث كذب من السابعة
 مات بعد الأربعين - تقريب ١٦٣ .

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي صدوق في حديثه
 لين ، ويقال تغير بآخره من الرابعة ، مات بعد الأربعين . .

تقريب ص ١٨٨ . .

درجة حديث جابر /

ضعيف - بسند الطبراني لضعف راويه صدقه ولذا قال الهيثمي - وفيه صدقه بن عبد الله وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه أحمد وجماعة ومقية رجاله رجال الصحيح " (١) . .

أما بسند الحازمي فضعيف جدا لا يصلح جعله شاهدا لأن فيه عباد بن كثير الثقفي وهو متروك وقال ابن حجر في التلخيص اسناده ضعيف (٢) وقال فسي الفتح (٣) لا يصح لأنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك هـ . .

وأيا فهو معارض بما صح عن جابر رضي الله عنه قال " كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث (٤) . .

فظاهر هذا الحديث أن جابرا لم يبلغه النسخ وحديث الحازمي يفيد أنه بلغه النهي ولذلك قال " ولا نمود لها أبدا " (٥) فتبين سقوطه مع أنه واضح في أنه لم يحصل منهم التمتع آنذاك وإنما لما رأوه من تذكر ما سبق لهم من الترخيص في المتعة تأمل قوله " فذكرنا تتمنا وهم يظفون في رحالنا " . .

والخلاصة ان حديث أبي هريرة السابق يرتقى الى درجة الحسن بالشاهد الذي أورده عن الطبراني من حديث جابر فلا يمنع من كونه حسنا لغيره وجود

(١) مجمع الزوائد ٢٦٤/٤ .

(٢) ١٥٥/١/٢ .

(٣) ١٧٠/٩ .

(٤) أخرجه مسلم ١٨٣/١/٥ - نووي وغيره . .

(٥) الحازمي - الاعتبار ١٤٠ .

موءل بن اسماعيل فى سنده لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن اذا انضم اليه شاهد يقويه (١) . .

لا سيما والذى وثقه ابن مميم وهو من المشددين فتوثيقه يرتاح اليه ويمض عليه بالنواجز (٢) . .

هل حديث أبى هريرة وجابر يدلان على تمتع بعض الصحابة وهم زاهبون لغزوة تبوك ؟ . .

ليس فى الحديثين ما يدل على تمتعهم فى تلك الحالة ان غاية مفادهما حضور نسوة معهم سبق التمتع بهن فحصل التوديع لهن حين نهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فليس فيهما التصريح بأنهم استمتعوا منهن فى تلك الحالة ، أو كان النهى وقع قديما فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة فلذلك قرن النهى بالفضب لتقدم النهى فى ذلك (٣) . .

ومما يظهر أن الحديث وان كان ارتقى الى درجة الحسن لغيره صناعة (٤) ،

(١) الشوكانى - نيل الاوطار ١٥٦/٢/٣ .

(٢) عبد الوهاب عبد اللطيف - المبتكر فى علوم الاثر ص ٥٧-٥٨ .

(٣) ابن حجر - فتح ١٧٠/٩ .

(٤) لأن الصناعة الحديثية تقتضى ان الضعيف يرتقى الى درجة الحسن لغيره ، بأمرين هما - أولا أن يروى من طريق آخر فاكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه ، ثانيا - أن يكون سبب ضعف الحديث اما سوء حفظ راويه أو انقطاع فى سنده ، أما اذا كان سبب ضعف الحديث فسوق الراوى أو كذبه فلا يرتقى الى درجة الحسن لغيره وان تعددت علوقه .

ابن الصلاح - علوم الحديث . .

ابن كثير - اختصار علوم الحديث ص ٤٠ .

الأن فيه نظرا من جهة متسنه لأمرين /

أولا - مفاده أن ثنية الوداع ما كانت تسمى قبل الفزوة الا ثنية الركاب وهذا يرده أمور/ - أولا ذكر ياقوت الحموي أنه وقع الاختلاف في سبب تسمية هذه الثنية بثنية الوداع فقليل لأنها موضع وداع المسافرين من المدينة الى مكة . . وقيل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ودع بها بعض من خلفه على المدينة في آخر خرجاته وقيل في بعض سراياه المبعوثه عنه . . وقيل الوداع اسم واد بالمدينة ثم قال / والصحيح انه اسم قديم جاهلي سمى لتوديع المسافرين (١) . .

وقال فأما ثنية الركاب بكسر الراء فهي ثنية على فراسخ من نهاوند أرض الجبل . . قال سيف ازد حمت ركاب المسلمين أيام نهاوند على ثنية من ثناياها فسميت بذلك ثنية الركاب (٢) . .

فدل النقلان على أن ثنية الوداع لم تكن قبل تسمى ثنية الركاب ولم يكن سبب التسمية توديعهم للنساء المتع بهن . .

ثانيا - قال البيهقي أخبرنا أبو نصر بن قتاده أخبرنا أبو عمرو بن مطر سمعت أبا خليفة يقول سمعت ابن عائشة يقول " لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة جعل النساء والصبيان والولا ئد يقلن /

الحع البدر علينا ، من ثنيات الوداع ، وجب الشكر علينا ، ما دعا الله داع . . قال البيهقي هذا يذكر علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند مقدمه من تبوك والله أعلم (٣) . . وهذا يدل على أن ثنية الوداع تسميتها قديمة كما دل عليه النص ، الا أن الحديث في سننه

(١) معجم البلدان ٨٦/٢ لياقوت الحموي .

(٢) " " ٨٦/٢ " " .

(٣) السنن الكبرى ١٢٥/٩ ، ابن كثير- البداية والنهاية ٢٢/٥ ، ٢٣ . .

أبا خليفه واسمه عبد الله بن خليفه ويقال خليفة بن عبد الله البصرى مجهول^(١) ..
ثم ان الحديث منقطع كما ترى لذا يقول الحافظ . . .
وقد روينا بسند منقطع في الحلبيات قول النسوة لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فذكر البيتين - وقال قيل كان ذلك عند قدومه من الهجرة وقيل عند قدومه من غزوة تبوك (٢) . .
وقال الكتانى - هذا الشعر أنشد عند قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة رواه البيهقى فى الدلائل وأبو بكر المقرئ فى كتاب الشمائل له عن ابن عائشة . . .
وذكر الطبري فى الرياض عن أبى الفضل الجمحى قال سمعت ابن عائشة يقول ، أراه عن ابيه فذكره وقال خرج الحلوانى على شرط الشيخين (٣) . .
ونذكر فى المواهب " ولما دنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة خرج الناس لتلقيه والنساء والصبيان والولائد يقلن ، ثم ذكر البيتين . .
ثم قال وهم بمض الرواة فقال انما كان هذا عند مقدمه المدينة من مكة وهو وهم ظاهر لأن ثنيات الوداع انما هى من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة الى المدينة ولا يراها الا اذا توجه الى الشام كما قدمت ذلك (٤) . .
وما قاله صاحب المواهب هو الواقع الذى يشهد له ما فى الصحيح وغيره . .

(١) ابن حجر - تقريب ٤١٢ / ١ .

(٢) فتح البارى ٩٨ / ٨ .

(٣) التراتيب الادارية ١٢٩ / ٢ - ١٣١ .

(٤) المواهب اللدنية مع شرحها ٤١٧ / ١ .

قال البخارى حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهرى عن
السائب = ذكر / انى خرجت مع الصبيان نتلقى النبى صلى الله عليه وسلم الى ثنية
الوداع مقدمه من تبوك (١) . .

وأخرجه أبوداود (٢) والترمذى (٣) . .

فتبين ضعف رواية من قال ان الشمر أنشد عند مقدمه المدينة من مكة . .
وثبت أن تلقيه الى ثنية الوداع وقع عند مقدمه من تبوك ، اذا علم هذا . .
فان هذه الرواية تنعكس على رواية جابر بالبطلان وذلك لأن حديث جابر يفيد
ان ثنية الوداع لم تسم بهذا الاسم الا وهم سائرون الى تبوك وكون الصحابة
يستقبلون الرسول ويذكرون أنه طالع من ثنية الوداع . .

هذا الحديث يفيد أن التسمية معلومة عندهم من قبل لأنهم لم يحضروا قصة
النسوة وتوديع الرجال لهن مع جابر ، والاضافة الى ما قاله الحموى نتأكد
أن التسمية قديمة كما قال . .

ثانيا - ذكر الحديث أنها كانت قبل ذلك تسمى ثنية الركاب . .

(١) صحيح البخارى - كتاب المفازى ٦/٨ من الفتح .

(٢) فى سننه - الجهاد باب فى التلقى ١١٩/٢ .

(٣) فى جامعهم ٢١٤/٨ - ٢١٥ - من تحفة الأحوزى . .

وعلى هذا فلم يبق لنا من المواطن التي حصل الترخيص فيها ثم عقبه التحريم سوى مواطنين صريحين . . أولا الترخيص فيها قبل غزوة خيبر ثم تحريمها في تلك الغزوة ثانيا - الترخيص فيها عام الفتح ثلاثة أيام ثم تحريمها على سبيل التأبيد الى يوم القيامة . .

وما سوى ذلك من المواطن لم يصح الخبر فيه سوى أواس وهو راجع الى فتح مكة كما أسلفنا . .

وأما حديث الربيع . . . - يذكر حجة الوداع - فقد بينا أن هذه الرواية شاذة وما في الصحيح أولى . .

ولا يقال ان هذا اضطراب من الراوى يوجب طرح ما رواه وعدم الاخذ بمسألة اضطراب فيه - لان ذلك دليل على عدم ضبطه لما أخذ وهذا يقتضى ضعفه . .

ان الجواب انه لا يتحقق الاضطراب في حديث الا بشرطين هما /

أ (اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما . .

ب (تساوى الروايات فى القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى . .

أما اذا ترجحت احدى الروايات على الاخرى أو أمكن الجمع بينهما بشكل مقبول فان صفة الاضطراب تزول عن الحديث ونعمل بالرواية الراجحة فى حالة الترجيح أو نعمل بجميع الروايات فى حالة امكان الجمع بينهما " (١) . .

وهنا عدم الشرطان كلاهما . فالروايات لم تتساو فى القوة ان ما خرجه مسلم أرجح مما خرجه غيره من أهل السنن ، وأيضا لولا الترجيح لأمكننا الجمع بين الروايات كلها . .

* * *

(١) محمود الطحان - تيسير مصطلح الحديث ١١١/١١٢ .

الفصل الثاني

ويضم أربعة مباحث

((الفصل الثاني))

* *

**

((الفصل الثانى))

(المبحث الأول)

” موقف الصحابة من نكاح المتعة ”

الذى نعتقده فى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بصورة عامة وهم أحرص الناس على امتثال أوامر الله تعالى والابتعاد عن نواهيه أن كل من بلفه نهى رسول الله عن المتعة تأبيداً فذلك موقفه منها . .
وأن كل من لم ييلفه النهى فى عصر النبوة ثم بلفه بعد ذلك فإنه التزمه وقال به . .

الا ابن عباس رضى الله عنهما فإن له فيها مسلكا سوف أتكلم عليه بعد . .
ومع هذا فلا ينكر أن بعض الصحابة لم ييلفه النهى إطلاقا الا بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام . .
والذى أوجب هذا الخفاء هو كون المتعة وقع فيها الترخيص مرتين وقد يحضر الصحابى مؤلف الرخصة فيسمعه ويفوته سماع النهى (١) ، مما أدى الى تمسك بعضهم بالرخصة فيها (٢) . .
وبما أنا أذكر ما عثرت عليه من مواقف بعض الصحابة من المتعة وتحريمها . .

(١) ولا غرابة فى مثل هذا فقد خفى على عدد جلة من الصحابة كثير من أحاديث الأحكام وانظر فى هذا الموضوع - ابن حزم - الأحكام فى أصول الأحكام ١٢٧/٢ فقد سرد أمثلة كثيرة بهذا الصدر . .

(٢) أى الى زمن خلافة عمر . .

(١) المتعة في عهد أبي بكر الصديق (١) :-

=====

لم تذكر كتب السنة التي اطلعت عليها رأى أبى بكر رضى الله عنه في المتعة
وا لظاهر أن موقفه - وهو الملازم لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع غزواته
وأغلب حالاته - التحريم لها . .

وأما حديث جابر " كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث (٢)

(١) هو أمير المؤمنين أبو بكر عبد الله بن أبى قحافة القرشى التيمي يلتقى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب وام ابى بكر أم الخير بنت
صخر اسلم أبو بكر وأمه وصحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم والأحاديث
كثيرة في فضله ومنها حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لو
كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر ولكن أخى وصاحبى " . أخرجه
البخارى وغيره ، أجمعت الامة على صحة خلافته وقد مته الصحابة لكونه
أفضلهم وأحقهم بها من غيره . . وقد قال على رضى الله عنه " قدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر صلى بالناس وأنا حاضر غير غائب وصحيح
غير مريض ولو شاء ان يقدمنى لقدمنى فرضينا لدنيانا من رضىه الله ورسوله
لديتنا " . ولد بعد الفيل بثلاث سنين تقريبا وتوفى وله ثلاث وستون سنة ،
تهذيب الاسماء - نووى ١ / ٢ / ١٨١ وما بعدها . .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ٥ / ١٧٣ - ١٧٤ وعبد الرزاق في مصنفه /
٧ / ٤٩٦ / ٥٠٠ وسميد بن منصور في السنن ٣ / ١ / ٢١٠ وأحمد في مسنده
١ / ٥٢ / ١ / ٥٠٠ واسناده صحيح ، قلت قصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في
مصنفه ٧ / ٥٠٠ ، عن ابن جريج قال أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن
عبد الله قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها عمر وهى حبلى
فسألها فقالت استمتع بى عمرو بن حريث فسأله فأخبره بذلك أمرا ظاهرا قال
فهيلا غيرها فذلك حين نهى عنها " وهذا اسناد صحيح . .

وفى رواية عنه استتمنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر..^(١)
هذا الحديث ليس فيه دلالة على أن أبا بكر رضى الله عنه يرى حلها اذ لم يذكر جابر اطلاع أبى بكر على فاعله والرضى به واعتقد أنه لو أطلع الصديق على فاعلها فى خلافته لوقف منها موقف الفاروق . .

وهذا الفاروق فعلت فى عهده ولم يطلع عليها كما يدل عليه حديث جابر الثانى ثم أطلع بعد فنهى عنها وقال فيها أشد القول ولعل السبب فى عدم اطلاع الصديق عليها لكونها نكاح سر حيث لم يشترط فيها الاشهاد كما أسلفنا .. ولما كانت خالية عن الاعلان حق لها أن تخفى على القريب فضلا عن المضطلع بأعماء الخلافة وأمر المسلمين كافة أبى بكر ، وقد علق النووى على حديث جابر الماضى بقوله " هذا محمول على أن الذى استمتع فى عهد أبى بكر وعمر لم يبلغه النسخ " (٢) . .

وأجاب ابن حجر عن حديث جابر هذا بمثل جواب النووى (٣) . . وقال أبو الفتح المقدسى - مجيبا عن حديث جابر ما لفظه " ان جابر بن عبد الله يجوز أن يكون خفى عليه النسخ فعمل على ما كان فى أول الاسلام ثم علم النسخ والتحريم من جهة عمر بن الخطاب فرجع الى ذلك وامتنع من اجازتها . . . وجواب آخر وهو رواية من روى عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عنها وتحريمها الى يوم القيامة أولى بالتقديم من فعل جابر بن عبد الله " (٤) ..

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٧٤ / ١ / ٥ ، وعبد الرزاق فى مصنفه ٥٠٠ / ٧ .

(٢) شرح مسلم ١٧٣ / ١ / ٥ ، وا نظر الزرقانى - شرح الموطأ ١٥٤ / ٣ .

(٣) ابن حجر - فتح البارى ١٧٢ / ٩ .

(٤) المقدسى - تحريم نكاح المتعة ١٣٨ / ١٣٩ .

والذى نقصده فى هذه الأسطر أنه لا يلزم من كون البعض فعلها فى عهد
أبى بكر - أن يكون مطلعا عليها (١) ..

(٢) موقف عمر رضى الله عنه (٢) :-
=====

الثابت عن عمر رضى الله عنه النهى عن نكاح المتعة فى صحيح مسلم من
طريق أبى نضره قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير

(١) وأجاب ابن المربى فى عارضة الاحوذى ٣ / ١ / ١ هـ عن حديث جابر بالفظه
" فأما حديث جابر بأنهم فعلوها على عهد أبى بكر فذلك من اشتغال الخلق
بالفتنة عن تمهيد الشريعة فلما علا الحق على الباطل وتفرغ الامام والمسلمون
ونظروا فى فروع الدين بعد تمهيد أصوله أنفذوا فى تحريم المتعة ما كان
مشهورا لديهم حتى رأى عمر معاوية بن أبى سفيان وعمر بن حريث فنهاهما ."

(٢) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب العدوى أبو حفص ولد بعد عام الفيل بثلاث
عشرة سنة وكان اسلامه بعد أربعين رجلا واحدى عشرة امرأة فكان اسلامه عزرا
ظهر به الاسلام بدعوة النبى صلى الله عليه وسلم وعاجر وشهد بدرا ويممة
الرضوان وكل مشهد شهده الرسول عليه الصلاة والسلام وتوفى رسول الله
وهو عنه راض على الخلافة بعد أبى بكر سنة ثلاث عشرة فسار بأحسن سيره
وكان لا يخاف فى الله لومة لائم ، وقتل ملعوناً طعنه أبولؤلؤة غلام
المخيرة وسنه ثلاث وستون سنة ، وقيل غير ذلك . .

ابن عبد البر - الاستيعاب ٣ / ١١٤٤ - وما بعدها بتحقيق

البجوى . .

اختلفا في المتمتين فقال جابر فعملناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما " (١) . . وقال سعيد بن منصور (٢) . .
نا هشيم (٣) نا خالد (٤) عن أبي قلابه (٥) قال قال عمر رضي الله عنه
متمتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما
تممة النساء وتممة الحج . .

-
- (١) ١٨٤/١/٥ ، نووى على مسلم ، البيهقي - السنن الكبرى ٢٠٦/٧ .
(٢) السنن ٢١٠/١/٣ ، وأخرجه مسلم مطولا من طريق أبي نضرة ١٦٨/٨ ،
وأحمد في المسند ٥٢/١ باسناد صحيح ، والبيهقي في السنن ٢٠٦/٧ .
(٣) هشيم هو ابن بشير الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي من
السابعة مات سنة ٨٣ هـ - ابن حجر - تقريب ٣٦٥ .
(٤) هو خالد بن مهران البصري الحذاء ثقة يرسل من الخاصة وقد أشار
حماد بن زيد الى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بمضهم
دخوله في عمل السلطان . ع - تقريب ٩٠ / تهذيب ١٢٠/٣ .
(٥) أبو قلابه هو عبد الله بن زيد الجرمي ثقة فاضل كثير الارسال من الثالثة
توفي سنة أربع ومائة . ع - تقريب ١٧٤ . .
وهذا الاثر منقطع لان أبا قلابه لم يسمع من عمر كما في تهذيب التهذيب
ولكن شواهده صحيحة تقويه وقد أخرجه الحاكم ١٤٦/٢/١ من طريق
مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر متمتان . . الحديث . .

نا هشيم ناداود بن أبى هند (١) عن سميد بن المسيب (٢) أن عمر نهى
عن متعة النساء ومتعة الحج (٣) . .

فهذه الآثار تثبت نهى الفاروق عن التمتعين متعة الحج (٤) ومتعة النساء
فأما متعة الحج فأراد بنهيها عنها اختيار الافراد والترغيب فيه لا تحريم التمتع
أو بطلانه كما يدل عليه كلامه الآتى . . .

والذى دفعه الى اختيار الافراد على التمتع الأمور التالية /

(١) هو داود بن أبى هند القشيري ثقة متقن كان يهتم بآخره من الخامسة مات
سنة أربعين أى بعد المائة . . تقريب ١٧٠ .

(٢) هو سميد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات
الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل ، مات
بعد التسمين وقد ناهز الثمانين . ع / تقريب ١٢٦ . وقال فى التهذيب
٨٥ / ٤ - ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر سأل أبو طالب أحمد فقال له
سميد عن عمر حجه فقال هو عندنا حجه قد رأى عمر وسمع منه . .

(٣) وانظر الاثر هذا فى الحلبي لأبى نعيم ٢٠٥ / ٥ ، والمقدسى فى رسالته
تحريم نكاح المتعة من طريق داود به ص ١١٩ ، وانظر البوصيري فى
اتحاف الخيره ٨٦ / ٣ / ١ ق تصوير مخطوطه . .

(٤) ويقصد الفاروق بمتعة الحج الاعتمار فى أشهر الحج ثم الحج من عامه ذلك
فى سفرة واحدة كما ترشد الى ذلك الآثار الواردة عنه . . وفى عرف الشرع
تسمى تمتعا وان أفرد كلا بسفرة مستقلة فى عام واحد وقد يطلق على القران تمتع
وانظر نووى على مسلم ١٦٩ / ٢ / ٤ . ويرى الطحاوى أن المتعة التى نهى عنها
عمر وتوعد من فعلها بالعقوبة هى الاحرام الذى كان أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أحرموه - أى فسخ الحج الى عمره لأنها منسوخه - معانى
الآثار ١٤٧ / ١٤٦ / ١ / ٢ . .

قال أحمد (١) / حدثنا عبد الرزاق قال وأخبرني هشيم عن الحجاج بن أرملة (٢) عن الحكم بن عتيبة عن عمارة عن أبي بردة عن أبي موسى أن عمر قال " هي سنة رسول الله - يعني المتمه - ولكني أخشى أن يمرشوا بهن تحت الأراك ثم يروها حجاجا " . .

وقال أحمد (٣) / نا أبو عبد الله محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن عمارة بن عمير عن إبراهيم بن أبي موسى (٤) أنه كان يفتي بالمتمه فقال له رجل رويك (٥) بمعنى فتياك فانك لا تدري ماذا أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك حتى لقيه بعد فسأله فقال عمر رضى الله عنه قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ولكني كرهت أن يظلموا بهن ممرسين (٦) ففى الأراك ثم يروون بالحج تقار رؤسهم " . .

(١) فى المسند ٥٢/٤٩/١ .

(٢) الحجاج بن أرملة صدوق ولكنه يدلّس ولم يصح هنا بالتحديث ولكن جاء الحديث من طريق شعبة عن الحكم فذهب وزال ما كان يخشى من تدليس الحجاج وثقة الرجال ثقات فالسند صحيح ، وانظر بتحقيق أحمد شاكر . .

(٣) فى المسند ٥٢/٤٩/١ .

(٤) هذا الاسناد صحيح وانظر المسند بتحقيق أحمد محمد شاكر ٣٠٦/٣٠٣/١ ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر به ، نووى ٢٠١/٨ ، والنسائى ١٥٣/٥ ، وابن ماجه ٩٩٢/٢ .

(٥) أى أخره . .

(٦) ممرسين هو باسكان الميم وتخفيف الراء والضمير فى بهن يعود على النساء للعلم بهن من السياق ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضى التحلل ووطء النساء الى حين الخروج الى عرفات - نووى على سلم ٢٠١/٢/٤ . .

وقال النسائي (١) /

حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبي عن جمره السكري عن
مطرف عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عن عمر انه قال والله اني لأنهاكم
عن المتعة وانها لفي كتاب الله وقد فعلها النبي صلى الله عليه وسلم يعني العمرة
في الحج " . .

قال ابن كثير هذا اسناد جيد (٢) . .

وأخرج البيهقي (٣) من طريق عبيد بن عمير قال قال علي بن أبي طالب لعمر
بن الخطاب أنهيت عن المتعة قال لا ولكني أردت زيارة البيت فقال علي من أفرد
الحج فحسن ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم . .
فدلت هذه الأحاديث أن نهيه عن متعة الحج إنما كان لأمرين / -

- (١) كراهة أن يذهب الناس إلى عرفة حجاجاً اثر مقارفتهم للنساء والحاج لا يترفه .
- (٢) لئلا يؤدى التمتع إلى هجر البيت ببقية السنة فلا يطوف به معتمر لا كثفائهم
بعمرة الحج (٤) . .

هذا مع تصريحه أنها سنة رسول الله كما نص على ذلك حديث أبي موسى ..

(١) في سننه ١٥٣/٥ .

(٢) البداية والنهاية ١٢٦/٢/٢ .

(٣) السنن الكبرى ٢١/٥ .

(٤) ولذا يقول ابن كثير - في البداية ١٤١/٥ . " ونهى عمر عن متعة الحج لم
يكن على وجه التحريم والحتم وإنما كان ينهى عنها لتفرد عن الحج بسفر آخر
ليكثر زيارة البيت " . .

ولذا ورد عنه قوله " لو اعتمرت ثم حججت لتتممت " (١) . .

قال البيهقي " ولم نجده صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة الحج فى رواية صحيحة عنه ، ووجدنا فى قول عمر رضى الله عنه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج والعمرة ليكون أتم لهما فحملنا نهيه عن متعة الحج على التنزيه وعلى اختيار الافراد على غيره لا على التحريم " (٢) . .

ولما كان نهيه عن متعة الحج انما هو رأى وآه واختاره غير مستند الى نص كمتعة النكاح لم يسلم له الصحابة ذلك . .

يقول ابن تيميه " وعمر لما نهى عن المتعة خالفه غيره من الصحابة كعمران بن حصين (٣) وعلى بن أبى طالب (٤) . . وعبد الله بن عباس (٥) وغيرهم (٦) " . .

وهذا بخلاف نهيه عن متعة النساء فان عليا وسائر الصحابة وافقوه على ذلك . كما أنكروا على علي ابن عباس الترخيص فى متعة النكاح فقال على له انك امرؤ تائه ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الحمير الأهلية عام خيبر " (٧) . .

-
- (١) أخرجه مسدد - المطالب العالى ١١٧/٢ ، قال البوصيرى رجاله ثقات . .
(٢) السنن الكبرى ٢٠٦/٧ .
(٣) أخرجه البخارى ٢/١/٧٥ ، وسلم ٤/٢/٢٠٥/٢٠٦/٢٠٧/٢٠٨ .
(٤) أخرجه أحمد فى مسنده ٣٣٢/١ بتحقيق احمد شاكر والبيهقى فى سننه ٢١/٥ .
(٥) أخرجه البخارى ١/١٩٣ .
(٦) الفتاوى ٣٣/٩٦ ، ومن عارض رأى عمر فى متعة الحج ابنه عبد الله كما فى سنن الترمذى بسند صحيح ٣/٥٥٦ وسعد بن أبى وقاص كما فى الموطأ ٢/٢٦٥ بشرح الزرقانى ، وانظر معانى السنن والاشار للطحطاوى ١/٢٤٢ .
(٧) الفتاوى ٣٣/٩٦ .

فنهى عمر عن نكاح المتعة مستند الى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولعلمه باختصاص الصحابة بها دون غيرهم مؤقتا ثم حرمت . .

قال ابن ماجه (١) /

حدثنا محمد بن خلف المسقلاني (٢) ثنا الفريابي (٣) عن أبان بن

أبي حازم (٤) عن أبي بكر بن حفص (٥) عن ابن عمر قال ، لما ولي عمر بن الخطاب

(١) فى سننه ٦٣١/١ .

(٢) قال ابن حجر صدوق من الحادية عشرة سق - تقريب ٢٩٦ .

(٣) هو محمد بن يوسف الضبي ثقة فاضل من التاسعة ع - تقريب ٣٢٥ .

(٤) قال فى التقريب صدوق فى حفظه لين من رجال الأربعة ص ١٨ .

(٥) قال البوصيرى " فى اسناده أبوبكر بن حفص اسمه اسماعيل الابائى ذكره

ابن حبان فى الثقات وقال ابن أبى حاتم عن أبيه كتب عنه وعن أبيه وكان

أبو يكذب ، قلت لا بأس به قال ابن أبى حاتم ، وثقه أحمد وابن معين

والمجلى وابن نمير وغيرهم ، وأخرج له ابن خزيمة فى صحيحه ، والحاكم

فى المستدرک " . هكذا فى سنن ابن ماجه طبعة عبد الباقي ٦٣١/١ ،

قلت وهم البوصيرى لأن أبا بكر المذكور فى هذا السند ليس اسماعيل كما

ذكر بل هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سميد بن أبى وقاص ثقة من الخامسة

أخرج له الجماعة يروى عن ابن عمر وعنه أبان البجلي كما فى التهذيب

٥/١٨٨/١٨٩ .

أما من ترجم له البوصيرى فمن الطبقة العاشرة يروى عنه ابن ماجه مباشرة فهو

أحد شيوخه وغالبا ما يذكره بكنيته " أبى بكر لا يزيد عليها كما فى سنن ابن

ماجه ١٢٣٢/٢ / ١٢٣٣ وربما صرح باسمه كما فى ١٢١٦/٢ .

خطب الناس فقال " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا
ثم حرمها والله لا أعلم أحدا يتمتع وهو محصن الا رجته بالحجارة الا أن يأتيني
بأربعة شهداء يشهدون أن رسول الله أحلها بعد أن حرمها " وهذا اسناد
حسن (١) . .

وأخرجه أبو الفتح المقدسي من طريق أبان به وزاد " ولا أجد رجلا من
المسلمين متعتا لم يحصن الا جلده مائة جلده الا أن يأتي بشهود يشهدون أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد ما حرمها " (٢) . .

وللبیهقي من طريق سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضى الله
عنه قال صعد عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون
هذه المتعة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ألا واني لا أوتي بأحد
نكحها الا رجته " (٣) . . وفي سنده (٤) متروك . .

وللدارقطني بسند حسن عن ابن عباس ان عمر نهى عن المتعة التي فسى
النساء وقال انما أحل الله ذلك للناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
والنساء يومئذ قليل ثم حرم عليهم بعد فلا أقدر على أحد يفعل من ذلك شيئا
فتحل به العقوبة " (٥) . .

(١) وصححه الشوكاني - في النيل ١٥٦/٢/١/٢ .

(٢) تحريم نكاح المتعة ص ١١٨ . (٣) السنن الكبرى ٢٠٦/٧ .

(٤) في سنده عبد العزيز بن أبان الأموي متروك - تقريب ٢٠٤ .

(٥) سنن الدارقطني ٢٥٨/١/٢ ، من طريق البراء بن يزيد الفنوي . عن
أبي نضرة والبراء ضعيف ينجر ضعفه بمتابعة عاصم له عن أبي نضرة ، عند
مسلم ، وثقة رجاله ثقات - وعليه فالحديث حسن لغيره . .

فهذه الآثار تدل على أن عمر رضى الله عنه انما نهى عما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وفى تهديد عمر بـرجم المحصن الذى باشر هذا النكاح بعد علمه بالتحريم دليل على ثبوت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها عنده وعلمه به والا فـما كان وهو الملقب بالفاروق ليقدم على التهديد باقامة حد من حدود الله فيه ازهاق روح بدون بينة من أمره وبدون ضياء من شكاة النبوة . .

ولما كان الأمر كذلك لم يمارضه أحد لاستناده الى دليل بخلاف متعة الحج فانه لما نهى عنها وقصد أولوية الافراد عارضه جمع من الصحابة كما أسلفنا ..

قال الطحاوى " فهذا عمر قد نهى عن متعة النساء بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك عليه منكر وفى هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه من ذلك وفى اجماعهم على النهى فى ذلك عنها دليل على نسخها وحججه (١) . .

وقال محمود شلتوت " وما كان نهى عمر عنها - يعنى المتعة - وتوعده فاعلمها أمام جمع من الصحابة واقرارهم اياه الا عملا بهذه الاحاديث الصحيحة واقتلاعاً لفكرة مشروعيتها من بعض الازهار " (٢) . .

من فقه عمر اعطاء المتعة حكم الزنا فيجلد البكر ويرجم الشيبان باشرها المالم بالتحريم . .

(١) الطحاوى - معانى السنن والاثار ٢ / ١ / ٢٧ .

(٢) الفتاوى ص ٢٧٥ ، الطبعة الثانية دار القلم . .

قال الامام مالك (١) /

عن ابن شهاب (٢) عن عروة بن الزبير (٣) ، أن خولة بنت حكيم (٤) دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن أمية (٥) استمتع بامرأة فحملت منه فخرج عمر بن الخطاب فزعا يجر رداءه فقال عدّه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجمت (٦) ..

(١) الموطأ ٣ / ١٥٤ ، بشرح الزرقاني .

(٢) هو محمد بن شهاب الزهري متفق على جلالته و تقانه / ع . تقريب ٣١٨ .

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام الاسدي ابو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور من الثانية مات سنة اربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة الفاروق . ع . تقريب ٢٣٨ . وفي التهذيب نقلا عن ابن أبي حاتم عن أبيه قال عروة بن الزبير عن علي مرسل وعن مسلم حج عروة مع عثمان وحفظ عن أبيه فمن دونهما من الصحابة وخطأ ابن حجر ابن حزم حيث ذكر ان عروة أدرك عمر واعتمر معه - ٧ / ١٨٥ . من التهذيب ..

(٤) هي خولة بنت حكيم بن أمية السلمية يقال لها أم شريك ويقال لها خويلة أيضا بالتصغير صحابية مشهورة يقال انها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون - ابن حجر - تقريب ٤٦٨ / ٤٦٧ ..

(٥) هو ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي أخو صفوان أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وجاء من طروق أن عمر عزبه في الخمر الى خير فلحق بهرقل وتنصر فقال عمر ، لا أغرب بعده أحدا - ابن حجر الا صابه ..

(٦) أي لو كنت سبقت غيري لرجمت فاعلمها وهذا القول من قبل نهيه عنها ..

زرقاني على الموطأ ٣ / ١٥٤ ..

وأخرجه البيهقي من طريق مالك (١) وأبو الفتح المقدسي من طريق الشافعي عن مالك به وزاد بامرأة مولدة (٢) . .

وأخرجه عبد الرزاق (٣) بأول من هذا ونصه

عن معمر (٤) عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن ربيعة بن أمية بن خلف تزوج مولدة من مولدات المدينة بشهادة امرأتين احدهما خولة بنت حكيم وكانت امرأة سالحة فلم يفجأهم الا الوليدة قد حملت فذكرت ذلك خولة لمعمر بن الخطاب فقام يجرسنفة رداءه من الغضب حتى صمد المنبر فقال / انه بلغني أن ربيعة بن أمية تزوج مولدة من مولدات المدينة بشهادة امرأتين واني لو كنت تقدمت في هذا لرجمت . .

الحكم على الحديث /

الحديث عند مخرجه يدور على عروة عن عمر وعروة لم يثبت سماعه من عمر كما أوضحناه وعليه فالسند منقطع ولذا قال ابن عبد البر " الخبر عن عمر من رواية مالك منقطع ورويناه متصلًا ثم أسنده عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر لو تقدمت فيها لرجمت - يعني المتعة (٥) . .

(١) السنن الكبرى ٢٠٦/٧ (٢) تحريم نكاح المتعة ص ١١٧ .

(٣) المصنف ٥٠٣/٧ .

(٤) معمر هو بن راشد الا زدي ثقة ثبت فاضل قال في التهذيب عن ابن مميم أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر وعد جماعة وعن ابن مميم أيضا معمر أثبت في الزهري من ابن عيينة ٢٤٤/١٠ تهذيب . .

(٥) الزرقاني على الموطأ ١٥٤/٣ ، وقال الملائي قال أبو حاتم وأبو زرعه " حديث - يعني عرو - عن أبي بكر الصديق وعمر وعلى رضي الله عنهم مرسل " جامع التحصيل ٥٥٨/٢ . .

قلت حديث ابن عمر الذي أشار اليه ابن عبد البر أخرجه ابن أبي شيبة
باسناد صحيح (١) ..

الا أنه لم يذكر قصة استمتاع ربيعة بن أمية وإنما فيه مجرد الاعلان باقامة
الحد على من يأتي المتعة بمد علمه بالنهي ..

ولا يكفي دليلا على صحة القصة مع عدم اتصالها ..

* أخرج عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج (٣) قال أخبرني عمرو بن دينار (٤)
عن طاوس (٥) عن ابن عباس قال لم ير عمر أمير المؤمنين الا أم أراكه (٦) قد
خرجت حبلى فسألها عمر عن حملها فقالت استمتع بي سلمة بن أمية بن خلف (٧)

(١) المصنف ٢٩٢/٤ "نا بن ادريس عن يحيى بن سميد به" ..

(٢) المصنف ٤٩٨/٧ - ٤٩٩ ..

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز الاموي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من
السادسة مات سنة خمسين أو بعدهما وقد جاوز السبعين ابن حجر - تقريب
٢١٩ ع ..

(٤) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمعي ثقة ثبت من الرابعة مات
سنة ست وعشرين ع - تقريب ٢٥٩ ..

(٥) هو طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات
سنة ست ومائة وقيل بمد ذلك ع - تقريب ١٥٦ ..

(٦) لم يذكرها ابن حجر في الاصابة ولا ابن عبد البر في أسد الغابة ولا ابن
سعد في طبقاته ..

(٧) هو سلمة بن أمية بن خلف الجمعي ذكره خليفة بن خياط فيمن سكن مكة
من الصحابة ..

ابن حجر - الاصابة ٦١/٢ ..

فلما أنكر صفوان (١) على ابن عباس بعض ما يقول في ذلك قال فسل عمك هــل
استمتع ..

الحكم على الحديث /

اسناده صحيح كما أشار اليه ابن حجر في الفتح (٢) ..
وأخرج القصة عبد الرزاق من طريق ابن جريج قال أخبرني عماء قال أخبرني
من شئت عن أبي سميد الخدرى قال لقد كان أحدنا يستمتع بطلق القدح سويقاً
وقال صفوان هذا ابن عباس يفتى بالزنا فقال ابن عباس انى لا أفتى بالزنا أفنسى
صفوان ام اراكه فوالله ان ابنها لمن ذلك أفزنا هو قال واستمتع بها رجل من بنى
جمح (٣) ..

لكن أخرج عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير وسمعت
طاووسا يقول ، قال ابن صفوان (٤) يفتى ابن عباس بالزنا قال فعد ابن عباس
رجالا كانوا من أهل المتعة قال فلا أذكر ممن عد دغير معبد بن أمية (٥) ..

(١) هكذا فى المصنف صفوان وهو لا يستقيم مع قول ابن عباس "فسل عمك"
فالصحيح "ابن صفوان" كما ذكره عبد الرزاق من طريق أخرى ٤٩٩/٧ ،
وفى كتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوى "ابن صفوان"
٥٣٣/١ ، وابن صفوان هو عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف ولد على
عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر ترجمته فى تاريخ خليفة بن خياط
٢٦٦/١ ..

(٢) فتح البارى ١٧٤/٩ .

(٣) المصنف ٤٩٨/٧ - ويمنى بذلك عن سلمة بن أمية بن خلف الجمحى كما
سبق ..

(٤) هكذا فى المصنف ولكن الروايات الاخرى عنده تذكر أنه صفوان وهو خطأ
كما بيناه ..

(٥) المصنف ٤٩٩/٧ - باب المتعة - .

فنرى أن القصة اختلف فيها على ثلاثة أقوال / -

- (١) فمن قائل ان المتصح ربيعة بن أمية كما فى الموطأ . .
 - (٢) سلمة بن أمية كما فى المصنف لعبد الرزاق . .
 - (٣) معبد بن أمية كما فى المصنف . .
- وقد بينا أن رواية الموطأ منقطعة . .
- فبقيت روايتا سلمه ومعبد (١) . .
- قال ابن حجر " وأما سلمة ومعبد فقصتهما واحدة اختلف فيها ، هل وقعت لهذا أولها (٢) . .

* عن ابن عمر قال قال عمر " لو كنت تقدمت فى متعة النساء لرجمت " (٣) . .

أخرجه مسدد ، وابن أبي شيبة (٤) . .

* سبق وان أوردنا حديث جابر الذى أخرجه مسلم فى صحيحه وغيره وفيه أن عمر كان سبب نهيه عن المتعة استمتع عمرو بن حريث ونصها كما عند عبد الرزاق . .

عن ابن جريج قال أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ، قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها عمر وهى حبلى فسألها فقالت استمتع بى عمرو بن حريث فسأله فأخبره بذلك أمرا ظاهرا قال فهلا غيرها فذلك حين نهى عنها (٥) . . وهذا الحديث اسناده صحيح . .

-
- (١) عد ابن حزم فى محلاه - أن سلمه ومعبد من جملة من ثبت على ابا احتها بمد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرى ان القصة حصلت لكل منهما . .
 - (٢) فتح البارى ٩ / ١٧٤ .
 - (٣) ابن حجر - المطالب العالمة - باب المتعة ٢ / ١١٧ . وفى التعليق بأسفل الصفحة نفسها مانصه قال البوصيرى - أى فى اتحاف الخيره - رجاله ثقات وقوله " ولو كنت تقدمت . . الخ . . يعنى لو كان سبق منى فيها أمر . .
 - (٤) ٢٩٢ / ٤ .
 - (٥) المصنف ٧ / ٥٠٠ . .

وقال سميد بن منصور (١) /

نا هشيم (٢) قال أنا يونس (٣) عن عبيد قال أنا الحسن (٤) أن رجلاً تزوج امرأة سرا فكان يختلف إليها فرآه جاره فقذفه فاستعدى عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له عمر بينتك على تزويجها فقال يا أمير المؤمنين كان أمرنا ون فأشهدت عليها أهلها فدرأ عمر الحد عن قاذفه وقال " حصنوا فروج هذه النساء وأعلنوا هذا النكاح ونهى عن المتعة " . .

الحكم على هذا الحديث /

ضعيف لا نقطاع السند (٥) . .

(١) في سننه ٣/١/١٥٩/١٦٠ ، والبيهقي في سننه من طريق المصنف

٠ ٢٩٠/٧

(٢) هشيم هو ابن بشير السلمي ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي من

السابعة ع تقريب ٣٦٥ .

(٣) كذا في الاصل يونس عن عبيد والظاهر أنه يونس بن عبيد بن دينار المبدى أبو عبيد البصري ثقة ثبت فاضل ورع من الخاصة ق تقريب ٣٩٠ وذكر صاحب التهذيب ١١/٤٤٢ ، ان من تلامذته هشيم ومن شيوخه الحسن .

(٤) هو الحسن بن يسار البصري ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس

قال البزار كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا -

يعنى قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة قال ابن سعد ولد لسنتين بقيتا

من خلافة عمر - انظر التهذيب ٢/٢٦٣ ، تقريب ٦٩ ع .

(٥) أى لأن الحسن لم يسمع من عمر - انظر الملائى جامع التحصيل

٠٠ ٣٤١/١

* أخرج عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس (١) عن ابراهيم بن عبد الأعلى (٢) عن سويد بن غفله (٣) قال سمعت عمر ينهى عن متعة النساء و (٤) . .

الحكم على الحديث /

اسناده صحيح . . .

* قال الامام مسلم حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قال ابن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتاده يحدث عن أبي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال على يدي دار الحديث تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال ان الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وان القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم الله وأبستوا نكاح هذه النساء فلن أرى برجل نكح امرأة النبي أجل الا رجسته بالحجارة . . وحدثني زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا همام

(١) هو اسرائيل بن يونس السبيعي ثقة تكلم فيه بلا حجة من السابعة مات سنة ستين وصل بمدحه ع تقريب ٣١ .

(٢) هو ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولى لهم ثقة من السادسة م د س ق - تقريب ٢١ .

(٣) هو سويد بن غفله بفتح الميم والفاء أبو أمية الجعفي مخضرم من كبار التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلماً فمضى حياته ثم نزل الكوفة ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة ع تقريب ١٤١ . وثقة ابن معين والمجلى وقال علي بن المديني دخلت بيت أحمد بن حنبل فما شبهت بيته الا بما وصف من بيت سويد بن غفله من زهده وتواضعه ،

تهذيب ٢٧٨/٤ . .

(٤) المصنف ٥٠٦/٧ . .

حدثنا قتادة بهذا الاسناد وقال فى الحديث فأفصلوا حجكم من عمرتكم فانه أتم
لحجكم وأتم لممرتكم (١) . .

* وأخرج ابن أبى شيبه عن مروان بن معاوية (٢) عن الملاء بن المسيب (٣)
عن أبيه (٤) قال قال عمر لو أتيت برجل تمتع بامرأة لرجمته بالحجارة ان كان
أحصن فان لم يكن أحصن ضربته (٥) . .

ويؤخذ من الاحاديث التى صحت عن الفاروق رضى الله عنه ما يلى / -

- (١) نكاح الصمة نكاح باطل . .
- (٢) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . .
- (٣) تحديد المدة من أسباب بطلان هذه العلاقة . .
- (٤) وخلو هذا النكاح من الاشهاد من أسباب بطلانه أيضا .
- (٥) مذهبه رجم المحصن وجلد البكر الذى تماطى هذه الصمة عالم بالتحريم . (٦)

-
- (١) ١٦٨/٢/٤ - نووى على مسلم - كتاب الحج والطحاوى فى معانى الآثار
١٤٤/٢ وأخرجه البيهقى ٢٠٦/٧ من طريق همام به . .
 - (٢) هو مروان بن معاوية بن الحارث الفزارى ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ
من السائمة مات سنة ٩٣ ع تقريب ٣٣٣ .
 - (٣) هو الملاء بن المسيب بن رافع الكاهلى ويقال الثعلبى الكوفى ثقة ربما وهم
من السادسة خ م د س ر تقريب ٢٦٩ .
 - (٤) هو المسيب بن رافع الكاهلى ثقة من الرابعة ع تقريب ٣٣٧ .
 - (٥) المصنف ٢٩٣/٤ .
 - (٦) هذا هو الذى يوحىيه صريح كلامه فيما سبق وأما ما تأوله فخرالدين الرازى
وغيره من حمل قوله وقول ابن الزبير الآتى على الزجر والتهديد كسياسة
شرعية رأياها وأن مثل هذه السياسات جائزة للامام عند الصلحة - فان هذا
الاحتمال ضعيف يتنافى مع صراحتهما . وانظر محمد الحامد - نكاح الصمة
هaram فى الاسلام ص ٦٤ . .

وللفخر الرازى حول نهى عمر عن المتعة كلام نفيس يحسن إيراده هنا

قال /

"الحجة الثانية ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال فى خطبته متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما"، ذكر هذا الكلام فى مجمع من الصحابة وما أنكر عليه أحد فالحال ههنا لا يخلو إما أن يقال أنهم كانوا عالمين بحرمة المتعة فسكتوا ، أو كانوا عالمين بأنها مباحة ولكنهم سكتوا على سبيل المداينة ، أو ما عرفوا إباحتها ولا حرمتها فسكتوا لسكوتهم متوقفين فى ذلك والا ول هو المطلوب . .

والثانى يوجب تكفير عمر وتكفير الصحابة لأن من علم أن النبى صلى الله عليه وسلم . . حكم بإباحة المتعة ثم قال انها محرمة محظورة من غير نسخ لها فهو كافر بالله ومن صدقه عليه مع علمه بكونه مخطئا كان كافرا أيضا ، وهذا يقتضى تكفير الامة وهو على حد قوله "كتم خير أمة" . .

والقسم الثالث وهو أنهم ما كانوا عالمين بكون المتعة حراما أو مباحة فلهذا سكتوا فهذا أيضا باطل لان المتعة بتقدير كونها مباحة تكون كالنكاح واحتياج الناس الى معرفة الحال فى كل واحد منها عام فى حق الكل ومثل هذا يمنع أن يكون مخفيا بل يجب أن يشتهر العلم به فكما أن الكل كانوا عارفين بأن النكاح مباح وأن إباحته غير منسوخة وجب أن يكون الحال فى المتعة كذلك . . ولما بطل هذان القسمان ثبت أن الصحابة انما سكتوا عن الانكار على عمر رضى الله عنه لأنهم كانوا عالمين بأن المتعة صارت منسوخة فى الاسلام" (١) . .

(١) تفسير الفخر الرازى ٢٨٢/٣ طبعة بولاق . .

وقال المقدسي في رسالته باب ذكر اجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم نكاح المتعة وبعد أن أورد حديث نهى عمر عن المتعة على المنبر عقب على ذلك بقوله /

" وهذا يدل على صحة ما قلناه من الاجماع على تحريمها لأن عمر بن الخطاب في هذه الاخبار وفيما تقدم نهى عنها على المنبر وتوعد عليها وغلظ أمرها وذكر أن رسول الله حرمها ونهى عنها وذلك بحضرة المهاجرين والأنصار - الى أن قال ، فلما سكتوا على ذلك ولم ينكره منهم أحد علم أن ذلك هو الحق وأنه ثابت في الشريعة من (١) نسخ المتعة وتحريمها كما ثبت عنده فصار ذلك كأن جميعهم قرروا تحريمها وثبتوا نسخها فكانت حراما على التأبيد " (٢) ..

(٣) موقف على بن أبي طالب رضي الله عنه من نكاح المتعة / -

سبق وأن ذكرنا أحاديث على في اخباره عن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة ومن طريق آل البيت زيد بن علي عن أبيه عن جده (٣) .. وقد قال لابن عمه عبد الله بن عباس لما بلغه أنه يرخص في المتعة انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم نكاح المتعة ولحوم الحمر الاهلية عام خيبر (٤) ..

(١) كذا في الاصل من نسخ والظاهر أن (من) زيادة من الكاتب . أويزاد بعد

قوله وتحريمها لفظ " عندهم " ليستقيم المعنى وهو الأولى ..

(٢) تحريم نكاح المتعة ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) راجع بحث تحريم المتعة بخير .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١٨٩ / ١ / ٥ - ١٩٠ ..

وقال البخارى - وقال ابن أبى ذئب (١) حدثنى اياس بن سلمة بن
الأكوع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة
ما بينهما ثلاث ليال (٢) فان أحبّا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا - فما أدرى أشىء
كان لنا خاصة أم للناس عامة " (٣) . .

(٤)
قال أبو عبد الله وقد بينه على عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ . .
أراد البخارى تصريح على عن النبى صلى الله عليه وسلم بالنهى عنها بصد
الاذن فيها (٥) . . وأخرج عبد الرزاق عن على نسخ رمضان كل صوم ونسخت

-
- (١) وصله الطبرانى والاسماعيلى وأبو نعيم من طرق عن ابن أبى ذئب .
ابن حجر فتح ١٧٣/٩ .
- (٢) أى ان اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن .
ابن حجر فتح ١٧٣/٩ .
- (٣) وقد وقع التصريح باختصاصهم بها من حديث أبى ذر انما كانت التمتع
لحرينا وخوفنا . وفى رواية أخرى انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثه أيام ثم نهى عنها .
أخرجهما البيهقى ٢٠٧/٧ قال الحافظ باسناد حسن - فتح ١٧٣/٩ ،
ولمسلم فى صحيحه ٢٠٣/٢/٤ عن أبى ذر قال لا تصلح التمتتان الا لنا
خاصه - يعنى متعة النساء ومتعة الحج . .
- (٤) صحيح البخارى ١٧٦/١/٢ .
- (٥) ابن حجر - فتح ١٧٣/٩ .

الزكاة كل صدقة ونسخ المتعة الطلاق والمدة والميراث (١) . .

وأخرج الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والمدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت (٢) . .

محمد أن عرفنا أن مؤلف علي هو تحريم نكاح المتعة فهل هناك ما يدل على أنه سلك فيها سلك عمر رضي الله عنهما من إقامة الحد على فاعلها ، لم نعثر فيما اطلعنا عليه على رأى على فيمن يفعل هذه المتعة عالما بالتحريم الا ما ذكره القاضي السياغى - من أعلام الائمة الزيدية قال قال المؤيد بالله أخبرنا أبو العباس الحسنى قال نا عبد العزيز بن اسحاق قال نا أحمد بن منصور الحرى

(١) المصنف ٥٠٥/٧ الا أن فى سنده مجهولا فان عبد الرزاق قال وسمعت رجلا يحدث معمرا قال أخبرنى الاشعث والحجاج بن أرطاة أنهما سمعا أبا اسحاق يحدث عن الحارث عن على فذكره وأخرجه البيهقى ٢٠٧/٧ من طريق اياس بن عامر عن على ، وروى ابن حبان فى صحيحه عن أبى هريره مرفوعا هدم - أو قال حرم المتعة النكاح والطلاق والمدة والميراث - ص ٣٠٩ . موارد الظمان . .

(٢) ٢٦٠ - ٢٥٩/١/٢ نا أبو بكر بن أبى داود نا يعقوب بن سفيان نا ابن بكير نا عبد الله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن اياس بن عامر عن على وأخرجه الطبرانى كما فى مجمع البحرين ٢/ق ٢٠٠ حدثنا هرون بن كامل عن ابن بكير به وقال " نهانا عنها - بدل نسخت . قال الهيثمى عقبه قلت هو فى الصحيح باختصار من هذا لم يروه عن موسى الابن لهيعة ورواه الحازمى - فى الاعتبار ١٧٨ . من طريق الدارقطني - وقال غريب من هذا الوجه وقد صح " . الحديث عن على فى هذا الباب من غير وجه .

نا محمد بن الأزهري الطائي نا ابراهيم بن يحيى المزني عن عبد الله بن الحسن
عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المتعة من النساء يوم خير وقال لا أجد أحدا يعمل بها الا جلدته (١) ، ثم
قال ولعل قوله " لا أجد أحدا من قول علي عليه السلام . .

فهذا ان صح يدل على أنها عنده مثل الزنا في وجوب اقامة الحد على
متماطيها . والله أعلم . .

(٤) موقوف عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من نكاح المتعة (٢) / -
=====

صرح ابن عمر في غير ما حديث بأن المتعة حرام بل سماها سفاحا والسفاح
الزنا . وقد سبق ذكر بعض الاحاديث المروية عنه في تحريم المتعة بخير . .
وأخرج عبد الرزاق عن الثوري (٣) عن اسماعيل بن أمية (٤) عن رجل
قال سئل ابن عمر عن المتعة فقال هو السفاح (٥) . .

(١) الروض النضير ٢١٣/٤ .

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي المدني أبو عبد الرحمن أسلم قديما
وهو صغير وعاجز مع أبيه واستصغر في أحد ثم شهد الخندق وميعة الرضوان
والمشاهد بعدها . قال ابن مسعود ان من أطك شباب قريش لنفسه عن
الدنيا لعبد الله بن عمر . وقال أبو نعيم الحافظ أعطى ابن عمر القوة في
الجهاد والعبادة والبضاع والمعرفة بالآخرة والا يثار لها وكان من التمسك
بآثار النبي صلى الله عليه وسلم بالسبيل المتين وما مات حتى أعتق ألف
انسان أو أزيد وكانت وفاته سنة ثلاث وسبعين . تهذيب ٣٣٠/٥ . .

(٣) هو سفيان بن سعيد الثوري الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد امام حجه . .

ابن حجر - تقريب ع ١٢٨ .

(٤) هو اسمعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ثقة ثبت من السادسة

ع - تقريب ٣٢ . (٥) المصنف ٥٠٥/٧ - نكاح المتعة - .

وفى سنده مبهم . لكن اخرج ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه . قال سئل عن متعة النساء فقال لا نعلمها الا السفاح (١) . .

هذا اسناد صحيح . .

وأخرج أيضا من طريق نافع عن ابن عمر سئل عن المتعة فقال حرام فقليل ان ابن عباس يفتي بها قال فهلا تزمزم بها (٢) فى زمان عمر " (٣) . .

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر / ان ابن عباس يرخص فى متعة النساء فقال ما أظن ابن عباس يقول هذا . قالوا - بلى والله انه ليقوله . قال - أما والله ما كان ليقول هذا فى زمن عمر وان كان عمر لينكلكم عن مثل هذا وما أعلم الا السفاح (٤) وأخرج القصة الطبراني من طريق اسحاق بن راهب عن الزهري عن سالم به (٥) . .

هذا اسناد صحيح . .

(١) المصنف ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ .

(٢) الزمزمه - صوت خفى لا يكاد يفهم .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٣/٤ - فى نكاح المتعة وحرمتها - .

(٤) المصنف ٥٠٢/٧ - وأخرجه البيهقي ٢٠٦/٧ من طريق عمر بن محمد عن الزهري وأخرج أيضا ٢٠٦/٧ من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن متعة النساء فقال حرام أما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لو أخذ فيها أحد الرجلين بالحجارة . . وأخرج المقدسى حديث ابن عمر المصحح بأن المتعة سفاح ص ١١٥ - ١١٦ - رقم الحديث ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ موب لذلك بقوله "باب من سئى نكاح المتعة سفاحا والسفاح الزنا" . .

(٥) الهيثمى - مجمع البحرين فى زوائد المعجمين ٢/ق ٢٠١ .

فدلت هذه الأحاديث على تحريم ابن عمر للمتعة حيث صرح بذلك في غير

ما حديث ..

كما سمي المتعة سفاحا - ويؤخذ من كونه اعتبرها سفاحا ان مذهبه فيها وجوب اقامة الحد على فاعلها كما يقام على الصافح - اللهم الا أن يقال ان هذا تشبيه لها بالسفاح من حيث الحرمة وهو لا يقتضى أن مذهبه وجوب اقامة الحد اذ التشبيه يحصل في وجه واحد وقد حصل لكن التبادر الى الذهن أنه موافق لأبيه في ما ذهب اليه فيها بدليل انه روى قوله " لو أخذ فيها أحدا لرجمته بالحجارة " وأقره ولم ينكر عليه مع أنه انكر على أبيه نهيه عن التمتع بالمرة التي الحج (١) ..

* وقال البيهقي - أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد (٢) أنبأ اسمعيل الصفار (٣) ثنا عبد الكريم بن الهيثم (٤) ثنا أبو اليمان (٥)

(١) كما سبق .

(٢) هو أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي المعدل المتوفى سنة ٤١٥ قال الخطيب كان صدوقا ثقة ثبتا حسن الاخلاق تام المروءة ظاهر الديانة - تاريخ بغداد ١٢/٩٨-٩٩ .

(٣) اسمعيل الصفار هو شيخ أبي الحسين واسمه اسمعيل بن محمد البغدادي النحوي الاديب صاحب المبرد سمع الحسن بن عرفة وسعد بن مضر واثافته توفي في المحرم وله اربع وتسعون سنة . ابن الصمام - شذرات الذهب ٢/٣٥٨ .

(٤) هو شيخ اسمعيل الصفار واسمه عبد الكريم بن الهيثم بن زياد أبو يحيى القطان ثقة ثبت توفي سنة ٢٧٨ . الخطيب - تاريخ بغداد ١١/٧٨ .

(٥) هو الحكم بن نافع السهراني الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت يقال ان اكثر حديثه عن شميب مناولة من الماشرة مات سنة ٢٢ هـ ابن حجر - تقريب ص ٨٠ ..

أخبرنا شبيب (١) عن نافع (٢) قال قال ابن عمر لا يحل لرجل أن ينجس امرأة الا نكاح الاسلام بمهرها وورثها وتره ولا يقاضيها على أجل معلوم انها امرأته فان مات أحدهما لم يتوارثا . .

اسناد جيد . .

وفيه دليل على أن جميع الأنكحة المعروفة لدى الجاهلية هدمها الاسلام عدا النكاح الذى ذكره ابن عمر وهو نكاح الناس اليوم كما قالت عائشة . .
وفيه دليل على أن مذهبه تحريم نكاح المتعة وأن علة التحريم هو توقيته بزمن محدد . .

وان المتمتع بها ليست بزوجه ان لو كانت زوجة لورثت والله أعلم . .

تنبيه مهم /

قال فى الروضة البهية (٢) / جاء فى صحيح الترمذى ان رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن متعة النساء فقال هى حلال فقال ان أباك قد نهى عنها فقال ابن عمر أرايت ان كان أبى نهى عنها ونصمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنترك السنة وتتبع قول أبى ؟؟ . .

(١) هو شبيب بن أبى حمزة الاموى م ولا هم واسم أبيه دينار أبوبشر الحمصى ثقة

عابد . ع - تقريب ١٤٦ .

(٢) هو نافع ابوعبد الله المدنى مولى بن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة

مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك . ع . تقريب ٣٥٥ .

(٣) شرح اللمعة الدمشقية ٢ / ١٤٠ ، توفيق الفكيكى - المتعة وأثرها ص ٤٢ .

وحكاه أيضا عن الحلبي فى كتابه نهج الصدق . .

وذكره الحصرى فى كتابه " النكاح والقضايا المتعلقة به " (١) فى معرض ذكر أدلة الشيعة . . ولم يذكر مناقشة حول الحديث بالذات مع أنه ناقش ببقية أدلتهم . .

والرجوع الى جامع الترمذى تبين أن النص ليس كما ذكر الشيعة فقد أقحموا - لفظ متعة النساء - بدل التمتع بالعمرة الى الحج - وهذا نص الترمذى /

حدثنا عبد بن حميد أخبرنى يعقوب بن ابراهيم بن سعد أخبرنا أبى عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب ان سالم بن عبد الله حدثه انه سمع رجلا من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة الى الحج فقال عبد الله بن عمر هى حلال . . الخ - قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح (٢) . .

وأخرجه الطحاوى وغيره . .

وقد سبق ان بن عمر قال فى متعة النكاح " نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسافحين " (٣) . .

فبال ما أدعاه المبيحون على ابن الفاروق رضى الله عنهما (٤) . .

وهذا يبين الأمانة العلمية فى النقل وينخرط المتعمد فى سلك أهل الخيانة

وعليه فعبد الله بن عمر لم يتناقض . .

(١) ص ١٢٨ .

(٢) ٥٥٦ / ٣ - كتاب الحج - باب ما جاء فى التمتع .

(٣) وسبق قريبا فى هذا البحث .

(٤) قال ابن حزم / " وصح تحريمها عن ابن عمر " المحلى ٥٢٠ / ٩ .

قال الاماميه - ان ابن عمر تناقض كلامه فهو بينما يفتي بجواز المتعة كما في
مسند أحمد ٢ / ١٥ واذا به يروى عن أبيه أنه خطب فقال " ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا (١) ثم حرمها . .

والجواب على دعوى التناقض واضح . .

لأن ابن عمر لم يفت بجواز متعة النساء وإنما أفتى بشرعية متعة الحج
وأما الأولى فقد سمها بالسفاح فهو لم يتناقض فيما أفتى به ولا فيما رواه عن أبيه
كما أوضحنا . .

(٥) موقف عائشة رضي الله عنها / -
=====

قال الحارث بن محمد بن اسامه في مسنده (٢) . .
ثنا بشر بن عمر (٣) ثنا نافع بن عمر (٤) عن ابن أبي طيكة (٥)
أن عائشة كانت اذا سئلت عن المتعة قالت بيني وبينكم كتاب الله قال الله عز وجل
" والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير
ملومين " فمن ابتغى غير ما زوجه الله فقد عدا اسناده صحيح على شرط

(١) الماطي - الروضة البهية ٢٧٥ / ٥ .

(٢) البوصيري - اتحاف الخيره ٢ / ١ / ق ٨٦ ، ابن حجر - المطالب العالیه
ص ٧ / ٢ .

(٣) هو بشر بن عمر الزهراني أبو محمد ثقة من التاسعة ع - تقريب ٤٥ .

(٤) هو نافع بن عمر بن عبد الله المكي ثقة ثبت من كبار السابعة ع - تقريب
ص ٣٥٥ .

(٥) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي طيكة بالتصغير التيمي المدني ثقة فقيه
من الثالثة ع - تقريب ١٨١ . .

(١)
الشيخين ...

وهذه المسألة عدّها بدر الدين الزركشى من استدراقات عائشة على

الصحابّة (٢) . .

فهذا النص من أم المؤمنين يدل على أنها ترى تحريم المتعة بنص كتاب الله تعالى وسوف يأتي ذكر الالاه مع مزيد ايضاح ان شاء الله . . قلت وهذا يدل على أن عائشة لم تفهم من قوله سبحانه " فما استمتعتم به منهن " متعة النكاح لأنها لو اعتبرت هذا المعنى لصرحت بالنسخ ولأنه لا يتم لكون آية المؤمنين مقدمة نزولاً على آية النساء فالأولى مكية والثانية مدنية . . ومثل هذا لا يجهله مثل أم المؤمنين (٣) .

(١) وأخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم كما فى الدر المنثور ٥/٥ والحاكم فى المستدرک ٢/٣٠٥ ، وقال عقبه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي .

وأخرجه البيهقي فى السنن الكبرى ٧/٢٠٦/٢٠٧ ، من طريق الحاكم ثم قال وروى فى ذلك عن القاسم بن محمد عن عائشة وممد مراجعتى لحديث القاسم بن محمد لم أجده الا موقوفاً عليه أخرجه عبد الرزاق فى المصنف ٧/٥٠٢/٥٠٣ ولفظه " عن معمر عن الزهرى عن القاسم بن محمد قال انسى لأرى تحريمها فى القرآن قال فقلت أين قال فقرأ على هذه الآية " والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم " قال الشوكانى فى فتح القدير ٣/٤٧٥ ، وأخرجه أبوداود فى ناسخه . .

(٢) انظر الاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٦٥ .

(٣) هى أم عبد الله حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى بكر الصديق رضى الله عنه من اكبر فقهاء المدينة كان فقهاء أصحاب رسول الله يرجعون اليها تفقه بها جماعة . بنى بها

(٦) موقف عبد الله بن الزبير من المتعة / -
=====

قال الامام مسلم / وحدثنى حرمة بن يحيى أخبرنا بن وهب أخبرني يونس
قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال ان أناسا
أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة يصرغون برجل فناده فقال انك
لجلف جاف (١) فلمرى لقد كانت المتعة تفعل على عهد امام المتقين يريـ
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فجرب نفسك فوالله لئن فعلتها
لأرجمنك بأحجارك (٢) . .

وأخرج القصة يعقوب بن سفيان الفوى (٣) من وجه آخر بأطول ما هنا ولفظه .

==
النبى صلى الله عليه وسلم فى شوال بعد وقعة بدر فأقامت فى صحبته ثمانية
أعوام وخمسة أشهر فكانت أحب نساء اليه . وعاشت خمسا وستين سنة حدث
عنها جماعة من الصحابة . . وعن أبى موسى قال ما أشكل علينا أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة الا وجدنا عندها منه علما .
ومناقبها كثيرة . . الذهبي - تذكرة الحفاظ ٢٧/١/١ .

(١) الجلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الجلف هو الجافى وعلى هذا قيل
انما جمع بينهما توكيدا لا اختلاف اللفظ والجافى هو الغليظ الطبع القليل
الفهم والعلم والأدب ليمده عن أهل ذلك . نووى ١٨٨/١/٥ شرح مسلم

(٢) صحيح مسلم - ١٨٨/١/٥ .

(٣) هو الامام الحافظ الحجة أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسى
الفوى صاحب التاريخ والمشيخة - ولد فى العقد الأخير من القرن الثانى
الهجرى فى مدينة فساو توفى فى مدينة البصرة فى ١٣ رجب سنة ٢٧٧هـ ،
الذهبي - تذكرة الحفاظ ٥٨٢/١/٥٨٣ ،

اكرم ضياء العمرى - مقدمة التحقيق لكتاب المعرفة والتاريخ ٧/١ . .

”حدثنا أحمد بن سميد (١) قال حدثنا وهب بن جرير (٢) قال حدثنا أبي (٣) قال سمعت محمد بن اسحاق (٤) يحدث عن عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم (٥) عن نافع بن جبير (٦) قال سمعت ابن الزبير (٧) يخطب الناس بمكة وهو يقول ان ها هنا رجلا أعنى الله عز وجل قلبه كما أعنى بصره يفتي الناس بالتممة وأيم الله لا أوتي برجل عمل بها الا رجعتهم بالحجارة (٨)

-
- (١) هو أحمد بن سميد الرباطي المروزي أبو عبد الله الأشقر ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة ستة وأربعين خ د م ت - تقريب ص ١٢ .
- (٢) هو وهب بن جرير بن حازم البصري أبو عبد الله ثقة من التاسعة - مات سنة ست ومائتين ع تقريب ص ٣٧٢ .
- (٣) هو جرير بن حازم البصري أبو النضر ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام اذا حدث من حفظه من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في اختلافه . ع تقريب ص ٥٤ .
- (٤) هو محمد بن اسحاق بن يسار أبو بكر المالبي مولا هم المدني نزيل العراق امام المفازي صدوق يدلس ورمى بالتشيع والقدر من صفار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها من السادسة ع خت - تقريب ص ٢٩٠ .
- (٥) القرشي النوفلي المكي قاضيها ثقة من السادسة خت م د تم س ق تقريب ٢٣٤ .
- (٦) هو نافع بن جبير بن مطعم النوفلي أبو محمد أو أبو عبد الله ثقة فاضل من الثالثة مات سنة تسع وتسعين . ع . تقريب ص ٣٥٥ .
- (٧) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر وأبو خبيب كان أول مولود في الاسلام بالمدينة من المهاجرين وولى الخلافة تسع سنين قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين . ع . تقريب ص ١٧٣ ، وانظر ترجمته مستوفاة في ابن حجر - الاصابة . . ٩٠ / ٨٩ / ٤ بتحقيق على البجاوي . .
- (٨) أى الرجل والمرأة معا . .

فأشخص له ابن عباس صدره فقال انك تخرف (١) انما أمركم بهذا الأمر
ابن صفوان (٢) لعل بعممة الجميد (٣) حين جىء بامرأته ووطنها الى فيها
وأنفها (٤) فسكت ابن الزبير قال نافع فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز
فقال لممرك ان كان ابن عباس لعرييا . .

موقف أبي ذر رضى الله عنه / -

(١) قال مسلم - وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن فضيل عن زبيد عن
ابراهيم التيمي عن أبيه قال قال أبو ذر رضى الله عنه " لا تصلح المتعتان
الا لنا خاصة ، يعنى متعته النساء ومتعة الحج " (٥) . . وأخرجـه
أبو الفتح المقدسى فى رسالته (٦) . .

(١) أى فسد عقلك من الكبر وباه طرب - الرازى مختار الصحاح ص ١٧٣ .
(٢) هو عبد الله بن صفوان بن أمية القرشى ثقة من الثالثة . بخ م س ق -
تقريب ص ١٥٣ .
(٣) هكذا فى الاصل - بعممة الجميد وليس معناه واضحا ، فعمل المبارقة هكذا
" لعل بعم الجميد حين جىء بامرأته ووطنها الى فيها " ويعنى بالجميد
ابن صفوان غيره ابن عباس بعمه أنه استمتع ، وقد سبقت قصته فى موقف عمر
أخرجها عبد الرزاق فى مصنفه ٧ / ٢٨٨ / ٤٩٩ بسند صحيح الى ابن عباس
بلفظ " لم ير عمر أمير المؤمنين الا أم أراك قد خرجت هبللى فقالت استمتع بى
سلمة بن أمية . الحديث وسلمه هو عم عبد الله بن صفوان بن أمية فوضح المراد
من السياق . . (٤) أى حامل من نكاح المتعة .

(٥) نووى ٤ / ٢ / ٢٠٣ . ترجمة أبي ذر هو الصحابى الجليل جندب بضم الجيم ومضم
الดาล وفتحها ابن جنادة الغفارى من السابقين الى الاسلام فى صحيح مسلم
انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أول الاسلام فقال يا رسول الله ممن
اتبك على هذا قال هروعيد " هاجر الى المدينة وصحب رسول الله (ص) حتى توفى
بالريذة سنة اثنين وثلاثين وكان طويلا عظيما زاهدا متقللا من الدنيا وكان

(٢) قال الطحاوى (١) / حدثنا أبو بشر الرقى * قال ثنا شجاع بن الوليد (٢) عن ليث بن أبي سليم (٣) عن طلحة بن مصرف (٤) عن خيثمة بن عبد الرحمن (٥) عن أبي ذر رضى الله عنه قال " إنما كانت متعة النساء لنا خاصة . .

وأخرجه المقدسى - من طريق عبد السلام عن ليث به بلفظ " ان متعة النساء كانت كراهه اكرم الله بها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وكانت رخصة لهم دون الناس (٦) . .

== مذهبه أنه يحرم على الانسان ادخار ما زاد على حاجته وكان قولاً بالحق النووى - تهذيب الاسماء ٢٣٠ / ٢٢٩ / ١ .

(٦) = تحريم نكاح المتعة - ص ١١٤ - من طريق أبي حصين عن ابراهيم التيمى . .

(١) باب نكاح المتعة - معانى الآثار ٢ / ١ / ٢٦ .

* لم أقف على ترجمته .

(٢) شجاع بن الوليد هو ابو بدر الكوفى صدوق له أوهام من التاسعة مات سنة

اربع ومائتين ع . تقريب ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة ختم ع . تقريب

ص ٢٨٧ . وانظر الضعفاء والمتروكين - للنسائى ٩٠ - الميزان - للذهبى

٣ / ٤٢٠ - البخارى - التاريخ الكبير ٢ / ٢٤٦ .

(٤) هو الياس الكوفى ثقة قارىء فاضل من الخامسة . ع . تقريب ١٥٧ .

(٥) هو الكوفى ثقة وكان يرسل من الثالثة . ع - تقريب ص ٩٥ .

(٦) فى رسالته - تحريم نكاح المتعة - ص ١١٤ .

وقال البيهقي في سننه (١) /

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (٢) وأبو زكريا بن أبي اسحق قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب (٣) ثنا العباس بن محمد الدوري (٤) ثنا خنيس بن بكر بن خنيس (٥) ثنا مالك بن مغول (٦) عن عبد الرحمن بن الأسود (٧) عن أبي زر

(١) ص ٢٠٧/٧ .

(٢) قال الذهبي هو امام المحدثين محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف ولد سنة احدى وعشرين وثلاث مائة في ربيع الاول وذكر كثيرا من شيوخه وتلامذته وحكى توثيقه عن جماعة وذكر كثيرا من ثناء الأئمة عليه توفي في صفر سنة خمس وأربع مائة - تذكرة الحفاظ ١٣٩/٣ - وما بعدها . .

(٣) قال الذهبي / " هو الامام المفيد الثقة محدث المشرق أبو العباس محمد بن يعقوب الاصم وكان محدث عصره بلا مدافعة قاله الحاكم ، ولد سنة سبع وأربعين ومائتين وذكر ثناء الحاكم وغيره عليه من ذلك قوله عنه " حدثني الاسلام ستا وسبعين سنة ولم يختلف في صدقه وصحة سماعه " . تذكرة ٨٦٠/٣ - وما بعدها . .

(٤) هو العباس بن محمد الدوري البغدادي أبو الفضل ثقة حافظ من الحادية عشرة - ع - تقريب ص ١٦٦ .

(٥) قال الذهبي - قال صالح بن محمد جزره ضعيف - الميزان ١/٦٦٩ - قلت وذكره ابن هبان في الثقات .

(٦) مالك بن مغول - بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو الكوفي أبو عبد الله ثقة ثبت من كبار السابعة - ع - تقريب ٣٢٧ .

(٧) هو بن عبد يغوث الزهري ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات أبو في ذلك الزمان فمد لذلك في الصحابة وقال المجلي من كبار التابعين - خ د ق - تقريب ص ١٩٨ .

قال انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مئة النساء ثلاثة أيام
ثم نهى عنها . . في اسناده خنيس بن بكر ضعيف وشاهده في صحيح مسلم
وغيره . . اذ هو موافق لرواية الربيع عن أبيه ورواية سلمه بن الاكوع الثابتين
حيث قيدت الرخصة بثلاثة أيام في حديثهما كما في بعض الروايات (١) . .

لكن حديث أبي ذر يحدد الرخصة بثلاثة أيام وهذا يعني عام الفتح
وقصر الرخصة على ما ذكر^{يمارضة ثبوت} الاذن فيها قبل خير والله أعلم . .

قال البيهقي / وأخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ ابن الحامى (٢)

ببغداد أنبأ اسمعيل بن علي الخطيب (٣) ثنا موسى بن اسحاق الأنصاري (٤)

-
- (١) راجع - صحيح مسلم ١٨٢/١/٥ .
- (٢) وصفه الذهبي بأنه مقرئ مصر ولم يشر الى جرح ولا تعديل فيه قال
وكانت وفاته سنة سبع عشرة وأربع مائة - التذكرة ١٠٧٣/٣ . .
وقال الخطيب " تفرد بأسانيد القراءات وعلوها في وقته " وقد اقتبس منه الخطيب
وحدث عنه - اكرم العمرى - موارد الخطيب ٤٦٨/٤٦٩ . .
- (٣) اسمعيل بن علي - ترجمة الخطيب - في تاريخ بغداد ٦/٣٠٤/٣٠٥ /
٣٠٦ وذكر توثيقه عن الدارقطني وعن محمد بن العباس قال كان اسماعيل
بن علي الخطيب دكيا عاقلا ذا رأى حسن مقدما عند المشايخ المتقدمين
من بنى هاشم وغيرهم من أهل الفقه والأدب ، توفي يوم الثلاثاء لسبع بقين
من جمادى الآخرة سنة خمسين وثلاثمائة . .
- (٤) هو موسى بن اسحاق بن موسى الأنصاري الخطيب بالفتح والسكون تسببة
الى بنى خطم بطن من الانصار القاضي أبو بكر الفقيه الشافعي بالأهواز
وثقه ابن أبي حاتم وابن ناصر الدين قال الأسنوى وكان يضرب به المثل في
ورعه وصيانتة في القضاء ، سمع أحمد بن حنبل وغيره . .
ابن العماد . شذرات ٢/٢٢٦/٢٢٧ . .

ثنا سميد بن عمر (١) أنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (٢) عن محمد بن
اسحاق (٣) عن عبد الرحمن بن الأسود (٤) عن ابراهيم التيمي (٥) عن سليم
المحاربى (٦) عن يزيد التيمي (٧) عن أبي ذر قال " ان كانت المتعة لخوفنا
ولحرينا " - قال ابن حجر - اسناده حسن (٨) . .

-
- (١) هو سميد بن عمر بن الفتح أبو عمرو الفقيه الشافعى ببغداد حدث بالشام
ولم يذكره الخليل بجرح ولا تعديل - تاريخ بغداد ١١١/٧ .
- (٢) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني أبو سميد الكوفى ثقة متقن من
كبار التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة - ع - تقريب ٣٧٥ .
- (٣) امام المفازى تقدم بأنه صدوق يدلّس - خت ع - تقريب ٢٩٠ .
- (٤) هو عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يفوث الزهرى ولد على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومات أبوه فى ذلك الزمان فعند ذلك فى الصحابة
وقال المعلى من كبار التابعين - خ د ق / تقريب ١٩٨ .
- (٥) هو ابراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ثقة الا أنه يرسل ويدلّس من الخاصة
ع - تقريب ص ٢٤ .
- (٦) هو سليم بن أسود بن حنظله أبو الشمثاء المحاربى الكوفى ثقة باتفاق من
كبار الثالثة - ع ص ١٣٢ .
- (٧) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفى ثقة يقال انه أدرك الجاهلية
من الثانية مات فى خلافة عبد الملك - ع ٣٨٢ - انظر تهذيب ١١/٣٣٧ .
- (٨) فتح البارى ٩/١٧٢ ، وانظر حديث أبي ذر فى السنن الكبرى
ص ٢٠٧/٧ . .

قلت في سنده محمد بن اسحاق ^{هو} حدث ^x وابراهيم التيمي بالمنعنة وهما
مدلسان الا أن شواهدة تقويه منها حديث ابن مسعود كنا نفزو وليس لنا نساء
ولأبي ذر عند مسلم لا تصلح المتعتان الا لنا خاصة ..
وأخرج المقدسي من طريق أبي نعيم (١) ..
قال حدثنا عبد السلام (٢) عن ليث (٣) عن طلحة (٤) عن خيثمة (٥)
عن أبي ذر قال / ان متعة النساء كانت كرامة اكرم الله بها أصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم كانت رخصة لهم دون الناس ..
اسناده ضعيف لأن الليث مختلط وخيثمة مدلس ..
وشواهدة كثيرة ، وهو صريح في اختصاص الصحابة بها ..

-
- (١) تحريم نكاح المتعة - ١١٤ .
(٢) هو عبد السلام بن حرب النهدي الملائى أبو بكر الكوفي ثقة حافظ له
مناكير من صفار الثامنة مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة ٢١٣ ،
ع - انظر تهذيب ٣١٦/٦ / ٣١٧ .
(٣) هو الليث بن أبي سليم بن زعيم صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز حديثه فترك
من السادسة مات سنة ثمان وأربعين - ختم ع - تقريب ٢٨٧ .
(٤) هو طلحة بن مصرف اليامي الكوفي ثقة قارى فاضل من الخامسة مات
سنة اثنتى عشرة أو بعدها - ع - تقريب ١٥٧ وا نظر التهذيب
٢٦/٢٥/٥ ..
(٥) هو خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبره الكوفي ثقة وكان يرسل من الثالثة
مات بعد سنة ثمانين .. ع - تقريب ٩٥ .

وهذا يكون أبو ذر منضما الى صفوف المحرمين للمتعة ان تصريحه باختصاصهم بها معناه تحريمها على من سواهم ، بل صرح بنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها بعد ترخيصه لهم فيها ثلاثة أيام . . .

ويؤيد أحاديث أبي ذر ما رواه عمر رضى الله عنه متمتان كانت لنا وليست لكم ، وحدث سهل بن سعد انما رخص رسول الله فيها للمزنة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها (١) . . .

ولا بن مسعود كنا نفزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نختصم فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب الى أجل (٢) . . .

هذه النصوص تؤكد ان المتعة انما رخص فيها آنذاك لظروف خاصة ثم سد هذا الباب الى يوم القيامة . . .

بعد أن وطدت أحكام الزواج وقررت لوازمه فى الكتاب والسنة . . .

قال فى الوسيط " واعتقضى أنه - يعنى نكاح المتعة - لا يمدوا الا أن يكون زنا وعاملا يهدم استقرار الأسرة ويحقّر المرأة ويجعلها مجرد بضاعة تباع وتشترى ويجعل العلاقة بها علاقة جنس لا ترقى الى المستوى الانسانى السامى ، وما أجدرنا أن نتخلص من تأثير الماديات الفارسية فى هذا الموضوع " (٣) . . .

(١) أخرجه بن عبد البر كذا فى الفتح ١ / ١٧١ .

(٢) متفق عليه . وقد سبق تخريجه من الرسالة فى تحريم المتعة بخير .

(٣) الوسيط - شرح مدونة الأحوال الشخصية لمبد النبى ميكوص ٣٩٢ . .

موقف أبي سميد الخدرى (١)

=====

(١) عن أبي سميد الخدرى رضى الله عنه قال / كنا نتمتع على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم بالثوب . .

رواه أحمد والبخاري (٢) . قال الهيثمي / رجال أحمد رجال الصحيح (٣)

قال أحمد فى مسنده (٤) /

(٢) حدثنا عبدة بن حميد (٥) عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن

أبي سميد قال / خطب عمر الناس فقال / ان الله عز وجل رخص لنبىه

ما شاء وان نبى الله صلى الله عليه وسلم قد مضى لسبيله فأتوا الحج

والعمرة كما أمركم الله وحصنوا فروج هذه النساء . .

(١) عده ابن حزم - فى محلاه - ممن ثبت على تحليلها بعد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ٥١٩/٩ - وليس الامر كذلك كما ستطالع . .

(٢) فى زوائد مسند البخاري ابن حجر ١٢٥/٢ ق تصوير حدثنا أحمد

بن ثابت ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن زيد العمى عن أبي الصديق

عن أبي سميد فذكره . .

(٣) مجمع الزوائد ٢٦٤/٤

(٤) ٢٠٠/١

(٥) هو ابن حميد الكوفى المعروف بالحذاء صدوق نحوى ربما أخطأ من

الثامنة خ ع - تقريب ٢٣٠ ، وداود وأبونضرة ثقتان سبقت ترجمتهما . .

اسناد صحيح (١) . .

وجه الدلالة من الحديث موافقة أبي سعيد الخدري عمر رضى الله عنهما على ما ذهب اليه من النهي عنها ولو لم يوافق على ذلك لصرح بذلك عند روايته لخطبته ، وما كان مثل أبي سعيد ليسكت على خطأ بل ما كان ليسكت على تشريع من عند مخلوق لو كان ومما زاد الله أن يأتي الفاروق بشيء لم يشرعه الله تعالى ولا رسوله . .

(٣) أخرج عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أن عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد (٣) قال لقد كان أحدنا يستمتع بملء القدح سويقا . .

فهذا مع كونه ضعيفا للجهل بأحد رواته حين أبهم الراوى فليس فيه التصريح بأنه كان بحد النبي صلى الله عليه وسلم ، بل مثل هذه العبارة لا تصدر من صحابي الا وهو يريد ما كان عليه في العهد النبوي كقول بعض الصحابة " كنا نمزل القرآن ينزل - أى فى عصر النبوة . . .

(١) قاله أحمد محمد شاكر - انظر تحقيق المسند ١ / ٢٠٠ - رقم ١٠٤ ولعله أراد انه صحيح لغيره ان هو مرثيته الحسن لوجود ابن حميد وهو صدوق وللهديث شواهد كثيرة سبقت راجعها ان شئت . .

(٢) المصنف ٧ / ٤٦٨ .

(٣) أبو سعيد الخدري - هو سعد بن مالك الانصارى الخزرجى استصغر بأحد واستشهد أبوه بها وغزا هو ما بعدها روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير وعن جماعة من الصحابة كان من أفقه أحداث الصحابة ، وروى عنه خلق كثير . . قال أبو تدي - مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع وستين وقال المدائنى مات سنة ثلاث وستين وقال المسكرى مات سنة خمس وستين . ابن حجر - الاصابة ٢ / ٣٢ / ٣٣ .

موقف أسماء بنت أبي بكر من نكاح المتعة / -

=====

قال ابن حزم " وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

جماعة من السلف منهم أسماء بنت أبي بكر " (١) . .

قال ابن حجر / " فأما ما ذكره عن أسماء فأخرجه النسائي من طريق مسلم

القرى قال دخلت على أسماء بنت أبي بكر فسألناها عن متعة النساء فقالت فمعلنها

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٢) . .

قلت بحثت عن هذا الحديث في سنن النسائي الصغير فلم أظفر به . .

ولا في بقية السنن لأبي داود والترمذي . . وابن ماجه . .

ثم عثرت على الحديث في مسند أحمد من طريق مسلم القرى كما ذكر ابن

حجر ، لكن ذلك في متعة الحج وليس في متعة النكاح وهذا لفظه /

حدثنا روح (٣) حدثنا شعبه (٤) عن مسلم القرى (٥) قال

(١) المحلى ٦٣٣/٩ .

(٢) التلخيص الحبير ١٥٩/١/٢ .

(٣) روح هوبن عباده القيسى ابو محمد النصرى ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة

ع - تقريب ١٠٤ - تهذيب ٢٩٣/٣ .

(٤) شعبه هوبن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث تقدم انظر تهذيب ٣٣٨/٤

وما بعدها . .

(٥) مسلم هوبن مخراق العبدي القرى بضم القاف وتشديد الراء البصرى صدوق

من الرابعة م د س - تقريب ص ٣٣٦ . وقال المجلى تابعى ثقة .

تهذيب ١٣٦/١٠ - ١٣٧ . .

سألت بن عباس عن متعة الحج فرخص فيها وكان ابن الزبير ينهى عنها فقال هذه أم ابن الزبير تحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها فادخلوا عليها فاسألوها قال فدخلنا عليها فاذا امرأة ضخمة عمياء فقالت قد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها (١) . .

اسناده حسن بل صحيح لغيره لان له شواهد ترقيه آتية . .
ولهذا الحديث لارق أخرى بالفاظ متقاربة عند أحمد في المسند (٢) وهذا لا تكون لأسماء رواية في نكاح المتعة بل في متعة الحج وما ذكره الحافظ في تلخيصه يشبه أن يكون وهما . والله أعلم . . .

أسماء والشيعة /

ذكر صاحب أصل الشيعة (٣) وتبعه الفكيكي (٤) أن أسماء بنت أبي بكر

(١) أحمد - المسند ٣٤٨/٦ .
(٢) ٣٤٤/٦ / ٣٤٥ / ٣٤٦ / ٣٥٠ - وأيضا فان اللفظ الذي ذكره الحافظ عن أسماء لا يدل على أنها كانت ترى اباحتها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس فيه اكثر من الاخبار بأنها فعلت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موضع اتفاق . وقد عرفت أن مقصودها متعة الحج لا النساء . .

(٣) محمد الحسين - ص ١٧٧ / ١٧٨ .
(٤) المتعة وأثرها (٤٤) كما أورد الفكيكي نص المحاوره بين عبد الله بن الزبير وابن عباس ٤٦ / ٤٥ نقلا من نهج البلاغة " لابن أبي الحديد وهي طويلة تقع في صفتين ملئت بالشتم والنقيصة للصحابه وظاهرها يبنى عن حالها وكفى أن لا مرجع لها الا نهج البلاغة الذي لا يمول على مثله في أحكام الشرع - ٣٥٠ / ٦ .

ما تزوجها الزبير الا بالتمعة وان عبد الله بن الزبير ما ولدته الا من ذلك النكاح واستندا في ما ذكره الى ما قاله الراغب في كتابه الموسوم بالمحاضرات " أن عبد الله بن الزبير عيّر ابن عباس بتحليله التمرة فقال له ابن عباس سل أمك كيف سطمت المجامر بينها وبين أبيك فسألها فقالت والله ما ولدتك الا بالتمعة " . .

وما ذكره هو^١ باطل لا وجه له وذلك من وجوه / -

(١) ان حديث سطوع المجامر أخرجه أحمد في مسنده عن أسماء من طرق ولفظه " ثنا عبيدة بن حميد عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن أسماء بنت أبي بكر قالت حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنا فجعلناها عمرة فأحللنا كل الا حلال حتى سطمت المجامر بين النساء والرجال . .

وقال " ثنا محمد بن فضيل ثنا يزيد يعني ابن أبي زياد عن مجاهد قال ، قال عبد الله بن الزبير أفردوا بالحج ودعوا قول هذا - يعني ابن عباس ، فقال ابن عباس ألا تسأل أمك هذا^{عن} . . فأرسل اليها فقالت صدق ابن عباس بمثل الحديث الأول (١)[×] . . .

فهذه نص المحاوره وهي وارده في تمعة الحج صريحا فأوردوها في نكاح التمرة كما فعلوا في حق ابن عمر وعمران بن حصين - وزادوا في آخر الحديث " والله ما ولدتك الا بالتمعة " . .

ولكن الأمر هنا في حق أسماء أوضح بكثير بحيث لا يلتبس على المتأصل

القطن . .

(١) أحمد - المسند ٣٤٤ / ٦ / ٣٤٥ .

- (٢) " ان أصحاب السير والتواريخ نقلوا أن الزبير تزوج أسماً بكراً ثم مات عنها ولم تتزوج غيره " (١) . .
- (٣) " لما حضر ابن الزبير بمكة كان أصحاب الحجاج يصيرون عبد الله فيقولون يا ابن ذات النطاقين (٢) فذكر ذلك لأمه أسماً فقالت " تلك شكاة زائل عنك عارها " (٣) فلو كان هذا الذي ادعاه المخالف صحيحاً لميروه بأن أمه تزوجت متعة لأنهم ممن يمتقدون بطلانها (٤) . .

(١) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ١٤٨ ، وانظر ابن الجوزي - صفة الصفوة ٥٨ / ٢ ، ابن حجر - الإصابة ٢٢٤ / ٤ . .

(٢) سميت ذات النطاقين لأنها لما أرادت أن تعلق السفرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين مهاجرته الى المدينة شقت نطاقها نصفين فعلقت السفرة بواحد وانتطقت بالآخر - ابن هشام ١٨٣ / ٤ ، من الروض الأنف وأسند ابن سعد في الطبقات القصة الى هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء وانها قالت لابي بكر ما أجد الا نطاقي قال شقيه باثنين فارتبط بواحد منهما السقاء والآخر السفرة قال ابن حجر وسنده صحيح - الإصابة ٢٢٤ / ٤ -

وقال الزبير بن بكار في هذه القصة قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم " أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة " فقبل لها ذات النطاقين . .

- (٣) هو للهدلى و صدره " وغيرها الواشون أنى أحبها " . . ومعه /
- " فان اعتذر عنها فاني مكذب وان تمعذر يردد عليك اعتذارها الخ .
- ابن عبد البر - الاستيعاب ٢٢٤ / ٤ - ٢٣٠ - بذيل الإصابة . .
- (٤) المقدسي ١٤٨ / ١٤٩ . .

(٤) وما اكتشفته من تاريخ الرخصة في المثمة يتضح بطلان ما روه وذلك كالتالى . .

ذكر أهل السير والتاريخ أن أسماء لما هاجرت كانت حاملا بعبد الله بن الزبير وما وضعته الا بقباء كما فى الصحيح - من طريق هشام بن عروه عن أبيه عن أسماء انها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة قالت فخرجت وأنا متم فأتيت المدينة ونزلت بقباء فولدته بقباء ثم أتيت به رسول الله الى ان قالت وكان أول مولود ولد فى الاسلام ، ومعلوم انه ما حصل الترخيص بالمثمة الا بعد الهجرة . . "لأنه لم تبح لهم وعم فى أوطنهم" (١) . .

كما يشهد له حديث ابن مسعود " كنا نفز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتناول عزيزتنا فقلنا الا نختصى يا رسول الله فنهانا ثم رخص أن نترج المرأة الى أجل بالشىء ثم نهانا عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية" (٢) . .

ان الفزول يحصل الا بعد المهاجرة (٣) . .

-
- (١) الحازمى - الاعتبار ص ١٧٧ .
- (٢) متفق عليه دون قوله ثم نهانا عنها . . الخ . وهى عند عبد الرزاق فى مصنفه .
- (٣) وأما قبل المهاجرة فكان صلى الله عليه وسلم ممنوعا أول الاسلام من قتال الكفار مأمورا بالصبر على الأذى وكذلك من تبعه - بقوله سبحانه " لتبلون فى أموالكم " الآية . . ثم هاجر فأمر به اذا ابتدؤه به بقوله سبحانه " وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم " ثم أبيح له ابتداؤه فى غير الأشهر الحرم بقوله تعالى " فاذا انسلخ الأشهر الحرم " ثم أمر به من غير تقييد بشرط ولا زمان بقوله سبحانه " واقتلوهم حيث ثقتهم " . .

الخطيب - منى المحتاج ٢٠٩/٤ . .

إذا فشرعية الترخيص في المتعة لم توجد إلا بمد الهجرة وقبل غزوة خيبر
والزبير تزوج أسماً قبل الهجرة وما جاءت المدينة إلا وهي حامل به متم فتمين
أن يكون الزواج زوج الدوام الممهود وسقطت روايتهم وما نقله أهل العلم في تزوج
الزبير بأسماً كاف في الرد عليهم وبطلان زعمهم (١) ..

هـ) لو كان ما ذكره عن الزبير حقاً لكان لزمه أن يخلى أسماً ويفارقها عندما قال
النبي صلى الله عليه وسلم " فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها " (٢) ..

فلما لم يحصل من هذا شيء تبين بطلان الدعوى .. إذ لو حدث مثل
هذا من حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم لنقل إلينا ..

والمعجب كل المعجب أن محمد الحسين - يترفع بأشراف الشيعة وسراتهم
عن تعاطيها إذ يقول في كتابه " أما تحاشى أشرف الشيعة وسراتهم من تعاطيها
فهو عفة وترفع واستغناء واكتفاء بما أحل الله من تعدد الزوجات إلى أن قال وتحاشى
الأشراف والسراة لا يدل على الكراهة الشرعية فضلاً عن عدم المشروعية " (٣) ..

ثم لا يهمل أن يلزق ما يتحاشى عنه الأشراف والسراة بزعمه في بلدهم
بحوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدون أن يتثبت في النقل أو يرجع إلى مراجع
جمهرة الأمة الإسلامية ، وفي الحقيقة لو كانت هذه الدعوى صحيحة افتراضاً لما
كان في هذا عار على أحد من الثلاثة لا على الزبير ولا على زوجه ولا على ابنيهما (٤) ،
ولكن الحقيقة غير هذا كما عرفت فالله المستعان ..

(١) ابن حجر - الإصابة ٢٢٤/٤ . (٢) سبق تخريجه والحديث صحيح .

(٣) أصل الشيعة وأصولها ١٨٩/١٨٨ .

(٤) لكون المتمتع في زمن الرخصة آنذاك آخذاً بما رخص الله له فيه ..

ورجمت الى كتاب الراغب " محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء (١)) لأنظر الرواية فيه كما نقلوا عنه لملى أجدها مسندة من طريق من يعتمد بهم فى نقل الشريعة وإذا بى أجدها ليس لها سند وإنما وردت ككثير من الحكايات التى يذكرها أهل الادب على سبيل التندر والتفكه بغض النظر عن صحتها أو كذبها إذ الفرنج المنشود عندهم أن يكون لها أثر فى قلب السامع تستهويه وتستميله .. فهل مثل هذه الحكاية المبتورة فى كتاب الراغب تثبت حقيقة شرعية ويعارض بها الروايات المسندة من كتب المحدثين المعتمدة لا وألف لا ..

وأخيرا فان مما يكذب تلك المحاورة - التى أملاها الفكيكى بل سود بها قراطيسه التى ملئت بالشتائم والنقيصه لابن حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن عباس فى ما يزعمون ..

يكذبها ما جاء فى الصحيح " عن ابن عباس أنه وصف ابن الزبير فقال عفيف الاسلام قارىء القرآن أبو حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمه بنت الصديق وجدته صفية عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه أبيه خديجة بنت خويلد " (٢) ..

فمن كان هذا وصفه لابن الزبير فى غيبته فهل من المقول عند كل ذى لب أن يقول له فى وجهه وفى عهد امارته وعلى ملأ من الناس ، هل من الممكن أن يقول له " وأما المتعة فسل أمك أسما إذا نزلت عن بردى عوسجه " (٣) ، أو يسمح

(١) ٢١٤/٣ .

(٢) صحيح البخارى ١٧/١/٢ .

(٣) هكذا فى الأصل .

لشاعره فيما يزعمونه أن يقول مخاطبا ابن الزبير /

يا ابن الزبير لقد لا قيت بائقه من البوائق فاللف للف محتال
لا قيته هاشميا باب منبتـــــــــــــــــه في مفرسيه كريم العم والخال
ما زال يقرع عنك المظم مقتدرا على الجواب بصوت مسمع عال
حتى رأيته مثل الكلب منجحرا خلف الغبيط وكنت البانح العالي (١)

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا " (٢) ..

موقف عبد الله بن مسعود (٣) رضي الله عنه / -
=====

عده ابن حزم من جملة من ثبت على تحليل المتعة بعد وفاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم (٤) ..

ولعل حديث الصحيحين السالف " ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب الى أجل "
هو مستنده الذي بنى عليه قوله /

لكن لهذا الحديث تنه جاءت في مصنف عبد الرزاق ، وأشار اليها ابن حجر

(١) الفكيكي - المتعة وأثرها ٤٥ / ٤٦ . (٢) الأحزاب آية ٧٠ .
(٣) هو أبو عبد الرحمن عبد الله ابن أم عبد الهذلي صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين ومن كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء
والمقرئين كان ممن يتحرى في الأداء ويشدد في الرواية ويحذر تلامذته عن
التهاون في الألفاظ أسلم قبل عمر وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبعين سورة وقال في حقه " من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على
قراءة ابن أم عبد توفي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وله نحو من ستين سنة ،
الذهبي - تذكرة الحفاظ ١ / ١٣ / ١٤ .

(٤) المحلي - ٥١٩ / ٢ .

في الفتح ولفظها عند الاسماعيلى من رواية أبى معاوية " ففعله ثم ترك ذلك" ..
ولا بن عينه عن اسماعيل " ثم جاء تحريمها بعد " وفي رواية معمر عن اسماعيل
" ثم نسخ " (١) ..

وللبیهقی تملیقا عن عبد الله بن مسعود قال " المتعة منسوخة نسخها
الطلاق والصداق والمدة والميراث " (٢) ..

فدل ما ذكر على أن ابن مسعود كان يروى تحريمها ويراه ..
قال القرطبي عقب ذكره حديث الاستخصاء " لعله حينئذ لم يكن بلغه
الناسخ ثم بلغه فرجع بعد ..

وأيد ابن حجر قوله بروايات الاسماعيلى السالفة (٣) ..

موقف جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه / -
=====

عده ابن حبيب وابن حزم ممن ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم (٤) ..

وقد ثبت في الصحيحين عن سلمه وجابر قالا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتانا فأذن لنا في المتعة (٥) ..

(١) ابن حجر - فتح البارى ١١٩/٩ .

(٢) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ .

(٣) فتح البارى ١٧٤/١١٩/٩ .

(٤) المحبر، لابی جعفر محمد بن حبيب الهاشمى البغدادى ص ٢٨٩، المحلى ٦٣٣/٩

(٥) البخارى فى صحيحه ، مسلم ١٨٣/١٨٢/١/٥ مع نووى ..

الا أنه أخرج مسلم من طريق عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال قال
عطاء قدم جابر بن عبد الله معتمرا فجثا في منزله فسأله القوم عن أشياء ثمذكروا
له القصة فقال نعم استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكسر
وعمر" (١) ..

وعلى هذه الرواية اعتمد ابن حزم حين قال "ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة أبى بكر ومدة عمر الى قرب آخر خلافته" (٢) ،
يعنى تحليل نكاح القصة ..

وأجاب العلماء عن هذا الحديث وأشباهه بأن المستمعين لم يبلغهم
النسخ (٣) ..

وأخرج مسلم أيضا من طريق أبى الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول
كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبى بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث (٤) وقد تقدم ذكر قصته ..

(١) ١٨٣/٩ - المصنف ٥٠٠/٧ .

(٢) المحلى ٥١٩/٩ .

(٣) نوورى على مسلم ١٨٣/١/٥ - الابى ١٥/٤ - مع السنوسى .

(٤) مسلم ١٨٤/١٨٣/١/٥ - وعبد الرزاق - المصنف ٥٠٠/٧ - السنن

لسميد بن منصور ٢١٠/٣ . وأبو الفتح القدسى ص ١٣٨ .

الا أنه ثبت أخيرا امتناع جابر عنها لما أُلح على نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق عمر وتصريحه بعدم العودة اليها دليل على رجوعه عن القول بحلها . قال مسلم في صحيحه . . .

حدثنا حامد بن عمر البكراوي حدثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلفا في التمتين فقال جابر فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لهما (١) . .

لذا فجابر رضى الله عنه يضم الى صفوف المحرمين للمتعة لا المبيحين لها ، قال ابن حجر بعد إيراد هذا الحديث / " فهذا يرد عده - يعنى ابن حزم - جابرا فيمن ثبت على تحليلها ، ثم قال " فان كان قوله - يعنى جابرا - يعم جميع الصحابة فقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون اجماعا ، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التى بينها (٢) . .

(١) ١٨٤/١/٥ .

السنن الكبرى - ٢٠٦/٧ من طريق أحمد بن سلمه عن حامد البكراوي به ،

وأحمد في مسنده من طريق علي بن زيد وعاصم عن أبي نضرة به ولفظه

" فلما كان عمر نهانا عنها فانتبهينا " - ٣٦٣/٣ .

(٢) ابن حجر - فتح الباري ١٧٤/٩ .

موقف زيد بن ثابت (١) وسلمة بن الأكوع رضی الله عنهما / -

=====

قال ابن هبيب البغدادي ان من جملة من كان يرى المتعة من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت الأنصاري وسلمة بن الأكوع (٢) ، فأما زيد
فلم يذكره ابن هزم ولا غيره في صف المجيزين للمتعة . . ولم أعر على رواية عنه
تدل على أنه كان يرى إباحتها فليحذر . .

وأما سلمة فورد عنه حكاية الترخيص والنهي من رسول الله صلى الله عليه
وسلم . .

فربما نل نظر الناقل الى بعض روايات الترخيص فظن بذلك أنه لا زال مستمرا . .
وقد مضت روايات سلمة وفي بعضها ذكر الترخيص في المتعة مقرونا بالنهي
أخرجه مسلم في صحيحه وغيره . .

(١) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي أبو سعيد استصفر
يوم بدر ويقال انه شهد أحدا ويقال أول مشاهدته الخندق ، كتب الوحي للنبي
صلى الله عليه وسلم روى عنه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأبو سعيد
وابن عمر وأنس وسهل بن سعد وسهل بن حنيف ومن التابعين سعيد بن
المسيب وولده خارجة وسليمان والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وآخرون
وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ثبت ذلك في الصحيح وقال له
أبو بكر " انك شاب عاقل لا نتهمك " . . وقال النبي صلى الله عليه وسلم
أفرضكم زيد رواه أحمد بإسناد صحيح وكان من أصحاب الفتوى ، توفي سنة
اثنيتين أو ثلاث أو خمس وأربعين . ابن حجر- الإصابة ١ / ٥٤٣ / ٥٤٤ .

(٢) المحبر - ص ٢٨٩ .

موقف معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما / -

=====

قال محمد بن يحيى بن أبي عمر ثنا سفيان (١) عن عمرو (٢) سمعت بن عباس وأنا قائم على رأسه يقول ورجل يقول له / ان معاوية ينهى عن المتعة فقال ابن عباس انظروا فان كانت في كتاب الله فقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن في كتاب الله فهو كما يقول " . .

قال البوصيرى / هذا الاسناد رجاله ثقات (٣) . .

وقال ابن حجر / هذا صحيح موقوف (٤) . .

وزاد بعد ايراده هذا الحديث قوله " وأراد بقوله في كتاب الله قوله تعالى / " فما استمتعتم به منهن " الآية . . وسها احتج ابن مسعود كما وقع في البخارى عنه (٥) قلت / هذه الزيادة المفسرة يظهر أنها مدرجة من كلام ابن حجر فسر بها كلام ابن عباس الا أن الآية التي احتج بها ابن مسعود ليست هذه وانما هي قول الله عز وجل " يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا ان الله لا يحب المعتدين (٦) . .

(١) سفيان هو بن عيينة تقدمت ترجمته .

(٢) عمرو هو ابن دينار تقدم .

(٣) انحاف الخيره ٣ / ١ / ق ٨٦ .

(٤) المطالب المالية ٢ / ٧٠ .

(٥) المطالب المالية ٢ / ٧٠ .

(٦) انظر البخارى ٢ / ١ / ٩٠ من كتاب التفسير و ٢ / ١ / ١٧١ من كتاب النكاح مع

حاشية السندى وسلم ٥ / ١ / ١٨٢ . .

وقد رفع معاوية النهي عن المتعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ففسى
الجامع الصغير (٩٤٠٠) نهى عن الشرب فى آنية الذهب والفضة ونهى عن لبس
الذهب والحريز ونهى عن جلود النمر أن يركب عليها ونهى عن المتعة ونهى عن
تشبيد البناء . أخرجه الطبرانى عن معاوية ورمز له السيوطى بعلامة الصحة (١) ..

وحديث الطبرانى يؤكّد تفسير ابن حجر للمتعة بأن المقصود بها متعة
النساء فى حديث معاوية إذ لم يرد قطّ النهى عن متعة الحج عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم بل العكس . . لكن أخرج مسلم من طريق غنيم بن قيس قال سألت
سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه عن المتعة فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش
يعنى بيوت مكة ، وبين فى الرواية الأخرى أنه يعنى معاوية (٣) ..

فهذا يشير الى أن معاوية كان ينهى عن متعة الحج لا متعة النساء وقال
أبو داود / حدثنا موسى أبو سلمة أخبرنا حماد عن قتادة عن أبى شيخ الهنائس
حيوان بن خلد . ممن قرأ على أبى موسى الأشعرى من أهل البصرة أن معاوية بن
أبى سفيان قال لأصحابه يا أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم " هل تعلمون أن

(١) السيوطى ٣١٧ / ٦ - قال المناوى فى الفيض وروى الدارقطنى نحوه عن على

" قلت الا أنه لم يذكر النهى عن المتعة " انظر سنن الدارقطنى ١ / ١ / ١ - ٤١٠

(٢) المرش بضم الميم والراء وهى بيوت مكة كما فسر فى الرواية والمراد بالمتعة

العمرة التى كانت سنة سبع من الهجرة وهى عمرة القضاء وكان معاوية

يومئذ كافرا وانما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان . وقيل انه أسلم بعد

عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول - نووى على مسلم ٤ / ٢ / ٤٠٤ - ٢٠٥

(٣) مسلم ٤ / ٢ / ٢٠٤ - نووى

رسول الله نهى عن كذا وكذا وعن ركوب جلود النمر ؟ قالوا نعم . . قال /
فتعلمون أنه نهى أن يقرن بين الحج والصرة ؟ فقالوا / أما هذا فلا . فقال /
أما انها معهن ولكنكم نسيتم . .
وأخرجه النسائي مختصرا (١) واحمد (٢) . من طرق عن أبي شيخ الهنائي
به ، ولأحمد في رواية وتعلمون أنه نهى عن المتعة - يعني متعة الحج ، قالوا
اللهم لا . .

- قال ابن كثير هذا الحديث جيد الاسناد (٣) . .
واستغرب رواية معاوية التي تصرح بالنهى عن القران وجاء باحتمالات عدة /
(١) لعل أصل الحديث النهى عن المتعة فاعتقد الراوى أنها متعة الحج وانما هى
متعة النساء . .
(٢) لعل النهى عن الاقران فى التمر فاعتقد الراوى أن المراد القران فى الحج
وليس كذلك . .
(٣) لعل معاوية رضى الله عنه قال " أتعلمون أنه نهى عن كذا فبناه لما لم يسم
فاعله فصح الراوى بالرفع الى النبى صلى الله عليه وسلم ووهم فى ذلك فان
الذى كان ينهى عن متعة الحج عمر رضى الله عنه (٤) . .

-
- (١) السنن ٣ / ١ / ١٥٣ / ١٥٤ عن ابن عباس / قال هذا معاوية ينهى الناس عن
المتعة وقد تمتع النبى صلى الله عليه وسلم . .
(٢) فى مسنده ٩٩ / ٩٢ / ٤
(٣) البداية والنهاية ٣ / ١ / ١٤١ - كتاب حجة الوداع سنة عشر .
(٤) المصدر السابق والصفحة . .

قلت أما الاحتمال الاول فقريب الى الذهن لولا ما ثبت في صحيح مسلم من

التصريح بمتممة الحج . .

وأما الاحتمال الثاني فبعيد كل البعد لأن الأمر دائريين أمرين متممة
الحج أو النساء ، ولا دخل للاقران بالتمر هنا كيف وقد ثبت قول ابن عباس
انظروا فان كان في كتاب الله - ولا ذكر للقران في التمر في الكتاب العزيز . .

وأما الثالث فيرده ما ثبت في معجم الطبراني مصرحا برفعه الى رسول الله

صلو الله عليه وسلم كما سبق . .

وذكر الحافظ المنذرى أنه قد اختلف في هذا الحديث أعني حديث ابي شيخ

الهنائي اختلافا كثيرا وبين وجه الاختلاف (١) . .

وقال شمس الدين ابن القيم نقلا عن عبد الحق لم يسمع ابوشيخ من معاوية
هذا الحديث وانما سمع منه النهي عن ركوب جلود النمر فأما النهي عن القران
فسمعه من أبي حسان عن معاوية . . ومرة يقول عن أخيه حمان ومرة يقول جمان وهم
مجهولون وذكر عن بعض العلماء ان ابا شيخ هذا لم نعلم عدالتة وحفظه ولو كان
حافظا لكان حديثه هذا معلوم البطلان ان هو خلاف المتواتر عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم من فعله وقوله فانه أحرم قارنا رواه عنه سنة عشر نفسا من أصحابه (٢) ،
قلت أبوشيخ ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه ابن سعد والمجلى (٣) . .

(١) محمد شمس الحق - عون المعبود ٢٢١/٥ .

(٢) شرح أبي داود لابن القيم ٢٢٠/٥ - ٢٢١ - بذيل عون المعبود .

(٣) ابن حجر - تهذيب التهذيب ١٢/١٢٩/١٣٠ ورمز لكونه من رجال

أبي داود والنسائي . .

وعلى فرض عدم صحة هذا الحديث فنهيه عن المتعة ثابت كما أسلفنا من غير طريق أبى شيخ عند مسلم والطبرانى والنسائى ، وعلى كل فان الصحابة لم يوافقوا معاوية على هذه الرواية . بل ردوها عليه . .

قال الخطابى " ويشبه أن يكون - يعنى معاوية - ذهب فى ذلك الى تأويل قوله حين أمر أصحابه فى حجته بالاحلال فشق عليهم " لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وكان قارنا " (١) - يعنى فتمنى النبى صلى الله عليه وسلم انه لو لم يسق الهدى لتمتع ليس ذلك لأفضليته التمتع وانما ذلك التمنى قاله من باب تطبيب خاطر أصحابه لما شق عليهم أمره لها بالفسخ ، وفى هذا التأويل بعد . .

وأحسن منه وأقرب ما أجاب به ابن القيم حين قال /
 " ولو فرض صحة هذا من معاوية فقد أنكر الصحابة عليه أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه فلمله وهم أو اشتبه عليه نهيه عن متعة النساء بمتعة الحج كما اشتبه على غيره والقران داخل عندهم فى اسم المتعة وكما اشتبه عليه تقصيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض عمره بأن ذلك فى حجته " (٢) .
 قصة تمتع معاوية رضى الله عنه / -

أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج (٣) عن عطاء (٤) قال لأول من سمعت

-
- (١) معالم السنن ١ / ٢ / ١٦٧ .
 (٢) شرح سنن أبى داود ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ بذيلى عون المعبود .
 (٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الاموى مولى مولى المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أصددها وقد جاوز السبعين وقيل جاوز المائة ولم يثبت . ع - تقريب ٢١٩ .
 (٤) هو عطاء بن أبى رباح القرشى مولى مولى المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الارسال من الثالثة مات سنة أربع عشرة على المشهور وقيل انه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه ، ع - تقريب ٢٣٩ .

منه الصّمة صفوان بن يعلى (١) قال أخبرني عن يعلى (٢) أن معاوية استمتع
بامرأة بالطائف فأنكرت ذلك عليه فدخلنا على ابن عباس فذكر له بمضنا فقال له نعم
فلم يقر في نفسى حتى قدم جابر بن عبد الله فجثناه في منزله فسأله القوم عن أشياء
ثم ذكروا له الصّمة فقال نعم استمتعنا على عهد رسول الله . . الحديث (٣) . .

قال ابن حجر ، اسناده صحيح (٤) . .

لكن ابن جريج وشيخه عطاء مدلسان وقد عنعنا فيتوقف تصحيح الاسناد
على التصريح بالتحديث ، ولم أعثر عليه . .

نعم أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال وقال أبو الزبير سمعت جابر بن
عبد الله يقول - استمتع معاوية بن أبي سفيان مقدمه من الطائف على ثقيف بمسولة
ابن الحضرمي يقال لها معانه . .

قال جابر ثم أدركت معانة خلافة معاوية حيه فكان معاوية يرسل اليه
بجائزة في كل عام حتى ماتت (٥) . .
وفيه عنعنة ابن جريج أيضا . .

وهذا يدل على أن تمتع معاوية كان قد يما فلمل ذلك كان قبل أن ييلفسه
النهي . وقد كان متبعاً لعمر مقتدياً به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي " (٦) .
وهذا يرد ما حكاه ابن حزم في محله حيث عدّ معاوية من جملة من ثبت على تحليلها .
(٧)

(١) هو صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي ثقة من الثالثة ع تقريب ١٥٣ .

(٢) هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي صحابي مشهور مات سنة

بضع وأربعين . ع تقريب ٣٨٧ .

(٣) المصنف ٧/٤٩٦-٤٩٧ . (٤) فتح الباري ٩/١٧٤ .

(٥) المصنف ٧/٤٩٩ .

(٦) ابن حجر - فتح الباري ١/١٧٤ . (٧) المحلى ٩/٥١٩ .

موقف عبد الله بن عباس من نكاح المتعة / -

=====

وردت عن ابن عباس عدة روايات مختلفة وتبرز خلاصة هذه الروايات فـ

الاقوال التالية / -

- (١) اباحة المتعة مطلقاً أى من غير قيد الضرورة .
- (٢) لا تحل المتعة الا لمن اشتدت حاجته اليها وخشى العنت فتحل له اضطراراً كإباحة الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطر . .
- (٣) ان المتعة رخصة ورد بها القرآن فأبيحت فى فترة من الزمن ثم نسخت بآية أخرى . . واختلفت الرواية عنه فى الآية النسخة . .
- (٤) انه كان يفتى بجوازها قبل اطلاعه على نسخها ثم اطلع عليه فرجع عن فتواه وحرّمها (١) . .

ذكر الروايات وتمحيصها / -

- (١) أخرج مسلم عن خالد بن المهاجر أنه بينما هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه فى المتعة فقال له ابن أبى عمرة (٢) مهلاً قال ما هى والله لقد فعلت مع امام المتقين . .
- فقال ابن أبى عمرة انها كانت رخصة فى أول الاسلام لمن اضطر اليها كالميتة

(١) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٩/٢ ، الفخر الرازى ٤٩/١٠ .

(٢) هو عبد الرحمن بن أبى عمرة الانصارى البخارى يقال ولد فى عهد النبى

صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبى حاتم ليست له صحبة . .

- والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله تعالى الدين ونهى عنها (١) . .
- (٢) وأخرج عبد الرزاق عن أبي الزبير قال سمعت طائوسا يقول ، قال ابن صفوان يفتي ابن عباس بالزنا قال فعدد ابن عباس رجالا كانوا من أهل المتعة قال فلا أذكر ممن عدد غير معبد بن أميه (٢) . .
- (٣) معاوية ابن الزبير مع ابن عباس (٣) وقد تقدمت . .
- (٤) رد على بن أبي طالب على ابن عباس في المتعة ولحوم الحمر الأهلية (٤) .
- فهذه النصوص عن ابن عباس تفيد أنه أطلق إباحتها من غير تقييد لها بحالة ضرورة أو ظرف خاص . .
- ومستنده في الإباحة أمران / -
- أولا - ان القرآن الكريم ورد بإباحتها ،
- ثانيا - أنها فعلت في عهد امام المتقين - يعني بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

-
- (١) نووى على مسلم ١٨٨ / ١ / ٥ ، المصنف لعبد الرزاق ٥٠٢ / ٧ ،
- عن معمر قال أخبرني الزهري به الا أنه لم يذكر لفظ " ونهى عنها " وصرح بأن المرخص فيها كان ابن عباس وان ابن أبي عمرة قال له " ما هذا يا ابن عباس " . .
- (٢) المصنف ٤٩٩ / ٧ .
- (٣) انظر القصة من الرسالة في موقف ابن الزبير وهي ثابتة في صحيح مسلم
- ١٨٨ / ١ / ٥ وغيره . .
- (٤) انظر الحديث وتخريجه من الرسالة في تحريم المتعة بخير وهو حديث متفق عليه . .

تحقيق المرويات عن ابن عباس في آية الاستمتاع والحرف الذي قرأ به /

قال ابن جرير (١) حدثنا بن المثنى (٢) قال حدثنا محمد بن جعفر (٣)
قال حدثنا شعبه (٤) عن أبي سلمة (٥) عن أبي نضرة (٦) قال قرأت هذه
الآية على ابن عباس فما استمتعتم به منهن قال ابن عباس " إلى أجل مسمى "
قال قلت ما أقروها كذلك قال والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات . .

اسناده صحيح . .

وأخرجه عبد بن حميد وابن الأبار في " المصاحف " (٧) والحاكم وصححه . (٨)

(١) في تفسيره ١٧٧/٨ .

(٢) هو محمد بن المثنى المنزى أبو موسى البصري ثقة ثبت من العاشرة -

ع - تقريب ٢٠٤/٢ .

(٣) هو المعروف بفنندر قال الحافظ ثقة صحح الكتاب إلا أن فيه غفلة من التاسعة

مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين بعد المائتين ع - تقريب ٢٩٣ .

(٤) هو ابن الحجاج المتكى ثقة حافظ متقن من السابعة توفي سنة ١٦٠ هـ - ع -

تقريب ٣٥١/١ .

(٥) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل ثقة مكث

من الثالثة مات سنة ١٩٤ - ع - تقريب ٤٠٩ .

(٦) هو المنذر بن مالك بن قاسم العبدي المعوق بالقاف ثقة من الثالثة مات سنة

ثمان أو تسع ومائة - خت م ع - تقريب ٣٤٧ .

(٧) انظر - السيوطي - الدر المنثور ١٤٠/٢ .

(٨) المستدرک ٣٠٥/٢ - قال أخبرنا أبو زكريا العنبري ثنا محمد بن عبد السلام

ثنا اسحاق بن ابراهيم انبا النضر بن شمیل انبا شعبه به وقال عقبه هذا

حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . .

انظر - تلخيص المستدرک بذيل الصفحة ٣٠٥/٢ . .

وقال ابن جرير في " تفسيره " (١) /

حدثنا حميد بن مسعدة (٢) قال حدثنا بشر بن المفضل (٣) قال حدثنا
داود (٤) عن أبي نضرة قال / سألت ابن عباس عن متعة النساء فقال - أمتقرأ
سورة النساء ؟ قال قلت - بلى . قال - فما تقرأ فيها (فما استمعت به منهن
الى أجل مسمى) ؟ قال - قلت - لا . لو قرأتها هكذا ما سألتك ، قال فانها
كذا . .

اسناده حسن ولحميد المذكور متابع في حديثه وهو محمد بن المثنى عن
عبد الأعلى عن داود عن أبي نضرة به كما في ذيل الصفحة فيتقوى الاسناد ويصل
الى درجة الصحيح لغيره . .

(١) ١٧٧ / ٨ - وله طريق أخرى أجود من هذه حدثنا محمد بن المثنى قال
حدثني عبد الأعلى قال حدثني داود عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن
المتعة فذكر نحوه ١٧٧ / ٨ .

(٢) هو حميد بن مسعدة السامي صدوق من العاشرة مات سنة ٤٤ م ع ٢٠٣ / ١

(٣) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبو اسماعيل البصري ثقة ثبت عابد من

الثامنة توفي سنة ست أو سبع وثمانين بعد المائة . ع - تقريب ١٠١ / ١

(٤) هو ابن أبي هند القشيري ثقة متفق كان يهمل بآخروه من الخامسة خت م ع

انظر التقريب ٢٣٥ / ١ - الكبير ٢ / ١ / ١١ - وابن أبي حاتم

وأخرج عبد الرزاق (١) ، عن ابن جريج (٢) قال أخبرني عطاء (٣)
أنه سمع ابن عباس يراها الآن حالاً وأخبرني أنه كان يقرأ (فما استمتعتم به
منهن فأتوهن أجورهن) ..

اسناده صحيح ..

وقال ابن جريج (٤) /

حدثنا ابن المثنى (٥) قال حدثنا أبو داود (٦) قال حدثنا

(١) المصنف ٤٦٨/٧ وأخرجه أبو الفتح من طريق عبد بن حميد عن أبي
داود به ص ١٢٨ إلا أنه قال عمير بن بريم وهو تصحيف ظاهر ..

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه
فاضل وكان يدلس ويرسل . ع . تقريب ص ٢١٩ ..

(٣) هو ابن أبي رباح المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الأرسال من الثالثة
مات سنة أربع عشرة . ع . تقريب ص ٢٣٩ ..

(٤) في تفسيره ١٧٧/٨ ..

(٥) سبقت ترجمته ..

(٦) هو سليمان بن داود أبو داود الطيالسي البصري ثقة حافظ غلط في
أحاديث من التاسعة توفي سنة ٢٠٤ ، خت م ع - تقريب ص ١٣٣ ..

شعبة (١) عن أبي اسحاق (٢) عن عمير (٣) أن بن عباس قرأ (فما استضعتم به منهن الى أجل مسمى) . .

اسناده صحيح ، وقال ابن جرير (٤) /

حدثنا أبو كريب (٥) قال حدثنا يحيى بن عيسى (٦) قال حدثنا نصير بن أبي الأشعث (٧) قال حدثني ابن حبيب (٨) بن أبي ثابت عن

(١) هو ابن الحجاج تقدمت ترجمته .

(٢) أبو اسحاق هو السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله ثقة عابد من الثالثة اختلط بآخره - ع - تقريب ٧٣/٢ .

(٣) هو عمير بن عبد الله الهلالي أبو عبد الله المدني مولى أم الفضل تابعي ثقة أخرج له الشيخان وغيرهما ترجمة ابن أبي حاتم ٣/١/٣٨٠ ونقل في التهذيب توثيقه عن ابن اسحاق والنسائي وابن حبان ١٤٨/٨ .

(٤) ١٧٦/٨ - ١٧٧ .

(٥) أبو كريب/ محمد بن الملا بن كريب الهمداني الكوفي الحافظ أحد الأئمة المكثرين (ع) توفي سنة ٢٤٨ . الخرجي - خلاصة تذهيب الكمال ٢/٢٤٦ .

(٦) يحيى بن عيسى الرطلي صدوق يخطي روى بالتشيع من التاسعة مات سنة احدى ومائتين بخ م د ت ق - تقريب ٣٧٨ ترجمة البخاري في التاريخ الكبير ٤/٢/٢٩٦ وابن أبي حاتم ٤/٢/١٧٨ .

(٧) هو الأسدي أبو الوليد الكوفي ثقة من السابعة خ تقريب ٣٥٧ .

(٨) لحبيب أربعة أولاد كلهم ثقات كما قال الدارقطني قال أحمد شاکر ولم يتميز

لى من منهم الراوى . وعلى كل لا يضير هذا ما داموا موثقين .

انظر ابن جرير ١٧٧/٨ . .

أبيه (١) قال أعلمني ابن عباس مصحفا فقال هذا على قراءة أبي ، قال أبو كريب قال يحيى فرأيت المصحف عند نصير فيه (فما استمعتكم به منهن الى أجل مسمى) . هذه الآثار تثبت الحرف الذى كان يقرأ به ابن عباس . . . وروى هذا الحرف أبى بن كعب أيضا رضى الله عنهم (٢) . .

وقد أجاب العلماء عن هذه القراءة بأجوبة تتلخص فيما يلى /
أولا - ان قوله (الى أجل مسمى) ليس بقرآن وليس بمنزل من الله تعالى ولو كان قرآنا لوحدناه فيه ولقرئ به فى المحاريب وكفى بالمصحف واجماع الصحابة على أنه ليس منه (٣) . .

ثانيا - وقال ابن جرير بعد سرد أسانيد القراءة ما لفظه " وأما ما روى عن أبى بن كعب وابن عباس من قراءتهما (فما استمعتكم به منهن الى أجل مسمى) فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحب المسلمين وغير جائز لأحد أن يلحق فسى كتاب الله تعالى شيئا لم يأت الخبر القاطع المذرع عن لا يجوز خلافه " (٤) .

(١) هو حبيب بن أبى ثابت الاسدى ابو يحيى ثقة فقيه جليل وكان كثير الارسال والتدليس من الثالثة مات سنة تسع عشرة ومائة ع تقريب ٦٣ .

(٢) أخرجه عنه ابن جرير ١٧٧/٨ .

(٣) المقدسى ص ١٢٨ - تحريم نكاح المتعة .

(٤) تفسير الطبرى ١٧٥/٨ وهذا يرد ما نقله الشوكانى فى النيل ١٥٥/٢/٣

حين قال ويروى أيضا عن ابن جرير جوازه ومعد التأمل وجدت أن النص من قوله " فلم يبق اليوم فى ذلك خلاف الخ . . مأخوذ حرفيا من الاعتبار للحازمى ص ١٧٧ - وفيه ويروى أيضا عن ابن جرير جوازه . . فتبين أن فى النقل تصحيفا . .

ثالثا - ان القرآن من شرط ثبوته التواتر ولم تتواتر هذه القراءة ان لم تتجاوز حد
الآحاد فليست بقرآن ولا سنة لأجل روايتها قرآنا فيكون ممن قبيل التفسير
للآية وليس ذلك بحجة (١) ..

رابعا - قال من لم يشترط التواتر في ثبوت القرآن فلا مانع من نسخ ظني القرآن
بظني السنة كما تقرر في الأصول (٢) وعليه فتكون أحاديث التحريم ناسخة
لما وردت به قراءة ابن عباس ..

خامسا - لو كان في القرآن ذكر الأجل لما دل أيضا على متعة النساء لأن الأجل
يجوز أن يكون داخلا على المهر فيكون تقديره - فما دخلتم به منهن بمهر
الى أجل مسمى فأتوهن مهور عن عند حلول الأجل (٣) ..

سادسا - ليست هذه القراءة متواترة وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد ونحن لا ننكر
أن المتعة أحلت في أول الاسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك (٤).

سابعا - ان كان هذا الحرف نزل فلزيب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة فيكون
منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف (٥) ..

ثامنا - لو مشينا على الاحتجاج بهذا التفسير كخبر آحاد فهو معارض بأقوى منه
لأن جمهور العلماء على خلافه ولأن الأحاديث الصحيحة الصريحة قاطعة
بكثرة بتحريم نكاح المتعة الى يوم القيامة (٦) ..

-
- (١) الشوكاني - نيل الأوطار ١٥٧/٢/٣ .
(٢) نفس المصدر والصفحة . (٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٢٩/٢ .
(٤) ابن تيميه - مناج السنة النبوية ١٥٦/٢ .
(٥) نفس المصدر والصفحة .
(٦) محمد الأمين - أضواء البيان ٢٨٤/١ .

وهذا جواب حسن وجيه - وهو المختار من الأوجه عندى (١) ..
تاسما - أويكون الأمر بالآيتاء فى الوقت تنبيهها على الآيتاء فى النكاح المالمسق
وغاية ما يقال انها قراءتان وكلاهما حق ..

فالأمر بالآيتاء فى الاستمتاع الى أجل واجب اذا كان ذلك حلالا وهذا
كان فى أول الاسلام فليس فى الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها الى أجل مسمى
حلال فانه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن الى أجل بل قال " فما استمتعتم
به منهن فاتوهن أجورهن " فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم
وطء شبهه ولهذا يجب المهر فى النكاح الفاسد بالسنة والمتنع اذا اعتقد حل
المتعة وفعلها فعليه المهر .. وأما الاستمتاع المحرم فلم تتناوله الآية (٢) ..
وفى كلام شيخ الاسلام نظر ..

فان قوله فليس فى الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها الى أجل مسمى
حلال فانه لم يقل " وأحل لكم أن تستمتعوا بهن الى أجل مسمى الخ محل تأمل ..

(١) وسبب الاختيار أمران أولا ان هذا القول يقطع شبهة المخالف فلا يورد عليه
شبهه لوضوحه وواقعيته ، ثانيا ان هذا القول هو الذى تقويه آيتا المؤمنين
والمعارج ان كلاهما تدلان على تحريم المتعة وهما ترشدان أيضا الى أن
آية النساء غير واردة فى المتعة وبالتالى تسقط قراءة ابن عباس .. ان
لا يمد وكون هذا الحرف خبر آحاد عورس بنص قرآنى وخبر نبوى أصح منه
أيضا . يقول علامة المراق الالوسى " القراءة شاذة وما دل على التحريم
كآية الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهن قطعى فلا تعارضه " ..
روح المعانى ٦/٧ .

(٢) ابن تيميه - منهاج السنة ١٥٦/٢ .

ان سياق الآية وارد فى النكاح الحلال فبعد أن بينت الآيات التى قبلها
الأنكحة المحرمة قال وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم محصنين غير
مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن . . فالضمير فى منهن من قوله
" فما استمتعتم به منهن " راجع الى ما وقع عليه الحل والآية فى تبيان ذلك . .
عاشرا - هذه القراءة على الرغم من شذوذها ومعارضتها بأقوى منها - فلو فرضنا
جدلا أن الدليلين متساويان فى القوة وتعارضها فى الحل والحرمه يلزم تقدّم دليل
الحرمه منهما . لأن الحظر مقدم على الاباحة (١) . .

قلت / حرر السيوطى ما فصله ابن الجزرى فى موضوع القراءات فقال / وقد
تحرر لى منه أن القراءات أنواع ،،،،
الاول - المتواتر وغالب القراءات كذلك .
الثانى - المشهور وعرفه .
الثالث - الآحاد وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو المربية أو لم يشتهر الاشتهار
المذكور ولا يقرأ به .
الرابع - الشاذ وهو ما لم يصح سنده .
الخامس - الموضوع كقراءات الخزاعى ،
وظهر لى سادس يشبه من أنواع الحديث المدرج وهو ما زيد فى القراءات
على وجه التفسير كقراءة سميد بن جبير (وله أخ أو أخت من أم) وذكر أمثلة ..
قال ابن الجزرى - وربما كانوا يدخلون التفسير فى القراءات ايضا كما ميانا

لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قرآنا فهم آمنون من الالتباس
وربما كان بعضهم يكتبه معه (١) . .

قلت ومن النوع السادس قراءة ابن عباس فهي بمثابة التفسير وعلى كل فقد
جاءنا عن الذى لا ينطق عن الهوى تحريم المتعة الى يوم القيامة فوجب المصير
اليه (٢) والله أعلم . .

أضواء على آية النساء / -

قال الله تعالى - عقب بيان المحرمات فى النكاح - /

(وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما
استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد
الفريضة ان الله كان عليما حكيم) (٣) . .

هذه الآية الكريمة يبرز من سياقها أن المقصود بذلك النكاح لا المتعة
وذلك من وجوه عدة / -

(١) الاتقان فى علوم القرآن باختصار ١ / ٧٧ .

(٢) الشيعة الامامية المجوزون للمتعة ينفون أن تكون هذه القراءة قرآنا قالوا
بل هى تفسير أخذته خبر الأمة عن الرسول صلى الله عليه وسلم قالوا ومعنى
قول ابن عباس (والله لأنزلها الله كذلك) - ان الله أنزل تفسيرها كذلك .
محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) النساء ج ٥ - آية ٢٤ .

أولاً - ان الله جل وعلا بدأ يذكر المحرمات فى النكاح ومعد أن أنهى
البيان فى ذلك عطف بقوله (وأهل لكم ما وراء ذلكم) فتمين ان يكون المعنى
اباحة نكاح ما عدا المحرمات لا محالة لأنه لا خلاف فى أن النكاح مراد بذلك
فوجب أن يكون ذكر الاستمتاع بيانا لحكم المدخول بها بالنكاح فى استحقاقها
لجميع الصداق (١) . .

ويكون المعنى الاجمالى - فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح
الصحيح فاتوهن مهورهن . .

قال ابن جرير - هو أولى التأويلين بالصواب (٢) . .

أما قول الشيعة ان الأمر بإيفاء الأجر إشارة الى أن العقد عقد ايجار
ونكاح المتعة استئجار لمنفعة البضع (٣) . .

فيرده قول الله تعالى " فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن " (٤) ،
فسمى المهر أجرا وسمى بذلك لأنه يدل عن منفعة البضع ، وللمهر أسماء كثيرة (٥) .
ثانيا - قول الله تعالى - " أن تبتغوا بأموالكم محصنين " - والا حصان
لا يكون الا فى نكاح صحيح لأن النكاح بالمتعة لا يكون محصنا فلا يتناوله هذا الاسم
عند المجيزين فعلمنا أنه أراد النكاح (٦) . .

(١) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٩/٢ .

(٢) تفسير الطبرى ١٧٨/٨ .

(٣) الروضة البهية .

(٤) آية

(٥) له ثمانية أسماء مجموعة فى قول الشاعر/

صداق ومهر نحلة وفريضة حياء وأجر ثم عقر علائق

وزاد بعضهم الأول لقوله تعالى " ومن لم يستطع منكم الاولا . الخليل الشربيني

مغنى المحتاج ٢٢٠/٣ (٦) الجصاص/ أحكام القرآن ١٧٩/٢ / ١٨٠ .

وقد تقدم أن جريجاً سأل عما إذا هل المتعة احصان ؟ فقال - لا أعلم
وما راجعت فيهن أصحابي . .

لكن الامامية لا يثبت عندهم حكم الاحصان الا بالمعقد الدائم أو المطلق
بخلاف المعقد المنقاع (١) فلا احصان به فلزمهم أن يفسروا بالنكاح الصحيح ..

ثالثاً - في قوله جل وعز " غير مسافحين " اشارة الى تحريم المتعة أيضاً
وذلك لما كان الزنا ليس الا مجرد سفح الماء في الرحم وليس لأحكام النكاح به
تعلق سماه الله تعالى سفاحاً ، ولما كانت المتعة لا تتعلق بها لوازم الزوجية
أيضاً أشبهت السفاح ولعل هذا هو السر في تسمية بعض الصحابة لها بالسفاح . (٢)

رابعاً - ان سياق ما بعد الآية وما قبلها منصب في النكاح الشرعي حيث
يقول الله تعالى بعد الآية مباشرة " ومن لم يستلح منكم طويلاً أن ينكح المحصنات
المؤمنات " (٣) فدل على أن القرآن الكريم في هذه الآيات يبين أحكام النكاح
الذي فصل أحكامه وأرسل قواعده . . لا متعة النكاح التي لا هدف لها سوى
مباشرة الجنس ليس الا . .

وروى ابن عبد البر (٤) عن الليث (٥) بن سعد عن

(١) الحلبي - المختصر النافع ، الفصل الاول في حد الزنا ص ٢١٣ .

(٢) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٠ / ٢ .

(٣) النساء - آية ٢٥ .

(٤) كذا في التلخيص ١٥٨ / ١ / ٢ / ١٥٩ وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن

١٢٨ / ٢ - قال وحدثننا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن

محمد اليمان قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا ابن بكير عن الليث به . .

(٥) امام مشهور ثقة ثبت فقيه ع تقريب ص ٢٨٧ .

بكير بن الاشيج (١) عن عمار مولى الشريد (٢) سألت ابن عباس عن المتممة
أسفاح هي أم نكاح ؟ قال - لا سفاح ولا نكاح . قلت - فما هي ؟ قال - المتممة
كما قال الله . قلت - هل عليها حيضه ؟ قال - نعم . قلت - يتوارثان ؟
قال - لا . . .

وهو من أدلة الاباحة المطلقة ويشمر بأن الاباحة مأخوذة من آية النساء
" فما استمتعتم به منهن " الآية . . .

وروى عن ابن عباس أن هذه الآية ليس المراد بها متعة النكاح وانما
المقصود بالاستمتاع في الآية الجماع ، . . .
قال ابن جرير (٣) /

حدثنا المشني (٤) قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني معاوية بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله " فما استمتعتم به منهن فأتوهن
أجورهن فريضة " يقول اذا تزوج الرجل منكم المرأة ثم نكحها مرة واحدة فقد

(١) هو بكير بن عبد الله بن الاشبح المصري ثقة من الخامسة ع تقريب ص

٤٧ / ٤٨ .

(٢) هو عمار بن أبي عمار - مولى بني هاشم صدوق ربما أخطأ من الثالثة ،

م ع - مات بعد العشرين ، تقريب ص ٣٥٠ - تهذيب ٧ / ٤٠٤ .

(٣) تفسير الطبري ٨ / ١٧٥ .

(٤) وأخرجه ابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه عن علي بن أبي طلحة كذا في

الدر - ٢ / ١٣٩٠ . للسيوطي . .

وجب صداقها كله " . .

اسناده ضعيف - لان فيه المثنى وهو مجهول وفي السند انقطاع لأن

على بن أبى طلحة لم يسمع من ابن عباس (١) . .

والمشهور عن ابن عباس الاستدلال بالآية على المتعة كما تقدم فهذا الاثر

مع ضعفه معارض بما ثبت عنه والله أعلم . .

وجمهور أهل العلم يرون ان الآية انما تمنى النكاح . .

قال ابن جرير (٢) /

حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد (٣) في قوله

تعالى " فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضه " . قال هذا النكاح

وما في القرآن الا نكاح اذا أخذتها واستمتعتم بها فأعطوها أجرها الصداق . .

فان وضعت لك منه شيئا فهو لك سائغ فرض الله عليها المدة وفرض لها الميراث ،

قال والاستمتاع هو النكاح ههنا اذا دخل بها . .

اسناده الى ابن زيد صحيح . .

(١) انظر العلائق - جامع التحصيل ٥٧١/٢ - الذهبي ١٣٤/٣ - من الميزان -

ابن حجر - التهذيب ٣٣٩/٢ .

(٢) ١٧٦/٨ من تفسيره . .

(٣) هو محمد بن زيد بن المهاجر القرشي التيمي المدني ثقة من الخامسة

ستند القول الثاني / ان المتعة انما يرخص فيها للمضطر فقط . .
عن ابي جمرة (١) قال سمعت ابن عباس وسئل عن متعة النساء فرخص
فيها فقال له مولى له (٢) انما كان ذلك وفي النساء قلة والحال شديد فقال ابن
عباس نعم (٣) . .

فتصديقه لمولاه يدل على أنه انما رخص فيها للأمر التالية /

- (١) الاغتراب بسبب الجهاد في سبيل الله تعالى .
- (٢) قلة النساء بحيث يصعب التزوج لعدم توفر النساء في تلك الحال .
- (٣) شدة الحاجة الى النكاح . .

وقد ورد تصريح ابن عباس بأنه لا يرخص فيها الا لمضطر . .

(١) هو أبو جمرة - نصر بن عمران الضبعي البصري نزيل خراسان مشهور بكنيته

ثقة ثبت من الثالثة مات سنة ثمان وعشرين - ع تقريب ٣٥٧ .

(٢) قال ابن حجر - لم أقف على اسمه صريحا وأظنه عكره .

فتح - ١٧١ / ٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٦ / ١ / ٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى

٢٠٥ / ٧ - من طريقه ، والبيهقي أيضا من طريق الاسما عيلي " انما كان

ذلك في الجهاد والنساء قليل فقال ابن عباس صدق ٢٠٤ / ٧ ، وأخرجه

الطحاوي ٢٦ / ١ / ٢ - شرح معاني الآثار ، وأبو الفتح المقدسي في

رسالته " تحريم نكاح المتعة " من طريق البخاري ص ١١٢ / ١١٣ . .

قال الخطابي (١) نا ابن السماك (٢) نا الحسن بن سلام (٣)
نا الفضل بن دكين (٤) نا عبد السلام (٥) عن الحجاج (٦) عن أبي
خالد (٧) عن المنهال (٨) عن سميد بن جبير (٩) قال قلت لابن عباس

-
- (١) هو الامام العلامة المفيد المحدث الرحال أبو سليمان حمد بن محمد بن
ابراهيم البستي الخطابي صاحب التصانيف ، سمع أبا سميد ابن الاعرابي
بمكة واسماعيل الصفار وطبقته ببغداد وأبا بكر بن داسه بالبصرة وأبا العباس
الاصم وطبقته بنيسابور روى عنه الحاكم وأبو حامد الاسفراييني وخلق
وتوفى ببست في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة -
الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/٢ / ١٠١٨ / ١٠١٩ / ١٠٢٠ .
- (٢) هو أبو العباس محمد بن صبيح بن السماك كان من الزهاد وذا قدر عند
الرشيد ترجمه أبو نعيم في صفحات وساق أحاديث من طريقه ومواعظ في
الزهد قالها في مجالس وعظه وتذكيره توفي بالكوفة سنة ١٨٣ . حلية
الأولياء ٤ / ٢ / ٢٠٣ وما بعدها . .
- (٣) الحسن بن سلام لم أعرفه .
- (٤) هو أبو نعيم ثقة ثبت من التاسعة ع تقريب ٣٧٥ .
- (٥) عبد السلام هو ابن حرب الكوفي يكنى أبا بكر ثقة حافظ له مناصب من صفار
الثامنة مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة ع تقريب ٢١٣ .
- (٦) هو الحجاج بن أرطاة الكوفي صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة
مات سنة خمس وأربعين بخ م ع تقريب ٦٤ .
- (٧) أبو خالد اسمه يزيد بن عبد الرحمن الدالني الكوفي صدوق يخطئ كثيرا
وكان يدلس من السابعة ع = تقريب ص ٤٠٣ - تهذيب ١٢ / ٨٢ .
- (٨) هو المنهال بن عمرو الأسدي صدوق ربما وهم من الخامسة خ ع = تقريب
ص ٣٤٨ ، تهذيب ١٠ / ٣١٩ .
- (٩) هو سميد بن جبير الأسدي الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة - ع -
تقريب ص ١٢٠ . .

لقد سارت بفتياك الركبان وقالت فيها الشعراء قال وما قالوا قلت قالوا /

قد قلت للشيخ لما طال محبسه

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

هل لك في رخصة (١) الا طرف آتية (٢)

تكون مشواك حتى مصدر الناس

قال فقال سبحان الله والله ما بهذا أفنت وما هي الا كالميتة لا تحل

الا للمضطر ..

اسناده ضعيف - لأن فيه الحجاج وأبا خالد كلاهما مدلس وقد عنعنا ،

وللبیهقی ألا انما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير (٣) ..

(١) أى ناعمة الأطراف - الرازی - مختار الصحاح ص ٢٣٩ .

(٢) أى طيبة النفس - الفيروز آبادی - القاموس المحيط ١ / ٢ / ٢٠٥ .

(٣) السنن الكبرى ٧ / ٢٠٥ ، من طريق الحسن بن عمار عن المنهال به

الا أنه قال /

" يا صاح هل لك في بيضاء بهنكة " هكذا في السنن بتقديم النون على

الكاف وفي القاموس : " البهكن " بتقديم الكاف كجعفر الشاب الفاضل

ص ٢ / ٢ / ٢٠٦ . وفي سننه الحسن بن عمار متروك كما في النسائي ،

الضعفاء والمتروكون ص ٣٤ - ابن حجر - تقريب ص ٧١ .

ولمحمد بن خلف المصروف بوكيع (١) / قال فكرها أو نهى عنها (٢) /
ولأبي نصر المقدسي فخرج يوم عرفة فقال أيها الناس إنها لا تحل إلا لمن
اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير (٣) ..
وزاد في رواية أخرى عن أبي شهاب الحارثي عن الحجاج به " ولا يجوز
إلا بولي وشاهدين والسلطان ولي من لا ولي له " ..

-
- (١) هو محمد بن خلف بن وكيع القاضي أختباري علامه له تصانيف يروى عن
الزبير بن بكار وأبي حذافه السهمي وعنه الجمالي وابن المطهر قال أبو
الحسين بن المنادي أقل الناس عنه للين شهر به مات سنة ست وثلاثمائة
قلت صدوق إن شاء الله . الذهبي - ميزان الاعتدال ٣ / ٥٣٨ . وفي
لسان الميزان ٥ / ١٥٢ ، وقال الدارقطني كان عالما فاضلا نبلا فصيحاً
من أهل القرآن والفقه والنحو ، له تصانيف كثيرة ، وقال الخطيب كان عالماً
فاضلاً حسن الأخبار عارفاً بأيام الناس . .
- (٢) أخرجه في كتابه " الغرر من الأخبار " قال نا علي بن مسلم نا أبو داود
الطيالسي نا حوّل أبو عبد الله عن داود بن أبي هند عن سميد بن جبير
كذا في التلخيص الحبير ٢ / ١ / ١٥٨ . .
- وقال في الفتح ٩ / ١٧١ " أن هذا الإسناد أحسن من أسناد البيهقي " . .
- (٣) في رسالته / " تحريم نكاح المتعة " ص ١٤٧ ، من طريق يحيى عن الحجاج
عن المنهال به . .
- لكن الخطابي رواه كما سبق من طريق عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد
عن المنهال . فيحتمل أن يكون الحجاج وهو المصروف بالتدليس في بعض
روايته للحديث حذف أبا خالد شيخه لأنه أيضاً أخذ عن شيخ أبي خالد
أعني المنهال . وانظر ابن حجر - تهذيب ١٠ / ٣١٩ فيكون من قبيل التدليس
ويحتمل أيضاً أن يكون سمعه مرة من أبي خالد وأخرى من المنهال فحدث عن
هذامرة وعن ذاك أخرى . ومن المحتمل أيضاً أن يكون سقط لفظ أبي خالد
من النسخة المخطوطة لأبي الفتح . .

وأخرجه ابن جرير في تهذيبه - وابن المنذر (١) والطبراني عن سميد بن جبير (٢) وفيه فقال ابن عباس / انا لله وانا اليه راجعون ، والله ما بهذا أفقت ولا هذا أردت ولا أحلت منها الا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير . .

قال الهيثمي / وفيه الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس ومقية رجاله رجال الصحيح (٣) . .

قلت / وسند القصة عند الطبراني أمثل من الأسانيد الأخرى ولولا عنمة المدلس لما نزلت مرتبته عن درجة الحسن . .

ويشبه أن يكون ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي جمرة الضبي السابق شاهدا لهذه القصة لموافقة ابن عباس مولاة فيما قاله . . ان معناه أنها لا تحل الا في حالة خاصة وظروف معينة وهي حالة الاضطرار . .

وأخرج المقدسي والحازمي عن سميد بن جبير ابن عباس قال "لا تحل المتعة الا للمضطر" (٤) . .

(١) كذا في الشوكاني - فتح القدير ١ / ٤٥٥ .

(٢) في المعجم الكبير وفي سنده مدلس قاله الفاسي - في جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ١ / ٥٦٠ . .

(٣) كذا في مجمع الزوائد ٦ / ٢٦٤ .

(٤) المقدسي ص ١١٣ - والحازمي في الاعتبار ص ١٨٠ - من طريق الخطابي به يذكر الأبيات ويذكر كلام ابن عباس السابق وزاد وما تحل الا للمضطرين وما هي الا كالميتة والدم ولحم الخنزير . .

زاد المقدسي قوله " يعنى أن ليس هذا فى متعة النساء إنما هو فى
متعة الحج الذى نسخ الى العمرة " . وهو تفسير غير مطابق للمقصود إذ ليس
للمتعة الحج هنا دخل بل الثابت عن ابن عباس أنه كان يأمر بمتعة الحج (١) ..
فدللت هذه الآثار الواردة عنه أنه أباحها للضرورة لا على أنها نظام عام
وعلى هذا القول اقتصر جماعة (٢) فى روايتهم عنه . .

وقد تعقب العلماء هذا المسلك القياس لعدم استواء الملة فى الحالتين
مما حدا ببعضهم الى توهين هذه الرواية واستبعاد صدورها منه لغزارة فقهه ..
قال الخطايب / بعد حكاية هذا القول . . " فهذا يبين لك أنه إنما
سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالضرر الى الطعام الذى به قوام الأنفس ومده
يكون التلف وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها ممكنة وقد تحسم ماداتها
الصوم والملاج فليس أحدهما فى حكم الضرورة كالآخر " (٣) . .

قلت قوله وقد تحسم ماداتها بالصوم ، إشارة الى ما صرح عنه صلى الله عليه

(١) ففى البخارى ص ١٩٣/١/١ - عن أبى جمرة قال تمتعت فنهانى ناس

فسألت بن عباس فأمرنى . . . الخ . . .

(٢) الاعتبار للحازمى ص ١٢٩ ،

الخطايب - معالم السنن ص ١٩١/٣ .

(٣) معالم السنن ص ١٩١/٣ .

وسلم " ومن لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء " (١) . .

وقال الجصاص في معرض استبعاد نسبة هذه الرواية الى ابن عباس " وأخلق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواتها لأنه كان رحمه الله تعالى أفقه من أن يخفى عليه مثله " (٢) . .

يقصد بذلك الفرق بين المضار الى الأكل والشيق الى النكاح ،
أما خفاء نص تحريم المتعة عليه فلا غرابة فيه . .

فقد خفى على عدد من جلة الصحابة أحاديث كثيرة مع قريبهم من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتقدمهم في السن وأول صحبتهم . .

(١) متفق عليه وهذا الحديث من أدلة تحريم المتعة وايضا أنه الرسول
صلى الله عليه وسلم أرشد الشباب الذين لم يجدوا الهبة - الى الصيام ،
ولو كانت المتعة مشروعة لأرشد اليها لأنها أخف مؤنة من النكاح الشرعي
لكونها لا توجب مهرا ولا نفقة الا ما اتفقا عليه ولا شك أن تكاليفها
أخف والتزاماتها أسهل ، ولذا يقول أبو سعيد " كنا نستمتع بالقبضة
من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " . .

(٢) أحكام القرآن ص ١٨٠ / ٢ . .

فخفي عن عمر حديث المها* (١) والجزية (٢) حتى أخبره بهما
عبد الرحمن بن عوف وخفي عليه حديث الاستئذان (٣) حتى أخبره به أبو
موسى . .

ومثل هذا كثير وقع للصحابة ، ارجع الى الاحكام (٤) تجد قضايا كثيرة
في الموضوع . .

(١) عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج الى الشام حتى اذا
كانوا بسرغ بلغه أن المها قد وقع بالشام فاستشار أصحابه فأختلفوا عليه
عدامهاجرة الفتح فكلهم اشار بالرجوع وكان عبد الرحمن متفيا فلما جاء
قال له ان عندي في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا
فرارا منه " متفق عليه - البخارى - كتاب الباب باب ما يذكر في الطاعون
١١ / ٢ / ٢ ، مسلم وغيرهما . .

(٢) روى مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عمر ذكر المجوس فقال ما أدرى
كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " رواه مالك وغيره وفي
سنده انقطاع . .

(٣) عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثا فلم يؤذن له
فرجع فأرسل عمر في أثره فقال لم رجعت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع قال لتأتيني على ذلك ببينة
أولا فملن بك فجاءنا أبو موسى متقما لونه ونحن جلوس فقلنا ما شأنك فأخبرنا
وقال فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم قلنا سمعنا فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره
متفق عليه . .

(٤) الاحكام في أصول الأحكام - لابن حزم ص ١٢٢ / ٢ . .

واكبر دليل على بطلان هذا القياس هو ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
من تحريم المتعة عام الفتح الى يوم القيامة . ولا قياس مع النص . . وهنا سؤال
يفرض نفسه وهو /

ان ابن عباس قد بلغه من على بن أبي طالب تحريمها بخير فكيف ساغ
له القياس مع وجود النص والاطلاع عليه ، حتى ان ابن الزبير لما حاوره في شأنها
قال له " لقد فعلت في عهد امام المتقين " . . وذلك في خلافة ابن الزبير كما
يدل على ذلك قوله " فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجار بيتك " (١) فالجواب :
ان ابن عباس لم يكن مستنده في ذلك الا آية الاستمتاع وفعلها في عهد
الرسول عليه الصلاة والسلام في ظروف الغزو والعنت في الأسفار فمئذ ما أعلم
تحريمها بخير التي وسع الله فيها على المسلمين أدرك زوال الأسباب المرخصة
فيها فبقى على تحريمها في حالة السعة وابطاحتها في حالة الضيق (٢) ولو أعلم

(١) يرى جماعة من أهل العلم أنه رجع عقب تبين على بن أبي طالب له النهي

عنها - راجع المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٤٤ -

والجصاص - أحكام القرآن ١٨٠ / ٢ ، وما بعدها . .

(٢) قال محمد جمال الدين القاسمي / عند ذكر أسباب اختلاف الصحابة

والتابعين في الفروع ما نصه " ومنها اختلافهم في الجمع بين مختلفين

مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة عام خير ثم رخص فيها

عام أو طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة والنهي

لأنقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك ، وقال الجمهور ، كانت الرخصة

اباحة والنهي نسخا لها " . .

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٣٢٨ . .

بتحريمها تأبيداً لقامت عليه الحجة ولما استمر في الترخيص فيها لمن احتاج اليها ..
وذكر الألويسي أنه استمر على القول بجوازها حتى الى ما بعد وفاة علي
رضي الله عنه (١) ، وهو ظاهر محاورته مع ابن الزبير في عهد خلافته (٢) ..

مستند القول الثالث - أنها نسخت بآية أخرى :-

عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال . . انما كانت التمتع في أول الاسلام
كان الرجل يقدم البلده وليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم
فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية الا على أزواجهم أو ما ملكت
أيماهم " قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام . .

أخرجه الترمذي في جامعه (٣) والطبراني (٤) والبيهقي (٥) من طريق

(١) روح المعاني ٦/١/٣ .

(٢) تولى الخلافة تسع سنين قتل في ذى الحجة سنة ثلاث وسبعين . .
تقريب ص ١٧٣ .

(٣) تحفة الاحوذى ٢٦٩/٤ ، قال حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا سفيان بن
عقبة أخو قبيصة بن عقبة أخبرنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن
كعب به . قال الحازمي " هذا اسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة الرندي
يسكن الريذه " الاعتبار ص ١٧٩ وضعفه ابن حجر - وقال انه شأن مخالف
لما تقدم من علة اباحتها -

الفتح ١٧٢/٩ . والشوكاني - النيل ١٤٤/٢/٣ . .

(٤) كذا في فتح القدير - للشوكاني ٤٥٥/١ .

(٥) في سننه ٢٠٥/٧ - ٢٠٦ . .

موسى بن عبيدة أيضا وزاد " وكانوا يقرأون هذه الآية " فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى " فكان الرجل يقدم الخ . حتى نزلت هذه الآية " حرمت عليكم أمهاتكم " . . الخ . . فنسخ الله عز وجل الأولى فحرمت المتعة وتصدىقها من القرآن " الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم " وما سوى هذا الفرج فهو حرام . .

وللحازمي (١) بعد ذكر الآية " فترك المتعة وكان الا حصان اذا شاء طلق واذا شاء أمسك ويتوارثان وليس لهما من الأمر شيء . .
واسناده ضعيف كما تقدم . .

(١) في الاعتبار ص ١٧٨ - ١٧٩ " من طريق روح بن عباد ثنا موسى بن عبيدة الرزدي به وقال هذا اسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة وهو الرزدي يسكن الريذه " . . والريزي هذا قال فيه أحمد منكر الحديث وقال الذهبي قال علي بن المديني عن القطان قال كنا نتقيه تلك الأيام وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن عدي الضعف على رواياته بين ، وقال ابن معين ليس بشيء وقال مرة لا يحتج بحديثه ، وقال ابن سمد ثقة وليس بهجة ، وقال يعقوب بن شيبة صدوق ضعيف الحديث جدا . .

البخاري - الضعفاء الصغير ص ١٠٧ . .

الذهبي - الميزان ٢١٣/٤ . .

وقال أبو بكر الجصاص (١) /

وحدثنا جعفر بن محمد (٢) قال حدثنا حجاج (٣) عن ابن جريج
وعثمان بن عطاء (٤) عن عطاء الخراساني (٥) عن ابن عباس في قوله تعالى
" فما استمتعتم به منهن " قال نسخها " يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعدتهن " ..

-
- (١) في تفسيره أحكام القرآن ١٧٨/٢ ، وأبو بكر الجصاص هو الملامة أحمد بن
علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص ولد سنة خمس وثلاثمائة وسكن بغداد
وانتهت إليه رئاسة الحنفية وسئل العمل بالقضاء فاستنع تفقه على أبي
الحسن الكرخي وتخرج به وكان على طريقة من الزهد والورع وله تصانيف
منها أحكام القرآن وشرح مختصر الطحاوي وغيرها - توفي يوم الأحد سابع
ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة ببغداد ، بن فظلوبغا تاج التراجم
ص (٦) ٠٠ وأخرجه أبو داود في ناسخه وابن المنذر والنحاس من طريق
عطاء به وزادوا بعد قوله حتى نزلت " حرمت عليكم " ونزلت " والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " ، واللائق يئسن من المحيض من نسائكم ان
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر " ، كذا في الدر المنثور للسيوطي ١٤٠ / ٢ ..
- (٢) لم أعرفه ..
- (٣) هو حجاج بن محمد المصيصي ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم
بغداد قبل موته من التاسعة ، مات ببغداد سنة ست ومائتين ع تقريبا ٦٥
تهذيب ٢٠٥ / ٢ ..
- (٤) هو عثمان بن عطاء الخراساني أبو مسعود ضعيف من السابعة ص ق -
تقريب ٢٣٥ ..
- (٥) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهيم كثيرا ويرسل ويدلس من الخامسة
لم يصح أن البخاري أخرجه له م ع تقريب ص ٢٣٦ ، وقال الذهبي " فأما
روايته عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله وهذا الضرب فمرسلة فان الرجل كثير
الارسال - الذهبي - ميزان الاعتدال ص ٢٣ / ٣ ..

اسناده ضعيف - عطاء بن أبى مسلم لم يسمع من ابن عباس (١)
ولو صح هذا لدل على رجوعه عن القول بحلّية المتعة
قال ابن ابى عمرة الأنصارى (٢) انها كانت رخصة فى أول الاسلام ثم أحكم
الله الدين ونهى عنها (٣)

مستند القول الرابع وهو رجوعه الى التحريم وأن ترخيصه فيها انما هو رأى

رأه ثم رجع عنه

قال أبو الفتح المقدسى (٤) :

وأنبأنى أبو الحسن (٥) حدثنا أبو عبد الله الدمشقى (٦) ،

-
- (١) العلائى - جامع التحصيل - ٥٦٣/٢ .
(٢) هو عبد الرحمن بن أبى عمرة الأنصارى يقال أنه ولد فى عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبان فى الثقات
وقال ابن أبى حاتم فى المراسيل ليست له صحبة . ع ابن حجر - تهذيب
٢٤٣/٢٤٢ - تقريب ص ٢٠٧ .
(٣) أخرجه مسلم ١٨٨/١/٥ والبيهقى ٢٠٥/٧ وغيرهما .
(٤) تحريم نكاح المتعة ص ١٤٧ - ١٤٨ .
(٥) شيخ المقدسى - أبو الحسن - على بن موسى الدمشقى حدث عن أبيه
وجماعة وانتهى اليه علو الاسناد بالشام توفى فى صفر سنة ثلاث وثلاثين
واربعمائة ولم يذكر ابن العماد فيه جرحا ولا تعديلا (شذرات الذهب /
ص ٢٥٢/٣) . . .
(٦) قال الذهبى / هو الخطيب أبو عبد الله الحسن بن أحمد الدمشقى المتوفى
سنة أربعمائة واثنين وثمانين ولم يذكره بجرى ولا تعديلا - التذكرة ١١٦٤/٨ ،
ولم أجد ترجمته فى تاريخ بغداد ولا الشذرات ، ولا أدرى أهو من ذكره
الذهبى أم المذكور متأخر كما يظهر من تاريخ وفاته ويجوز أن يكون طال عمره
حتى أدركه أبو الحسن . . .

قال حدثنا ابو الحسن أحمد بن عبد الله بن زريق البغدادي (١) ، قال حدثنا
عبد الرحمن بن أحمد بن رشد بن (٢) قال حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر (٣)
قال حدثني ليث بن عبد الله (٤) وكان جليسا لا ريس عن الحكم بن عبيدة (٥)

(١) هكذا في الطبعة أبو الحسن وصوابه أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن
زريق البغدادي توفي سنة نيف وتسعين وثلاثمائة ، قال محمد بن علي
الصوري كان ثقة مأمونا . .

(الخطيب - تاريخ بغداد - ٢٣٦ / ٤) . .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج أبو محمد الرشيد يني
المهرى المصرى الناسخ توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة عن سن عالية
روى عن أبي الطاهر بن السرح وسلمه بن شبيب ، ولم يذكر فيه جرحا
ولا تمديلا . .

(ابن الصمد - شذرات الذهب ص ٣٠٨ / ٢) . .

(٣) لم أعرفه . .

(٤) لم أجد ترجمته . .

(٥) هو الحكم بن عبيدة الرعيني أو الشيباني مستور من السابعة . .

ق - تقريب ص ٨٠ . .

عن أبان بن أبي عياش (١) عن (الجوزاء) (٢) أن بن عباس جمعهم قبل موته بأربعين يوماً ثم قال /

” انى كنت أقول لكم فى المتعة ما قد علمتم وان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى تقوى وانى رأيت رأيا وقد رجعت عن ذلك الرأى” ..
قال المقدسى ” وهذا يدل على أنه رأى رآه واجتهاد اجتهد فيه ، والرأى يخطئ ويصيب فلما تبين له الخطأ فيه رجع عنه كما يفعل سائر المجتهدين اذا تغير اجتهادهم بالنص المخالف له ” (٣) ..

(١) هو أبان بن أبي عياش البصرى أبو اسماعيل متروك من الخامسة تقريب ٨ ، قال الذهبى - عن شعبة قال لأن يزنى الرجل خير من أن يروى عن أبان وقال دارى وحمارى فى المساكين صدقه ان لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب - فى الحديث - فهو أسوأ النقاد رأيا فيه وقال يحيى بن معين متروك وقال مرة ضعيف وتركه أحمد - انظر بسط ترجمته فى الميزان ١٠/١١/١٢/١٣/١٤/١٥ ، وانظر البخارى - الضعفاء الصغير ص ٢٠ - والتاريخ الكبير ١/٤٤٥ ، النسائى - الضعفاء والمتروكون ص ١٤١ ابن عراق - تنزيه الشريعة المرفوعة ١/١/١٩ ..

(٢) عن الجوزاء هكذا فى الأصل ولعل صوابه عن أبي الجوزاء واسمه أوس بن عبد الله الرسمى يرسل كثيرا ثقة من الثالثة مات سنة ثلاث وثمانين ، ع تقريب ص ٩ - وانظر التهذيب ١/٣٨٣ - وما بعدها ..

(٣) تحريم نكاح المتعة - لأبى الفتح المقدسى ص ١٤٨ ..

اسناده ضعيف جدا ، ومثنه يوحى بوضعه أعنى قوله وان جميع أصحاب رسول الله قد رأى تقويم " وليس من المقول أن كافة صحابة رسول الله نقدوه فى رخصته فى المتعة ولم نطلع على قول عشرة منهم على الأقل ، ولا يعقل استمراره بعد تقويم الجميع له ، ولعل البلية فيه من أبان فقد كذبه شعبه وأقسم على ذلك كما سبق . .

لكن يدل على رجوعه عن ابحاثها /

ما روى (١) عبد الله بن وهب (٢) قال أخبرنى عمرو بن الحارث (٣)

(١) ذكره الجصاص - فى أحكام القرآن ١٧٩/٢ - وقال ان هذا يدل على رجوعه . .

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى مولى لهم أبو محمد المصرى الفقيه ثقة حافظ ، عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين وله اثنان وسبعون سنة - ع تقريب ١٩٣ - وا نظرت تهذيب ص ٧١/٦ وما بعدها . .

(٣) هو عمر بن الحارث بن يعقوب الانصارى مولى لهم المصرى أبو أيوب ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديما قبل الخمسين ومائة . .

ع تقريب ٢٥٨ ، وفى التهذيب ان قتاده وكير بن الأشبح يرويان عنه فهما من شيوخه . . ص ١٥/٨ . .

أن بكير بن الأشبح (١) حدثه أن أبا إسحاق مولى بني هاشم (٢) حدثه أن رجلاً سأل ابن عباس فقال / كنت في سفر ومعي جارية لي مولى أصحاب فأحللت جاريته لأصحابي يستمتعون منها فقال ذاك السفاح . .
اسناده حسن . .

نعم لقائل أن يقول إن ابن عباس يرى أن على المتع بها العدة بما كونه المتع بها يأتيها الثلاثة والأربعة بدون اعتداد بحيضه بين الأول والثاني فهذا هو السفاح . . فتحريمه لها إذا إنما هو لعدم استيفائها قواعدها فالحظر ليس للأصل وإنما هو لأمر ماريء عليه . . فلا يتم هذا دليلاً على رجوعه . .

لكن قال محمد بن خلف في كتاب "الفرر من الأخبار" (٣) /
نا على بن مسلم (٤) نا أبو داود الطيالسي (٥)

(١) هو بكير بن عبد الله بن الأشبح مولى بني مخزوم أبو عبد الله أو أبو يوسف المدني نزيل مصر ثقة من الخامسة مات سنة عشرين وقيل بعدها . .

ع - تقريب ٤٨/٤٧ . .

(٢) أبو إسحاق الدوسي مولى بني هاشم مقبول من الثالثة . .

تقريب ص ٣٩٣ - تهذيب ص ٩/٨/١٢ . .

(٣) كذا في التلخيص ١٥٨/١/٢ .

(٤) هو على بن مسلم الطوسي نزيل بغداد صدوق من العاشرة مات سنة ثلاث وخمسين . . خ د س - تقريب ص ٢٤٩ . .

(٥) هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري ثقة حافظ غلظ في أحاديث من التاسعة مات سنة أربع ومائتين ، خ م ع - تقريب ص ١٣٣ - وا نظر تذكرة الحفاظ ص ١/١/٣٥١/٣٥٢ . .

نا حول أبوعبد الله (١) عن داود بن أبي هند (٢) عن سعيد بن حبيب (٣)
قال قلت لابن عباس ما تقول في المتعة فقد أكثر الناس فيها ، حتى قال فيها
الشاعر /

وذكر البيهقي السابقين . قال / فكرهها أو نهى عنها . .
قال أبو بكر الجصاص / " والصحيح ما روى عن ابن عباس من حظرها وتحريمها
وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها " (٤) . .
وقال الترمذي " وإنما روى عن ابن عباس شي * من الرخصة في المتعة ثم
رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم " (٥) . .
وقال الحازمي " وأما ما يحكى عن ابن عباس فإنه كان يتأول في إباحته
للمضطرين إليه بمأول المزية وقلة اليسار والجده ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به
ويوشك أن يكون سبب رجوعه عنه قول علي رضي الله عنه وإنكاره عليه " (٦)
قلت في رجوعه بمجرد قول علي نظر ظاهر إذ الروايات تدل على استمراره
على الترخيص فيها حتى زمن خلافة ابن الزبير كما يشهد لذلك محاورته معه . .

(١) حول لم أعثر على ترجمة له .

(٢) داود بن أبي هند القشيري ثقة متقن كان يهم بآخيه من الخامسة . .

خت م ع تقريب ص ٩٧ . .

(٣) ثقة ثبت فقيه - ع - تقدمت ترجمته . .

(٤) ١٨٠ / ٢ ، من أحكام القرآن . .

(٥) المبارك كقوى - تحفة الأحمدي ص ٢٦٨ / ٤ . .

(٦) الاعتبار ص ١٧٩ .

وقد بينا سابقا السرفى عدم اقتناعه بقول على . .
وأخرج البيهقي من طريق الزهرى قال ما مات ابن عباس حتى رجع عن
هذه الفتيا (١) . .
لكن قال ابن بطلال " روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس اباحة التمتة ،
وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة " (٢) . .

* *

*

(١) كذا فى التلخيص ، ص ١٥٨ / ١ / ٢ ، ولم أعر عليه فى السنن الكبرى .

(٢) الشوكانى - نيل الأوطار ص ١٥٤ / ٢ / ٣ . .

((المبحث الثانى))

" موقف التابعين من نكاح المتعة "

فى هذا الفصل سوف أستعرض ما عثرت عليه من آراء التابعين فى حكم نكاح المتعة سواء كانوا مانعين أو مجيزين وسوف أبدأ بآراء المانعين . .

قال سعيد بن منصور (١) . . "عروة بن الزبير" /

نا اسماعيل بن عياش (٢) عن هشام بن عروة (٣) أن عروة (٤) كان ينهى

عن نكاح المتعة ويقول - هى الزنا الصريح . .

اسناده - ضعيف . .

"مكيول"

قال ابن أبى شيبة (٥) /

(١) السنن ٢١١/١/٣ .

(٢) هو اسماعيل بن عياش المنسى الحمصى صدوق فى روايته عن أهل بلده

مخلط فى غيرهم من الثامنة مات سنة احدى أو ثنتين وثمانين وله بضعة

وتسمون سنة - ي ع تقريب ص ٣٤ . .

(٣) ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع

وثمانون - ع تقريب ص ٣٦٤ . .

(٤) قال الذهبى - عروة بن الزبير بن الصوام . الامام عالم المدينة أبوعبد الله

القرشى الاسدى المدنى تفقه بخالته عائشة وكان عالما بالسيرة حافظا ثبتا

قال الزهرى رأيت بحرا لا ينزف ولد فى خلافة عثمان وقال شباب ولد فى

آخر خلافة عمر مات سنة أربع وتسمين - تذكرة الحفاظ ١/١/٦٢-٦٣ .

(٥) المصنف - ٤ / ٢٩٣ - ٢٩٤ . .

ثنا شهابة بن سوار (١) عن هشام بن الغاز (٢) قال سمعت مكيولا (٣)
يقول في الرجل تزوج المرأة الى أجل قال ذلك الزنا . .
اسناده صحيح . . ويظهر أن من فقهه عدم التفريق بين ما عقد بلفظ
النكاح أو التمتع وان العلة في التحريم هو التوقيت . .
" القاسم بن محمد "
قال عبد الرزاق (٤) /

-
- (١) هو المدائني - ثقة حافظ روى بالارضاء من التاسعة . .
ع - تقريب ص ١٤٣ . .
- (٢) هو هشام بن الغاز الجرجسي ثقة من كبار السابعة . .
ع خت - تقريب ص ٣٦٤ . .
- (٣) قال الذهبي - هو عالم أهل الشام وأحد تابعيهم أبو عبد الله بن أبي
مسلم الهذلي الفقيه الحافظ مولى امرأة من هذيل وأصله من كاهل وقيل
هو من أولاد كسرى ، قال الزهري العلماء ثلاثة وذكر مكيولا . .
وقال سعيد بن عبد العزيز كان مكيولا أفتة من الزهري ، توفي سنة
ثلاث عشرة ومائة . .
- تذكرة الحفاظ ١٠٨ / ١٠٧ / ١ / ١ . .
- وانظر تهذيب التهذيب ٢٩٠ / ١٠ - ٢٩١ . .
- (٤) المصنف ٥٠٢ / ٧ - ٥٠٣ . .

عن ممر (١) عن الزهرى (٢) عن القاسم بن محمد (٣) قال - انى
لأرى تحريمها فى القرآن قال فقلت أين ، فقرأ على هذه الآية " والذين هم
لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم " ..
اسناده صحيح ..

(١) هو ممر بن راشد الأزدي أبو عروه البصرى نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل الا
أن فى روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدث به
بالبصرة ، من كبار السابعة - ع تقريب ص ٣٤٤ ، وقال فى مقدمة
الفتح ص ٤٤٤ - ممر بن راشد صاحب الزهرى كان من أثبت الناس فيه ،
أخرج له البخارى من روايته عن الزهرى وابن طاووس ... الخ ..

(٢) امام متفق على جلالته واتقانه - تقدم ..

(٣) قال الذهبى - القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه
الامام القدوة أبو عبد الرحمن القرشى التيمى المدنى الفقيه ، قتل أبوه
فربى يتيما فى حجر عمته فتفقه بها . قال يحيى بن سعيد الأنصارى /
ما أدركنا أحدا بالمدينة نفضله على القاسم - وقال أيوب السختيانى /
" ما رأيت رجلا أفضل من القاسم " .. وساق حطة من ثناء الأئمة عليه

تذكرة الحفاظ ١/١/٩٦ - ٩٧ ،

وانظر - ابن حجر - تهذيب التهذيب ٧/٣٣٣/٣٣٤/٣٣٥ ..

قال فى التقريب من الثالثة توفى سنة ست ومائة على الصحيح ،

ع ص ٢٧٩ ..

عن الثوري (١) عن يحيى بن سعيد (٢) قال سئل القاسم عن المتعة
قال ، فتلا هذه الآية " الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم " (٣) ..
اسناده صحيح ، ولا تضر عنعنة الثوري لأنه قد احتمل الأئمة تدليسه
وأخرجوا له في الصحيح (٤) لا ماته وقلة تدليسه في جانب ما روى .. قاله
ابن حجر (٥) ..

-
- (١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ابو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه
عابد امام حجة من رؤس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة احدى
وستين وله أربع وستون ع . . . تقريب ص ١٢٨ .
- (٢) هو يحيى بن سعيد الانصارى ابو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة . .
ع تقريب ص ٣٧٦ . . (٣) سورة المؤمنون - آية (٦) . .
- (٤) فقد أخرج له البخاري بالمنعنة مثاله في كتاب الحج من صحيحه - حدثنا
محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الاعمش عن ابراهيم عن عابس بن ربيعة عن
عمر رضى الله عنه أنه جاء الى الحجر الاسود فقبله . . الحديث أورده البخاري
في ثلاثة مواضع من كتاب الحج من صحيحه . . وقال عبد المحسن العباد - في
لوائف هذا الاستاذ - فيه اثنان ممن وصفوا بالتدليس وهما سفيان الثوري
والاعمش - وقد صرح الاعمش بالتحديث كما في مسند أحمد . ولم أقف لسفيان
على تصريح بالسمع " . . عشرون حديثا من صحيح البخاري ص ١١١ - لكن
احتمل الأئمة تدليسه كما علمت " . .
- (٥) تعريف أهل التقديس :- بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ٢ . . خطيئة
بقلبي نقلا عن المطبعة المحمودية بمصر . .
البخاري - فتح المفيث ١/ ١٧٧ . .

ووجه الاستدلال بهذه الآية /

أن الله تعالى جعل من صفات أهل الايمان والفلاح أنهم حافظون فروجهم فلا يتلبسون بنكاح محرم . فهم حافظون فروجهم الا على زوجة أحلت بمقد الزواج الشرعى . أو أمة أحلت بملك اليمين . . . وكل فرج سواهما فهو حرام . . .
 " فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون . . . "

ولما كانت المتمتع بها لا تنطبق عليها أوصاف الزوجة من حيث الطلاق والمدة المساوية لعدة الزوجات والنفقة والارث وغير ذلك من الحقوق الزوجية . . .
 وليست بمملوكة للمتمتع أيضا - أصبحت محرمة بنص الآية ان سئى الله تعالى
 مبتغى غير ذلك متعمد فدل على حرمة الولء (١) . . . فى هذا النكاح . . .
 وقد سبق استدلال عائشة عمة القاسم رضى الله عنها بهذه الآية على تحريم
 المتعة . . .

والقاسم كعته لا يرى - قول الله تعالى " فما استمتعتم به منهن " يعنى المتعة
 ان لورأى ذلك لصرح بالنسخ بل النسخ هنا لا يتم لتقدم آية " المؤمنون " على آية
 النساء . . . ان الأولى مكية والثانية مدنية . . . ومثل هذا لا تجهله أم المؤمنين ولا
 ابن أخيها فى فقهه وفضله ، رضى الله تعالى عنهما . . .

(١) وذكر بعض العلماء أبياتا بين فيها لوازم عقد النكاح الشرعى وأن ذلك منتف

عن نكاح المتعة فقال /

ما قاله هنا فليست زوجا	وان أباح عند بعض فرجا
ان لا توارث ولا انفاقا	وولدا يلحق أو طلاقا
ولم تكن ملك يمين فهى من	وراء ما حد لنا الله وان
زعم فى الكشف غير هذا	فانه مما يعمد شاذا

اللمعة فى نكاح المتعة ، مخطوطة ص ٣٦ .

"سميد بن المسيب" (١)

أخرج عبد الرزاق (٢) عن الثوري عن داود عن ابن المسيب قال نسخها

الميراث ..

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣) والبيهقي (٤) ..

هذا اسناد صحيح .. قاله ابن حجر (٥) ..

(١) قال الذهبي - هو الامام شيخ الاسلام فقيه المدينة أبو محمد المخزومي ولد
لسنتين مضتا من خلافة عمر وسمع من عمر شيئا وهو يخطب وسمع من عثمان
وزيد بن ثابت وعائشة وسعد وأبي هريرة وخلق وروى عنه كثيرون وكان واسع
الملم وافر الحرمة متين الديانة قولاً بالحق فقيه النفس وذكر كثيرا من ثناء
الائمة عليه ، وقد اختلفوا في وفاته على أقوال وأكثر أئمة الحديث ، ان وفاته
سنة خمس ومائة - تذكرة الحفاظ ٥٤ / ١ / ١ وما بعدها ..

(٢) في المصنف ٢٠٧ / ٧ ..

(٣) في مصنفه ٢٩٢ / ٤ ..

(٤) في السنن الكبرى ٢٠٧ / ٧ من طريق المدني عن الثوري به ..

(٥) فتح الباري - ١٧٣ / ٩ ..

تنبيهه / ذكر الشيخ عناية سالم في مقدمته لرسالة التمه لأبي الفتح

المقدس ص ٣٥ عرضا موجزا للرسالة الحامدية للتمه في نكاح التمه

فقال في أثناء عرضها " وفي أواخر البحث ساق تحريمها - يعني حامدا

أفندي الحمادي المؤلف - عن الأئمة السبعة فقها المدينة المجموع

عدهم في الأبيات الآتية وساقها " ..

لكن بعد مراجعتي للرسالة المذكورة لم أجده ذكر تحريمها عن السبعة

كلهم وإنما نقل عن القاسم بن محمد تحريمها لا غير ..

انظر الرسائل الحامدية ص ٤٤٤ ق ..

من رويته عنه اباحة المتعة من التابعين / -

"سعيد بن جبير" (١)

أخرج عبد الرزاق (٢) /

عن ابن جريج (٣) قال أخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم (٤) قال /
كانت بمكة امرأة عراقية تنسك (٥) جميلة ، لها ابن يقال له أبوأمية ، وكان
سعيد بن جبير يكثر الدخول عليها . قلت / يا أبا عبد الله ما أكثر ما تدخل على
هذه المرأة . . قال - انا قد نكحناها ذلك النكاح - للمتعة - قال (٦) وأخبرني
أن سعيدا قال له " هي أحل من شرب الماء للمتعة " . .
اسناده حسن . .

وهو دليل قولي وفعل على أن سعيد بن جبير كان من البيهقيين لها
والإلاق هذا النص يقتضي تجويزه لها بدون قيود تقيد بها الإباحة ولا حجة في
قول ولا فعل أحد سوى المشرع الحكيم صلوات الله وسلامه عليه . .

(١) قال ابن حجر - هو سعيد بن جبير الأسدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه من
الثالثة وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله قتل بين يدي الحجاج
سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين ع - تقريب ١٢٠ - وانظر قصة محاورته
مع الحجاج قبيل قتله وسببه في الذهبي - تذكرة الحفاظ ١ / ١ / ٧٦ - ٧٧ .

(٢) المصنف ٤٩٦ / ٧ . (٣) تقدمت ترجمته .

(٤) بالمعجمة والمثلثة مصغرا - هو القاري* المكي أبو عثمان صدوق من الخامسة
مات سنة اثنتين وثلاثين - ختم ع - تقريب ص ١٨١ . .

(٥) أي تتعبد .

(٦) يعني ابن جريج .

(٧) يعني عبد الله بن عثمان بن خيثم . .

"ابن جريج (١) وعطاء (٢)"

أخرج عبد الرزاق (٣) /

عن ابن جريج قال سألت عطاءً أيستمع الرجل بأكثر من أربع جميعاً (٤) ؟ وهل الاستماع احصان (٥) ؟ وهل يحل استماع المرأة لزوجها ان كان بثها؟ (٦)

(١) من المشهورين باباحتها ، ذكره الحازني في الاعتبار ص ١٧٧ - والمهدي في البحر الزخار ٢٢ / ٣ - وغيرهما - انظر تذكرة الحفاظ ١ / ١ / ١٧٠ / ١٧١ .
(٢) قال الذهبي - عطاء بن أبي رباح مفتي أهل مكة ومحدثهم القدوة العليم أبو محمد بن أسلم القرشي مولاهم ولد في خلافة عثمان وقيل في خلافة عمر - قال ابو حنيفة ، ما رأيت أحداً أفضل من عطاء ، وقال عبد الله بن عباس - يا أهل مكة ، تجتمعون على وعندكم عطاء . وذكر كثيراً من ثناء الأئمة عليه ثم قال ، مات على الأصح في رمضان سنة أربع عشرة ومائة وقيل سنة خمس عشرة بمكة - تذكرة الحفاظ ١ / ١ / ١٨ - ع . .

(٣) المصنف ٥٠٠ / ٧ . .

(٤) أي في آن واحد ، والشيمة المجوزون يرون أن له أن يتبع بأي عدد شاء من النساء بدون حد . .

انظر - المختصر النافع ، للحلي ص ١٨١ ، ولو كان من الحل في شيء لما خالف نظام النكاح الشرعي ، فدل مباينته له على حرمة . .

(٥) أي يوجب الرجم على من زنى بعد التمتع . .

(٦) أي طلقها ثلاثاً ، ومعد البحث في بعض مراجع كتب الشيعة لم أجد لهم نصاً في ذلك فلعل اطلاقهم يقتضي الجواز ولئن كان هذا هو الواقع فقد أبطل هذا قول الله تعالى / " فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره " فمن طلق البتة وندم أمكنه وطئها متعة وهدم بهذا باب الطلاق^{الثلاث} وما بقي له في الشريعة معنى . .
x

فقال - ما سمعت فيهن بشئ * وما راجعت أصحابي . .
فهذا ينص على أنهما كانا يبيحان هذا النكاح . . بل هو المنقول عن
سائر فقهاء مكة (١) . .

ولذا قال أبو عبد الله الحاكم /
عن الأوزاعي (٢) يترك من قول أهل الحجاز خمس ، فذكر منها متممة
النساء من قول أهل مكة واتيان النساء في أدبارهن من قول أهل المدينة (٣) . .
لكن ابن جريج رجع عن القول بحلها ، الى التحريم ، فروى أبو عوانة في
" صحيحه " / عن ابن جريج أنه قال لهم بالبصرة - اشهدوا أني قد رجعت عنها
بعد أن حدثهم فيها ثمانية عشر حديثا أنه لا بأس بها (٤) . وروى ابن حبيب

-
- (١) قاله ابن حزم - المحلى ٦٣٣ / ٩ .
(٢) هو - شيخ الاسلام ابو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الحافظ
ولد سنة ثمان وثمانين وذكر الذهبي بعض شيوخه وتلامذته وذكر كثيرا من
ثناء الأئمة عليه ومنه قول الحاكم - الأوزاعي امام عصره عموما وامام أهل الشام
خصوصا ، قال وكان أهل الشام ثم أهل الاندلس على مذهبه مده ثم فنى العارفون
به حتى منه ما يوجد في كتب الخلاف ، توفي في ثاني صفر سنة سبعمائة
وخمسين ومائة - ع - تذكرة الحفاظ ١ / ١ / ١٢٨ / ١٢٩ / ١٨٠ / ١٨١ /
١٨٢ / ١٨٣ . .
(٣) معرفة علوم الحديث ص ٦٥ .
(٤) ابن حجر - التلخيص الحبير ١ / ٢ / ١٦٠ . .

رجوع عطاء عن الرخصة فيها (١) ، ولعل هذا الرجوع حصل لهما حين سمعا
النهي المؤبد عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ان مثل هؤلاء في دينهم
وورعهم يبعد أن يكونوا عرفوا النهي ونبذوه

ولا غرابة في خفاء النهي المؤبد عليهم فقد خفى على كثير من الصحابة
أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قد منا وهم أحرص على الخير
وأقرب عهدا بالمشرع الكريم . .

ولذا ذكر ابن تيمية أن من أسباب الاختلافات بين أئمة الدين ألا يكون
الحديث قد بلغه ذلك الايام ، قال / " وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما
يوجد من أقوال السلف مخالفا لبعض الأحاديث فان الحاطة بحديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم تكن لأحد من الأئمة " (٢) . .

"طاووس" (٣)

قال ابن أبي شيبة (٤) /

-
- (١) الباجي - المنتقى شرح الموطأ ٣ / ٣٣٥ . .
(٢) رفع الملام . عن الأئمة الأعلام (١١) . .
(٣) قال الذهبي - طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني الجندی كان رأسا
في العلم والعمل ، قال عمرو بن دينار ، ما رأيت أحدا مثل طاووس وروى عطاء
عن ابن عباس قال اني لأظن طاووسا من أهل الجنة ، توفي بمكة قبل يوم
الترويه بيوم سنة ست ومائة وصلى عليه هشام بن عبد الملك الخليفة . .
تذكرة الحفاظ ع ١ / ٩٠ . .
(٤) في مصنفه ٤ / ٢٩٢ . .

حدثنا محمد بن بشر (١) عن عبد الميزب بن عمر (٢) عن الحسن بن مسلم (٣)
عن ابن طاوس (٤) قال / كانت سنة المتعة سنة النكاح الا أن الأجل كان فسى
أيديهن . .

اسناده حسن . .

وهذا الأثر لا يمدلينا الدلالة الكافية على أنه من المجوزين ان غاية مفاده
تبيين كيفية هذا النكاح فى المصر النبوى كما تدل عليه صيغة الماضى "كان" . .
وفيه دليل على أن صفة المتعة مثل صفة النكاح وظاهره فى جميع متطلباته
من الاشهاد والولى ورضا المرأة والصيغة وأنه لا يفترق عن النكاح الا فى كون المرأة
تملك نفسها عند مضى الاجل المتفق عليه بينهما . .

الا أن الاحاديث التى وردت فى بيان التمتع فى عصر النبوة لم تذكر الاشهاد
ولا الولى أيضا كما فى قصة تمتع سبرة بن معبد الجهنى (٥) بالبرد ، والله سبحانه
وتعالى أعلم . .

(١) هو محمد بن بشر بن بشير الأسلمى الكوفى صدوق من السابعة س تقريب ٢٩١ .
(٢) هو ابن عبد العزيز الاموى نزيل الكوفة صدوق يخطى * من السابعة - ع -
تقريب ص ٢١٥ .

(٣) هو الحسن بن مسلم بن يثاق المكى ثقة من الخامسة ومات قدما بعد المائة
بقليل خ م د س ق - تقريب ص ٧٢ .

(٤) كذا فى الاصل وصوابه طاوس . قال أبو داود - كان الحسن بن مسلم من
الملماء بطاوس - انظر ٣٢٢ / ٢ تهذيب التهذيب . .

وقد عد ابن حزم طاوسا من المصححين لها كما فى المحلى ٦٣٣ / ٩ . .

(٥) راجع ص ١٢٣ من هذه الرسالة . .

"خالد بن المهاجر لم يتتبع"

ذكر الامامية أن خالد بن المهاجر من جملة من كان يجوز التهمة وأنه تتبع فعلا واستندوا في ذلك الى رواية أخرجه البيهقي (١) . .

وعند الرجوع الى الرواية تبين بالان زعمهم وعذه نص الرواية /
" قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله (٣) أنه بينما هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في التهمة فأمره بها ، فقال له ابن أبي عمرة الانصاري مهلا ، قال ما هي والله لقد فعلت في عهد امام المتقين قال ابن أبي عمرة انها كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر اليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها " . .

(١) ٢٠٥ / ٧ - ونفس الرقم أشار اليها محمد كلانتر في تعليقه على الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٢٧٤ / ٥ - والحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم ١٨٨ / ١ / ٥ - في صحيحه . .

(٢) هو خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد المخزومي روى عن عمر ولم يدركه وعن ابن عمر وابن عباس وغيرهم وعنه الزهري وآخروه ، ذكره ابن حبان في الثقات وليس له في مسلم غير هذا الحديث . .

ابن حجر- تهذيب ١٢٠ / ٣ .

(٣) " سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي رضى الله عنه سماه بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه يترك في أعداء الله " . .

نووى على مسلم ١٨٨ / ١ / ٥ . .

فقله / "بينما هو جالس" أى خالد بن المهاجر - عند رجل "هو ابن عباس . .

وقوله "جاء رجل" أى جاء ابن عباس فاستفتاه ويدل لما فسرته أمور . .
أولا - ان التركيب يشهد لهذا المعنى ان القاعدة أن الضمير يرجع الى أقرب مذكور . فيرجع الضمير الى الرجل لا الى خالد . .

ثانيا - ان الذى كان يفتى من أهل الافتاء والتفسير انما هو ابن عباس الذى كانت تشد اليه الرحال من أقاصى البلدان ليسأله عن الحلال والحرام وذلك أثر الدعوة النبوية له (١) . .

ولم يشتهر خالد بن المهاجر بذلك . .

ثالثا - ان الجواب الذى ذكره ابن عباس وهو قوله "لقد فعلت فى عهد امام المتقين" هو نفسه الجواب الذى حاج به ابن الزبير رضى الله عن الجميع . .

وهذا تبين غلط ما ذكره . .

×

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى الخلاء فوضعت له وضوء فلما خرج قال من وضع هذا فأخبر قال اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل . . متفق عليه . .

((المبحث الثالث))

(موقف أهل العلم وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة)

(نقل أقوال العلماء وأئمة المذاهب في تحريمها)

(١) مذهب الحنفية /

قال ابن الهمام - ونكاح المتعة باطل وهو أن يقول لا امرأة أمتع بك كذا مدة
بكذا من المال " (١) .

قال المحشى " والحاصل أن معنى المتعة عقد مؤقت ينتهى بانتهاء الوقت
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون النكاح المؤقت من
أفراد المتعة (٢) وان عقد بلفظ التزويج وأحضر الشهود ، وما يفيد ذلك
من الألفاظ التى تفيد التواضع مع المرأة على هذا المعنى " (٣) . .

وابن الهمام نسب جواز هذه العلاقة الى الامام مالك وهو خطأ ظاهر وقد
نبه المحشى على هذا الخطأ (٤) . .

كما حكى أن نسخ الترخيص فى المتعة ثبت بإجماع الصحابة ، وان ابن عباس
صح رجوعه الى قولهم قال وذلك تقر الاجماع (٥) . .

(٢) مذهب المالكية /

قال فى المدونة الكبرى - للامام مالك بن أنس من رواية سحنون / " قال قلت

(١) شرح فتح القدير ٣ / ٢٤٦ / ٢٤٧ .

(٢) قد كتبت فى هذه المسألة موضوعا مستقلا بعنوان " الفرق بين النكاح المؤقت
ونكاح المتعة عند الحنفية ومناقشة زفرى المسألة راجعه من الرسالة ص ٧٩ ،

(٣) البابرنى - العناية على الهداية - بذيل فتح القدير ٣ / ٢٤٦ / ٢٤٧ .

(٤) فتح القدير ٢ / ٣٨٤ ، والحاشية فى ذيل الصفحة .

(٥) المصدر السابق .

أرأت ان قال أتزوجك شهرا أيطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحا ويطل
الشرط قال - يعنى مالكا - النكاح باطل ويفسخ وهذه المتعة قد ثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها " (١) .

وقال فى مواهب الجليل على مختصر خليل ما نصه " فرع قال البردزلى ومن
استمتع بالزوجة عالما بالتحريم لا يحد ويماقب قاله فى المدونة وعن ابن
نافع أن فيه الرجم على المحصن والجلد على غيره مع العلم اهـ " (٢) ..

(٣) مذهب الشافعية /

قال فى المذهب " فصل ولا يجوز نكاح المتعة وهو أن يقول زوجتك ابنتى
يوما أو شهرا لحديث على وذكر محاورته مع ابن عباس قال ولأنه نكاح لا
يتعلق به الطلاق والنظهار والارث وعدة الوفاة فكان باطلا كسائر الأنكحة
الباطلة " . قال النووى " ولا يصح عندنا نكاح المتعة وه قال جميع الصحابة
رضوان الله عليهم والتابعين والفقهاء ولا أعلم اليوم أحدا يجيزها الا بعض
الرافضة " (٣) ..

(١) ١٩٦ / ٢ ، طبعة دار صادر .

(٢) ٤٤٧ / ٣ .

(٣) النووى - المجموع - شرح المذهب لأبى اسحاق الشيرازى ١٥ / ٤٤٠ .

(٤) مذهب الحنابلة /

قال الخرقى فى مختصره مسئلة ولا يجوز نكاح المتعة قال ابن قدامه "معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتى شهرا أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهذا نكاح باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام قال أبو بكر فيها رواية أخرى الكراهية لأن ابن منصور سأل أحمد عنها فقال تجنبها أحب الى قال فظاهر هذا الكراهية دون التحريم وغير أبوبكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول فى المسألة رواية واحدة فى تحريمها وهذا عند عامة الصحابة والفقهاء ومن روى عنه تحريمها عمر وعلى وابن عمر وابن الزبير قال ابن عبد البر وعلى تحريم المتعة مالك وأهل المدينة وأبو حنيفة فسوى أهل الكوفة والأوزاعى فى أهل الشام والليث فى أهل مصر والشافعى وسائر أصحاب الآثار" (١) . .

الكلام على الرواية الثانية عند أحمد /

ذكر ابن قدامه عن أحمد روايتين فى حكم المتعة الأولى تحكى تحريمها والاخرى تقتضى كراهتها حيث قال "يجتنبها أحب الى" . .
لكن يرى أبو الخطاب وغيره - ان فى المسألة رواية واحدة تنص على تحريمها ولا يصح الرواية الأخرى (٢) . .

(١) موفق الدين بن قدامه - المصنفى ٥٧١ / ٧ . .

(٢) ابن تيميه - "المقود" ص ١٩٩ . .

قال القاضي أبو يعلى "وعندى أن هذه الرواية محمولة على أنه سئل ، هل للعمى أن يقلد من يفتى بمتعة النساء فقال تجنبها أحب الى ومعناه الأولى ألا يقلده لا أن متعة النساء تجوز عنده" (١) . .

وعلى كل فان الذى عليه المصنف فى المذهب رواية التحريم وهى الموافقة لما صح عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم . .

(٥) مذهب الهادي والزيدية (٢)

"مسألة ويحرم نكاح المتعة وهو المؤقت لنهي صلى الله عليه وسلم وعلى عليه السلام عنه" . .

(ع) (٣) نا صا ابن جريح اماميه (يجوز لقوله تعالى " فما استمتعتم به

منهن وفسره ابن عباس بالمتعة قلنا أراد النكاح جمعا بين الأدلة ورجع

ابن عباس عن تحليله " (٤) . .

(١) ابن تيمية - كتاب المقنن ص ١٩٩ / ٢٠٠ . .

(٢) الهادي - نسبة الى الامام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسى ولد بالمدينة سنة ٢٤٥ هـ ذهب الى اليمن سنة ٢٨٠ هـ داعيا الى الله هاديا الى صراطه المستقيم ثم عاد الى الحجاز ثم عاد الى اليمن ثانية بطلب أهلها فى صفر سنة ٢٨٤ هـ فنزل بصعدة وبيع بالامامة وحارب المعتدلين وأهل الأهواء وجرى على سنة العدل وفى سنة ٢٩٣ كان أمر القرامطة قد طم وناخموه واحد وداليمن وقد انتحلوا آراء بعض غلاة الشيعة فتمرضوا لسلامة الخطر فجاهدوهم نحو من خمس سنين وأصيب بجراح ومات فى ختام ٢٩٨ هـ وقد وافق الامام زيدا فى كثير من مسائل الفقه وخالفه فى كثير وله أتباع كثيرون وقد ترك كتباً فى الفقه والحديث . . أبو زهرة الامام زيد ٢٦٤ / وما بعدها . .

(٣) استتمطه المؤلف رمزا لابن عباس . .

(٤) أحمد بن يحيى بن المرتضى - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأماصار

٢٢ / ٣ - ٢٣ . .

وفى الروض النضير للسيافى شرح مجموع الفقه الكبير للإمام زيد - روى من طريق زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن المتعة بخير . .
ونقل عن المؤيد بالله في شرح التجريد بسنده إلى علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أجد أحدا يعمل بها إلا جلدته . .
وناقش أدلة المجوزين ودفعها وأكد تحريمها تأبيدا إلى يوم القيامة وأطال النفس في الموضوع في نحو عشر صفحات (١) . .

(٦) الظاهرية /

قال أبو محمد (٢) - " ولا يجوز نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل وكما كان حالاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم باتاً إلى يوم القيامة " (٣) . .

(١) السيافى - ٢١٣/٤ - وما بعدها . .

(٢) قال الذهبي " هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي الظاهري صاحب التصانيف قال صاعد بن أحمد كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قابلية لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة - تذكرة ١١٤٨/٣/٢ وما بعدها . .
ولد سنة ٣٨٤ وتوفي سنة ٤٥٦ . .

(٣) المحلى ٥١٩/٩ . .

(٧) الاباضية (١) /

قال فى كتاب النيل وشفاء الغليل ما نصه /
" نسخ نكاح المتعة عند الاكثر بآية الارث أو بالنهى . . الخ " (٢) . .
فعلم مما أوردته انه أجمع أهل المذاهب عدا الامامية على تحريم هذه
العلاقة المحدودة . .
ولتختتم هذه النقول بما جاء عن بعض المقننين الاوربيين ورأيهم فى النكاح
المحدد . .

(٨) يقول بنتام فى كتابه المترجم من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية (٣) ما
نصه " ان الزواج الأبدى هو الزواج الأليق بطبيعة الانسان والأليم لحاجته
والأوفق لأحوال العائلة والأولى بالأفراد فى حفظ النوع الانسانى فلولم يأمر
به المقنن على هذه الصفة لاختارته الناس فى زواجها " (٤) . .
ويقول فى موضع آخر /

" وقد اعتاد الناس على اعتقاد حسن الخلق عند المتزوجين ان كان زواجهم
غير محدود واعتقاد سوءه عندهم ان كان لأجل مملوهم واتبع المقنن هذا

(١) هم أتباع عبد الله بن اباغى المرمى التميمى الذى صحب نافع بن الأزرق السوى
البصرة حينما تفرق الخوارج عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما وكان أليين
الخوارج قولا وأحبهم للمسالمة خرج فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى
أمية فأرسل اليه مروان جيشا فقاتله بتياله وقضى عليه وافترقت الاباضية
بعده الى ست أو سبع فرق ومن مذهبهم أن من زنا أو سرق أقيم عليه الحد ثم
استتيب فان تاب والا قتل - عبد القادر رشيدة الحمد - الأديان والفكر
والمذاهب المماضرة ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٤ . .

(٢) عا طيه سالم - مقدمة رسالة تحريم نكاح المتعة (٦٨) . .

(٣) يسمى أصول الشرائع ترجمه الى العربية أحمد أفندى فتحى زغلول . .

(٤) ١٦٢ / ١ . .

١ لمذهب فحظر الزواج لسنه وأبأه طول الحياة" (١) ..

وليس القصد من إيراد هذا الاستدلال على حظره من جهتهم لا
ولكن الغرض أنهم في وضع قوانينهم الوضعيه أدركوا ما يجره هذا النكاح
من بلايا وما ينتجه من أخطار واضطراب لحبل الاسرة فهداهم ذلك
الى منعه ..

ونحن ولله الحمد والمنه قد أوفينا المقام حقه من التفصيل والبسط
والا يضاع

××

((المبحث الرابع))

” موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة ”

ان علماء آل البيت عليهم الرحمة والرضوان في هذه المسألة رأيهم واحد وآثارهم في حكمها متفقة غير مختلفة فهم مجمعون على حرمة هذا النكاح . . وهذه بعض نصوصهم من كتب الآخذين بأرائهم السديدة /

الامام علي بن أبي طالب /

ان الروايات عن هذا الامام متضافرة بانكاره على من رخص فيها كما تقدم (١) .
ومتصريحه بتحريمها وأنها انما رخص فيها قبل استقرار أحكام النكاح ثم
حرمت ونسخ الترخيص (٢) . .

بل ان أئمة الزيدية اتباع الامام زيد (٣) يروون بسند آل البيت اليه قوله /

-
- (١) انظر انكاره على ابن عباس الترخيص فيها . في صحيح مسلم ١٨٩ / ١ / ٥ وغيره .
(٢) انظر الحديث عنه بهذا المعنى من الرسالة ص ٨٦ . .
(٣) هو الامام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين المدني أحد أئمة آل البيت وأعلامها ولد سنة ثمانين - قتل سنة مائة واثنين وعشرين خرج في خلافة هشام بن عبد الملك فقتل بالكوفة بعد أن خذله مناصروه لأنه لم يقدح في الشيخين أبي بكر وعمر بل قال كانا وزيرى جدى وأثنى عليهما فتفرقوا عنه الا القليل منهم . ومن كلامه لما خرج للجهاد موجهاً أصحابه
” أنى ادعوا الى كتاب الله وسنة نبيه واحياء السنن وماتة البدع فان تسمعوا
يصل خيرا لكم وان تأبوا فلست عليكم بوكيل ” ابن كثير - البداية والنهاية
٣٣٠ / ١ / ٥ - ابن حجر - تقريب ١١٣ - عبد القادر رشيد الحمدا - الأديان
والفرق والمذاهب المعاصرة ١٦٦ - ابراهيم بن علي الوزير - زيد بن علي (٢٨) . .

” لا أجد أحدا يعمل بها الا جلده “ (١) . .

وأنت ترى أن هذا الاثر يدل أنه نحا بها منحا الزنا واعتبرها مثل السفاح

حيث عزم على جلد الفاعل حد الزنا . .

ويحتمل أيضا أنه هدد بالجلد المباشر من باب التمييز لأنه لم يقيد الجلد

بمائة على البكر . .

وعلى كلا الاحتمالين . . فلا يخرج المتعة ذلك (٢) عن التحريم عنده

لذلك أغلظ في شأنها على ابن عمه عبد الله بن عباس حين بلغه أنه يرخص فيها حتى

قال له انك امرؤ تاه (٣) . .

وفى مسند زيد ” عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا نكاح الا بولي

وشاهدين ، ليس بالدرهم ولا بالدرهمين ولا اليوم ولا اليومين شبه السفاح ولا شرط

في نكاح “ (٤) . .

فقوله ” ولا اليوم ولا اليومين . . الخ . . نص في بطلان النكاح المؤقت بسل

خلوه عن الولي والشاهدين - كما هو عند مجيزيه - ينص هذا الأثر على تحريمه .

فهو - أى نكاح المتعة - عند آل البيت باطل من وجوه /

(١) خلو عن الولي . . (٢) خلو عن الاشهاد . .

(٣) تقيده بالمدة . .

(١) السياغي - الروض النضير ٢١٣/٤ . .

(٢) أى كونها تحتل المعنى الأول أو الثانى . .

(٣) انظر الحديث فى صحيح مسلم ١٨٩/١/٥ . .

(٤) السياغي - الروض النضير ٢٠٦/٤ . .

والروايات عن علي رضي الله عنه قد تقدمت كلها (١) فلا أطيل بالاعادة (٢).

الامام زيد بن علي /

ان كتب الزيدية ناطقة باجماع أئمة البيت عامة ومنهم الامام زيد بأن هذه
العلاقة محرمة وانها من جنس السفاح الذي حرمه الشرع . .

لذا فان كتبهم متضافرة على تحريمها استنادا الى الأدلة الشرعية التي وردت
بتحريمها . .

ففي شرح مسند زيد ما نصه /

" ونقل في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال /

(١) راجعها ان شئت من الرسالة ص

(٢) تنبيه - يذكر الشيعة الامامية - حليتها عن الامام علي ومع ذلك لم يسندوا
حديثا واحدا عنه فيما اطلعت عليه من كتبهم في ذلك الا ما أخرجه ابن جرير
وفيه من طريق الحكم بن عتيبة قال قال علي لولا نهى عمر عن المتعة ما زنا
الا شقي، كما في اللعة ٢٨٣/٥ . .

والسند منقطع كما بينا ولذا أشار الشيخ محمد عبده في المنار ١٦/٥ بأنه
ليست للشيعة رواية عن أهل البيت في الموضوع . نعم ذكر في اللعة
الدمشقية ٢٧٦/٥ ما نصه " روى محمد بن مسلم عن الامام الصادق عليه
السلام في حديث المتعة قال قلت رأيت ان حبلى فقال هو ولده " . وهذا
ان صح فلا دليل فيه ان غاية مفاده ان الولد في المتعة يلحق بأبيه وهذا
كان زمن الترخيص فيها ، وأيضا ان دل على الحلية فهو معارض بما صح عنه
أن المتعة زنا فتسقط هذه الرواية . . ورغم ذلك فليست مروية عن علي . .

" أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وسلم على كراهية المتعة والنهي عنها وقال أيضا أجمع آل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا نكاح الا بولي وشاهدين وصادق بلا شرط في النكاح".

وقال محمد - يعني ابن منصور - سمعنا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وأبي جعفر - يعني الباقر - وزيد بن علي وعبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد عليهم السلام أنهم قالوا لا نكاح الا بولي وشاهدين" (١). وفي المسند - أيضا - قال أبو خالد /

" سألت زيد بن علي عليهما السلام عن المبد هل يجوز له أن يتسرى قال لا قال الله تعالى " والذين هم لفروجهم حافظون الى غير ملومين " فلا يحل فرج الا بنكاح أو ملك يمين " (٢) .

فهذا القول يوصى* الى تحريم ما عدا النكاح الدائم المعروف فيدخل في باب المنع نكاح المتعة . .

كما أستدل بهذه الآية جماعة منهم عائشة والقاسم بن محمد وغيرهما ، وقد ذكرت أن الآية هذه وان كانت مكية النزول الا أن الترخيص الذي عقبه التحريم مرتين أشبه بترخيص الله تعالى للرسول ساعة للقتال بمكة ثم عاد تحريمها كما كان . فالأمر هنا كذلك (٣) .

(١) السياغى - الروض النضير ٤ / ٢١٧ / ٢١٨ .

(٢) السياغى - الروض النضير ٤ / ٢٥٧ .

(٣) أى حرم الله تعالى نكاح المتعة بهذه الآية لأنه كان من أنكحة الجاهلية ثم رخص فيها ثم حرم ثم رخص ثم حرم تأبيدا واستمر التحريم بمدلول الآية ونص السنة . وشبهه بذلك أن الله تعالى حرم القتال بمكة بنص القرآن الكريم . . وأحل القتال فيها لرسوله ساعة من نهار كما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال " وانما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت حرمتها كما كانت " ، متفق عليه .

الامام جعفر الصادق (١) /

سبق وأن نقلت عنه من طريق البيهقي قوله " المتعة هي الزنا بعينه " (٢) ،
وذلك حين سئل عن حكمها . .

(١) هو الامام جعفر المطقب بالصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن
أبي طالب الهاشمي المدني أبو عبد الله ولد سنة ثمانين ومات سنة (١٤٨)
قال ابن حبان كان من سادات أهل البيت فقها وعلماء وفضلاً ، وقال عمرو بن
أبي المقدام كنت اذا نظرت اليه علمت أنه من سلالة النبيين قال علي بن
الحمد عن زهير بن معاوية قال أبي لجعفر بن محمد ان لي جاراً يزعم أنك
تبرأ من أبي بكر وعمر فقال جعفر برى الله من جارك والله اني لأرجو أن
ينفمني الله بقرايتي من أبي بكر لأنه ابن بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر
وقال مالك اختلفت اليه زماناً فما كنت أراه الا على ثلاث خصال اما مصل
واما صائم واما يقرأ القرآن وما رأيته يحدث الا على طهاره روى عن أبيه
والقاسم بن محمد وعروة ونافع والزهرى وغيرهم وعنه شعبه والسفيانان ومالك
وابن جريج وأبو حنيفة وخلق كثير وثقه أئمة وروى له مسلم والأربعة . .

١ نظر الذهبي - تذكره ١٦٧/١/١ ،

تهذيب ١٠٣/٢ / ١٠٤ / ١٠٥ . .

(٢) ص ١٧٣ / ٩ .

وهذا الأثر ينبغي^١ عنه أنه مفلظ في شأنها مشدد في حكمها كالامام عمر بن

الخطاب رضى الله عنه . .

وهذه الرواية التى أسندها البيهقي عنه يؤيدها أيضا ما رواه الزيدية عنه

من تحريره لها . كما مضى . .

ويقوى ذلك . . . ان الامام الصادق كان من شيوخه القاسم بن محمد بل

كان جده لأمه (١) . وقد أخذ عنه (٢) . . وهو يقول بحرمة هذه الملاقاة ، وما

كان ليخرج عن رأى جدوده وشيوخه . .

فما روى عنه الاماميه من القول بحليتها أمرا لا تطعن اليه النفس . .

فهم يروون عنه أنه كان يقول " ثلاث لا أتقى فيهن أحدا - متعة الحج ومتعة

النساء ، والمسح على الخفين " (٣) . .

(١) هو القاسم بن محمد بن أبى بكر فأم جعفر هذه هى أم فروق بنت القاسم وأمهها
أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر فلذلك كان يقول جعفر ولدنى أبوبكر

مرتين - تهذيب ١٠٣/٢ . .

(٢) أبو زهرة - الامام الصادق ٢٧١ - ابن حجر - تهذيب ١٠٣/٢ . .

(٣) الفلاح - أصل الشيعه وأصولها ١٧٤ - الا أنه لم يسندها وانما اكتفى بقوله

" ومن طرقنا الوثيقة عن جعفر الصادق الخ . وهذا غير كاف فى اثبات ما رواه
عنه لا سيما وقد ذكره الم شيعى هندی ناقلا حال الاحاديث الواردة عن أئمة

فى كتابه أساس الاصول ص ١٥ / ط الهند مانصه " الأحاديث المأثورة عن الأئمة
مختلفة جدا لا يكاد يوجد حديث الا وفى مقابله ما ينافيه ولا يتفق خبر الا

ومازائه ما يصاده " بنقل احسان - الشيعه والسنة ١٨٦ - ولذا يقول الحاكم
" ان أصح أسانيد آل البيت جعفر بن محمد عن أبيه عن جده الخ . . اذا كان

الراوى عن جعفر ثقه " قال الصنعمانى - توضيح الافكار ٣٤ / ١ ، نقل عن
المصنف انه انما قيد الحاكم بذلك لكثرة رواية الضعفاء عنه " . .

فهذه الرواية مع كونها مبتورة ليس لها سند فهي معارضة بما صح عنه بالاستاد المتصل اليه . .

وقد قسم أبو زهره نقول الاماميه عن الصادق الى أقسام أربعة (١) /
أولا - ما اتفقت فيه الرواية عن الصادق مع روايات كتب السنه المعروفة عند الجمهور . وهذا ثابت النسبه من غير معارضة . .
ثانيا - ما ثبت أنه مخالف للكتاب المميز والتواتر ويؤدى الأخذ به الى الطعن فى الدين ، وهذا مردود قطعا كالروايات التى رواها الكليني (٢) . .
ثالثا - روايات جاءت فى كتب الشيعة متخالفة ومض هذه الروايات متفق مع الجمهور ومعضها مختلف عنه . .

وأختار ما وافق الجمهور لأن الامام جعفرا كان متصلا بالفقهاء الذين عاصروه .
قال " وانا نعتبر مثل ذلك ما روى عنه أنه يبيح المتعة فانا قد وجدنا فى كتب الزيدية عن أئمة آل البيت عامة وعن الامام جعفر الصادق خاصة ما يثبت . . أنه يراها من الزنا كما أشرنا " (٣) . .

(١) الامام الصادق - ١٤ / ١٥ .

(٢) ومن أمثلة ذلك ما ذكره الكليني فى صحيحه الكافى الحجه ١ / ٤١٤ ط
طهران - بنقل - احسان الهى - الشيعة والسنه ص ٩٧ - عن أبى بصير
عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل " ومن يطع الله ورسوله فسى
ولاية على والأئمة بعده فقد فاز فوزا عظيما " هكذا نزلت . .

(٣) الامام الصادق - ص ١٥ . .

الباب الثالث

وتحتة فصلان

الفصل الأول

((الفصل السادس))

(رأى الشيعة الامامية فى نكاح القمعة وأدلتهم ومناقشتها)

وقبل الشروع فى عرض رأيهم يحسن أن أذكر صفتها عندهم وشيئا من أحكامها ، ويسمون هذا النوع من النكاح بالنكاح المنقطع . .
ولهذا النكاح عندهم أربعة أركان /

(١) صيغة .

(٢) زوجه .

(٣) مهر .

(٤) أجل .

شرط الصيغة /

يشترط فيها أن تكون بلفظ الامتع أو التزويج أو الانكاح فقط الا أن كان المتمتع بها جارية فانه ينمقد بلفظ الاباحة والتحليل . .

شرط الزوجه (١) ومعض أحكامها /

(١) لا يشترط فى المتمتع بها أن تكون مسلمة بل يجوز العقد على المرأة اذا كانت من أهل الكتاب - " يهودية أو نصرانية " . .

أما اذا كانت ناصبة أو مشركة فانه لا يصح العقد عليها اطلاقا . .

(٢) ويصح التمتع بالزانية الا أن فيه كراهة فقط ان ليس اختيار المؤمنة المقيمة شرطا لصحة هذا العقد وان استحب أن تكون كذلك كما يستحب ان اتهمها بعدم العفة أن يسألها عن حالها وليس شرطا ، ويكره العقد على البكر من غير إذن الأب . .

(١) هكذا يطلقون عليها لفظ الزوجه مع أنها لا تنطبق عليها أوصافها كلها فهى متمتع

بها ، لا زوجة والألفاظ لا تغير الحقائق . .

(٣) وله أن يتمتع بأى عدد شاء من النساء ، هرا كان المتمتع أم عدا بخلافه ففى

الدائم فللمهر أربع وللمعبد ثنتان . .

حكم الجمع بينها وبين محرمها /

(٤) واذا كان متتعا بامرأة فليس له أن يدخل عليها بنت أخيها أو بنت

أختها الا باذن المرأة التى تعتبرعمة أو خالة للتى سيدخل بها . .

المهر /

(١) المهر لا يد من ذكره فى العقد لأن ذكره شرط لصحته ويكفى فيه المشاهدة

ويتقدر بالتراضى ولو بكف من بر . .

(٢) ولو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه ، ويستقر المهر بالدخول ولو أخلت

ببعض المدة سقط بنسبته . .

الأجل /

(١) وذكره شرط فى العقد سواء كان الاجل قريبا كيوم أو بعيدا كسنة ولا بد أن

يكون معينا معلوما - أما اذا عقد على أن يطأها مرة أو مرتين مجردة عن

زمان محدد ففيها روايتان ورواية الجواز فيها ضعف . .

ومن أحكامها /

(٢) عدم ذكر المهر مع ذكر الاجل يبطل العقد ، وذكر المهر دون الأجل

يقلبه دائما . .

(٣) لا حكم للشروط الا ان ذكرت فى صلب العقد . .

(٤) اذا اشترت ألا يطأها فى الفرج جاز وله أن يطأها فيه ان رضيت به بعد

العقد . .

٥ (له المنزل من دون اذنها ويلحق الولد وان عزل لكن لو نفاه لم يحتج الى اللعان ..

٦ (لا يقع بها طلاق ولا ظهار ولا لعان ..

٧ (لا يثبت بالتمتع ميراث بين الزوجين الا أن يشترط الميراث عند تكوين العقد وقيل بالتوارث (١) وأما بالنسبة للولد فانه يرثهما ويرثانه (٢) ..

٨ (وعدتها بعد انقضاء أجلها حيضتان وان كانت ممن تحيض ولم تحض فعدها خمسة وأربعون يوما وعلى قول ستون يوما ..

٩ (ولو مات عنها في المدة روايتان أشبههما أربعة أشهر وعشرة أيام ..

١٠ (لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل وله أن يهبها ما بقى من المدة ويستأنف (٣) ..

١١ (أما النفقة فليست لازمة على المتمتع في هذا النكاح (٤) ..

(١) لكن في كتاب الشريعة أحد مصادر الفقه الشيعي المعتمدة للحلي ٢/ ٢٣ قطع بعدم توارثهما وان شرطاه قال "لأن الميراث لا يثبت الا شرعا فلا يثبت الشرط ولا يوجب المقعد" ..

(٢) انما ذكرت هذه التفاصيل عندهم في التمعة لكي يتسنى لي مناقشتهم على ضوء ما هو مدون في فقههم ومعتمد في مذهبهم ..

(٣) وذكر الحلي في كتابه الشريعة ٢/ ٩٥ أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمن بت طلاقها اذا دخل بها بنكاح التمعة بل لا بد من وطئها بالعقد الدائم وفي المختصر النافع له ص ٢١٣ قال انه لا يثبت وصف الاحصان الذي يجب معه الرجم لمن نكح متعه وهاتان النقطتان محل بحث آت ان شاء الله تعالى ..

(٤) أنظر - جعفر الحلي - المختصر النافع (١٨١/ ١٨٢/ ١٨٣) ، والشريعة ٢/ ٢٣ وما بعدها .. اللعة الدمشقية محمد الحسين - أصل الشريعة وأصولها ١٦٩/ ١٧٠ -

توفيق الفكيكي - التمعة وأثرها في الاصلاح الاجتماعي - ٣٦/ ٣٥ ..

رأى الشيعة الامامية فى هذا النكاح / -

هو نكاح جائز عندهم لا شبهة فيه واستدلوا على جوازه بالكتاب والسنة المتواترة (١) والاجماع والقياس من نصر قولهم وان كانوا لا يقولون به . والمعقول .

(١) الكتاب /

” فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ” (٢) . .

واستدلوا على أن الاستمتاع هنا مقصود به عقد المتعة بأمر / -

(١) ان الاستمتاع وان كان فى الأصل هو الالتذاذ فانه اذا علق بذكر النكاح وأُلق بغير تقييد لم يرد به الانكاح المتعة خاصة لكونه علما عليها تأثيره قولك نكحت أمراة متعة فانه لا يفهم منه الا النكاح الذى يذهب اليه الشيعة خاصة (٣) . .

(٢) يؤيده معناها اللغوى قال الجوزى ” استمتع بمعنى تمتع والاسم المتعة ” فعبّر فى الآية بلفظ الاستمتاع دون لفظ النكاح والاستمتاع بالمتعة بمعنى واحد (٤) . .

(٣) ان الله تعالى قال بعد ذكر المحرمات ” فما استمتعتم به منهن ” ولفظة استمتعتم لا تعد وجهين اما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذى هو

(١) هكذا قال محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٩ .

(٢) النساء آية (٢٤) .

(٣) الفكيكى - المتعة وأثرها ص ١١٦ .

(٤) المرجع السابق - ص ٦٥ .

- أصل موضوع اللفظة أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع .
- ولا يجوز أن يكون المراد هو الوجه الأول لما يلي / أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن اذا ورد وهو محتمل الأمرين -
- وضع اللغة وعرف الشريعة - فانه يجب حمله على عرف الشريعة ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على المرف الشرعي دون الوضع اللغوي (١) .
- (٤) ان الله تعالى علق وجوب اعطاء المهر بالاستمتاع وذلك يقتضى أن يكون معناه هذا العقد المخصوص دون الجماع والاستلذان لأن المهر لا يجب به (٢) .
- (٥) وما يدل على أن لفظ الاستمتاع في الآية لا يجوز أن يكون المراد به الانتفاع والجماع أنه لو كان كذلك لوجب ألا يلزم شيء من المهر من لا ينتفع من المرأة بشيء وقد علمنا أنه لو ملقها قبل الدخول لزم نصف المهر ، ولو كان المراد به النكاح الدائم لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد لأنه قال "فأتوهن أجورهن" ولا خلاف في أن ذلك غير واجب وإنما تجب الأجرة بكمالها بنفس العقد في نكاح المتعة (٣) . .
- (٦) انه سبحانه وتعالى - أمر بإيفاء الاجر وفي هذا اشارة الى أن العقد عقد ايجار ونكاح المتعة استئجار لمنفعة البضع (٤) . .

(١) محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها ص ١٨٠ ، الفكيكي ، المتعة وأثرها ص ٦٢ .

(٢) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٢ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) الحصري - النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٥ .

(٧) قد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة كعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الانصاري وعمران بن الحصين وابن مسعود وأبى بن كعب وغيرهم كانوا يفتنون باباحتها ويقرأون الآية هكذا " فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى " . .

وليس مرادهم الزيادة في القرآن " معاذ الله " بل المراد بيان معنى الآية على نحو التفسير الذي أخذوه من الصادق بالوحي (١) . .
وهذه الآية محكمه ومستحيل نسخها بآية الا زواج لان آية المتعة في سورة النساء وهي مدنية وآية الا زواج في سورة المؤمنین والمعارض وكلاهما مكيتان ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ (٢) . .

(٨) قال سبحانه " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإباح النكاح ولم يخص نكاحا دون نكاح وهو على العموم فدخل فيه نكاح المتعة (٣) . .
(٩) أنا لو حملنا هذه الآية على حكم النكاح لزم تكرار بيان حكم النكاح في السورة الواحدة لأنه كما قال في أول هذه السورة " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " ثم قال " وآتوا النساء صدقاتهن نحله " أما لو حملنا هذه الآية على بيان نكاح المتعة كان هذا حكما جديدا فكان حمل الآية عليه أولى (٤) .

(١) محمد الحسين - أصل الشيعة ١٦٧/١٦٨ .

(٢) المرجع السابق والصفحة .

(٣) المقدسي - ص ١٣٣ من رسالته تحريم نكاح المتعة .

(٤) الفخر الرازي - التفسير الكبير - ٥٢/٩ . .

١٠ . ان المذكور فى الآيه انما هو مجرد الابتغاء بالمال ثم انه تعالى أمر بايتائهن أجورهن بعد الاستمتاع بهن . وذلك يدل على أن مجرد الابتغاء بالمال يجوز الوطء ، ومجرد الابتغاء بالمال لا يكون الا فى نكاح المتعة ، فأما فى النكاح المطلق فهناك الحل انما يحصل بالمقد ومع الوطى والشهود ومجرد الابتغاء بالمال لا يفيد الحل . .

فدل هذا على أن هذه الآيه مخصوصة بالمتعة (١) . .

(١١) نقول ان نكاح المتعة داخل فى هذه الآيه وذلك لأن قوله " أن تبتغوا بأموالكم " يتناول من ابتغى بماله الاستمتاع بالمرأة على سبيل التأبير ومن ابتغى بماله على سبيل التأقيت واذا كان كل واحد من القسمين داخلا فيه كان قوله " وأهل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " يقتضى حل القسمين وذلك يقتضى حل المتعة (٢) . .

(١) الفخر الرازى - التفسير الكبير ١ / ٥٢ .

(٢) الفخر الرازى - التفسير الكبير ١ / ٥١ -

هذه الثلاث الشبه أوردها الفخر ولم يناقشها ، والظاهر أن سكوتة عن مناقشتها انما هو لوضوح بطلانها عنده . .

وأورد أبو الفتح الشبهة الثانية والثالثة فى رسالته " تحريم المتعة " ص ١٢٥ ، وناقشهما بما ستراه مزبورا فى هذه الرسالة . .

السنة / -
=====

(١) عن عبد الله بن مسعود قال ، كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

وليس شئ فقلنا ألا نستخصى ، فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة

بالثوب ثم قرأ علينا " يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم

ولا تمتدوا إن الله لا يحب الممتدين " (١) . .

واستشهاد الرسول بالآية يتضمن انكاره لقول من يقول بالتحريم (٢) . .

(٢) عن عمران بن حصين قال نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرمها حتى قال " رجل برأيه ما

شاء " . . أخرجه البخارى . .

قال الرازى فى تفسيره يريد بذلك عمر (٣) . .

(٣) جاء فى صحيح الترمذى أن رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن المتعة

متعة النساء فقال ، هى حلال ، فقال ان أباك قد نهى عنها ، فقال ابن

عمر - أرايت ان كان أبى نهى عنها ومنعها رسول الله ، أنترك السنة

ونتبع قول أبى (٤) . .

(١) متفق عليه .

(٢) الفكيكى - المتعة وأثرها ٤١ / ٤٢ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) المرجع السابق ص ٧٢ - " هكذا قال الفكيكى " صحيح الترمذى وكان الحاكم

أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذى الجامع الصحيح أيضا

قال ابن الصلاح وابن كثير وهذا تساهل منهما فان فيه أحاديث كثيرة منكورة .

ابن كثير - اختصار علوم الحديث ص ٣١ - بتحقيق شاكر .

وذكر الفكيكي نص محاوره ابن الزبير لابن عباس في صفحتين ذكر أنها منقولة من نهج البلاغة وهي ناطقة بوضعها وزيفها (١) لما تشتمل عليه من كلام يذى * لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم أجمعين فكرمت هذه الصفحة من تسويدها بنظام الزور وساقط الكلام . ان الواجب على كل مسلم الترفع عن سباب أخيه لا سيما اذا كان من الصفوة الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام وحسبنا قوله " لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي فوالذي نفس بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدكم ولا نصيفه (٢) . .

(٨) عن جعفر الصادق أنه كان يقول " ثلاث لا أتقى فيهن أحدا متعة الحج ومتعة النساء والمسح على الخفين " . .

وهذا وارد من طرق المجوزين والقائلين بحليتها (٣) . .

(٩) روى الكليني في كتابه (الكافي) ان الامام محمد الباقر سئل عن المتعة فقال أحلها الله في كتابه وسنة نبيه نزلت في القرآن " فما استمتعتم

(١) في هذه القصة يحكى ان ابن عباس قال لابن الزبير " وايم الله لولا مكان صفية فيكم ومكان خديجة فينا لما تركت لبنى أسد بن عبد العزى عظما الا كسرتيه وان اسماء قالت لابنها " احذر هذا الأعشى الذى ما أطاقت الانس والجن " أليس هذا وضما هادفا مكسو بقميص التشيع - " اللهم لا تجعل فى أعناقنا مظلمة لمسلم ، ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا " . .

(٢) متفق عليه .

(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٦ . .

- به منهن فأتوهن أجورهن " فهي حلال الى يوم القيامة (١) . .
- (١٠) اجتماع أهل البيت عليهم السلام على اباحة هذا العقد وروايتهم به مشهورة
مذكورة في كتب أحاديثهم (٢) . وعلى بالخصوص قد توافر النقل عنه
بانكار حرمة المتعة ومن كلمات المأثرة التي جرت مجرى الأمثال أنه قال لولا
أن عمر نهى الناس عن المتعة ما زنى الا شفا - أى قليل أو من أشفى وشارف
على الهلكة (٣) . .
- (١١) انه لا نزاع ولا خلاف في أن المتعة كانت مشروعة والخصم يقول انها نسخت
قلنا المشروعية درايه والنسخ روايه ولا تطرح الدرايه بالرواية (٤) . .
- (١٢) قال الله عز وجل " وأحل لكم ما وراء ذلكم " فبين الله تعالى المحرمات
وأحل غيرهن فوجب أن تكون المرأة بنكاح المتعة حلالا (٥) . .

الاجماع / -
=====

أجمع المسلمون على أن النكاح المؤجل مباح في شريعة الاسلام مأذون فيه
مشروع بالكتاب والسنة المتواتره ، فلا خلاف في اباحة هذا النكاح في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم بغير شبهه . .

ثم ادعى تحريمها من بعد ونسخها ولم يثبت النسخ وقد ثبتت الاباحة

-
- (١) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٧ .
(٢) " " " ص ٦٦ . (٣) أصل الشيعة ص ١٧٤ .
(٤) " " " ص ٦٦ .
(٥) المقدسى - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٥ .

بالاجماع ، وغاية ما يروونه المحرمون ان سلمت من المداعن - فهي أخبار آحاد
لا توجب علما ولا عملا في الشريعة ولا يرجع بمثلها عما علم وقطع ، ولما ثبتت
بالاجماع لم يجوز رفعه بأخبار الآحاد (١) . .

القياس (٢) / -
=====

ان نكاح المتعة لا يتجاوز كونه عقدا على منفعة فجاز ان يصح الى مدة
معلومة كالاجارة (٣) . .

المعقول / -
=====

قالوا ان كل أمر فيه نفع خال من جهات القبح ولا نعلم فيه ضررا عاجلا
أو آجلا ، كل ما كان هذا شأنه فهو مباح واذا فالمتعة مباحة ، لأنه لو كان
فيها شيء من الفساد لكان اما عقليا وهو منتف اتفاقا واما شرعيا وليس كذلك
والا لكان أحد مستمسكات الخصم (٤) . .

(١) الفكيكي - المتعة وأثرها ٦٣ - ٦٤ ، الفطاء ، أصل الشيمة ١٧٩ / ١٨٠ .
(٢) الامامية لا يرون القياس من الأدلة الشرعية وانما احتج بهذا من نصر
قولهم . .

(٣) المقدسي - ص ١٥٠ .

(٤) الفكيكي - المتعة وأثرها ، ص ٦٦ ،

الفطاء ، أصل الشيمة ص ١٧٩ . .

((مناقشة أدلة الشيعة))

=====

(١) قولهم - " الاستمتاع اذا علق بذكر النكاح وأطلق لم يرد به الا نكاح المتعة كقولك نكحت أسمتعه . . الخ . .

فالجواب / ان الاستمتاع فى الآية ينص السياق على أن المراد به المسمى اللغوى الذى هو الالتذاذ والانتفاع ، فالمعنى " فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح " (١) أى بمقده والذى اقتضى هذا الاضرار أمور /

أولا - أن المذكور فى أول الآيات وآخرها هو النكاح فهو ينتقل بنا من حكم فى النكاح الى حكم آخر فيه فالآيات اذا منصبه فى بيان حكم النكاح الصحيح وليس للمتعة فيها ذكر (٢) . .

ثانيا - ان هناك فرقا بين قولك " نكح فلان أسمتعه واستمتع فلان بالنكاح " ان الأول ينصرف الى النكاح المؤقت بخلاف الثانى فانه لا يفيد سوى معنى الانتفاع والالتذاذ فى النكاح الممهور ونظم الآية من الثانى فدل على الالتذاذ . .

ثالثا - حيث كان اللفظ مرادا به الالتذاذ وجب اضرار شىء بعده لئلا يقتضى ظاهر الآية - أن كل من تلذذ بالمرأة وآتاها أجرها جازله ذلك - وهذا غير جائز اجماعا . .

(١) وهذا المعنى مروي عن الحسن ومجاهد ، البغوى ، معالم التنزيل ١ / ٥٠٦

بها مشر الخازن ، ولباب التأويل - للخازن - نفس الصفحة .

(٢) أحمد الحصرى ، النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٨ - ١٧٩ . .

ان افلا بد من انهما لفظ (عقد) الذى يبيح الالتذاذ والوطء وأضفنا
العقد الى النكاح المعروف ، للاتفاق على صحة هذا الاضمار فكان أولى (١).

(٢) أما قولهم - عبر فى الآية بلفظ الاستمتاع دون لفظ النكاح والاستمتاع
والمتعة بمعنى واحد . .

فالجواب ان هذا غير مسلم لما يلى /

١- ان الله تعالى لم يعبر فى الآية الكريمة بلفظ المصدر " الاستمتاع ولا
بلفظ اسمه " المتعة " فهو لم يقل مثلاً فما نكحتم بالمتعة والا لما وجد
خلاف ، ولكن عبر بلفظ الفعل فقال " فما استمتعتم " والفرق بينهما
واضح ، والفعل يدور معناه على الالتذاذ والنفع كما فى كتب اللغة (٢).
وهو هنا بهذا المعنى . .

٢- صرح أئمة اللغة بأن الفعل " استمتع " فى هذا الموضع لا معنى له
الا ما ذكرنا والقول بأنه يدل على النكاح المؤقت يدل على جهل

(١) المقدسى - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٧ .

(٢) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٢٦٣ / ٢٦٤ . .

- بالمصرية من القائل به (١) وأهل اللسان أدري .
- ٣- ان لفظ " استمتع " ورد في غير هذا الموضع ولم يرد به المتعة اتفاقا وذلك في قوله جل وعز " أذهبتم دياركم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها " (٢) - يعني تمعجلتم الانتفاع بها وقال " فاستمتعتم بخلاقكم " (٣) يعني انتفعتم بحظكم ونصيبكم " (٤) . .
- ٤- قال ابن الجوزي " وأما الآية فانها لم تتضمن جواز المتعة لأنه تعالى قال فيها " أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين " فدل ذلك على النكاح الصحيح " (٥) ، قلت والتمتع لا يوجب الا حصان عند المجيزين اذ هم لا يوجبون الرجم على من زنى بعد تمتع فلا يقوم الرجم الا على من نكح تأبيدا (٦) والله سبحانه انما أحل الابتغاء بالاموال ما يوجب الا حصان فيلزمهم القول بأن المراد العقد الذي يوجب الا حصان وهو النكاح الدائم والا لزمهم أن يعتبروا التمتع احصانا ولم يقولوا به هذا فأوجب هذا تناقضهم . .

(١) ابن منظور - لسان العرب ٢٠٥ / ٢ / ٥ - وهذا لا يقتضي تجهيل سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما فيما روى عنه ان هذه الآية تدل على متعة النكاح لأنه لا يرى أن الفعل استمتعتم يدل على المتعة ولكن الحرف الذي روى انه قرأ به " الى أجل مسمى " هو الذي دلل على المتعة ويكون المعنى عنده فما تلذذتم به منهن بالنكاح الى أجل فآتوهن أجورهن فهو من هذه الناحية يتفنن معه أهل اللغة . .

- (٢) الأحقاف - آية ٢٠ . (٣) التوبة - آية ٦٤ .
- (٤) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٧ / ٢ . .
- (٥) زاد المسير - ابن الجوزي ٥٤ / ٥٣ / ٢ . .
- (٦) الحلبي - المختصر النافع ص ٢١٣ . .

قال الزجاج (١) ومعنى قوله "فما استمتعتم به منهن" فما نكحتموه على الشرائط التي جرت وهو قوله "محصنين غير مسافحين" أي عاقدين التزويج " (٢)
وقال صاحب أضواء البيان بعد أن ذكر نظائر هذه الآية من القرآن الكريم ما نصه "فلاآية في عقد النكاح لا في نكاح المتعة كما قال به من لا يعلم معناها"^(٣)
وأما قولهم ان النسخ هنا مستحيل لتقدم آية المؤمنين والمعارج على آية
فما استمتعتم . . الخ . . فكلام غير صحيح إذ نحن نقول أن آية النساء لا تدل
على نكاح المتعة إطلاقاً . .

وعليه - فلا نسخ في الآيتين . . بل كلتا هما محكمتان . .
فآية النساء تدل على وجوب إعلاء المدخول بهن المهر . .
وآية المعارج والمؤمنين تدل على تحريم المتعة . .
كما فهمت ذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وغيرها . .

-
- (١) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، قال الخطيب كان من أهل
الفضل والدين حسن الاعتقاد جميل المذهب كان يخرط الزجاج ثم مال
الى النحو فلزم المبرد وتخرج به ومن تصانيفه - معاني القرآن ، والاشتقاق
ومختصر النحو وشرح أبيات سيويه وغيرها ، توفي سنة احدى عشرة
وثلاثمائة . . السيوطي - بغية الوعاة ص ١٧٦ / ١٨٠ . .
(٢) الخازن - لباب التأويل ٥٠٧ / ١ . .
(٣) محمد الأمين الشنقيطي ٢٨٣ / ١ . . من أضواء البيان . .

وأما قولهم - ان لفظ القرآن اذا ورد وهو محتمل الأمرين - وضع اللغة وعرف الشرع فانه يجب حمله على عرف الشريعة ولهذا حطوا - يعني الاصوليين - لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي . . فكلام وارد في غير محله . .

ان لفظ " المتعة " لم يذكر في القرآن الكريم وانما ذكر لفظ الفعل " فما استمتعتم " فهو لم يقل مثلاً " فما نكحتموهن بالمتعة " على أن هذه المادة استمتع وردت في مواضع من الكتاب العزيز ولم يرد بها المتعة اتفاقاً^(١) ولذا أمابق جمهور المفسرين على أن المراد بالاستمتاع هنا الانتفاع والالتذان . .

(١) كقوله سبحانه وتعالى : " أن هبتم طبيباتكم في حياتكم الدنيـا واستمتعتم بها " . .

وجواب آخر /

الاعتراض غير وارد لأن القاعدة لا محل لها . .
ايضاح ذلك أننا بينا ان الاستمتاع في الآية ليس على الجملة اللغوية الذي
يعنى الالتذاذ والانتفاع مطلقا ولكنه محمول على حقيقته الشرعية التي لحظناها
من مدلول تركيب الجملة " فما استمتعتم . . الخ " . . ومعناه الالتذاذ بالوطء
المباح بالمقد الدائم . . وانما يرد اعتراضه اذا عرينا الاستمتاع عن قيوده
الشرعية وحملناه على الالتذاذ والانتفاع المطلق (١) . .
وأما قوله - ان الله تعالى علق وجوب اعطاء المهر بالاستمتاع وذلك يقتضى
أن يكون معناه هذا العقد المخصوص . . الخ . .

فغير مسلم . .

لأن الآية الكريمة تبين حكم المرأة المدخول بها التي سعى لها الصداق
ولم تستلمه ، فقال سبحانه " فما استمتعتم به منهن " أى بالدخول فعلا بموجب
العقد وقد سميت لهن الصداق ولكن لم تسلموه اليهن فأتوهن أجورهن فريضة
لا زمة لا يحق لكم أن تنقصوهن منه شيئا . . وكيف تأخذونه وقد أفضى بفضكم الى
بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا . .

(٢)
فتكون الآية مبينة لحكم صداق المدخول بها المسمى لها المستمع منها .

(١) هذا حسب ما ظهر لى ولم أر من ناقش هذا الا يراى بالرغم من ذكر بعضهم

له . . أنظر - الحصرى - النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٧ .

(٢) عليه سالم - فى مقدمة رسالة تحريم نكاح المتعة ص ٦١ . .

٥ - ايرادهم المطلقة قبل الدخول التي يلزم لها نصف المهر وقولهم انه لو كان المراد به النكاح الدائم لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد الخ . .

ايراد غير سديد . . . لأن قوله سبحانه " فما استمتعتم به منهن فأنزلن من ذلك ما أنزلنا على الرسل قبله وأولئك هم الفاحشون " (١) وقد أشار القرآن الكريم الى هذه الحالة وهي المألقة قبل الدخول المسمى لها بقوله سبحانه " وان الملقطموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح " (٢) فأما آية " فما استمتعتم به منهن " فهي كقوله سبحانه " وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا " (٣) . . فجعل الافضاء مع العقد موجبا لا استقرار الصداق فبين ذلك أنه ليس لتخصيص النكاح المؤقت بآية الأجر فيه دون النكاح المؤبد معنى بل اعطاء الصداق كاملا في المؤبد أولى " (٤) . .

٦ - قولهم - ان الله سبحانه أمر بإيفاء الأجر وفي هذا اشارة الى أن العقد عقد ايجار . . . الخ . . . فالجواب /

ان هذا لا دليل فيه لأن الله تعالى قد أطلق على المهر أجرا في غير موضع فقال عز وجل " فانكحوهن بان أن أهلهن وآتوهن أجورهن " (٥) . .

(١) النساء - آية ٢١ .

(٢) البقرة - آية ٢٣٧ .

(٣) ابن تيميه - منهاج السنة النبوية ١٥٥ / ٢ .

(٤) النساء - آية ٢٥ .

أى آتوهن مهورهن ، وقال سبحانه وتعالى " يا أيها النبی ان اهللنالك
أزواجك اللاتی آتیت أجورهن " (١) فالقرآن استعمل الاجر بمعنی
الصداق لأنه فی مقابل المنافع المدفوع فیها الاجر ومن النص فی ذلك أيضا
قوله " فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن " (٢) . .

٧ - قولهم - وقد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة كعبد الله بن
عباس وجابر بن عبد الله وعمران وابن مسعود وأبى كانوا يفتون باباحتها
. . الخ . .

كلام لا دليل عليه وذلك كالتالى /

أما عبد الله بن عباس فرويت عنه روايات مختلفة سبق الحديث عنها وأصحابها
أنه كان يرخص فیها للمضار فقط ، وقد روى عنه الرجوع عن ذلك وانتقده
جماعة من الصحابة وغيرهم ، على الترخيص فیها عند الضرورة ولم يسلم له
رأيه (٣) . . وأما جابر بن عبد الله رضى الله عنه فقد صح رجوعه عن
ذلك حين بلغه النسخ . .

وأما ابن مسعود رضى الله عنه فقد نقلنا عنه من طريق صحيحه أنه سمى
المتعة سفاحا ويقرب من المستحيل أن يفتى باباحتها بعد أن يعلن أنها
بمنزلة السفاح (٤) . .

(١) الأحزاب - آية ٥٠ .

(٢) النساء - آية ٢٥ .

(٣) راجع موقف ابن عباس من المتعة من هذه الرسالة ص ٢٣٩ . .

(٤) راجع موقفه من الرسالة ص ٢٢٨ . .

وأما أبى بن كعب فقد روى عنه الحرف الذى قرأ به ابن عباس " الى أجل مسمى " . .

وهو كما سبق لا يمد وكونه تفسيرا وقد أوردنا عن العلماء عشرة أوجه عنها (١) . .

وأما عمران بن حصين رضى الله عنه فقد بينت فى موقف الصحابة من المتعة أنه لم يرد عنه رأى فى نكاح المتعة وإنما حديثه الذى تمسك به المجيزون وارد فى متعة الحج كما فصلت ذلك روايات مسند أحمد وغيره من طرق ثابتة . .

٨ - قولهم - لو أننا حملنا الآية على حكم النكاح لزم تكرار بيان حكم النكاح فى السورة الواحدة لأنه كما قال فى أول هذه السورة " فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " . ثم قال " وآتوا النساء صدقاتهن نحله " . .
فلو حملنا هذه الآية على بيان نكاح المتعة كان هذا حكما جديدا فكان حمل الآية عليه أولى " . . الخ . . ما ذكره . .

فغير وارد لأنه لا تكرر لحكم واحد فى هذه السورة مع أنه لا مانع يمنع من ذلك . بل ان كل آية دلت على خلاف ما دلت عليه الأخرى . . بيان ذلك ، أن الآية الأولى " وآتوا النساء صدقاتهن نحله " ، " تنشىء للمرأة حقا صريحا وحقا شخصا فى صداقها وتنشئ بما كان واقعا فى المجتمع الجاهلى من

(١) راجع موقفه من الرسالة ص ٢٤١ وما بعدها . . ومن جملة هذه الأوجه قول المفسر الكبير ابن جرير مالفظة " وأما ما روى عن ابن عباس وأبى بن كعب من قراءتهما " الى أجل مسمى " فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين . .

هضم هذا الحق في صور شتى . . ومنها قبض الولي لهذا الصداق وأخذه

لنفسه وكأنما هي صفقة بيع هو صاحبها " (١) . .

فدلت الآية على نهى الأولياء عن أكل مهر مولاتهن . .

أما الآية الثانية /

" فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن " فأوجب على الأزواج المستمتعين

من زوجاتهم بالدخول بايتاء مهرهن التي سميت عند عقدة النكاح . .

وعلى هذا فلا تكرار في السورة الواحدة لحكم واحد (٢) . .

(١) سيد قطب - في ظلال القرآن ٢/ ٢٥٣ . . أخرج سميد بن منصور وعبد بن

حميد وابن جرير وابن المنذر عن أبي حاتم عن أبي صالح قال " كان الرجل

إذا زوج أخته أخذ صداقها ومنها فنهاهم الله عن ذلك ونزلت وآتوا النساء

صداقاتهن نحوه " . . السيوطي - الدر المنثور /

وعلى هذا فإن الخطاب للأولياء نهوا عن أخذ صدقات مولاتهن ، وعليه

جرى صاحب الظلال ورجح غيره أن الضمير يخاطب الأزواج . .

(٢) تنبيه ، وقال شيخنا المحقق عاينه سالم أن الآية الأولى واردة في حكم

المرأة المدخول بها التي لم يسم لها صداق فأوجب الله تعالى على الزوج

ايتاءها مهر أمثالها ، لا جماع الفقهاء أن المدخول بها التي لم يسم لها

أن لها صداق المثل ، وأما الآية الثانية فذكر ما قرره . .

انظر - مقدمته - نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٦١ ، وعليه فلا تكرار

أيضا . .

- ٩ - قولهم في الآية مجرد الابتغاء بالمال ومجرد الابتغاء بالمال لا يكون الا في نكاح المتعة .. الخ ..
- فالجواب " ان هذا لا حجة فيه لأن الله تعالى لم يطلق الابتغاء بالمال وانما قال " محصنين غير مسافحين " فأباح الابتغاء بالمال بشرط أن يكون محصنا غير مسافح " (١) ..
- ١٠ - وأما قولهم " ان الآية تدل على أن مجرد الابتغاء بالمال يجوز الوطء ولا يكون الا في نكاح المتعة فاما في النكاح المدلق فهناك الحل انما يحصل بالمقد والولى والشهود فكل ما باطل ..
- وذلك ان مجرد الابتغاء بالمال لا يفيد حل الاستمتاع بالاتفاق مع المخالفين .
- لاشراطهم الصيغة في نكاح المتعة كركن من أركان هذا النكاح (٢) وما الصيغة الا المقعد " فلا بد عندهم أن يعقد بلفظ زوجتك أو أنكحتك أو تمتعتك " ..
- فوجب الاضمار عند الطرفين بعد قوله " فما استمتعتم به منهن " أى بعقد النكاح ، وأما ذكر الولى والشهود فليس شرطاً في صحة العقد الدائم عندهم وان استحب ..
- وانما فسرناه بلفظ النكاح لأنه لما كان قوله جل وعز " حرمت عليكم أمهاتكم " الخ .. ثم قال " وأحل لكم ما وراء ذلكم " فكان المراد بهذا التحليل ما هو المراد هناك بهذا التحريم ..
- " فلما كان المراد هناك بالتحريم هو النكاح فالمراد بالتحليل ههنا أيضاً يجب أن يكون هو النكاح " (٣) ..

(١) أبو الفتح المقدسى - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٦ .

(٢) الحلّى - المختصر النافع ص ١٨١ ..

(٣) الفخر الرازى - التفسير الكبير ٩ / ٥٣ ..

وحيث تبين أنهم لم يجزوا المتعة مجرى النكاح فلا حجة لهم في هذا النص..
١١ - واحتج المخالف بقوله تعالى " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " ..

قال فأباح النكاح ولم يخص نكاحا دون نكاح وهو على العموم (١) ..
والجواب أنا لا نسلم أن نكاح المتعة يسمى نكاحا لأن النكاح في اللغة هو الوطء وهو في الشريعة عبارة عن العقد اللازم المؤبد بدليل ما تقدم بيانه .
فلم يدخل موضع الخلاف تحت الآية ، وعلى أنه عام في نكاح المتعة وغيره فنخصه بما ذكرنا ..

وجواب آخر وهو أن الله تعالى علق بالنكاح أحكاما لكل واحد من الزوجين على صاحبه فكان ذكر هذا النكاح وإباحته راجعا الى ما اجتمعت فيه تلك الأحكام وليس في نكاح المتعة شيء من تلك الأحكام فلم يكن مراد الآية (٢) .
قلت ، وأقرب دليل على بطلان زعمهم وفساد مسلكهم ان في الآية دليلا على الاقتصار على أربع في النكاح المؤبد كما هو مذهب المخالف أيضا ..
فلو كانت المتعة يعد ونها نكاحا للزمهم أن يحدوا النصاب الذي يتمتع به بأربع .
فلما أجازوا الاستمتاع بأي عدد اتفق ولو زاد على الأربع تبين منه أنهم لم يجزوا التمتع مجرى النكاح ..

إذا فهو ليس بنكاح عندهم ، إذ لو كان التمتع نكاحا لأعطوه حكمه ..
وعليه فاستدلالهم بهذه الآية يوجب تناقضهم ويلزمهم ألا يسموا نكاحا ولا يدللوا عليه بهذه الآية ..

(١) أبو الفتح المقدسي ص ١٣٣ .

(٢) أبو الفتح - تحريم نكاح المتعة ص ١٣٣ ..

(مناقشة استدلالهم بالسنة)

- ١- أما حديث ابن مسعود رضى الله عنه فهو موضع اتفاق عليه ولكن أخرج عبد الرزاق فى مصنفه زيادة فيه تحدد زمن التحريم ولفظها . .
- " ثم حرمها بخير وما كنا مسافحين " (١) . .
- ونحن لا ننكر الترخيص فيها قبل خير ثم تحريمها بها كما سبق . .
- وأما قوله - ان استشهاد الرسول الكريم يتضمن انكاره لقول من يقول بالتحريم .
- فالجواب ان الآية الكريمة ، صرح مسلم ان ابن مسعود هو المدلل بها على ما ذكر ولفظه " ثم قرأ علينا عبد الله " يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم " وليس الرسول صلى الله عليه وسلم (٢) . .
- ولا دليل فيها على ما ذكره المخالف ان أن المتعة فى زمن الترخيص فيها من الرسول صلى الله عليه وسلم كانت من الطيبات (٣) . .

(١) المصنف ٥٠٦ / ٧

(٢) ١٨٢ / ١ / ٥ وصرح بذلك أيضا الاسماعيلى فى مستخرجه على البخارى كذا فى

الفتح ١١٩ / ٩ . .

(٣) علما بأن الآية لا تعلق لها بموضوع نكاح المتعة وسبب نزولها يوضح معناها ، قال ابن جرير ، التبتل الذى أراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلتذ به فلهذا أنزل فى حقه " يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم " فالآية أدل على تحريم المتعة منها على تحليلها - لأن المباشر لها بعد تحريم الله تعالى لها على لسان رسوله معتد مجاوز لما هداه الله سبحانه وتعالى ، وقد قال فى آخرها " ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين " . .

ثم لما وقع الحظر منها صارت محرمة . .

٢- وأما استدلالهم بحديث عمران فقد مر بنا أنه دلالة فيه لأنه لم يقصد إلا متعة الحج (١) ، كما ضرح بذلك في مسند أحمد وسيأتى قريبا بحثه مستوفى على نكاح المتعة . .

٣- واما استدلالهم بحديث الترمذى عن ابن عمر فقد مر فى فصل مواقف الصحابة انه لم تراعى الامانة العلمية فى النقل لهذا الأثر . .

٤- وأما حديث جابر فقد مضى وبيننا أنه رجع عنها لما بلغه الناسخ على لسان سيدنا عمر رضي الله عنه وأن من استمتع فانما فعله لعدم اطلاع على الناسخ (٢) . .

٥- وأما حديث عمر "تمعتان" الخ . . فقد أوضحت في غير ما موضع أن نهيه
وتحريمه للمتعة إنما هو مبني على تحريم الرسول الكريم لها كما صح عنه . .
أنه خطب فقال "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة
ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجته بالحجارة (٣).
فتبين أنه لم يجتهد عمر في هذا الأمر وليس هذا بتشريع من عنده ، بل هو
مبلغ ومنفذ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم . .
وهال زعمهم أن نهى عمر مدني لا ديني . .

(١) انظر من الرسالة ص ٣٢٩ ..

• • ۲۲۹ ص " " " (۲)

(۳) اخرجه ابن ماجه فى سننه ۱/ ۶۳۱ - واسناده صحيح كما سبق فى موقف
عمر من المتعة ..

وأما بالنسبة لمتعة الحج . . . فقد أوضحت فيما مضى انه لا يقصد بالنهي التحريم والمنع . . بل يقصد الترغيب في تفريق النسكين من أجل أن تستمر عمارة البلد الحرام . في غير أشهر الحج . .

فالنهي انما كان لمعنى خاص لا لعدم الجواز (١) ومع ذلك فقد عارضه فيها خاصة جماعة من الصحابة منهم ابنه وابن عباس في آخرين . . وقد سبق ذكر الآثار الدالة على ذلك عنه (٢) مما يغنى عن اعادتها . .

٦- وأما قصة أسماء التي يذكرون فيها أنها ترخص في المتعة وأنها ما تزوجت من الزبير الا بالمتعة . . الخ . .

فارجع الى موقف أسماء من المتعة وستعرف زيف كلامهم ان لم تفت الا في متعة الحج وليس لها في نكاح المتعة أثر (٣) . .

٧- واما ما يروونه عن جعفر الصادق أنه كان يقول ثلاث لا أتقى فيهن أحد الخ. فهو معارض بما جاء عنه حين سئل عن المتعة فقال هي الزنا . . وقد سقت هذا الأثر عنه من طريق البيهقي (٤) . .

لكن هذه الرواية التي ذكرها الفكيكي ليس لها زمام ولا خطام كسائر أحاديثه التي يوردها في رسالته فلا تقوم دليلا على ما ذكر . . وأيضا فما كان الصادق ليخالف آباءه فيما ارتضوه منها فيها . .

(١) محمد الحامد - نكاح المتعة حرام في الاسلام ص ٤٥ .

(٢) انظر من الرسالة ص ٢٩٣ وما بعدها . .

(٣) " " " " ص ٢٢١ . .

(٤) انظر موقف آل البيت من نكاح المتعة . . ص ٢٩٣ وما بعدها . .

فقد روى زيد بن علي عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه قال " لا نكاح الا بولي وشاهدين ليس بالدرهم ولا الدرهمين ولا اليوم ولا اليومين شبه السفاح ولا شرط في نكاح " (١) . .

" وروى عنه أيضا أنه سئل عن القصة فقال القصة مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، وسئل صلى الله عليه وسلم فقال رخصة نزل بها القرآن وهرمها لما نزلت المدة والمواريث وهذا اجماع أهل البيت . فقيل . يا ابن رسول الله وما الذي نسخها فقال قوله " والذين هم لفروجهم حافظون الى قوله . . العادون . . فلم يستثن الله تعالى الا الزوجة أو ملك اليمين فقط " (٢) . .

وهذا أيضا يدفع ما روه عن محمد الباقر في شأن تحليلها . .

وقد ثبت عن المشرع الكريم تحريمها الى يوم القيامة فلزم الأخذ به . .

٨ - واما استدلاله . باجماع آل البيت على حلية هذا المقد . .

فهذا قول غير صحيح ان سبق النقل عنهم انهم مجمعون على تحريمها . . وأولهم وأفضلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد سقت سند قوله بأنه يراها شبيهة بالزنا بل أجراها مجراه حيث روى عنه الشيعة الزيدية بسندهم اليه كما سبق قوله " ولا أجد أحدا يعمل بها الا جلدته " (٣) . .

وصرح زيد بن علي أن آل البيت مجمعون على تحريمها كما سبق قريبا . .

(١) سند زيد ص ٣٠٤ .

(٢) سند زيد ص ٣٠٤ - ٣٠٥ - في حاشية المسند تعليقا .

(٣) السياغي - الروض النضير شرح المسند ٢٥٨/٢٥٧/٤ . .

وأُسند البيهقي عن جعفر الصادق أنها الزنا بعينه (١) . .

يقول المقدسي / " والمجب أنه لم يجز هذا النكاح إلا من يوالى الإمام عليا ويحبه فكيف استجازوا مخالفته مع ذلك " (٢) . .

وأما الأثر الذى يرد منه عن علي رضي الله عنه " لولا نهى عمر عن المتعة ما زنا إلا شفا " . . فسبق وأن بينت ضعف هذه الرواية لانقطاعها لأنها من رواية الحكم بن عتيبة عن علي وهو لم يدركه جزما (٣) . .

٩ - قال / أنه لا نزاع فى مشروعية المتعة والخصم يقول أنها نسخت قلنا

المشروعية د راية والنسخ رواية ولا تطرح الدراية بالرواية . .

وأقول / ان أراد بقوله " قلنا المشروعية د راية الخ " . . أنها دريت وفهمت من نصوص شرعية فكذلك نسخها دلت عليه نصوص شرعية وفهم منها فنسخت النصوص الدالة على الاذن فيها نصوص شرعية أخرى أفهمت رفع الاذن المتقدم فيها وتحريمها على وجه التأييد . .

والنص المتأخر المشعر برفع الرخصة التى دل عليها النص المتقدم يعتبرنا سخا للمتقدم . .

وأیضا فان الرخصة الثانية لم يرد نصها الا مقيدا بثلاثة أيام كما فى بعض الروايات فلو لم يرد النهى على الاطلاق لأغنى التقييد والتحديد بثلاثة أيام عن ذكر النص الناهى فكيف وقد ورد . وان أراد الفكيكى - بقوله المشروعية د راية أن العقل حكم بحلية المتعة من غير استناد الى نص من الشارع الحكيم . . فالجواب أنه لا حكم للعقل بعد الشرع . .

(١) السنن الكبرى ٧ / ٢٠٧ . .

(٢) تحريم نكاح المتعة ص ٩٤ .

(٣) انظر تفصيل القول فى الأثر من الرسالة ص ١٢٣ . .

الرد على الشيعة القائلين ان عمران بن حصين كان يفتي بحل المتعة /

قال محمد الحسين في أصله " وقد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة كعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الأنصاري وعمران بن الحصين وابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهم كانوا يفتون بإباحتها ويقرءون الآية المتقدمة هكذا " فما استمتمت به منهم الى أجل مسمى " . .

ثم استدل لمذهب عمران بما في صحيح البخاري من طريق أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينها رسول الله حتى مات قال رجل برأيه ما شاء " يقال انه عمر " (١) . .

قال الشيخ عليه راداه عليه بما لفظه " ان هذا الصنيع ليس نصا في الموضوع لكنه رأى صحابي واخبار بما علم نزلت آية المتعة في كتاب الله وكاشف الفطاء ينفي أن تكون ثبتت بكتاب الله وانما شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة ثم يقول عمر رضي الله عنه ولم ينزل قرآن يحرمها فيقال له ما قيل من قبل في نسخ القرآن بالسنة . .

مع أنه قيل بأن كلام عمران هذا هو في متعة الحج فلا تمسك فيه " (٢)

قال مقيد هذا الجواب محل نظر ، لما يلي / -

(١) ان المخالف يقول بمشروعية المتعة بالكتاب كما نقلت عنه وكما قال أيضا تحت عنوان التمهيد وحل العقده " والا فأمر المتعة وهليتها بعد نص القرآن

(١) أصل الشيعة وأصولها ١٦٧ / ١٧٢ .

(٢) نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٤٣ . .

* هكذا في الأصل والسياق يرشد الى أنه عمران انه هو القائل ولم ينزل قرآن يحرمها ، فالخطأ مطبعي . .

- وعمل النبي والصحابة طول زمن النبي ومدة خلافة أبي بكر صرعة من خلافة
عمر أوضح من أن يحتاج الى شيء من تلك الجاهل الهنايث" (١) ..
- (٢) ان نسخ القرآن بالسنة أمر لا يسلم به المخالف ومن شرط الدليل أن يتفق
على صحته الخصمان . وليس الأمر هنا كذلك . .
- (٣) لمحيته بالقول الأخير بصيغة التمرين مما يشعر بضعفه مع أنه هو الصحيح .
- ولذا فالجواب الملتزم هو ان ما ذكره محمد الحسين في حق عمران باطل رواية
ودراية ومطلانه رواية من وجوه /
- (١) يذكر أن عمران قرأ آية النساء على نحو قراءة ابن عباس ولم يذكر سند الرواية
أصلاً ولم نجد بعد التفتيش لها ذكرًا فأين تكون هذه الرواية اللهم اننا لا
نسلم . .
- (٢) ان الحديث الذي ذكره أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحج لا في
كتاب النكاح وأطبق الشراح على تفسير المتعة هنا بمتعة الحج فمن أين
استنبط هذا المعنى الذي ذكره . .
- (٣) ان الحديث نفسه قد رواه غير البخاري وصرح فيه عمران بأنه يقصد متعة الحج
وذلك من طريق عند أحمد وابن ماجه والنسائي وابن سعد وسأذكر أولاً ما
أخرجه أحمد قال رحمه الله (٢) /

(١) أصل الشيعه وأصولها ص ١٧٧ . .

(٢) المسند ٤٢٨/٤ . .

ثنا محمد بن جعفر (١) ثنا سميد (٢) عن قتاده (٣) عن مطرف بن عبد الله (٤) قال / بعث النبي عمران بن حصين في مرضه فأتيته فقال لي - انسى كنت أحدثك أحاديث لعل الله تبارك وتعالى ينفعك بها بعدى واعلم أنه كان يسلم عليّ (٥) فان عشت فاكتب عليّ وان مت فحدث ان شئت واعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حجة وعمره ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه عنها النبي صلى الله عليه وسلم قال رجل فيها برأيه ما شاء . . .

اسناده صحيح - على شرط الشيخين . . وأخرجه ابن سمد عن محمد بن عبد الله الانصارى عن سميد به (٦) . .
وقال أحمد (٧) /

ثنا اسماعيل أنا الجريري عن أبي العلاء بن الشخير عن مطرف قال قال لي عمران اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مضى لوجهه ارتأى كل امرئ بعد ما شاء الله أن يرتأى . .
وفي رواية نزلت آية التهمة كحديث البخارى . .

(١) هو البصرى الملقب بغندر ثقة صحيح الكتاب الا أن فيه غفلة ع تقريب ٢٩٣ .

(٢) هو سميد بن أبي عروم البصرى ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة . ع تقريب ص ١٢٤ .

(٣) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصرى ثقة ثبت وهو رأس الطبقة الرابعة ع ص ٢٨١ .

(٤) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير البصرى ثقة عابد فاضل من الثانية - ع تقريب ص ٣٣٩ . .

(٥) كانت به بواسيرو كانت الملائكة تسلم عليه قبل أن يكتبوا فلما اكتبوا انقطع عنه سلامهم - ابن حجر - تهذيب ١٢٦ / ٨ . .

(٦) الطبقات الكبرى ٢٩٠ / ٤ . (٧) في المسند ٤٣٤ / ٤ . .

وقال ابن ماجه حدثنا علي بن محمد ثنا أبو أسامة عن الجريري عن أبي العلاء
يزيد بن الشخير عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير قال ، قال لي عمران بن
الحصين اني أحدثك حديثا لعل الله أن ينفعك به بعد اليوم ، اعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد اعتمر طائفة من أهله في عشر ذي الحجة ولم ينه عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل نسخه ، قال في ذلك بعد رجل برأيه ما شاء
أن يقول (١) . .

وقال النسائي أخبرني ابراهيم بن يعقوب قال حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا
اسماعيل بن مسلم عن محمد بن واسع عن مطرف قال قال لي عمران بن حصين أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد تمتع وتمتعنا معه قال فيها قائل برأيه . .
فقوله " رسول الله تمتع " دليل على ان المقصود متعة الحج للاجماع على
أن الرسول الكريم لم يباشر متعة النكاح ، هذا وجه بطلان قول المخالف روايه . .
وأما بطلانه دراية فذلك أيضا من وجهين /

أولا - ان اللفظ الذي استدل به المخالف يرشد الى أن المنهى عنه متعة الحج
وذلك عند قوله " فعلناها مع رسول الله " ومعلوم أن الصيغة هنا تقتضي
التعميم وهذا ما حدث الا في حجة الوداع عندما أمر أصحابه الذين لم
يسوقوا هديا أن يحلوا من اهرامهم بعمل عمره . .

ثانيا - قوله " ولم ينه عنها حتى مات " لم يحصل هذا الا في شأن متعة الحج
لأن الرسول قال لما قيل له ألنا هذا خاصة قال لا . . الحديث . .
أما متعة النكاح فقد نهى عنها كما قدمنا . .

(١) سنن ابن ماجه باب التمتع بالعمرة الى الحج ٢ / ٩٩١ . .

وقفه مع محمد الحسين / -

قال في معرني اثبات حلية المتعة ما نصه " والا فأمر المتعة وحليتها بمد
نص القرآن وعمل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة طول زمن النبي ومدة خلافة
أبي بكر وحرمة من خلافة عمر أوضح من أن يحتاج الى شيء من تلك المباحث الخ" (١).

والوقفه هي عند قوله " وعمل النبي " ان قلنا ان مراده وعمل الصحابة في زمن
النبي فلا يتأتى هذا التقدير هنا لأنه عطف الصحابة على النبي عليه الصلاة
والسلام . فتمين انه يعني ان الرسول عليه الصلاة والسلام عمل بالمتعة بمعني
تمتع ولئن قصد هذا فقد جاء بأمرين عذليين . كلاهما يوجب صاحبه . .

أولا - خرق اجماع الأمة الاسلامية المفقود من عصر انعقاد الاجماع الى هذا
العصر الحالي انهم كلهم متفقون على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يباشر
النكاح المؤقت اطلاقا مع اتفاقهم على أنه رخص فيه أول الاسلام ولكن ترخيصه فيه
شيء والمباشرة شيء آخر ان لا يلزم من ترخيصه فيه مباشرته لذلك . فاتبع في قوله
هذا غير سبيل المؤمنين . .

وقد قال سبحانه " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا " (٢) . .

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٧ .

(٢) آية ١٥ - النساء . .

ثانيا - قوله على الرسول عليه الصلاة والسلام أنه فعل ما لم يفعله ينطبق عليه قول المشرع الكريم " من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " (١) . .
على أنا نحسن الظن ونقول ربما أن هذا وقع منه خطأ في التعبير غير مقصود ولكن الواجب التنبيه على هذا الأمر لخطورته . .

والخلاصة /

ان عمران بن حصين رضى الله عنه لم يقصد في حديثه الا متعة الحرام كما صرح به ولم يتعرض في حديثه لمتعة النكاح أصلا . .
وكان الواجب على المخالف ان نقل من مسند أحمد عبارة عن عمران لا تشفى غلة طالب الحق لأنها مبهمة عليه أن يتتبع بقية ألفاظ الروايات على الأقل في هذا المسند نفسه حتى يتضح له المقصود أما أن يفسر بحسب هواه لفظة محتملة ويجزم بذلك ويلصق بصحابي ما هو منه برى فهذا كله مخالف للطريقة العلمية الصحيحة مما ينور العلماء المتقين الذين يثبتون فيما ينقلون عن الصحابة وغيرهم . .

وقولهم / ان آية المتعة في سورة النساء وهي مدنية وآية الأزواج في سورة المؤمنین والمعارج وكلاهما مكيتان . . ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ . .
الجواب على ذلك من غير وجه . .
أولا - قال شيخنا عليه السلام في الاجابة عن هذا ما طعنه ان هذه الاستحالة ممنوعة لأن الاصطلاح مختلف فيه . .

(١) هذا الحديث متواتر معنى ومعنى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الجوزي رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفسا منهم العشرة المبشرون بالجنة وسرد أسماء الباقيين . . وأنظر ذلك في ابن عراق تنزيه الشريعة ١ / ٩ / ١٠ .

والمشهور عند السلف ان الذى قبل الهجرة مكى وما بعدها مدنى وعليه فانه
يوجد أحد النوعين فى الآخر . .

وساق تأييد ما قاله عن البيهقى وابن حجر والسيوطى (١) . .

ثانيا - انا لا نسلم أن آية الاستمتاع تمنى نكاح المتعة بل انها واردة فى
النكاح الدائم كما أسلفت . .

واذا تقرّر هذا ، فالذى تحرّر لى بعد النظر والتأمل أن آيتى المؤمنين
والمعارج دالة دلالة واضحة على تحريم نكاح المتعة لأنها حرمت ما عدا الزوجة
وما ملكت اليمين . .

والمتمتع بها اما كونها ليست بأمة فواضح وان اطلق عليها ولا منازع فيه وأما
كونها ليست بزوجة فلا نتفاء لوازم الزوجية عنها المخالف فقط الزوجه فان الأسماء
لا تغير الحقائق فانهم لم يملطوها أحكامها كلها . .

اذ المتمتع بها عندهم لا يلحقها طلاق ولا لمان ولا تجب لها نفقة الا ما
شرط ولا توجب احصانا ، والمطلقة طلاقا بائنا اذا نكحت بالمتعة فلا تحل لزوجها
الاول (٢) فلو كان لها صفة الزوجة لحلت للاول ان اراد التزوج بها .
فان كان الزوج المتزوج بها يملكها ، ولا توارث بينهما وان شرطنا على القول
المعتمد عندهم (٣) ، وللمرء أن يتمتع بأى عدد شاء . .

(١) نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٤١ . الا أن هذا الجواب غير مقنع ان لا يمد و
كونه نقضا للاستحالة التى ذكرها الغطاء . .

(٢) الحلّى - الشريعة ٥٩/٢ . .

(٣) الحلّى - الشريعة ٢٣/٢ . .

وحيث علم أنها ليست بأمة ولا زوجه فمبتغيها اذا من العادين بنص القرآن .
وعليه فنكاح المتعة كان محرما بهذه الآية قبل الهجرة . .
ومما يؤيد ما قررته من كونها كانت محرمة قبل الهجرة بمعموم الآية المذكورة
ان أول حديث جاء في شأنها قبل خيير ورد بلفظ رخص ورخص فعل يؤذن بالاباحة
بعد الحظر . .

ففي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود السابق ثم رخص لنا أن ننكح
المرأة بالشوب الى أجل . . الخ (١) . .

ثم رفعت هذه الرخصة بنهى الرسول صلى الله عليه وسلم وتحريمه لها بخيير
ثم رخص فيها ثلاثة أيام عام الفتح ثم حرمها الى يوم القيامة (٢) . .
فمادت حراما كما كانت قبل الترخيص فيها . . بنص الآية . .
فعلم من هذا أن تحريمها ثبت بالقرآن ثم رخص المشرع الكريم فيها مرتين
ثم حرمها تأبيدا . .

على نحو دلالة الآية . .
نذير هذه المسألة ان الله تقدست أسماؤه حرم مكة بالقرآن الكريم ثم رخص
لنبيه فيها ساعة من نهار كما بينت ذلك السنه . .
ثم عاد تحريمها كما كان من قبل . .
كذلك الأمر هنا حرمت المتعة بمعموم القرآن ثم رخص نبيه فيها لأصحابه مدة
من الزمن ثم حرمها . .

فمادت حرمتها كما كانت من قبل . .
ونناء على ما قررته فيكون دعوى النسخ بآية المؤمنين لأحاديث الترخيص

(١) انظر الحديث من الرسالة ص ٢٢٨ . .

(٢) " " " " ص ١٣٧ . .

أولآية النساء على فرضية ورودها في المتعة غير سديد وما ذكرته يؤيده ماورد عن
أم المؤمنين عائشة وغيرها . .

((مناقشة الامامية في ادعائهم انقضاء الاجماع على حلية المتعة))

=====

قولهم " أجمع المسلمون على شرعيته والاذن فيه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
بغير شبهه ، ثم ادعى نسخها ولم يثبت وقد ثبتت الاباحة بالاجماع الخ " (١) .

فالجواب على هذه الدعوى من وجوه /

أولا - ان الاجماع - انما هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر
على حكم شرعي " (٢) . .

وهذا لا ينمقد الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . . أما في
حياته فهو المبين لحكم المسألة وقوله الحجة فيها فلا يحتاج من في عصره الى نظر
أئمة الاجتهاد في مسأله واجماعهم على حكمها . .

وان قصد ان أهل العلم متفقون على أن المتعة رخص فيها الرسول صلى الله
عليه وسلم لظروف خاصة . . ثم حرمت . . فاتفقهم على الطرفين ، وليس له المخالف
بما أحب فان حكما الترخيص بلفظ الاجماع ، قيل التحريم اجماع ، على أن لفظ
الترخيص مؤذن بالتوقيف مشعرباً أن هذا الحكم في طريقه الى النسخ . .

(١) انظر من الرسالة ص ٩ في ذكر أدلة الشيعة .

(٢) الخضرى - أصول الفقه ص ٢٧١ . .

وهو اللفظ الوارد في الأحاديث في الموطئين كما سلف ولذا لم يرد عن الصحابة الذين حكوا الترخيص لفظ "أباح" مثلا . .

ثانيا - ان المخالف يمد اتفاق آل البيت اجماعا قطعيا لا يجوز خلافه . . وقد أجمع آل البيت على تحريم هذه الملاقة المؤقتة (١) فلزم المخالف أن يقبل اجماعهم في هذه لا اعتقاده حجية اجماعهم . . فان روى عنهم خلاف ما نرويه عنهم وأقام اجماعهم على الحلية عكس اجماعنا كما ادعاه ، وقد عجز عن التدليل عليه . .

فتنازلا معهم نقول ليسقط اجماعان نظرا لتعارضهما وليطلب دليل المسألة من صاحب الشرع وقد ثبت عنه تحريمها فوجب المصير اليه والتقيد برأيه ان هو تشريع الهى . .

ثالثا - قوله - ان النسخ مجرد ادعاء لم يثبت ، قلنا هذا ليس ادعاء ان الدعوى هى قول مجرد عن الدليل ، وأما النسخ فمرافق الأدلة التى ثبتت الترخيص بها كحديث ابن مسعود وسلمه بن الاكوع وسبره بن معبد وحديث على وغيرهم . .

فليس مجرد ادعاء ولكنه أمر ثابت . .

(١) محمد الخضرى - أصول الفقه ص ٢٧٩ . .

((نقض استدلالهم بالمعقول))

أما قولهم - ان كل أمر فيه نفع خال من جهات القبح ولا نعلم فيه ضررا عاجلا أو آجلا فهو مباح وهو شأن المتعة لأنها لا مفسدة فيها . .
فالجواب على ذلك من وجوه /

أولا - نفهم جهة القبح عن هذا النوع من العلاقة - غفلة شديدة عما طفحت به
كبتهم من تقبيحه واستهجانه والترفع عنه على الرغم من الاشارة به فهذا
كاشف اللفظ يقول " أما تحاشى أشراف الشيعة وسراتهم من تعاطيها فهو
عفة وترفع واستغناء واكتفاء بما أحل الله من تمدد الزوجات الدائمة " (١) .
فأشراف الناس وسراتهم هم أهل المروءات الذين ينأون عما يقبح بهم فلما
كان فيه جهة قبح ونوع نقض وذلك بعدم تحريم الله تعالى له تحاشوا عنه
كما اعترف به كبيرهم . .

ولا يرد على ذلك تمتع بمعنى الصحابة لأنه كان آنذاك بترخيص شرعى وذلك
كانت جهة القبح منفية عنه لأن باعث التقبيح النهى الشرعى عنها . .
وأيا فالترخيص لم يدم ان فى الموطن الثانى مقيد بثلاثة أيام . .

ثانيا - ان عقد المتعة من باب استئجار بضع المرأة وهذه شناعة يمجها الذوق
السليم ويجرالى فساد المرأة واستهتارها وتحريضها لأشد الخطر لذا ضج
بالشكوى منه عقلاء فارس . . (٢) . .

ثالثا - انه لما حرره النبى الكريم عليه الصلاة والسلام كان قبيحا ولما استعمله فئة
اسلامية وشاع فى دورها ونظرنا الى آثاره السيئة قوى عندنا ظهور الحكمة
الالهية فى منع المسلمين من تعاطيه . .

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٨٨ / ١٨٩

(٢) أحمد أمين - ضحى الاسلام ٣ / ٢٥٩

((حجة والزام))

احتج بمضى الامامية على تجويز نكاح المتعة بما ذكره ابن عبد ربه فى كتابه
الأدبى المقد الفريد عن ابن عباس " أول مجمر سطع فى المتعة مجمر آل الزبير " .
وعند المراجعة للنص الذى احتجوا به وعد تبين المحقق لكتابهم أنه
أخرجه صاحب المقد الفريد عثرنا عليه فيه وهذا نصه . .

" الشعبى (٢) قال قال ابن الزبير لمبد الله بن عباس - قاتلت
أم المؤمنين وحوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفتيت بتزويج المتعة " .
وذكر اجابته على الأولى ثم قال " وأما المتعة فان عليا رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها فأفتيت بها ثم سمعته ينهى عنها
فنهيت عنها ، وأول مجمر سطع فى المتعة مجمر آل الزبير " (٣) . .

(١) العاطى الثانى - الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية ٢٧٣ / ٥ ، وقال
محمد كلاتر معلقا على ذلك بذيل الصفحة السابقة - انظر المقد الفريد
ج ١٣٩ / ٢ .

والذائكى . .

(٢) الشعبى هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبى بفتح المصجمة ثقة مشهور
فقيه فاضل من الثالثة قال مكحول ، ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المائة
وله نحو من ثمانين . ع - ابن حجر - تقريب ص ١٦١ . .

(٣) أحمد بن عبد ربه - المقد الفريد ٢ / ج ٨٥ / ٤ - الطبعة
الثانية . .

فهذا دليلهم الذى أدلوا به على بساط الاحتجاج والجدال وارتضوه حين نقلوه إلينا بالرقم والصفحة - دالين به على مسألة مهمة من مسائل الدين فلزمهم أن يقبلوا الحديث كله كما قبلوا بمضه وحاجوا به . .

فالحجة اذا عليهم قائمة بما فيه من تحريم على وابن عباس رضى الله عنهما للتمعة ونهيهما عنها كما هو صريح هذا الدليل الذى استدلوا به . .

على أن أدلتنا فيما ذكرناه ليس هذا الأثر الواهى . .

لأن الحديث معلق (١) فصاحب المقد الفريد توفى سنة ثلاثمائة وثمانية وعشرين والشعبى عامر بن شراحيل من التابعين توفى بعد المائة الاولى فالحديث غير متصل السند وليس المقد كتاب رواية . .

وأىضا معارض بما أوضحنا أن أسماء تزوجت من الزبير ولم يتمتع بها (٢) . . .

كما ذكره البخارى وغيره أن أسماء ما هاجرت الا وهى حاملة به فولدت عبد الله بقبا فكان أول مولود ولد فى المدينة وذلك قبل شرعية القتال والفزوق قبل الترخيص الأول فى التمتع . . وانه ليمتث على التعجب استدلالهم بآخر هذا النص لا تفاق معهم والستر على أوله لجايته لرأيهم . .

(١) المعلق بفتح اللام مشددة اسم مفعول من علق يعلق تعليقا وهو فى اصطلاح

المحدثين - ما حذف منه من اول السند راو أو أكثر ولو الى آخر السند .

وأشار السيوطى الى تمريره فى ألفيته بقوله /

ما أول الاسناد منه يطلق ولو الى آخره معلق .

(٢) أنظر سبط البحث فى موقف أسماء من التمتع . . ص ٢٢١ . .

مرويات الشيعة عن أئمتهم في تجويز المتعة ومناقشتها / -

انى فيما اطلعت عليه من كتبهم لم أجد لهم ولا رواية واحدة مسندة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى ما يذكرونه من الأحاديث التى فى كتب أهل السنة تحكى الترخيص ثم التحريم فيقتطعون ما شاءوا من نصوصها فيحتجون بأحاديث الترخيص ويرفضون أحاديث النهى حتى وان كان الترخيص والنهى فى حديث واحد (١) . .

وصدق الشيخ محمد عبده ان يقول " وليست للشيعة رواية عن أهل البيت فى الموضوع " (٢) . .

يعنى رواية مسندة صحيحة . .

ويقول صاحب الروضة البهية أحد علماء الشيعة ما نصه " وسنورد عليك بعض الأحاديث عن أهل البيت بهذا الصدد ان شاء الله رغم القائل بأنه ليست للشيعة رواية عن أهل البيت فيها " (٣) . . وها أنا أورد ما وعد به من الروايات ملتزما الامانة فى النقل والتدليل على الصفحات بالارقام . .

قال فى صفحة ٢٦٠ من المجلد الخامس ما نصه /

١- " وقد صح عن على بن أبى طالب عليه السلام قوله " لولا ان عمر نهى عن المتعة ما زنى الا شقى " رواه الطبرى باسناد صحيح عن شعبه قال سألت

(١) انظر الفكيكى - المتعة وأثرها ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) الضارص ١٦/٥ . .

(٣) الروضة البهية شرح اللمعة ٢٥٤/٥ ولم يقصد محمد عبده ان هو تأخر

عنه وانما أراد من سبقه بهذا القول . .

الحكم عن آية المتعة أمسوخة هي ، قال لا ، ثم قال الحكم ، وقال على

رضي الله عنه لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى الا شقى" (١) . .

وهذا الأثر الذي وسع الماطي بالصحة ضعيف لأمر /

(١) ان الحكم وهو ابن عتيبة الكندي كان يدلس كما قال ابن حبان ولم

يصرح بالسماع من على فالسند غير متصل وهو دليل الضعف (٢)

الا أن يصرح بسماعه . .

(٢) ان الحكم بن عتيبة لم يدرك عليا رضي الله عنه وذلك يظهر من تاريخ

ميلاده فانه ولد سنة خمسين وقيل سنة سبع وأربعين (٣) ، وكان

استشهاد سيدنا على بن أبي طالب سنة أربعين (٤) . . فالسند

منقطع جزما لا تقوم به حجة . .

(٣) ان هذا الأثر مع انقطاع وضعفه معارض بما ثبت عن على رضي الله

عنه من التشديد في المتعة حتى قال لابن عمه ابن عباس حينما بلغه

أنه يرخص في المتعة " انك امرؤ تاه" (٥) . .

وروى الزيدية من غير طريق أبي خالد الواسطي الى على رضي الله

عنه قوله " ولا أجد أحدا يعمل بها الا جلدته" (٦) . .

(١) وهذا الأثر استدل به أيضا الفطافي أصل الشيمة ص ١٧٤ ، ومن قبله

الماطي الا ول في اللمعة ٢٨٣/٥ . .

(٢) ابن حجر - تهذيب ٤٣٤/٢ . (٣) ابن حجر - تهذيب ٤٣٤/٢ .

(٤) " " تقريب ص ٢٤٦ .

(٥) انظر صحيح مسلم ١٨٦/١/٥ مع شرح النووي .

(٦) السياغي - الروض النضير ٢٥٧/٤/٢٥٨ . .

- (٤) ان الأثر يردده ما صح عن عمر رضى الله عنه أنه لما ولى خطب الناس فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لنا فى المتعة ثلاثا ثم حرمها . . الحديث (١) . .
- وبما قررته يعلم ضعف هذا الاثر سندنا ومتنا . .
- وقال العاطلى بعمد ذلك (٢) . .
- ٢- " وأخذ ابن عباس هذا المعنى عن على عليه السلام فكان يقول " رحم الله عمر ما كانت المتعة الا رحمة من الله رحم بها أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولولا نهيه لما احتاج الى الزنا الا شفا " (٣) . .
- قلت الأثر فى سنده عنمنة مدلس فلا يصح كما سبق (٤) . .
- ٣- عن ابن عباس لما سئل عن المتعة أسفاح هى أم نكاح فقال لا سفاح ولا نكاح قلت فما هى ؟ قال المتعة هى كما قال الله ، قلت هل لها من عدّه ، . .
- قال نعم عدتها حيضه ، قلت هل يتوارثان ، قال لا (٥) . .
- وقد سبق الكلام عليه فى موقف ابن عباس (٦) . .
- والمشهور عن ابن عباس ترخيصه فيها للمضار لا مطلقا ، ومع هذا فلم يسلم له فانتقده على وابن عمر وابن الزبير وابن أبى عمرة وغيرهم ورجع عن هذا القول . .

(١) ابن ماجه ٦٣١/١ .

(٢) ٢٦١/٥ .

(٣) قوله شفا . أى الا القليل من الناس أو الا من شارف على الهلكة . .

(٤) انظر البحث من الرسالة ص ١٢٣ . (٥) الروضة البهية ٢٧٧/٥ .

(٦) ١ انظر من الرسالة موقف ابن عباس ص ٢٣٩ . .

- ٤- وقال في صفحة ٢٧٧ من الجزء الخامس أيضا ما نصه /
" روى محمد بن مسلم عن الامام الصادق عليه السلام في حديث المتعة ،
قال ، قلت أرأيت ان حبلى ، فقال هو ولده ، الوسائل كتاب النكاح
أبواب المتعة باب ٣٢ - حديث (١) " . .
- ٥- وقال في ص ٢٧٨ ما لفظه /
" روى عبد الرحمن بن الحجاج عن الامام الصادق عليه السلام قال الراوى
سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متعة ثم
يتوفى عنها هل عليها المده فقال عليه السلام تعتد أربعة أشهر وعشرا
و اذا انقضت أيامها وهو حي فحيضه ونصف " خمسة وأربعون يوما . مثل
ما على الأمه " . .
- وهذان الأثران لم يسندهما وانما علقهما
.....
هذا كل ما ذكره العاملى الثانى عن أئمته . .
- وفى كتاب " فقه الامام جعفر الصادق عرض واستدلال " ما يلى /
٦- سئل الامام الصادق هل نسخ آية المتعة شىء قال لا " لولا ما نهى عنها
عمر ما زنى الا شقى " (١) . .
- وقال في ص ٥ / ج ١ / ٢٥٢ /
" قال الامام الصادق "ع" لا تكون متعة الا بأمرين أجل مسمى وأجر مسمى " .

(١) محمد جواد مفنيه " فقه الصادق ٥ / ج ١ / ٢٤٨ وأود أن أذكر القارىء أن
هذا الاثر نسب تارة الى على وأخرى الى ابن عباس وفى هذه الرواية السى
جعفر الصادق . وهذه الظاهرة تكفى دليلا قويا على ابطاله .

- ٧- وفي ص ٢٥٣ قال صاحب الحقائق / "سئل الامام الصادق عن التهمة فقال ان أمرها شديد فاتقوا الأبكار" ..
- ٨- وفي ص ٢٥٤ / "عن عمار الساباطي عن الامام الصادق (ع) أنه سئل عن التهمة فقال هي أحد الأربعة" ..
- ٩- وعن زواره عن الامام أبي جعفر الصادق أنه سئل هل التهمة مثل الاماء يتزوج ما شاء فقال لا هي من الأربع" ..
- وهنا عن الصادق نفسه يروون خبرا يضادها ..
- ١٠- "فمن أبي نصير عن الصادق أنه سئل عن امرأة التهمة أهى من الأربع قال ولا من السبعين" (١) ..
- وفي كتاب فقه الامام جعفر أيضا ما نصه /
- ١١- "سئل الامام الصادق عن التهمة فقال هي حلال ولا تتزوج الا عفيفه ان الله سبحانه يقول "والذين هم لفروجهم حافظون" ..
- وفي رواية أخرى أنه قال "ان الله عز وجل يقول الزانى لا ينكح الا زانية الى قوله وحرم ذلك على المؤمنين" (٢) ..
- ١٢- وقال أيضا ما لفظه "جاء في كتاب الوسائل للشيعه مجلد ٣ / ٧٤ طبعه ١٣٢٤ هـ ان على بن يقطين سأل الامام الرضا حفيد الامام الصادق (ع) عن التهمة فقال له ما أنت وذاك قد أغناك الله عنها" (٣) ..
- وقال كاشف الغطاء نصا ..

(١) توفيق الفكيكي ص ١٠٥ قال الفكيكي معلقا على هذا الاثر فيه اشارة على أن التمتع بالنساء يجوز أن يتمدى عدد السبعين وقد أورده ..

(ع) على سبيل المبالغة فى الكثرة ..

(٢) محمد جواد مغنیه ص ٢٥٥ / ٥ (٣) محمد جواد ص ٢٥٥ / ٥

١٣ - نقل عن الامام جعفر الصادق عليه السلام أنه كان يقول ثلاث لا أتقى فيهن
أحدا متمعة الحج وتمعة النساء والمسح على الخفين " (١) . .
وقال الفكيكي ما لفظه /

١٤ - " وكذلك روى الشيخ الكليني في كتابه الكافي ان الامام محمد الباقر (ع)
سئل عن المتمعة فقال أحلها الله في كتابه وسنة نبيه نزلت في القرآن فما
استتمت به منهن فآتوهن أجورهن " فهي حلال الى يوم القيامة ، فقليل
له يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرّمها عمر فقال وان كان فعمل فقليل
انا نعيذك بالله أن تحل شيئا حرّمه عمر فقال الباقر (ع) انت على قول
صاحبك وأنا على قول رسول الله هلم ألا عنك أن القول ما قال النبي صلى
الله عليه وسلم " (٢) . .

هذه الآثار المعلقة هي كل ما عثرت عليه من مصادره التي تحت يدي وهي
ترشدنا الى أنه ليس للشيعة حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسند
يقرر حل المتمعة وحاشا أن يصدر من المشرع الكريم الترخيص في المتمعة
بعد تصريحه بتحريمها الى يوم القيامة . .

ضوآن يكشفان حقيقة مروياتهم عن آل البيت / -

قبل أن نناقش هذه المرويات التي أسلفنا ذكرها . . نعرض بعض نصوص
عن علماء الشيعة لنعرف عن طريقهم مبلغ أحاديثهم من الصحة . .

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٤ . .

والفكيكي - المتمعة وأثرها ص ٤٦ . .

(٢) المتمعة وأثرها ص ٤٧ . .

- (١) جاء في مختصر بصائر الدرجات ص ١٥٤ ما نصه /
"عن الصادق أن رجلاً قال له يا ابن رسول الله أُرْجِلْ يَمْرِفَ بِالْكَذِبِ
يَأْتِينَا بِالْحَدِيثِ عَنْكُمْ أَنْتَرَهُ عَلَيْهِ قَالَ يَقُولُ لَكُمْ أَنَّ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ يَقُولُ
الَلَّيْلَ لَيْسَ بِلَيْلٍ وَالنَّهَارَ لَيْسَ بِنَهَارٍ قَالَ مَا يَبْلُغُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَقَالَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ قَالَ لَكَ أَنَّ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ يَقُولُ اللَّيْلَ لَيْسَ بِلَيْلٍ وَالنَّهَارَ
لَيْسَ بِنَهَارٍ فَلَا تَكْذِبْهُ فَإِنَّكَ إِنْ كَذَبْتَهُ إِنَّمَا كَذَبْتَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ" (١) ..
(٢) ذكر أحد علماء الشيعة من الهنود عن أئمتهم ما لفظه "الأحاديث المأثورة
عن الأئمة مختلفة جداً لا يكاد يوجد حديث إلا وفي مقابله ما ينافي به
ولا يتفق خبر إلا وبازائه ما يضاذه" (٢) ..
هذان نصان من كتب المخالفين والنص الثاني ثمره المقدمة الأولى /
ما كان جعفر في مثل ورعه ودينه ومنزلته التي شهد له بها أمام دار الهجرة
وغيره أن يستحل الكذب أو يدعو إلى ترويجه ، خصوصاً الكذب عليه في
الرواية عنه في أمر تشريعي ولكن لعمل هذا النص المشبه هو القاعده
الواسعة التي نسج عليها الموالون أحاديثهم عن الإمام جعفر ولا اختلاف
الأيدي النساجه وتعددها تلونت الأحاديث فأصبح بعضها يضاد
الآخر ، وهي نتيجة حتمية لأن مستقاهم متنوع ولعمل هذا الأمر هو الذي
هدا بأمر المؤمنين في حديث سيد المرسلين البخاري إلى ترك الرواية
عنه لكثرة الاختلاف والكذب على الصادق جعفر ..

(١) انظر- مجموع السنه لطائفة من العلماء ، الملاح التقي ١ / ٢٠٦ / ٢٠٧ .
(٢) أساس الاصول ص ١٥ - طبعة الهند - كذا في الشيعة والسنة ص ١٨٦ .

مقدمة المناقشة / -
=====

لا حجة في كلام بشر بعد القرآن الكريم الا في كلام معصوم من الخطأ
ولا عصمة الا لمن يتلقى الامور وحيا ولا وحى الا على نبي ، فالمعصوم هو
محمد خاتم النبيين الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى" . .

وقد ثبت عن هذا المعصوم تحريم متعة النكاح تحريما أبديا رويناه عن
الثقات من لدن المؤلفين الى صاحب المقام السامى عليه الصلاة والسلام . .
وما أمرنا به في القرآن الكريم انما هو اقتفاء سنن هذا النبي الأسمى " وما
آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " . .

فلم يبق لأحد عذر في التخلف عن هذا الطريق . .
ومن مبدأ العصمة نقف على مفترق الطريق مع المخالف . .
المخالف يشاركنا في الاحتجاج بكلام المعصوم وتسميته سنه ولكن اذافتشنا
عن مدلول المعصوم ، وجدنا لنا معصوما واحدا وهم يضيفون اليه ١٣ عشر
معصوما ان لم نقل سبعة عشر " (١) . .

لنسلم جدلا - لالزامات نلزمهم بها - ان رواية من ادعوا عصمتهم يجببالاخذ
بها ولكن الرواية عنهم تقتضى سلسلة سند لأن كل مجتهد يهمل يشافهمه
معصومهم . .
ومن هنا نقول لمن نقلنا عنهم مرويات أئمتهم أين أسانيدنا المتصلة اليهم
لنرى رأى علماء النقد في حلقات السند . .

(١) محمود الملاح - تاريخنا القومى بين السلب والايجاب ضمن مجموع السنة

ورغم هذا كله وتنازلا مع الخصم الى درجة لا تسمح بها أسس النقد (١) ،
أقول ومن المولى أستلهم الصواب . .

أما الاثر الاول فقد بينت ضعفه فلا حاجة الى اعادة الرد (٢) . .

وأما الثاني عن ابن عباس رحم الله عمر . . الخ . . ففيه عنعنة مدلس ولم
يصرح بالتحديث ولم يروا من طريقه وأيضا لو صح فهو رأى أنفرد به وعارضوه فيه
ومن أشدهم عليه على بن أبي طالب ، وابن الزبير وابن صفوان كلهم نقد ترخيصه
في المتعة وقد ذكر غير واحد من أهل العلم رجوعه عن هذه المسألة والحجة
انما هي في قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم . .

وما ذكرته يبطل ما استدلوا به أيضا من كلام ابن عباس في الأثر رقم (٣) . .
أما بقية الآثار فانها منسوبة الى جعفر الصادق ما عدا الأخير فالى أبيه
محمد الباقر . .

(١) يقول الالباني في سلسلة الاحاديث الصحيحة ١/ج ٣/ ١١٤ رقم ٣٨١ ما
نصه " أحاديث النهي عن المتعة أشهر من أن تخرج هنا وان أنكرتها
طائفة من الناس اتباعا لأهوائهم ولا ينفع البحث معهم الا بعد وضع
منهج علمي لنقد أحاديث الفريقين على ضوءه وهيئات هيئات " . .

(٢) انظر من الرسالة ص ٣٤٣ . .

ويقول امداد امام من شيعة الهند ما نصه " ان مذهب الامامية ومذهب
أهل السنة عيان تجريان الى مختلف الجهات والى القيامة تجريان هكذا
متباعدتين لا يمكن اجتماعهما " مصباح الظلم ص ٤١/ ٤٢ في الردية
على الهند كذا في الشيعة والسنة ص ١٦١ . .

وهذه النسبة تردّها أمور / -

أولاً - ان جعفر الصادق قد ثبت عنه تسمية المتعة زنا وهذا هو المروى بطريق مسندة ثابتة اليه . .

قال البيهقي - أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو محمد الحسن بن سليمان الكوفي ببغداد ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا اسماعيل بن بهرام ثنا الأشجعي عن بسام الصيرفي قال سألت جعفر بن محمد عن المتعة فوصفتها فقال لي ذلك الزنا " (١) . .

وإذا قرنا هذه الرواية الواضحة الطريق الى ما يرويه علماء الزيدية عن الامام جعفر وكافة آل رسول الله حين حكوا اجماعهم على النهي عنها (٢) كانت من القوة بمكان . .

وإذا أضفناها الى ما صحّ عندنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريم المتعة وجدناها مستقيمة هذا الحكم منه فهي مستندة الى قول صاحب التشريع الذي لا حجة في قول مخلوق سواه . .

وإذا تأملنا في الكتاب العزيز قوله " والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون " . .

وجدنا مجموع الآيات الثلاث تشير الى صحة الحديث النبوي وهذا الحقيقة

(١) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ راجع تراجم الرجال في موقف أئمة آل البيت من المتعة الرسالة ص ٢٩٣ . .

(٢) سبق النقل في موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة ، وانظر السروض النضير ٢١٧/٤ . .

تتجلى وهى بطلان ما يذكره الشيعة عن جعفر . .
لأن الرواية الصحيحة عنه صحت سنداً ولصحتها (١) وافقت الكتاب
والسنّة واجتماع الامة من أهل السنة ، وناسبت المعقول . .
على أن فى روايتهم عن جعفر اضطراباً تارة وغمّاً فى الراوى عنه تارة أخرى
واختلافاً غريباً فى تزكية الراوين . .
ف نجد مثلاً يروون عنه قوله (٢) " ثلاث لا أتقى فيهن أحداً متعة الحج
ومتعة النساء والمسح على الخفين " . .
لكن الكليني يرويها عن زراره عن أبى جعفر قال " ثلاثة لا أتقى فيهن
أحداً شرب المسكر ومسح الخفين ومتعة الحج " (٣) . .
وتابعه ابن بابويه القمي على مثل هذه الرواية فى كتابه من لا يحضره
الفقيه " (٤) . .
وندرك فى هاتين الروايتين أن متعة النساء لا ذكر لها فى الثلاث . .

(١) هذا من باب التنازل معهم والا وان لم تصح هذه الرواية عنه فلا حجة فى
رأيه ان خالفته النصوص الشرعية / " وكل يؤخذ من قوله ويرد الا صاحب
الرسالة عليه الصلاة والسلام " . .

(٢) رواه عنه كاشف الغطاء فى أصله ٧٤ ولين المؤسف أنه لم يكشف عن الراوى عنه
لينكشف للقارى خبره ولكن الطريق الاخرى كشفت النقاب عنه . .

(٣) الكافى فى الفروع باب مسح الخف (١٠) والاستبصار ٢٤١/١ ط لكنهم
الهند - كذا فى الشيعة والسنة ص ١٨١ . .

(٤) ١٦/١ ط الهند كذا فى الشيعة والسنة ص ١٨١ . .

وطبيعى أن تتطور الثلاث فتقلب واحدة ^{منها} الى مسألة أظهر تحريمها مطلقاً
النار المجوسية بايران الخليفة الثانى . .

وتأتى بعض الاثار عن جعفر تدل على أن المتمتع بها من الأربع ، وسرعان
ما تتلوها رواية يصححها بعضهم تقول انها ليست من الاربع ولا من السبعين . .
ويفسرها الفكيكى بأن هذه الرواية اشارة من الامام الى أن المتمتع يجوز
أن يتمدى عدد السبعين . .

ويأخذون بهذه وينبذون روايتين عن امامهم . .
وهكذا تتعارض الروايات وتتضاد الاخبار . .
وأساسا يمين رجالهم على هذه الوثيرة - فى ميدان النقد فترى آيات الثناء
على الواحد من الامام تتلاحق وعقود مديحه فيه تنظم ، ويرتفع به الى درجة
المشهود لهم بالجنة . .

وفجأة يصادفك وابل من التقريع وسيل من التجريح لا بل من التكفير لمن
وضع اسمه فى قائمة أهل الفردوس الأعلى . . ربما يزيد الاعجوبة غرابة أن المدح
والتجريح مصدرهما امام وقائلهما من آل العصمة . .

وتأمل مثالا لمحدثهم الكبير وراويهم المشهور ، أحد الراويين عن جعفر
حلية المتعة وهو زرارة بن أعين صاحب الأئمة الثلاثة موسى وجعفر والباقر يسطر
الكشى تحت ترجمة زرارة بسنده "قال أبو عبد الله جعفر (ع) يا زرارة ان اسمك
فى أسامى أهل الجنة" (١) . .

وقال أبو عبد الله رحم الله زرارة بن أعين لولا زرارة ونظراؤه لا ندرست أحاديث
أبى " (٢) . .

(١) رجال الكشى ص ١٢٢ ط كريلاء بالمراق . .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٤ . .

وقال أبو عبد الله أيضا "أحب الناس إلى أحياء وأمواتا أربعة وذكر منهم زارة^(١) .
وقال أيضا ما أجدا أحدا أحياء ذكرنا وأحاديث أبي الزارة وأبو بصير ومحمد
بن مسلم ويزيد بن معاوية المجلى ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا ،
هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه وهم السابقون اليانا فى
الدنيا والسابقون اليانا فى الآخرة" (٢) . .

والى هنا نتصور رجلا لا يمكن أن يوسم بلذعة امامية من المعصوم ولا للقدح
عليه من سبيل بمد أن اكتب فى صفوف الناجين وأمناء التشريع ، ولكن للأكمة
ما وراءها . .

١- عن ابن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت والذين آمنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم قال أعاننا الله وإياك من هذا الظلم قلت ما هو قال
هو والله ما أحدث زارة وأبو حنيفة وهذا الضرب قال قلت الزنا منه ؟ قال
الزنا ذنب" (٣) . .

٢- عن ليث المرادى قال ، سمعت أبا عبد الله (ع) يقول ، لا يموت زارة
الا تائها" (٤) . .

٣- عن زياد بن أبي الحلال قال قال أبو عبد الله (ع) لعن الله زارة لعن الله
زاراة لعن الله زارة" (٥) . .

(١) رجال الكشى ض ١٢٣ ط كربلاء العراق .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٥ . .

(٣) المصدر السابق ص ١٣١/١٣٢ . .

(٤) المصدر السابق ص ١٣٤ . .

(٥) المصدر السابق ص ١٣٣ . .

- ٤- وعن علي القصير قال استأذن زرارة بن أعين وأبو الجارود علي أبي عبد الله (ع) قال يا غلام أدخلهما فانهما عجلا المحيا وعجلا الممات" (١) وفي رواية عنه - زرارة شر من اليهود والنصارى (٢) ..
- هذان لونا متضادان بياغي وسواد عن امام واحد ..
- ولنتقل الى أبيه محمد الباقر لنرى رأيه فيه علي حسب ما يروى / -
- سأل زرارة أبا جعفر عن جوائز الصالح فقال أبو جعفر لا بأس به ثم قال انما أراد زرارة أن يبلغ هشاما الخليفة أني أحرم السلطان" (٣) ..
- وفي هذا المقال يصف زرارة بالخيانة والجاسوسية ..
- ولنتقل الى الامام السابع عندهم موسى الكاظم أبي الحسن لنرى ما يروى عنه في شأن حال زرارة المذكور اسمه في أسامي أهل الجنة في رواية عن أبيه ..
- ١- عن ابن أبي منصور الواسطي قال سمعت أبا الحسن (ع) يقول ان زرارة شك في امامتي فاستوهبته من الله تعالى" (٤) ..
- ٢- عن أبي الحسن موسى (ع) "والله كان زرارة مهاجرا الى الله تعالى" (٥)

(١) رجال الكشي ص ١٣٥ ط كريلاء المراق ..

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢ ..

(٣) المصدر السابق ص ١٤٠ ..

(٤) المصدر السابق ص ١٣٨ ..

(٥) المصدر السابق ص ١٣٩ ..

فهذا أحد أقطاب الرواة وهو من أعمدة الشيعة تضادت فيه أقوال ثلاثة
أئمة لا ينطقون بزعمهم الا بوحى ..

قال احسان الهى ظهير مطلقا على هذه الأعجوبة ما نصه /
” ومثل هذا كثير بل هذا رأيهم مع الجميع مثل محمد بن مسلم وأبى
بصير وحمزان بن أعين وغيرهم ، كبار الشيعة وأئمة روايتهم يبشرونهم بالجنة
ويعدونهم من أخلص المخلصين ويذمونهم مره ويكفرونهم وينذرونهم بالنار” (١) .

ومعد /

فحسبنا كتاب الله تعالى وبيان من أمر بالتبيين عليه الصلاة والسلام ،
وبيانه مصرح بالتحريم وهو الذى تحبذه الفطر السليمة ويرتضيه أولو النهى ..
وفى ما أوردته الاقناع لطالب الحق والله الموفق (٢) ..

*

(١) ١٢٨ - ١٢٩ من كتاب الشيعة والسنة ..

(٢) تنبيه - اعتمدت فى ترجمة زرارة من رجال الكشى على كتاب السنه والشيعة
لا احسان الهى ظهير بموجب أرقام الصفحات والطبعة التى دل عليها
فى كتابه ..

” منا قشة الامامية في نقدهم أحاديث تحريم المتعة ”

=====

نفيةهم تحريم المتعة بخير وأدلتهم على ذلك ودفعها /

قال الفكيكي (١) /

” لقد اتفق أكثر الرواة وتناصر أغلب علماء الحديث من أتباع المذاهب الأربعة وكذلك أئمة الظاهر ومضى شيخ الممتزلة القائلين بتحريم المتعة دليل الإجماع من أن الرسول الكريم قد نادى بتحريم المتعة في غزوة خيبر في السنة السابعة من الهجرة بقوله ” يا أيها الناس اني أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء ألا وإن الله قد حرمها عليكم الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخسل سبيلها ” . .

ومنهم من روى الحديث على هذا الوجه ” متعة النساء حرام ” . .

ثم استدل على وضع حديث التحريم بخير بما يلي /

(١) انه عند رجوعه الى كتب السير وأسفار التاريخ لم يجد أثرا لهذا الحديث في الخطاب التي خطبها الرسول الكريم بخير وسرد بمضى ما رواه ابن اسحاق . .

(٢) قال - يذكر المحرمون ان تحريم المتعة جاء مع تحريم أكل الحر والأهلية

(١) المتعة وأثرها ص ٨٠ . .

(١)

فى حديث واحد أو فى خطبة واحدة ولم يذكر ذلك ابن اسحاق ولا غيره .

(٣) دعم ما زعمه بما قال السهيلي " انه لا يعرف أحد من أهل السير ورواه الأثر

ان المتعة حرمت بخير ورتب على ذلك ما يلى / -

١- أن نكاح المتعة لم يحرم بخير . .

٢- يترتب على هذا سقوط كل رواية رويت عما جرى بين على وابن عباس

من المحاجة بشأن تحريم متعة النساء وتكذيب من يروى عنه

التحريم . .

٣- يؤيد هذا ما نقله الشيخ المفيد فى رسالته قال ابن بابويه ان عليا

(ع) نكح فى الكوفة امرأة من بنى نهشل متعة " (٢) . .

(١) لقد ذكرها غير ابن اسحاق من أهل السير وقرنها بالنهى عن أكل لحوم

الحمير الأهلية فى حديث واحد عكس ما قاله المنتقد فقال الواقدي فى

مغازيه ٦٦١ / ٢ فى غزوة خيبر من طريق أبي رهم " فأمر بخير مناديا

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمير الانسية وعن متعة

النساء وعن كل ذى ناب ومخلب " . . وذكرها الامام محمد بن حبان فى

غزوة خيبر ولفظه " فلما فرغوا من الفنائم وقسمتها أكل المسلمون لحوم

الحمير الأهلية فأمر مناديا فنادى فى الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن

المتعة وأمر بالقدور أن تكفأ " كتاب الثقات ١٦ / ٢ وانظر ابن كثير/ البداية

والنهاية . . والنهى عنها مقرون بالنهى عن لحوم الحمير ثابت فى

الصحيحين وغيرهما . ولكن أردنا أن نبين بطلان دعواه من أن هذا لا

يوجد فى السير لا سيما وهو يعتمد فى نقده على مغازي الواقدي كثيرا .

(٢) المتعة وأثرها ص ٨٣ . .

وقالوا ما يدل على بطلان رواية علي بخير أن أكثر الروايات انه عليه
الصلاة والسلام أباح المتعة في حجة الوداع وفي يوم الفتح وهذا ان اليومان
متأخران عن خير . .

وذلك يدل على فساد ما روى أنه عليه السلام نسخ المتعة يوم خيبر
لأن الناسخ يعتنع تقديمه على المنسوخ . .

وقول من يقول انه حصل التحليل مرارا والنسخ مرارا ضعيف لم يقل
به أحد من المعتبرين الا الذين أرادوا ازالة التناقض عن هذه الروايات (١) .

وقول عمر " شتمتان كانتا مشروعيتين وأنا أنهي عنهما " هذا تنصيص
على أن الرسول ما نسخه وانما عمر هو الذي نسخه . .

واذا ثبت هذا وجب ألا يصير منسوخا لأن ما كان ثابتا في زمن الرسول
صلى الله عليه وسلم وما نسخه الرسول يعتنع أن يصير منسوخا بنسخ عمر (٢) .

وقالوا ان عليا (ع) كان المنتقد الاول لنهي عمر عن المتعة مؤثما اياه تأنيبا
لاذعاه لما صح عنه " لولا ان عمر نهى عن المتعة ما زنى الاشقى " رواه الطبري
باسناد صحيح والفخر الرازي والسيوطي (٣) . .

الرد على الفكيكي - /
=====

أما قوله في النقل عن أهل السنة " ان الرسول عليه الصلاة والسلام
نادى بتحريم المتعة بخير بقوله " يا أيها الناس . . الخ " . .

(١) الفخر الرازي - التفسير الكبير ٥٢ / ١٠ . .

(٢) " " " " ٥٣ / ١٠ . .

(٣) المايطي - اللمة الدمشقية ٢٦٠ / ٥ / ٢٦١ . .

فهذا له جهتان جهة وافق فيها نقله الواقع وأخرى لم يحالفه فيها
الصواب . .

صحيح انا نقول بثبوت نسبة تحريم المتعة بخير الى الرسول الكريم
وليس صحيحا ان استدلالنا على ذلك بما أورده " يا أيها الناس . . . الخ
لأن هذا فيه تحريمها تأبيدا الى يوم القيامة . .
وهذا ما كان الا عام الفتح - وهو عام أواس . .

ولو أن التحريم في خير كان على وجه التأبيد لما رخص لهم فيها بعد .
ولن يستطيع أن يثبت نقلا واحدا من كتب السنة فيه ذكر التأبيد فسي
غزوة خير . .

وحديث " متعة النساء حرام " لا يمد وكونه حديثا محرما للمتعة مطلقا
ليس للتأقيت به تعلق ، على أنه ليس العمدة في تحريمها لما بينا فيه —
المقال . . فما تناصر عليه علماء الحديث ، على حسب تمبيره غير ما ذكر .
فأهل السنة انما استدلووا على تحريم الرسول عليه الصلاة والسلام لها بخير
بأحاديث من دارق بلغت درجة الاستفاضة ، وهي مروية عن علي وابن مسعود
وابن عمر وشعيب بن الحكم وزيد بن خالد الجهني وقد تقدمت كلها (١) . .
وهذه أحاديث تكلت على أسانيدها وجمعت ما قاله أئمة الحديث فيها
بموضعه ، لذا فليس الاعتماد في تحريمها بخير على حديث علي وحده ، بل
هناك أحاديث عن غيره من الصحابة كما رأيت . .

(١) راجع من الرسالة تحريم المتعة بخير ص ٨٦ . .

إذا فحاولتهم التشكيك في الترخيص ثم النسخ بخير وذلك بنقدهم

حديث علي غير مفيد . .

فلوتنازلنا جدلا واعتبرنا أنه لم تكن هناك رواية عن علي في تحريمها

بخير . .

لثبت التحريم من غير طريقة كما قد عرفت . .

وعلى كل ، هذا باب ايضاح الحقيقة ، والا فلولم نعترض هـذا
الاعتراض على دعوى توهين حديث على بخير لما كان مؤثرا على تحريم المتممة
عام الفتح على سبيل التأييد لأنها ليست من روايته . . ولكن للحقيقة طلابها ..
قوله - انه عند رجوعه الى كتب السير وأسفار التاريخ لم يجد أثر هذا
الحديث . . . الخ . . .

فالجواب ان رجوعه الى كتب السير وأسفار التاريخ ليس حجة ولا دليلا
قاطعا على نفى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . .
ان لم يدع أحد من كتاب السير والتواريخ الا حاطة بمقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في كتاب جمعه أو سيرة رواها . .
ولكن، أحاديث في الجملة محفوظة في ثنايا الكتب وطون الاسفار وما
أكثرها وأصعب الا حاطة بها والتنقيب عن كل ما جاء فيها ودعواه أن ابن
اسحاق حيث لم يوردها فهي حديث موضوع لا أصل له . .
هذه قاعدة ابتدعها الفكيكي في أسلوب نقده نحن المشتون والمقدمون
على النفاة ، على أن المتتبع يامان لكتب التواريخ والسير يجد ذكر تحريم
التمعة بخير منشورا على الصفحات ومنها مفازي الواقدي (١) التي اعتمد عليها
المخالف . .

(١) جاء في المجلد الثاني ص ٦٦١ - في غزوة خيبر من طريق أبي رهم فأمر
بخير مناديا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمرا لا نسية
وعن تمعة النساء وعن كل ذن ناب ومخلب . .

ويترتب على ما أوردناه ما يلي / -

(١) ثبوت تحريم الرسول عليه الصلاة والسلام للمتعة بخير . .

(٢) ثبوت رواية علي بخير ومهاجته ابن عباس . .

(٣) تخدعة من نقل عن علي حليتها . .

وأما ما نقله المجوزون عن علي أن عليا (ع) نكح في الكوفة امرأة من بني نهشل متعة" (١) ، فهذا لا شك مما وضع عليه . . ولذا لا يوردونه الا معلقا لا يذكر له سنداً (*). فهو رضى الله عنه كان من أشد الناس فيها حتى انه يرى المباشرة لها مع علمه بالتحريم يقام عليه الحد . .

وهذا وارد من طريق رجال الزيدية المحدثين وهم من الشيعة الموالين لآل البيت العاطلين بأرائهم السديدة وسند آل البيت أنفسهم . وهذا نصه قال المؤيد بالله /

أخبرنا أبو المباس الحسنى قال نا عبدالمعز بن اسحاق قال نا أحمد بن منصور الحرى ، نا محمد بن الأزهري الطائي نا ابراهيم بن يحيى المزنى عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال / حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المتعة من النساء يوم خيبر ، وقال ، لا أجد أحدا يعمل بها الا جلدته . قال السياغى / " ولمل قوله لا أجد أحدا . . الخ ، من قول علي" (٢) .

(١) الفكيكى - المتعة وأثرها ص ٨٣ . .

(٢) الروض النضير ٢١٣ / ٤ . .

(*) وقد تناقض الفكيكى ففي ص ١١٤ نقل عن المفيد أنه لا يعلم أن عليا تزوج متعة وأنه لا يدل عدم فعله على حرمتها وهو الناقل عنه أيضا هذا الأثر . .

وأما ما استدل به صاحب أصل الشيمة وأصولها (١) على انكار على
تحريم المتعة بقوله "لولا نهى عمر عن المتعة ما زنى الا شفا أو الا شقى" وقال
انه أخرجه ابن جرير فى تفسيره ..

فقد سبق بيان ضعف الرواية بانقطاعها (٢) ..

بل روى عكس هذا عن سميد بن المسيب قال / "رحمة الله على عمر
لولا أنه نهى عن المتعة لكان الزنا جهارا" (٣) ..

وأما قوله ان اكثر الروايات فيها اباحة المتعة بحجة الوداع والفتح
وهما متأخران والناسخ يمتنع تقديمه على المنسوخ .. الخ (٤) ..

فالجواب على ذلك / -

- انه لا أحد من أهل السنة يرى أن تحريمها بخير ناسخ للاباحة
المقيدة بثلاثة أيام فى عام فتح مكة .. ولا أحد منهم ذكره على هذا
النحو ..

- بل ان الرواية التى تذكر الاباحة والتحريم فى حجة الوداع أغلبها علماء
من أهل الحديث وقالوا ان أحد الرواة سبق ذهنه وسافر وهم من الفتح

(١) محمد الحسين آل كاشف الغطاء ص ١٧٤ ..

(٢) من الرسالة ص ١٢٣ ..

(٣) من الرسالة ص ١٢٥ ..

(٤) ذكره الفخر الرازى عنهم ولم يناقشه ولعله ترك ذلك لأنه بين الضعف
فأغنى عن الاجابة عليه ..

- الى الوداع وهذا كثيرا ما يعرض للحفاظ (١) . .
- بقى غزوة الفتح والترخيص فيها وارد ثابت والتحريم أيضا ممن روى الترخيص فيها الا أن التحريم هذه المرة كان على وجه التأيد ولذا لم تعمقه فيها رخصة . .
- اذن فنحن لا نقول ان الناسخ هو حديث على . .
- وانما العمدة في نسخها على من روى الترخيص فيها المقيد بثلاثة أيام .
- ولذا عدّها العلماء من ما تكرر النسخ لها ، مرتين فقط . .
- فالرخصة الاولى قبل خير غير مقيدة بزمن والتحريم ورد في خير ومناسبة التحريم هنا ظاهرة وذلك لما أنعم الله تعالى به على رسوله وعلى المؤمنين من الفقه والسبى . . فحصل الاستغناء وزالت الشدة فحرمت المتعة (٢) . .
- الطور الثاني من أحوال المتعة عام الفتح - رخص لهم فيها ثلاثة أيام ثم حرمت الى يوم القيامة (٣) . . وانسد الباب واستقر الأمر على تحريمها . .
- ومن هنا تعرف بطلان زعمهم " من أن القول بحصول التحليل مـراراً والنسخ مـراراً ضعيف قصد به ازالة التناقض " (٤) . .
- وقولهم متمتان أنا أنهى عنهما " . . الخ . .

(١) ابن القيم زاد المعاد

وممن أعل هذه الرواية البيهقي في سننه ٧/

وانظر المبحث كاملاً مفصلاً من الرسالة ص وراجع الحسين بن

محمد المقرئ - البدوالتام شرح بلوغ المرام مصوره ٢/ق ٢١١/٢١٢ .

(٢) فتح ١٧١/١ (٣) انظر تخريج الحديث من الرسالة ص

(٤) الفخر الرازي - التفسير الكبير ١٠/٥٢ . .

- وحلاله حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى قيام الساعة" (١) . .
- ثم قال بعد كلام لا نفع في استعراضه لأنه ليس من صميم البحث بل هو هراء مطلوب صبغة الحقد على بعض الصحابة ، قال ما حاصله /
- (١) ينبنى على ما ذكر بطلان الرواية المسندة الى الربيع بن سبرة الجهني بالاسناد عن أبيه أنه قال الحديث السابق وفي آخره " فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها " (٢) . .
- (٢) ومما يدل على بطلان هذه الرواية وفسادها أنها لم تبرز بقول صاحب آخر ممن حضروا فتح مكة وكان جيش المسلمين يربو على العشرة الآلاف مجاهد . . بل بالعكس أن جملة من هؤلاء الكرام أفصح التواتر عنهم بخلاف ذلك (٣) . .
- والجواب على ذلك من وجوه - /

- (١) قوله هذا كل ما تكلم به الرسول عليه الصلاة والسلام الخ . . ظاهر البطلان إذ ليس كل ما تكلم به الرسول الكريم وعدت به أصحابه ذكره الواقدي وابن هشام فهناك أحكام أخرى وأحاديث جمّة وحوادث متعددة وقعت في غزوة الفتح لم يذكرها الواقدي ولا ابن هشام ولا يضيرهما هذا . . . لأنهما لم يلتزما الاستيعاب الكامل لكل ما ورد في

(١) المتعة وأثرها ص ٨٤ / ٨٥ / ٨٦ / ٨٧ . .

(٢) انظر تخريج الحديث كاملاً من الرسالة ص

(٣) المتعة وأثرها ص ٨٧ - وهذه الايرادات الظاهر أنها انما جاءت

من الشيعة المتأخرين لذا لم تناقش ايراداتهم من المتقدمين . .

الفتح من أحكام وحوادث (١) . .

(٢) عدم ذكر الواقدي وابن هشام تحريم المتعة في الفتح لا يتم دليلا على

نفي الاحاديث الصحيحة المثبتة لذلك . .

والمقرر عند أهل العلم أن الميثم مقدم على النافي . .

فلو أن الواقدي وابن هشام نفيا ذلك مثلا وأثبتها غيرهما لقد م الميثم

كيف وهما لم ينفيا ذلك بل أثبت تحريمها الواقدي في فتح مكة عكس ما

ادعاه الفكيكي . . .

(٣) ان كتب السير لم تلتزم الصحة في كل ما تحدث به بل فيها الصحيح

وغيره كما قال المصراقي /

وليعلم الطالب أن السير تجمع ما صح وما قد أنكرنا

وتحريم الرسول عليه الصلاة والسلام للمتعة عام الفتح جاء في كتب مجمع

على صحتها عند أهل السنة لأن مؤلفيها التزموا أن لا يضعوا فـسـى

أسفارهم هذه الا ما أجمع أهل هذا الشأن على صحته . . فكان نقلها

من أسفار ملتزمي الصحة أرقى درجة مما لو وجدت في كتب المفازي . .

فإبطاله الحديث لمجرد عدم ذكر ابن هشام والواقدي له طريقة خاصة

ابتدعها الفكيكي في قواعد نقده . .

(١) على أن دعواه هذه مردودة عليه فالواقدي ذكر في فتح مكة النهي عن

المتعة وهذا نص كلامه في مفازيه " وحدثني ابن أبي ذئب ومعمـر عن

الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه قال حرم رسول الله صلى الله

عليه وسلم متعة النساء يومئذ " ٨٦٥ / ٢ غزوة الفتح . .

(٤) ان استدلاله على فساد رواية الربيع عن أبيه بأنها لم تتميز بقول صحابي آخر . . . غير سديد . . لأن هذا الصحابي - أعني سبرة - قد عزز روايته صحابي آخر وهو سلمة بن الأكوع . .

فمن سلمة رضى الله عنه قال / رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها (١) ، وعزز بقول صحابي ثان وهو أمير المؤمنين عمر قال بإسناد اليه صحيح من طريق ابنه عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم هرمها ، وعزز بقول صحابي ثالث وهو أمير المؤمنين علي " قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة قال وانما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والمدة والميراث نسخت وإنكاره على ابن عباس الترخيص فيها (٢) . . وعزز بقول صحابي رابع قال ابن الزبير كما صح لابن عباس لئن فعلتها لأرجمنك " وما ذلك الا لتأكده تحريم الرسول لها . . أفبعد هذا كله يقال انها لم تتميز بقول صحابي آخر، ثم القرآن الكريم يشهد لهذه الرواية كما في آيتي المؤمنين والمعارج (٣) .

(٥) ان حديث سبرة بن معبد رواه عنه عدل ضابط عن مثله من أول السند الى منتهاه وأخرجه أئمة محدثون (٤) . . فوجد الأخذ به وان لم يرو عن صحابي آخر . .

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه - ما جاء في نكاح المتعة - نووي على مسلم ٥ / ١٨٤ .
- (٢) راجع موقف علي من المتعة ص ٨٢ . .
- (٣) أى قوله سبحانه وتعالى "والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون"
- (٤) أنظر التخریج كاملا من الرسالة ص ١٣٧ . .

ان ليس من شرط صحة الحديث أن يرويه صحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنهما اثنان وهكذا الى ابتداء السند ، ان هناك أحاديث كثيرة من أحاديث الأحكام انفرد بروايتها صحابي واحد وصح السند اليه فمطلبت بها الامة . .

وأما قوله " ان جملة من الصحابة أفصح التواتر عنهم بخلاف ذلك أى بخلاف مدلول حديث سبرة . .

فالجواب ان هذه دعوى لم يستطع اثباتها . . فما هناك أحد من الصحابة صح النقل عنه بالترخيص في المتعة صريحا غير ابن عباس رخص فيها للمضطر ثم روى رجوعه عن قوله كما أسلفنا . . وقد انتقده جماعة من الصحابة وشددوا في النكير عليه وما قدمناه فيه الكفاية فلا حاجة الى الاعادة (١) . .

وما قدمته يفنى عن الرد عليه في نفيه حديث سلمه الثابت لأن حجته هي عدم وجودها في كتب السير ، وكأن كتب الحديث ليست سيرة وافية عن الرسول الكريم ولا مليئة بالتشريع الحكيم . . والفریب منه انه روى حديث سلمة بهذا اللفظ . . /

" رخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها " أخرجه الشيخان . .

ثم قال معلقا عليه " فتكون المتعة في العام الثامن من الهجرة معمولا بها أما النهي الذي أشار اليه سلمة بعد ذلك العام فلم يصح عندنا خبره ولم يقيم برهان لتأييده خاصة وأنه رضى الله عنه لم يمين الوقت أو العام أو الحادثة

(١) انظر موقف الصحابة من المتعة من الرسالة ص ١٧٩ . . وستعرف بالان دعواه . .

التي صدر فيها التحريم والنسخ بعد عام أوطاس" (١) . . وموضع المجيب
منه حذقه في الحذف بقصد التعمية ليضلل القارىء . .

ان الحديث في مسلم هذا نصه " رخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم
عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها " (٢) . . فحذف ثلاثا ليتسنى له
القول بأنه لا يعلم أمد التحريم وهذا عنده يقتضى رفع الحديث ومطلانه . . .
وكأنه لا يعلم أن كلمة رخص بنفسها تدل على أن الحكم مدته لا تطول والحمد
لله لأن لفظ ثلاثا دل على تأريخ النهى بعد الثلاثة الايام المرخص فيها . .
ثم ان قوله ان سلمة لم يمين الوقت أو العام التي صدر فيها التحريم والنسخ
كلام مضاد تماما لحقيقة ما أورده الفكيكي بنفسه فقد عين الصحابي الوقت وهو
عام أوطاس ومدة الترخيص وهو ثلاثة أيام ثم ذكر أن النهى القاضى بنسخ
الرخصة وهدمها أعقبها . .

فأى عبارة أوضح من هذه اللهم بصرنا بالحق فانه لا توفيق الا بك . .

وأغرب من هذا وذاك أنه عمل بصدر حديث سلمه لأنه وافق ما أراد
وينبذ آخره لأنه يقتضى على ما حاول تثبيته . . ولله بتعاليل يضحك منها
اللبيب وينبذها أولو العلم . .

والخلاصة /

ان المتعة أبيحت عام الفتح - وهو عام أوطاس - لمدة محدودة ثلاثة
أيام ثم نهى عنها من رخص فيها واستقر تحريمها الى يوم الدين كما جاء بذلك

(١) المتعة وأثرها ٩٠ / ٨٩ . .

(٢) مسلم ١٨٤ / ١ / ٥ مع نووى . .

حديث سبرة ، والله أعلم . .

وأما ما ردّ به على حديث أبي داود القاضى بتحريمها فى حجة
الوداع فلا داعى لمناقشته فى ذلك . .

لأننا سبق وأن بينا ضعف الحديث والوهم الذى سافر فيه
ذهن الراوى من الفتح الى الوداع ، وذكرنا من قال بتوهين هذه الرواية
من أهل العلم فى موضعه (١) . .

على أن بعضهم ذهب الى أن النهى أعيد ليشيع ويسمعه فى
حجة الوداع من لم يسمعه عام الفتح . .

لكن الذى اخترته مذهب القائلين بخطأ الراوى كما قرر ذلك
أئمة من جهابذة المحدثين وهو الذى اخترته (٢) . .

*

(١) انظر من الرسالة ص ١٣٧ وما بعدها . .

(٢) راجع من الرسالة ص ١٥٨ وما بعدها . .

((نقد الشيعة بمخروااة تحرير المتعة والجواب عنهم))
=====

(١) قالوا حديث علي في سنده ابن عيينه ، مشهور بالتدليس عن الثقات .
فالجواب عليه / -

- ١- ان هذا لا يقدر في توثيقه ولا يوجب رد خبره قال الحاكم /
" فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث
أو فوقه أو دونه الا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم " (٢).
ولذا قال الذهبي " أجمعت الأمة على الاحتجاج به وكان يدلس لكن
المصنف أنه لا يدلس الا عن ثقة " (٣) . .
- ٢- لقد أخرج البخاري الحديث كحديث ابن عيينة عن الزهري (٤) . .
فقول المعلق ان البخاري اقتصر في صحيحه على الرواية عن سفيان
لتقديره أصح سنداً - مردود . .
فمع كونه لا يضيره الاقتصار عليه لأنه مجمع على الاحتجاج به كما بينا فقد
رواه أيضا من غير طريقه كما علمت . .
على أنه قد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة من طبقة سفيان بلفظ
في الكثرة حد الاستفاضة (٥) . .

-
- (١) العاطي - اللعة ٢٦١/٥ . .
 - (٢) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣ . .
 - (٣) الذهبي - ميزان الاعتدال ١٧٠/٢ - تذكرة الحفاظ ٢٦٤/١/١ .
 - (٤) كتاب الذبائح والصيد ٦٥٣/٦ - فتح الباري وأورده الفكي في رسالته
المتعة وأثرها ص ٥٤ من موطأ الامام مالك . .
 - (٥) انظر تخريج الحديث من الرسالة ص ٨٦ - وما بعدها . .

والناقد فهم من عبارة الذهبي التي اقتطعها من نصه الذي زبرناه -

غير ما هو معلوم عند أولى التحديث ..

فتوهم أن قوله " كان لا يدلّس الا عن ثقة " معناه أن سفيان بن عيينة كان يكذب على الثقات بأحاديث يفتعلها وينسبها اليهم ، فبنى على فهمه الخاطيء تجريح امام مجمع على الاحتجاج به (١) ، والظاهر أنه تعمد اقتطاع الجملة الأخيرة من النص لتضليل القارى والا لو ذكر صدر النص لفهم المقصود لأن معنى هذه العبارة أنه كان يرسل عن الثقات ..

٣ - قوله " قال البخارى وقد بينه على انه منسوخ " اجتهاد منه ..

الجواب / ان الروايات مبناها على النقل وليس للاجتهاد فيها مسرح

فلما قام الدليل بالنقل لدى الامام البخارى على ذلك صرح به ..

ومثل هذه الانتقادات الضعيفة هي أضعف من أن أحرك القلم للرد عليها

لما ترزح فيه من وهن ولكن من باب زيادة البيان ، واظهار عاداتهم

فى تلفيق المسائل وتشويه الحقائق واخراج الألفاظ عن معانيها ..

(١) فان الناقد قال ما لفظه " ومن المعجيب أنهم فى رواية ذلك عن على

وضموا اسنادها على لسان أولاده الأنجبين . وعزوها الى عبد الله

والحسن ابني محمد بن الحنفية عن والده أمير المؤمنين . والراوى فى

ذلك هو سفيان بن عيينة المشهور بالتدليس عن لسان الثقات " . . .

اللمعة ٢٦١ / ٥ - فهذا النص يؤكّد قصده وأظهر دليل على بطلان

زعمه أن هذا الحديث وارد عند الأئمة الزيدية بسند آل البيت

خالصا دون ذكر سفيان بن عيينة ، كما سطرته فى بابه ..

راجع من الرسالة ص ٢٩٣ وما بعدها ..

٤ - قالوا " وفي سند رواية مسلم في النهي عن المتعة ضعف لا يمكن

الغنى عنه وعليه فتسقط الرواية عن صلاحيتها . .

في سنده يونس بن محمد وعبد الواحد بن زياد . .

فيونس ضعفه ثلاثة من أئمة النقد " ابن معين والنسائي وأحمد كما في

الميزان للذهبي ٤ / ٤٨٥ . .

وأما عبد الواحد بن زياد فكان من واضعي الاسناد كذبا كان يحدث

(١)

عن الأعشى بصيغة السماع منه وهو لا يعرف منه كما قاله الذهبي ٦٢٢/٨ .

والجواب - ان هذا النقص فيه خطأ فاحش في النقل عن الذهبي وذلك

ان قوله يونس ضعفه ثلاثة من أئمة النقد باطل . .

فان الذي جرحه هؤلاء الأئمة الثلاثة انما هو يونس بن أبي يعفور

واسم أبيه وقد ان كما في الميزان بنفس الصفحة التي رقمها الناقد (٢).

أما يونس بن محمد الذي في سند حديث سلمه عند مسلم فهو يونس بن

محمد البغدادي الحافظ المؤدب يكنى أبا محمد فقد وثقه جماعة

ابن معين ويعقوب بن شيبه وأبو حاتم ، وابن حبان وغيرهم ولم يجرح

قطعا ولا ذكر له في الميزان للاجماع على الاحتجاج به (٣) . .

(١) العاطي - اللعة الدمشقية ٥ / ٢٦٢ . .

(٢) وهذا نص الذهبي في ميزانه / " يونس بن أبي يعفور عن أبيه وقد ان

وعون بن أبي جحيفة ، وعنه سعيد بن منصور وعثمان بن أبي شيبة

وجماعة ضعفه ابن معين والنسائي وأحمد وقال أبو حاتم صدوق الخ "

٤ / ٤٨٥ . .

(٣) ابن حجر - تهذيب ١١ / ٤٤٧ . .

وأما قوله " ان عهد الواحد من الوضاعين فهو قول لا دليل عليه ان لا أحد من أئمة النقد كذبه أو اتهمه وما نقله عن الميزان وضحه ابن حجر بقوله / " عهد الواحد بن زياد العبدى البصرى قال ابن معين عهد الواحد ثقة وأبوعوانه أحب اليّ منه ووثقه أبو زرعه وأبو حاتم وابن سعد والنسائى وأبو داود والماجلى والدارقطنى حتى قال ابن عبد البر " لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت وقد أشار ابن القطان الى لينه فروى ابن المدينى عنه أنه قال " ما رأيته طلب حديثاً قط وكنت أذكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفاً . . .

قلت وهذا غير قارح لأنه كان صاحب كتاب وقد احتج به الجماعة" (١) .

وقال ابن القطان " ثقة لم يعتل عليه بقارح (٢) . .

وهذا تبين انه ثقة وأنه موثق من جهابذة النقاد ولا أصل لما وسعه به

الناقد وعلى هذا فالحديث صحيح لا مطعن فيه . .

ومما يزيده قوة على قوته الاحاديث الصحيحة التى بممناه كحديث سبرة

وعبد الله بن عمر وأبيه الخليفة الفاروق وغيرهم ممن سبق ذكرهم . .

ويشهد له من القرآن آيتا المؤمنين والممارج (٣) . .

(١) هدى السارى ص ٤٢٢ . .

(٢) ابن حجر - تهذيب ٤٣٥ / ٦ . .

(٣) أعنى قوله تقدست أسماؤه " والذين هم لفروجهم حافظون الا على

أزواجهم أو ما ملكت أيماهم فانهم غير طومين فمن ابتغى وراء ذلك

فأولئك هم الممارجون " . .

٥ - وقالوا - " حديث سبره تفرد بروايته عنه ابنه الربيع ولم يسمع حديث سبرة منه أحد غير ابنه هذا . .

والربيع مجهول الشخصية في تراجم الرواة ولا وثقه أحد من أئمة الحديث والنقل ولا جاء ذكره في عداد الرواة في كتب الحديث على الإطلاق -
أى لا نجد له رواية غير هذه الرواية فقط " (١) . .

والجواب - ان ما ذكره مخالف تماما للواقع وتفصيله /
أولا - قوله لم يسمع حديث سبرة منه أحد غير ابنه غير صحيح ، لأنه قد رواه عنه محمد بن عبد الله بن الحارث الهاشمي (*)
روى أبو حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة (٢) .
وهذا يبطل ما قاله . .

ثانيا - قوله ان الربيع مجهول . . الخ . . كلام لا يقوله الا من لا حظ له من هذا الفن فالربيع بن سبرة قد ترجم له المؤلفون في كتب الرجال .
(٣)

(١) العاطي - اللمعة ٢٦٤/٥ . .

(٢) الخوارزمي ص ٨٨/٢ - جامع المسانيد . .

والجصاص - أحكام القرآن ١٥١/٢ . .

(٣) ١ نثر - البخاري - التاريخ الكبير ٢/٢ ق ١ / ٢٤٩ ،

ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل ١/١ ق ٢ / ٤٦٢ ،

ابن حبان - الثقات ص ١٠ . .

(*) قال ابن حجر فيه مقبول من الثالثة . . تقريب ص ٣٠٤ . .

وأما قوله ولا وثقه أحد من أئمة الحديث فتساهل وتخبط ففى
ظلام الجهل . .

(١)

فقد وثقه جماعة من الائمة منهم المجلى والنسائى وابن حبان .

ثالثا - وأما قوله - انه لا توجد له رواية غير هذه فمردود فان له رواية
غير هذا . .

وعلى سبيل المثال له ، روى عبد العزيز بن الربيع بن سبرة
عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالقضاء
الطعام يعنى من أجل مياه ثمود (٢) . .

*

(١) ابن حجر - تهذيب ٢٤٤ / ٣ . .

(٢) " " " ٤٥٣ / ٣ . .

الفصل الثاني

((الفصل الثاني))
=====

استمرار العمل بنكاح المتعة عند الشيعة الامامية

الآثار الاجتماعية والخلقية لشيوع نكاح المتعة

x بعد أن أرسلنا أشعة البحث وأضواء الفكر على موضوع المتعة حتى تنفس
صبح الحق معلنا تحريمها ببراهين بينة لا تدفع كشوفة لا تتقنع ، مشكاة القرآن
مصدرها ، وهدى النبوة معتمدا . .

معد / أن أهرقنا الهيكل المصنوع من الشبه الباطلة - بنور الحق فأصبح
هشima تذروه الرياح ، حيث دفعنا الشبهة المكسوة ثياب الحجة بالحجة فبان
الحق واضح المعجزة (١) ، فاذا الحقيقة ليلها كنهارها لا يزيغ عنها (٢) الا
أعمى نظر ، فاقد رشد يتخبط في ليل من الحيرة لا يدري أين يقع . .

" كذلك يقذف الله الحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق " (٣) .

آن لى أن أسطر تحت هذا العنوان ما أملاه شيوع المتعة على اليراع (٤)
بما جرّه من مفاصد وما أنتجه من آثار سيئة عند محلّيه . .

(١) المعجزة - بفتحتين - جادة الطريق - الرازى - مختار الصحاح ص ١٢٣ .

(٢) مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم " تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها "

لا يزيغ عنها الا هالك " . أخرجه ابن ماجه فى سننه ١٦ / ١ والمسمى

تركتكم على الطه والحجة الواضحة التى لا تقبل الشبه أصلا . .

(٣) الانبياء - آية ١٨ . .

(٤) اليراع - جمع يراعة وهو القصب والمقصود القلم . .

(١) انه باب لتمطيل النكاح الصحيح ان ان الانسان عندما يصبح سهلا عليه أن يقضى شهوته ويروى غلته من امرأة مقابل أجر معين يحدو به حادى التحرر الشهوانى الى التهرب من المسئوليات والالتزامات التى يحتمها عليه النكاح الصحيح . .

فيكون ذلك مدعاة للرجية عنه وأداة لقطع العلاقات الأسرية التى بنيت عليها المجتمعات الانسانية . .

(٢) ان النكاح الشرعى رباط مقدس يباركه الله تعالى فينتج الثمرات الطيبة التى هى مادة بقاء هذا النوع الانسانى . . وتمده العناية الالهية بنعيم عظيم من الحنان والمطف والسكون النفس الذى يعجز عن التعبير عن وصفه البيان المشار اليه فى قوله "تقدس أسماؤه" - "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (١) . .

أما علاقة المتعة فملاقة حيوانية بحتة لا ترتفع الى هذه المعانى السامية " ان هى انسلاخ عن الطبيعة الانسانية ووقاحة يمجها الباطن السليم " (٢) .

(٣) انها طريق لقطع النسل أو اختلاط الأنساب . . وذلك لأن المرأة التى أعدت تأجير نفسها على الرجال مهنة لها يحول الحمل بينها وبين هذه المهنة الخسيسة فتضطر الى استعمال كل وسيلة تؤدى الى منع الحمل عنها . وما أكثرها وأسهل تناولها ، وذلك ينقطع النسل الذى هو المقصد الأعظم من النكاح . .

(١) الروم - آية ٢١ . .

(٢) الدهلوى - حجة الله البالغة ٦٩٣/٢ . .

"وأما اختلاط الانساب فانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيز المتمتع

فيكون الأربيدها فلا يدري ماذا تصنع . .

وضبط المدة الذي بناؤه على التأبيد في غاية المصرف فما ظنك بالمتعة (١).

ومد / فاليك صورة واقعية عن المتعة عند العالمين بها لتعرف ما جرت

من الويلات . .

فندع صاحب كتاب جولة في ربوع الشرق الأدنى (٢) يحدثنا عن زيارته

لتلك البلاد وما شاهد فيها من آثار المتعة قال /

" ولقد استرعى نظري في النجف كثير من الأطفال الذين يلبسون فـى

آذانهم حلقات خاصة هي علامة أنهم من ذرية زواج المتعة المنتشر بين الشيعة

جميعا وخاصة في بلاد فارس ، ففي موسم الحج اذا ما حل زائر فندقا لاقاه

وسيط يعرض عليه أمر المتعة مقابل أجر معين فان قبل أحضره الرجل جمعا

من الفتيات . لينتقى منهن وعندئذ يقصد معها الى عالم لقراءة صيغة عقد الزواج

وتحدد مدته ، وهي تختلف بين ساعات وشهور وسنوات ، وللفتاة أن تتزوج مرات

في الليلة الواحدة والعادة أن يدفع الزوج نحو خمسة عشر قرشا للساعة وخمسة

وسبعين قرشا لليوم ونحو أربع جنيهات للشهر ولا عيب على الجميع في ذلك

الممل لأنه مشروع ولا يلحق الذرية أى عار مطلقا وعند انتهاء مدة الزواج يفترق

(١) الدهلوى - حجة الله البالغة ٢/٦٩٣ . .

(٢) هو الشيخ محمد ثابت المصرى ، وقد نقلت النص من - الفكيكى - المتعة

وأثرها ص ٣٠ . .

الزوجان ولا تنتظر المرأة أن تمتد بل تتزوج بعد ذلك بيوم واحد (١) ..
فان ظهر حمل فللوالد أن يدعى الطفل له ويأخذه من أمه (٢)
إذا بلغ السابعة (٣) ..

وغتاما فالحق أحق أن يتبع ..
وهذه الرسالة ان شاء الله تعالى - تقنع المنصف وتلزم القميسف
لما اشتطت عليه من آيات قرآنية ومرويات نبوية وآثار سنّيه أهدىها الى كل
مؤمن غير غايته الحق ورائده الانصاف ..

والله تعالى الموفق

*

-
- (١) ما أشبه هذه العملية بقول الشاعر /
كرة ضربت بصوالجسة فتلحقها رجل رجل
(٢) وهذا يشبه نكاح الرهط الذي كان في الجاهلية ..
جواد على - تاريخ العرب قبل الاسلام ..
(٣) ولا شك أن هذه الصورة الواقعية تمثل ما آل اليه تحليل القصة من
انحراف حتى عن الشروط التي وضعها الشيعة لضبط نكاح القصة ..

((ثبت المصادر))
=====

" المصادر القديمة "

أ - المطبوعة / -

- ١- القرآن الكريم /
- ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠ هـ)
- ٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ٥ أجزاء ، المطبعة الإسلامية . طهران ١٢٨٠ هـ . . .
- ٣- النهاية في غريب الحديث والاثار ٥ أجزاء ، تحقيق محمود الطنجاوي وهاجر أحمد الزاوي ط عيسى الحلبي دار احياء الكتب العربية ، مصر ، ١٣٨٣ هـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) . . .
- ٤- المسند ، ٦ مجلدات ط دار صادر للطباعة والنشر - بيروت - أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) . . .
- ٥- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الاصار ، تحقيق عبد الله محمد الصديق وعبد الحفيظ عطيه ، ٥ مجلدات ط أولى مطبعة السمادة ١٣٦٦ هـ مصر . . .
- الألوسي - أبو الفضل محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) . . .
- ٦- روح المعاني ١٥ مجلدا ط دار احياء التراث العربي بيروت لم تـسـوـخ الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ) . . .
- ٧- الحدود في الاصول تحقيق نزيه حماد جزء ط أولى مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر ١٣٩٢ هـ (لم يذكر محل الطبع) . . .

- ٨- المنتقى شرح موطأ مالك ، ٦ مجلدات ط أولى مطبعة السعادة
مصر ١٣٣٢ هـ ، البخارى - أبو عبد الله محمد بن اسمعيل (ت ٢٥٦ هـ) .
- ٩- التاريخ الكبير - ٤ أجزاء فى ثمانية مجلدات ط أولى مطبعة جمعية
دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ١٣٦٠ هـ . .
- ١٠- الصحيح ٤ أجزاء ط مصطفى البابى الحلبي ، مصر ١٣٧٢ هـ . .
- ١١- الضمفاء الصغير ، تحقيق محمود زايد مطبعة دار الوعى حلب ١٣٩٦ هـ .
- ابن الباغندي - أبوبكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطي (ت ٣١٢ هـ) .
- ١٢- مسند عمر بن عبد العزيز ، تحقيق السندی ط ١ المطبعة الفاروقية
باكستان (لم تؤرخ) أبو البقاء - أيوب بن موسى (ت ١٠٩٥ هـ)
- ١٣- الكليات ، ١ مجلد ط ثانية مطبعة بولاق مصر ١٢٨١ هـ . .
- البهوتى - منصور بن يونس (ت ١٠٥١ هـ) . .
- ١٤- كشف القناع عن متن الاقتاع - ٦ مجلدات ط أولى مطبعة الحكومة بمكة
١٣٩٤ هـ . .
- البيهقى - أبوبكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) . .
- ١٥- السنن الكبرى - ١٠ مجلدات ط أولى مطبعة دائرة المعارف حيدرآباد
الدكن ١٣٥٣ هـ . .
- ابن تيميه - أحمد بن عبد الحلیم الحراني (ت ٧٢٨ هـ) . .
- ١٦- رفع الملام عن الأئمة الاعلام - ١ ط ثالثة ، المكتب الاسلامى بيروت ١٣٩٠ هـ .
- ١٧- العقود - تحقيق محمد حامد الفقى جزء مطبعة السنة المحمدية القاهرة
١٣٦٨ هـ . .
- ١٨- مجموع فتاواه - جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدى ط أولى ٣٥/
مجلد ١ طابع الرياض ١٣٨١ هـ . .

- ١٩- منهاج السند النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية - مجلدان - ٤ أجزاء
ط أولى المطبعة الاميرية مصر ١٣٢٢ هـ . .
- الترمذى - ابو عيسى - محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩ هـ) . .
- ٢٠- السنن - ٥ أجزاء تحقيق عبد الرحمن عثمان - مطبعة الفجالة الجديدة
مصر (لم تؤرخ) . . .
- ابن الجوزى - ابو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٩٧٥ هـ) . .
- ٢١- صفة الصفوة - ٤ أجزاء تحقيق محمود فخوري ومحمد رواس ، ط أولى
مطبعة الاصيل حلب ١٣٨٩ هـ . .
- ابن أبى حاتم - أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى (ت ٣٢٧ هـ) . .
- ٢٢- كتاب الجرح والتمديد - ٧ مجلدات ط أولى مطبعة دائرة المعارف
المثمانية حيدرآباد الدكن الهند ١٣٧٢ هـ . .
- ٢٣- علل الحديث - مجلدان ، ط القاهرة ١٣٤٣ هـ . .
- الحازنى - أبوبكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤ هـ) . .
- ٢٤- الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار - جزء ، تحقيق راتب حاكسى ،
ط أولى مطبعة الاندلس بحمص ١٣٨٦ هـ . .
- ابن حزم - أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الاندلسى (ت ٤٥٦ هـ) . .
- ٢٥- المحلى - ١١ مجلدا ، ط المكتب التجارى للطباعة والنشر بيروت لبنان
(لم تؤرخ) . .
- الحاكم - أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى (ت ٤٠٥ هـ) . .
- ٢٦- المستدرک على الصحيحين فى الحديث ومذيله تلخيص المستدرک للذهبى
٤ مجلدات ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ١٣٤٠ هـ . .
- ٢٧- معرفة علوم الحديث - تحقيق معظم حسين ط ثانية مطبعة جمعية

- دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن ١٣٩٧ هـ . .
- ابن حبان - محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) . .
- ٢٨- كتاب الثقات - مجلدان طاولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
الهند ١٣٩٣ هـ - ابن حجر الهيتمي . .
- ٢٩- تحفة المحتاج ، شرح المنهاج مع حواشيها - ١٠ مجلدات المطبعة
الميمنية مصر ١٣١٥ هـ . .
- الحلى - أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلى (ت ٦٧٦ هـ) . .
- ٣٠- المختصر النافع في فقه الامامية ١/ج مصر دار الكتاب (لم تؤرخ) . .
- الحميدى - أبو بكر عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ) . .
- ٣١- المسند - تحقيق حبيب الرحمن الاعظمى - مجلد طاولى ط المجلس
الملعى باكستان ١٣٨٢ هـ . .
- ابو حنيفة - النعمان بن ثابت الكوفى (ت ١٥٠ هـ) . .
- ٣٢- المسند - تحقيق صفوة السقا ، طاولى ، مطبعة الأصيل خلب ١٣٨٢ هـ .
- الخازن - على بن محمد البغدادي (ت ٧٢٥ هـ) . .
- ٣٣- لباب التأويل في معاني التنزيل - وهماشه تفسير البغوى الحسين بن
مسعود ت ٥١٦ هـ - ٤ مجلدات ط ثانية مصطفى الحلبي مصر
١٣٧٥ هـ . .
- الخزرجى - احمد بن عبد الله (ت ٩٢٣ هـ) . .
- ٣٤- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٣ مجلدات مطبعة الفجالة الجديدة
القاهرة ١٣٩٢ هـ . .
- ٣٥- الخطايب - أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨ هـ) معالم
السنن شرح أبى داود - ط أنصار السنة ١٣٦٧ هـ . .

- الخطيب البغدادي - أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) . .
- ٣٦- تاريخ بغداد ، ١٤ جزء ط أولى مطبعة السعادة القاهرة ١٣٤٩ هـ
الخطيب الشربيني - محمد بن أحمد (ت ٩٧٧ هـ)
- ٣٧- الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - مجلدان ط دار المعرفة للطباعة والنشر (لم تؤرخ) ولم يذكر محل طبعتها . .
- ٣٨- معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - ٤ مجلدات الناشر المكتبة الاسلامية (لم يذكر تاريخها ولا محل طبعتها) . .
- ابن خلكان - أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) . .
- ٣٩- وفيات الاعيان - ٦ مجلدات ط أولى مكتبة النهضة القاهرة ١٣٦٧ هـ
خليفة بن خياط - أبو عمرو المصفرى . . (ن ٢٤٠ هـ)
- ٤٠- كتاب الطبقات ط ١ ، تحقيق اكرم ضياء العمرى مطبعة المانى بغداد . . م ١٩٦٧
- الخوارزمي - أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي (ت ٦٦٥ هـ) . .
- ٤١- جامع مسانيد الامام أبي حنيفة - مجلدان ط أولى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند ١٣٣٢ هـ . .
- الدارقطني - أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) . .
- ٤٢- السنن ٤ أجزاء في مجلدين تعليق محمد شمس الحق تحقيق عبد الله هاشم شركة الطباعة الفنية المتحدة مصر ١٣٨٦ هـ . .
- الدارمي - أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ) . .
- ٤٣- سنن الدارمي - تحقيق محمد دهمان ج ١ مطبعة الاعتدال دمشق . . ١٣٤٩ هـ
- الدامغانى - الحسين بن محمد ، من علماء القرن الخامس . .

- ٤٤- اصلاح الوجوه والنظائر فى القرآن الكريم - ج ١ تحقيق عبد الميزيز
سيد الاهل ، ط أولى دار العلم للملايين ١٩٧٠ م ٠٠
- ٤٥- أبوداود - سليمان بن الاشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ..
سنن أبى داود - مجلدان ط أولى تحقيق احمد سمد على ط البابى
الحلبى مصر ١٣٧١ هـ ..
- الدهلوى - أحمد بن عبد الرحيم العمري (ت ١١٧٦ هـ) ..
- ٤٦- حجة الله البالغة - ج ٢ تحقيق السيد سابق - القاهرة دار الكتب
الحديث ..
- الدولابى - أبوبشر محمد بن أحمد (ت ٣٢٠ هـ) ..
- ٤٧- كتاب الكنى والاسماء - جزآن ط أولى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية
الهند ١٣٢٢ هـ ..
- الذهبي - شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) ..
- ٤٨- تذكرة الحفاظ - ٤ أجزاء ط ٣ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
حيدرآباد الدكن ١٩٥٥ م ٠٠
- ٤٩- الكبائر - ١/ج مطبعة المكتبة الاموية لبنان ١٣٨٩ هـ ..
- ٥٠- المبنى فى الضعفاء ٢/ جزآن تحقيق نور الدين عتر ط أولى مطبعة
البلاغة حلب ١٣٩١ هـ ..
- ٥١- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال - ٤ مجلدات تحقيق على محمد البجاوى
ط أولى مطبعة عيسى الحلبي مصر ١٣٨٢ هـ ..
- الرازى - محمد بن أبى بكر الرازى (ت ٦٦٦ هـ) ..
- ٥٢- مختار الصحاح ط ١ دار الكتاب العربى لبنان ١٩٦٧ م ٠٠
- الراغب - أبو القاسم الحسين بن محمد الاصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) ..

- ٥٣- المفردات في غريب القرآن - تحقيق محمد سيد كيلاني - مجلد نشر
المكتبة المرتضوية طهران (لم توخ) . .
- الزبيدي - أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ) . .
- ٥٤- تاج المروس من جواهر القاموس - ط اولى المطبعة الخيرية مصر
١٣٠٦/١٣٠٧ هـ . .
- الزرقاني / محمد بن عبد الباقي ت ١١٢٢ هـ
- ٥٥- شرح الزرقاني على موطأ مالك - ٤ مجلدات مطبعة مصطفى الحلبي
مصر ١٣٥٥ هـ . .
- زيد بن علي بن الحسين بن علي (ت ١٢٢ هـ) . .
- ٥٦- المسند - مجلد منشورات دار مكتبة الحياة لبنان ١٩٦٦ م . .
- الزيلعي - أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) . .
- ٥٧- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - ط اولى مطبعة دار المأمون
الهند ١٣٥٧ هـ . .
- السخاوي - محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) . .
- ٥٨- فتح المفيت شرح ألفية الحديث للمراقى ٣/ ج تحقيق عبد الرحمن
عثمان ط ثانية مطبعة العاصمة القاهرة ١٣٨٨ هـ . .
- السرخسي / محمد بن أبي سهل .
- ٥٩- المسوط ١٥ جزء ط اولى مطبعة السعادة مصر ١٣٢٤ هـ . .
- ابن سعد - محمد (ت ٢٣٠ هـ) . .
- ٦٠- الطبقات الكبرى - ٨ أجزاء دار بيروت ودار صادر بيروت ١٣٧٧ هـ . .
- الصمغاني - أبو سعيد عبد الكريم بن محمد الصمغاني (ت ٥٦٢ هـ) . .

- ٦١- الأنساب - ١ بتحقيق المستشرق د س مرجليوث ط ثانية بالا وفست
١٩٧٠ م ٠٠
- السيافى - الحسين بن أحمد (ت ١٢٢١ هـ) ٠٠
- ٦٢- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير - ٥ مجلدات ط ثانية الناشر
مكتبة المؤيد (بدون تاريخ) ٠٠
- السيوطى - عبد الرحمن بن أبى بكر (ت ٩١١ هـ) ٠٠
- ٦٣- بغية الرعاه فى طبقات اللغويين والنحاة - ط اولى ١ مجلد مطبعة السعادة
مصر ١٣٢٦ هـ ٠٠
- ٦٤- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور - ٦ مجلدات ، بيروت الناشر محمد أمين
دمج (بدون تاريخ) ٠٠
- ٦٥- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك - ط ثالثة حلبيه مصر ١٣٧٠ هـ ٠٠
- السهمانفورى - خليل أحمد (ت ١٣٤٦ هـ) ٠٠
- ٦٦- بذل المجهود فى حل أبى داود ٢٠ مجلدا تحقيق محمد زكريا الكاندهلوى
ط الهند ١٣٩٢ هـ ٠٠
- السهيلى - أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١ هـ) ٠٠
- ٦٧- الروض الأنف فى شرح سيرة ابن هشام ٧ مجلدات تحقيق عبد الرحمن
الوكيل مطبعة دار الكتب الحديثه ط اولى مصر ١٣٨٧ هـ ٠٠
- الشافعى - محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ) ٠٠
- ٦٨- الأم / تحقيق محمد النجار - مصر - ط اولى ١٣٨١ هـ .
- ٦٩- الرسالة - تحقيق محمد سيد كيلانى ١ جزء ط اولى مصطفى الحلبي
مصر ١٣٨٨ هـ ٠٠

- ٧٠- ترتيب مسند الشافعى - على الابواب الفقيهى رتبه محمدعابدالسندى
تعليق محمد زاهد الكوثرى نشر مكتبة الثقافة الاسلاميه ١٣٦٩ هـ . . .
(لم يذكر محل الطبع) . .
- ٧١- الشوكانى - محمد بن على (ت ١٢٥٥) - ارشاد الفحول الى تحقيق
الحق من علم الاصول ط اولى مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٥٦ هـ .
- ٧٢- فتح القدير - الجامع بين فنى الروايه والدرايه من علم التفسير ٥ مجلدات
ط ثالثة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٣٩٣ هـ . .
- ٧٣- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ٤ مجلدات ٨ أجزاء مصطفى الحلبي
مصر . .
- الشرقاوى -
- ٧٤- حاشية الشرقاوى على التحرير فى فقه الشافعية مجلدان ط عيسى الحلبي
مصر (لم تؤرخ) . .
- الشهرستانى - أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ) . .
- ٧٥- الطل والنحل بهامش كتاب الفصل فى الطل والاهواء والنحل لابن حزم
الظاهرى ط ١ المطبعة الادبية مصر ١٣١٧ هـ . .
- ابن أبى شيبه - أبوبكر عبد الله بن محمد الكوفى (ت ٢٣٥ هـ) . .
- ٧٦- المصنف فى الاحاديث والاثار - تحقيق عبد الخالق افغانى ط ١ الهند ،
مطبعة العلوم الشرقية ١٣٨٧ هـ . .
- صديق حسن القنوجى أبو الطيب (ت ١٣٠٧ هـ) .
- ٧٧- فتح العلوم لشرح بلوغ المرام - مجلدان الناشر المكتبة العلميه بالمدينة
المنورة (لم تؤرخ ولم يذكر محل الطبع) . .
- الصنمانى - ابوبكر عبد الرزاق بن همام الصنمانى (ت ٢١١ هـ) . .

- ٧٨- المصنف - ١١ مجلدا تحقيق حبيب الرحمن الاعظمى ط أولى من
منشورات المجلس العلمي ١٣٦٠ هـ . . .
- الصنعاني - محمد بن اسماعيل الأمير (ت ١١٨٢ هـ) . . .
- ٧٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار - مجلد ط ١ مطبعة السمادة
مصر ١٣٦٦ هـ . . .
- ٨٠- سبل السلام شرح بلوغ المرام تحقيق محمد خليل هراس مجلدان ، مكتبة
الجمهورية العربية (لم تؤخ الطبعة) . . .
- بن ضويان - ابراهيم بن محمد (ت ١٣٥٣ هـ) . . .
- ٨١- منار السبيل في شرح الدليل - مجلدان ط أولى المطبعة الهاشمية
دمشق تحقيق محمد زهير الشاويش ١٣٧٨ هـ . . .
- الطبري - ابو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) . . .
- ٨٢- تاريخ الرسل والملوك ط دار المعارف الطبعة الثانية مصر ١٣٨٢ هـ . . .
- ٨٣- تفسير الطبري - تحقيق محمود شاكر تخريج احمد شاكر مطابع دارالمعارف
مصر ١٩٥٨ م . . .
- الطيالسي - سليمان بن داود (ت ٢٠٤ هـ) . . .
- ٨٤- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود ترتيب وتعليق
الساعاتي المطبعة المنيرية بالازهر مصر ط ١ ١٣٧٢ هـ . . .
- أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت
- ٨٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود تحقيق عبد الرحمن عثمان ١٤ مجلدا
الناشر المكتبة السلفية بالمدينة وذيله تعليقات ابن القيم على السنن
ط ٢ ١٣٨٨ هـ . . .
- ابن عابد بن . محمد أمين .

- ٨٦- حاشية رد المحتار على الدر المختار - ط الثالثة مطبعة حلبىة ،
مصر ١٣٨٦ هـ . .
- ٨٧- ابن عراق - ابو الحسن على بن محمد بن عراق (ت ٩٦٣ هـ) . .
تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة جزآن فى مجلد ،
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الفمارى طبعة عاطف مصر ،
(لم تؤرخ) . .
- ٨٨- ابن العربى / ابوبكر محمد بن عبد الله الاشبلى (ت ٥٤٣ هـ) . .
عارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذى - ٦ مجلدات ط دار العلم
للجميع سوريا (لم تؤرخ) . .
- ٨٩- العاطلى - محمد بن مكى العاطلى (ت ٧٨٦ هـ) . .
اللمعة الدمشقية - مع شرحها الروضة البهية للجمعى العاطلى الثانى
(ت ٩٦٥ هـ) . . تحقيق محمد كلانتر ط اولى ٩ مجلدات ١٣٨٦ هـ . .
- ٩٠- ابن عبد ربه - أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسى (ت ٣٢٨ هـ) . .
العقد الفريد - ٦ مجلدات ط ثانية مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٧٢ هـ
- المستقلانى - أبو الفضل أحمد بن على (ت ٨٥٢ هـ) . .
- ٩١- الاصابة فى تمييز الصحابة - ٤ مجلدات مع الاستيعاب ط مصطفى محمد
مصر ١٣٥٨ هـ . .
- ٩٢- تمرير أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - بالالة الكاتبة . .
- ٩٣- تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير - ٢ تحقيق عبد الله
هاشم - شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة (لم تؤرخ) . .
- ٩٤- تقريب التهذيب - مجلد ط اولى دار نشر الكتب اسلامية باكستان
١٣٩٣ هـ . .

- ٩٥- تهذيب التهذيب ١٢ مجلدا تصوير عن طبعة مجلس دائرة المصارف
الهند بيروت ١٣٢٧ هـ . .
- ٩٦- الدرايه في تخریج أحاديث الهداية - مجلد - جزآن - تحقيق عبدالله
هاشم مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٤ هـ . .
- ٩٧- فتح الباری - بشرح صحيح البخاری ١٣ مجلدا - طبعة محمد فواد
عبد الباقي نشر المكتبة السلفية (لم تؤرخ) . .
- ٩٨- المطالب العاليه بزوائد المسانيد الثمانية - ٤ أجزاء تحقيق حبيب
الرحمن الاعظمى المطبعة المصرية ط أولى بالكويت ١٣٩٣ هـ . .
- ٩٩- لسان الميزان - ٧ / أجزاء مؤسسة الاعلى للمطبوعات لبنان ط ٢ /
١٣٩٠ هـ . .
- العلائی - خليل بن كيكلى الدمشقى (ت ٧٦١ هـ) . .
- ١٠٠- جامع التحصيل فى أحكام المراسيل - تحقيق عمر فلاته مجلدان بالالة
الكاتبه ١٣٩١ هـ ١٣٩٢ هـ . .
- المراقى - زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ) . .
- ١٠١- التقييد والايضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح . تحقيق عبد الرحمن
محمد عثمان ط أولى نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ . .
- ابن العماد - ابو الفلاح عبد الحى بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) . .
- ١٠٢- شذرات الذهب ٨ مجلدات عينت بنشره مكتبة المقدسى مصر القاهرة
١٣٥٠ هـ . .
- ابن فارس - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) . .
- ١٠٣- معجم مقاييس اللغة ٦ مجلدات تحقيق عبد السلام هارون ط ثانیة
مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٩٢ هـ . .

- الفاسى - محمد بن محمد بن سليمان المفري (ت ١٠٩٤ هـ) . .
- ١٠٤- جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد تحقيق عبد الله هاشم
مجلدان - ط سنة ١٣٨١ هـ . .
- الفخر الرازى /
- ١٠٥- التفسير الكبير - ١٥ مجلد ٣٠ جزء ط أولى المطبعة البهية مصر
١٣٥٧ هـ . .
- الفيروز آبادى - مجد الدين محمد بن يعقوب (ت هـ) .
- ١٠٦- القاموس المحيط - مجلدان ط لبنان المؤسسة العربية للطباعة
(لم تؤرخ) . .
- القاسمى - محمد جمال الدين
- ١٠٧- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - تحقيق محمد بهجة
البيطار ط ثانية عيسى الحلبي مصر ١٣٨٠ هـ . .
- ابن قدامه - أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٣٠ هـ) . .
- ١٠٨- المفتى على مختصر الخرقى - ٩ مجلدات المطبعة اليوسفية مصر
(لم تؤرخ) . .
- ١٠٩- روضة الناظر وجنة المناظر ط المكتبة السلفية المدينة المنورة . .
- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى (ت ٦٧١ هـ) . .
- ١١٠- أحكام القرآن - ٢٠ مجلدا ط الثالثة دار القلم ١٣٨٦ هـ . .
- الكاسانى - أبو بكر علاء الدين بن مسعود (ت ٥٨٧ هـ) . .
- ١١١- بدائع الصنائع - ١٠ مجلدات مطبعة العاصمة القاهرة (لم تؤرخ) . .
- ابن كثير - أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقى (ت ٧٧٤ هـ) . .
- ١١٢- تفسير القرآن المثلث - ط دار احياء الكتب العربية عيسى الحلبي

- مصر ٤ مجلدات (لم تؤرخ) . .
- ١١٣- اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ل احمد شاکر ط الثانية مطبعة محمد على صبيح واولاده القاهرة ١٣٧٠ هـ . .
- الكتاني - محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥ هـ) . .
- ١١٤- الرسالة المستطرفة - لبيان مشهور كتب السنة المشرفة تحقيق محمد المنتصر الكتاني ط الثالثة مطبعة دار الفكر دمشق ١٣٨٣ هـ . .
- ابن ماجه - ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) . .
- ١١٥- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي مجلدان ط دار احياء الكتب العربية - مصر ١٣٧٢ هـ . .
- المباركفوري - ابو المولى محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) .
- ١١٦- تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى - تحقيق عبد الرحمن عثمان ١٠ / مجلدات ط الاعتماد ١٣٥٣ هـ . .
- ١١٧- المعجم المفهرس ل لفاظ الحديث النبوى - لمدد من المستشرقين مصور عن ط أولى مطبعة برلين ألمانيا ١٩٣٦ م . .
- محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥ هـ) . .
- ١١٨- المحبر - ١ - تحقيق الدكتور هـ ايلز لىخـن شيتير - المكتب التجارى للطباعة بيروت (لم تؤرخ) . .
- المحلى - محمد بن أحمد (ت ٨٦٤ هـ) . .
- ١١٩- شرح جمع الجوامع للسبكي مع حاشية البنانى - مجلدان ط بى (لم يؤرخ) .
- محمد رشيد رضا - مجلة المنار ط ثانية مطبعة المنار مصر ١٣٢٧ هـ - مالك . .
- ١٢٠- المدونة الكبرى - ٦ مجلدات عن ط دار السعادة دار صاير بيروت (لم تؤرخ) .

- ١ المقدسى - ابو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسى (ت ٣٧٧ هـ) . .
- ١٢١- تحريم نكاح المتعة - جزء تقديم عطيه سالم تحقيق وتخرىج حماد الأنصارى
طالمدنى القاهرة . .
- المناوى - محمد عبد الرؤوف
- ١٢٢- فى القدير شرح الجامع الصغير - للسيوطى ٦ مجلدات ط ثانية دار
المعرفة لبنان . . (١٣٩١ هـ) . .
- ابن منظور - أبو المزكرم بن نجيب الدين المعروف بابن منظور الأفرىقى
المصرى . (ت ٧١١ هـ) . .
- ١٢٣- لسان العرب المحيط - ١٠ مجلدات - ط اولى بولاق مصر ١٣٠١ هـ .
ابن المدىنى - على بن عبد الله ت ٢٧٤ هـ
- ١٢٤- الملل - تحقيق - محمد مصطفى الاعظمى ط المكتب الاسلامى ١٣٩٢ هـ
النسائى - أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) . .
- ١٢٥- سنن النسائى ٨ أجزاء فى أربعة مجلدات ط اولى ١٣٨٣ هـ بمصر . .
- ١٢٦- كتاب الضمفأ والمتروكين جزء تحقيق محمود ابراهيم زايد ط اولى حلب
دار الوعى ١٣٩٦ هـ . .
- النووى - ابو زكريا - يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦ هـ) . .
- ١٢٧- شرح صحيح مسلم- ٩ مجلدات ثمانية عشر جزء ط ثانية دار الفكر لبنان
١٣٩٢ هـ . .
- ١٢٨- تهذيب الاسماء واللغات - مجلد - تحقيق ادارة الطباعة المنيرية ، دار
الكتب العلمية لبنان (لم تؤرخ) . .
- الواقدى - محمد بن عمرو بن واقد (ت ٢٠٧ هـ) . .

- ابن شاهين - أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) . .
- ١٣٨- الناسخ والمنسوخ - مصور في مكتبة عبد الرحيم الصديقي بمكة المكرمة . .
- المقيلي - أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢ هـ) . .
- ١٣٩- الضعفاء - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . .
- الصمادي - حامد أفندي الصمادي (ت ١١٧١ هـ) . .
- ١٤٠- لمعة في نكاح المتعة - مخطوط في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة
ضمن الرسائل الحامدية . .
- محمد حسين المصري
- ١٤١- البدر التمام شرح بلوغ المرام - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة . .
- ابن المنذر - محمد بن ابراهيم ابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) .
- ١٤٢- الاشراف - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . .
- المزى - أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الحلبي (ت ٧٤٢ هـ) . .
- ١٤٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة . .
- الهيثي - نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٧٥٧ هـ) . .
- ١٤٤- مجمع البحرين في زوائد المعجمين - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة . .
- أبو يعلى - أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) . .
- ١٤٥- مسند أبي يعلى - مصور بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . .

(ج) المصادر الحديثية

- ١٤٦- ابراهيم بن علي الوزير - زيد بن علي ، دار الارشاد للطباعة ط أولى
١٣٩٠ هـ بيروت . .
احسان الهى ظهير
- ١٤٧- الشيعة والسنة - ١ / ط ثانية مطبعة وفاق باكستان ١٣٩٥ هـ . .
- ١٤٨- أحمد أمين - ضحى الاسلام
الألبانى - ناصر الدين
- ١٤٩- سلسلة الاحاديث الصحيحة وشيخ من فقهاء وفوائدها ، نشر المكتب
الاسلامى - دمشق ١٣٩٢ هـ . .
- ١٥٠- باشميل - غزوة خير
بنتام -
- ١٥١- أصول الشرائع - جزآن - مترجم من الفرنسية الى العربية بترجمة أحمد
أفندى زغلول ط أولى المطبعة الاميرية - القاهرة ١٣٠٩ هـ . .
توفيق الفكيكى -
- ١٥٢- المتعة وأثرها فى اصلاح الاجتماعى - مطبعة النجاح ، القاهرة ولمتؤرخ .
الجزائرى - طاهر بن صالح بن أحمد /
- ١٥٣- توجيه النظر الى أصول الاثر نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة (لمتؤرخ) .
الدكتور جواد على /
- ١٥٤- المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام - ط أولى ٩ مجلدات بيروت ١٣٩٦ هـ
الخضرى - محمد الخضرى بك .
- ١٥٥- أصول الفقه - ط سادسة - المكتبة التجارية الكبرى . .

- الخطيب - محب الدين الخطيب ..
- ١٥٦- الخطوط العريضة - ضمن كتاب مجموع السنه فيه عدة رسائل لطائفة من العلماء لم تذكر الطبعة ولا مكانها ولا تاريخها ..
- الرفاعي - محمد نسيب الرفاعي ..
- ١٥٧- تيسير العلى القدير لا اختصار تفسير ابن كثير ، ط أولى بيروت ١٣٩٢هـ .
أبوزهره - محمد .
- ١٥٨- الامام الصادق - حياته وعصره وآراؤه وفقهه .. طبع ونشر دار الفكر العربى (بدون تاريخ) ..
- الساعاتى - أحمد عبد الرحمن البناء ..
- ١٥٩- الفتح الربانى لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيبانى - ط أولى مصر ١٣٧٧هـ ..
- السباعى - الدكتور مصطفى السباعى /
- ١٦٠- السنه ومكانتها فى التشريع الاسلامى - ط ثانية المكتب الاسلامى بيروت ١٣٩٦هـ ..
- ١٦١- المرأة بين الفقه والقانون - ط ثالثة المكتب الاسلامى دمشق (لمتوخ) .
سيد قطب /
- ١٦٢- فى ظلال القرآن - دار المعرفة للطباعة والنشر - ط سابعة لبنان ١٣٩١هـ .
شاكر - احمد محمد شاكر /
- ١٦٣- تحقيق مسند الامام أحمد - ط رابعة دار المعارف بمصر ١٣٧٣هـ ..
- ١٦٤- تحقيق تفسير ابن جرير -
الشنقيطى - محمد أمين
- ١٦٥- مذكرة فى أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامه - من مطبوعات الجامعة الاسلامية ..

- ١٦٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - مطبعة المدني مصر ١٣٧٨ هـ .
شبية الحمد - عبد القادر
- ١٦٧- الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة -
الصابوني - محمد علي الصابوني
- ١٦٨- مختصر تفسير ابن كثير - اختصار وتحقيق - ط أولى ، مطبعة دار القرآن
الكريم بيروت - ٣ مجلدات - ١٣٩٣ هـ . .
صادق إبراهيم عرجون . .
- ١٦٩- الحياة الأدبية عند العرب قبل الإسلام - مطبعة الارشاد ١٣٥٥ هـ . .
المعباد - عبد المحسن بن حمد المعباد . .
- ١٧٠- عشرون حديثاً من صحيح البخاري - المطبعة السلفية - ط أولى ١٣٩٠ هـ .
العمري - أكرم ضياء . .
- ١٧١- بحوث في تاريخ السنة المشرفة - ط ثالثة بيروت مؤسسة الرسالة ١٣٩٠ هـ .
عبد النبي ميكو -
- ١٧٢- الوسيط في شرح مدونة الأحوال الشخصية - ط أولى ١٩٧١ م . .
عبد الملك السعدى -
- ١٧٣- العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون - جزآن -
مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩٥ هـ . .
عبد الوهاب عبد اللطيف -
- ١٧٤- المبتكر الجامع لكتايب المختصر والمختصر في علوم الاثر - دار الكتب
الحديثة - القاهرة ١٣٨٦ هـ . .
محمود شلتوت /
- ١٧٥- فتاوى - ط ثانية - دار القلم - مصر (لم تؤرخ) . .

محمد جواد مغنیه /

١٧٦- فقه الامام - جعفر الصادق - عرض واستدلال - دار العلم للملايين ،

ط أولى بيروت ١٤٦٥ م . .

محمد الحامد الحلبي /

١٧٧- نكاح المتعة حرام في الاسلام (لم تذكر المطبعة ولا التاريخ) . .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء . .

١٧٨- أصل الشيعة وأصولها - ط العاشرة - القاهرة ١٣٧٧ هـ . .

محمد رضا المظفر -

١٧٩- عقائد الامامية - ط ثانية - مطبعة نور الامل ١٣٨١ هـ . .

١٨٠- محمد عبد الحميد - الاحوال الشخصية . .

مصطفى عبد الواحد .

١٨١- الاسلام والمشكلة الجنسية - ط أولى عيسى الحلبي مصر ١٣٨١ هـ . .

١٨٢- الاسرة في الاسلام - مكتبة دار العروة - ط المدني مصر (لم تؤرخ) . .

محمد فؤاد عبد الباقي . .

١٨٣- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن - مطابع الشعب . .

تنبيه - بقي من المصادر القديمة التي لم تذكر في موضعها كتابان . .

١٨٤- الفزالي - محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥ هـ)

المستقصى /

المروزي - محمد بن نصر . . (ت ٢٨٠ هـ . .)

١٨٥- كتاب السنه / . . كما أعترض عن وضع قواعد التحديث للقاسمي ومجلة

المنار لمحمد رشيد رضا في المصادر القديمة سهوا . .

* *

*

((الخلاصة))
=====

تناولت هذه الرسالة موضوع " مرويّات نكاح المتعة " جمع وتحقيق ..
وتضم مقدمة وثلاثة أبواب تشتمل الأبواب على فصول تندرج تحتها مباحث..
فأما المقدمة فقد اشتملت على أسباب اختيار الموضوع ومن خصه بالتأليف
قديما وحديثا .. وبينت الجديد في الرسالة مع ذكر أمثلة له ، كما حددت النقاط
التي لا تزال بحاجة الى مزيد دراسة .. وتناولت أيضا المتعة عند المجوزيين ،
ثم تقويم رسالة توفيق الفكيكي علميا ، ان هي أوسع كتاب معاصر خص المتعة بالبحث
فيما علمت عند المجوزيين لهذه العلاقة ..

وأما الباب الأول - فينتظم فصلين أولهما يجمع أربعة مباحث تمهيدية
يضم المبحث الاول ثلاث مسائل ، الاولى في تعريف النكاح ، والثانية في أنواع
عقوده في الجاعلية ، والثالثة ما أبطله الاسلام منها وما أقره ، ويعنى المبحث
الثاني بایضاح هدف الاسلام من تشريع النكاح ، كما ناقش المبحث الثالث ثلاث
مسائل أولها تعريف العقود الصحيحة والباطلة ثانيها تعريف الشرط من حيث
هو ، والثالثة تعريف الرخصة ..

أما المبحث الرابع ، ففي اثبات حجية السنن وتعريف النسخ وأنواعه وأثبات
نسخ السنن بالسنن ..

وثاني الفصلين محتوي على ثلاثة مباحث .. الاول في تعريف المتعة
والثاني مقارنة نكاح المحلل بنكاح المتعة والمقارنة بينها وبين النكاح الشرعي ،
وهاتان المقارنتان من الجديد الذي انفردت به رسالتي عن الرسائل التي خصت
المتعة بالبحث ، قارنت في الاولى بين نكاح التحليل والمتعة من حيث انه يربط
بينهما عدم قصد ديمومة النكاح ، وذكرت قول بعضهم انه مشبه نكاح المتعة
واختلاف العلماء في حكم التحليل وأدلة كل منهم وذلك بعد ذكر أحاديث لعن

المحلل والمحلل له وتخريجها . . وأما الثانية وهى المقارنة بين النكاح الشرعى والمتعة فقد لاحظت صفة نكاح المتعة عند المجوز والى صورة الدائم أيضا والمقارنة بينهما ظهرت لى فروق عدة جاوزت التسعة . .

أما المبحث الثالث ففى مقارنة النكاح المؤقت عند الحنفية بنكاح المتعة ..

يلى ذلك الباب الثانى - وتحته فصلان أولهما يشمل ثلاثة مباحث
عنى الأول باثبات تحريم المتعة بخير وجاء ذلك من طريق على بن أبى طالب وعبد
الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وثعلبه بن الحكم الليثى وزيد بن
خالد الجهنى وكعب بن مالك وأبى رهم الفجارى - رضى الله عنهم . .

وقد انفردت رسالتى بذكر تحريمها بخير عن خمسة آخرين من الصحابة
فى حين اقتصرت الدراسات الاخرى على رواية على وابن عمر . . وان كان فى
حديث كعب وأبى رهم مقال لا ينجبر بالمقابلة فانه يصفولى ثلاثة صالحا لاحتجاج
بها . وقد ذكرت مسالك العلماء فى تحريمها بالاضافة الى ذكر فوائد هامة
وتنبيهات مفيدة وتعليقات عزيزة . .

وأما المبحث الثانى فمعمود لبيان

الترخيص فى المتعة فى غزوة الفتح ثلاثة أيام ثم تحريمها تأبيدا ، وقد بسطت
الكلام فى ذلك وبينت شذوذ الرواية التى تحكى الترخيص والتحريم بحجة الوداع
وجمعت قول أئمة الحديث فى هذه الرواية كما نبهت على خطأ من نسب التحريم
فى حجة الوداع الى صحيح مسلم الى غير ذلك من الفوائد المذكورة لمناسبة ما .
يلى ذلك المبحث الثالث وهو مختص بذكر أحاديث تحريم المتعة فى غير موطنى
خير والفتح وهى عمرة القضاء وحنين وأوطاس وحجة الوداع وغزوة تبوك ، وتحقيقها
اتضح ضعفها ونأهت علقها عدا حديث الترخيص فى المتعة والنهى عنها عام
أوطاس فانه ثابت الا أنه مؤول بأن المقصود غزوة الفتح لأن أوطاس كانت بعد

الفتح بيسير وذلك تكون النتيجة أن هذه المسألة تكرر الترخيص فيها والتحريم مرتين الا أن التحريم في المرة الثانية موصوف بالتأيد مما يجعلنا نطمئن الى عدم حدوث ترخيص جديد في المسألة ، وقال الشافعي وابن المبرق وغيرهما^١ من غرائب الشريعة لتكرر نسخها^{لذا} عقدت عنوانا في ذكر ما قيل انه تكرر نسخه غير المتمة وعلى مسألة القبلة ولحوم الحمر الانسية والوضوء ما مست النار . وحققت المسائل الثلاث بأنه لا تكرر فيها على الصحيح ، وهذا البحث ما تفردت به رسالتي أيضا لأنى لم أطلع على من بحث المسائل مجتمعة . .

أما الفصل الثانى فى هذا الباب فيحتوى على أربعة مباحث / الأول فى

بيان موقف الصحابة من نكاح المتمة وقد بسطت الكلام على مواقفهم وانفردت - بجديد فى الموضوع كذكر موقف عائشة وأنس بن مالك وذكر أوجهة مقنعة على شبه المجوزين كقولهم ان ابن عمر تناقض كلامه فبينما هو يفتى بحل متمة النساء واذابه ينهى عنها ، وقولهم ان عمران بن حصين يفتى بالمتمة وجوابات أخرى على قولهم ان ابن الزبير من مواليد المتمة وايضاح خطأ وقع فيه ابن حجر فى التلخيص حين ذكر ان لأسما رواية فى نكاح المتمة وليس لها الا فى متعة الحج كما أوضحته واكتشاف حذف بعض النصوص لعدم موافقة مدلولها لرأى المخالف وغير ذلك من الفوائد التى يطول الكلام بذكرها ، البحث الثانى فى موقف التابعين من نكاح المتمة ، ولا يخلو هذا الفصل من جديد . ان ذكرت آراء جماعة هم عروة بن الزبير ومكحول وعبد اللن بن صفوان وخالد بن المهاجر ودفعت قول من قال انه كان ممن يفتى بحلها ، كما ذكرت آراء طاوس وعطاء وسميد بن جبشير فى هذه الملاقة وأسندت آراءهم . .

أما البحث الثالث ففي بيان موقف أهل العلم وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة ، وخلاصة بحثهم اجماعهم على تحريم هذا الضرب من النكاح . .
والبحث الرابع في موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة ونقلت فيه اجماع آل البيت على تحريم هذه العلاقة وذلك من طريق اتباعهم الشيعة الزيدية وأسندت تحريمها الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجعفر الصادق وأوضحت ضعف ما يروى عن علي " لولا نهى عمر عن المتعة ما زنا الا شقى " الى غير ذلك . .

أما الباب الثالث . . . وهو الأخير . . فينتظم فصلين . .
الأول رأى الشيعة الامامية في نكاح المتعة وأدلتهم ومناقشتها - وهذا الفصل أوسع فصول الرسالة لأننى ألمت النفس في الكلام على استدلالاتهم عند مناقشتها ، وقد استهلكت الفصل بذكر صفة المتعة وذكر أحكامها عند المجيزين ثم نيت بذكر استدلالهم على مشروعية هذا النكاح باستقصاء ثم ناقشت هذه الاستدلالات مناقشة مفصلة وأجبت على كثير من الشبه التي لم تناقش قبل وأوضحت في غضون هذه المناقشة بعض تحريفات وأخطاء وفهم مجانب للصواب وقع فيهم المخالفون وجريهم في النقد على قواعد غير صحيحة ، كما ذكرت نقدهم أحاديث تحريم المتعة في الموطأين خير والفتح ودفعت هذه الشبه بما فيه الكفاية . .
وزكرت أيضا مروياتهم عن أئمتهم في هذا النكاح ورعنت على ومنها . .
وأما الفصل الثانى ففي استمرار العمل بهذه العلاقة في ايران والآثار الاجتماعية والخلقية لشيوع نكاح المتعة . .

والحمد لله رب العالمين ،،،،

* *

**

*

تنبيه الرموز التي استعملتها في رسالتي هي رموز الحافظ
ابن حجر في تقريره ، وهي كما يلي / -

خ	للبخارى في صحيحه
خت	" تعليقا
بخ	" في الأرب المفرد
عخ	" في خلق أفعال المباد
ز	" في جزء القراءة
ى	" في رفع اليدين
م	لمسلم في صحيحه
د	لأبي داود
مد	لابي داود في المراسيل
صد	" " في فضائل الأنصار
خد	" " في الناسخ
قد	" " في القدر
ف	" " في التفرد
ل	" " في المسائل
كد	لمالك في مسنده
ت	لترمذى
تم	" في الشمائل
س	للنسائي
عس	" في سند على
ق	لابن ماجه
فق	" " في التفسير
ع	للجماعة
عم	" سوى الشيخين
الطبقات	اثنا عشر في اصطلاح ابن حجر
الأولى والثانية	قبل المائة
من الثالثة الى آخر الثامنة	، بعد المائة
من التاسعة الى آخر الطبقات	- بعد المائتين .

جدول الخطأ والصواب : والسقط

الخطأ	الصفحة	السطر	الصواب
مكتبه النفيسة لى	١	١٨	مكتبته لى
فجزا الله	٢	٣	فجزى الله
يتم بعد جمع المرويات	٨	١٧	يتم التوفيق بينها بعد جمع المرويات
جدى فيها المؤلف	١٠	١٦	جرى فيه المؤلف
فقد قام المؤلف	١١	١٥	فقد فات المؤلف
قال يتكرر نسخها	١٦	١٢	قال بتكرر نسخها
من أكل ما مسته النار والمخابره	١٨	١٤	من أكل ما مسته النار ويحذف لفظ المخابره .
محمد بن حيان	٢٠	١٧	محمد بن حبان
انه قد يجمع بين قولين	٢١	١	انه قد يذكر قولين
فحذفوا من النص	٢٢	٦	فذكروا من النص
الخطوط العريضة ص ٤١	٢٢	١٩	الخطوط العريضة ص ٤١ / ١
على نفى الاثبات	٢٣	١	على نفى الثبوت
مازنا الا	٢٣	١٥	مازنا الا شقى
يقول السيوطى	٢٣	٢٠	يقول العراقى
التزوج بمرأة اياما ثم اخلا			التزوج بامرأة اياما على عوض ثم اخلا
سبيلها على عوض	٣٠	٤	سبيلها .
السند ومكانتها	٤١	٢٠	السنة ومكانتها
واكثرها ورودا ثانيا	٤١	٧	واكثرها ورودا وتقيد ما اطلق ، ثانيا
ويوضع بالحاشية المثال لتقييد السنه للمطلق وهو هذا " مثاله والسارق والسارقة			
فاقاموا ايديهما فقطع اليد لم يقيد فى الآية بموضع خاص واليد تطلق على الكف وعلى			
الساعد وعلى الذراع فقيدت السنه القطع بكونه من الرسغ " .			
خير آحاد	٤٧	٢	خير آحاد
طرح للشريعه بأسرها	٤٩	٧	طرح لمعظم الشريعة
ينص خبر	٤٩	١٥	بنص خبر
وحده أنه	٥١	٤	وحد الناسخ أنه
(٣)	٥٧	٣	(٣) الشنقيطى : ذكره على روضة الناظر ص ٨٤
من عامة	٦١	٣	من عامه .

وسقط من	٥٩	من آخر الصفحة ما يلي
"٣" التفصيل بين زمان النبي صلى الله عليه وسلم وما بعده فقال ^{قوم} يوقع نسخ المتواتر بالآحاد في زمانه فقط. قال الشوكاني واليه ذهب القاضي في التقريب		
والخزالي وابوالوليد الباجي والقرطبي (٥) ارشاد الفحول ص ١٩٠		
اعل هذا الحديث	٦٥	٤ من الحاشية - أعل هذا الحديث
وقد صحيح هذا الحديث	٦٦	٣ وقد صحح هذا الحديث
ان شاء الله طلقها	٦٩	٤ من الحاشية - ان شاء الله طلقها
في طلب العقد	٦٩	٢ في صلب العقد
لكن اما أنكرت	٧٢	٤ لكن لما أنكرت
استباحة له والمبرة في العقود	٨٠	١٧ استباحة له وتوقيت النكاح بدخله
في دائرة المتعة وعقده بلفظ الانكاح لا يخرج عن معنى المتعة والمبرة في العقود		
رد المختار	٨٣	١ من الحاشية - رد المختار
٠٠٠ (٣)	٨٧	١١ " " - (٣) في مصنفه ٢٩٢/٤
فتطول غربتنا	٩١	٣ فتطول عز بتنا
شيوخ الأئمة	٩٢	٢٢ من الحاشية - شيوخ الأئمة
والسندان ضعيفان ، الحديث السابع	٩٩	٣ والسندان ضعيفان الا ان شواهد الباب ترفعهما الى اوج الحسن . والنهي عن الامرين ثابت عنه صلى الله عليه وسلم
الحديث السابع		
وسقط من الحاشية	١٠٠	٧ بعد قوله الحديث " والواقدي ايضا متروك كما في ص ٢٢
وسقط من الحاشية	١٠٣	٤ بعد قوله ٩٨ / " فوافق اصحاب
هذا المسلك في وقوع التحريم بخير والفتح وخالفهم في نفيه الترخيص في الفتح .		
تحريم المتعة بخير ص	١٠٩	٢ من الحاشية تحريم المتعة ص ٨٦ / وما بعدها
يسنده أنه سمع على	١١٠	٢ " " - يسنده الى محمد بن الحنفية انه سمع على .
اختيار لا تحريم ما قال	١١٥	٧ اختيار لا تحريم قال
فكان نهى الرسول للمتعة	١١٧	٤ فكان نهى الرسول عن المتعة

انظر الزيلعي	١٢٢	٢ من الحاشية - انظر الزيلعي
طبعة عبد الباقي	١٢٢	٣ " " - طبعة عبد الباقي
وجاء قريبا من معنى هذا الاثر	١٢٥	١ وجاء عكس هذا الاثر .
ان من الرسل	١٣٠	١٣ ان من ارسل
(١) تفسير ابن كثير / ١	١٣١	١ من الحاشية - (١) تفسير ابن كثير
		١٩٥ / ١
ان الحكم الاول ثابتا	١٣١	١١ ان الحكم الاول ثابت
ارجع فتعين	١٤٥	٤ أرجح فتعين
(٤) المنذر الاشرف	١٤٧	٩ من الحاشية - ابن المنذر الاشرف
ثم تحريمها وهي	١٥٦	٨ ثم تحريمها فيها
أخبرهما	١٦٦	٢ أخبرهما
فودعتنا	١٦٩	٨ فودعتنا
يجلن في رحالنا وقال	١٧١	٤ رحالنا او قال
يحذف السطر	١٧٦	١٣ ثانيا الخ
عن ابراهيم بن ابي موسى انه		عن ابراهيم بن ابي موسى عن ابيه
كان يفتي	١٨٥	٦ انه كان يفتي
ابن حجر الاصابه	١٩١	١٦ ابن حجر الاصابه
		٥٣١ / ٥٣٠ / ١ مطبعة السعادة
ويعنى بذلك عن سلمه	١٩٤	٨ من الحاشية - ويعنى بذلك سلمه
وهو على حد قوله	١٩٩	١٣ وهو على ضد قوله
اسناد جيد	٢٠٦	٤ اسناده جيد
الفوى	٢١٠	٨ الفسوى
نقلا من نهج البلاغة	٢٢٢	٩ من الحاشية - نقلا من شئ نهج البلاغة
ثقة متفق	٢٤٢	٧ " " - ثقة متقن
الحرف ابي	٢٤٥	٤ الحرف عن ابي
اللمعه الدمشقية	٢٥٠	٣ من الحاشية - أصل الشيعه واصولها ص ١٨٠
(٤) آية . . .	٢٥٠	٤ " " - (٤) النساء آية (٢٥)
امام مشهور	٢٥١	٧ امام مشهور
بن فطالوبقا	٢٦٥	٦ بن قطلوبغا
بن ذى يق	٢٦٧	٢ من الحاشية - بن زريق

هو محمد بن راشد	(٢٧٥)	(١)	من الحاشية هو معمر بن راشد
وساق حطة	(٢٧٥)	(١١)	" " وساق حطة
هذا الأستاذ	(٢٧٦)	(١٠)	" " هذا الاسناد
خت م ع	(٢٧٦)	(٧)	" " خت م ع
بلغة ذلك الايام	(٢٨٢)	(٨)	بلغ ذلك الايام
كان يفتى من أهل الافتاء	(٢٨٥)	(٦)	كان من أهل الافتاء
تقر الاجماع	(٢٨٦)	(١٤)	تقرر الاجماع
المعاضره	(٢٩١)	(٧)	المعاصره
الرسالة ص	(٢٩٥)	(١)	الرسالة ص . . . وما بعدها
بنص القرآن	(٢٩٦)	(٥)	" " بنص القرآن
الفصل السادس	(٣٠٠)	(١)	الفصل الأول
وليس شئ فقلنا	(٣٠٧)	(٢)	وليس لنا نساء فقلنا
الخطيب البغدادي	(٣٠٧)	(٥)	" " والخطيب البغدادي
مكسو بقميص	(٣٠٩)	(٤)	" " مكسو بقميص
ينص السياق على	(٣١٢)	(٣)	كما يفيد السياق يدل
فلا يقوم الرجم	(٣١٤)	(٩)	فلا يقام الرجم
الدر المنشور / . . .	(٣٢١)	(٤)	" " الدر المنشور ١١٩ / ٢
تحدد زمن التحريم	(٣٢٤)	(٣)	تممين زمن التحريم
أنه دلالة فيه	(٣٢٥)	(٢)	انه لا دلالة فيه
مستوفى على نكاح المتعة	(٣٢٥)	(٤)	مستوفى - ويحذف على نكاح المتعة .
أفهمت رفع الاذن	(٣٢٨)	(١١)	دلت على رفع الاذن
وان اطلق عليها	(٣٣٥)	(٩)	محله في السطر الذي يليه "وان أطلق عليها المخالف".
فقط الزوجه	(٣٣٥)	(١٠)	لفظ الزوجه
حكا الترخيص	(٣٣٧)	(١٤)	حكي الترخيص
الا علاقه المؤقتة	(٣٣٨)	(٤)	الملاقة المؤقتة
و طبيعى أن تتطور الثلاث فتقلب (٣٥٣)	(١)		فتطورت الثلاث وانقلبت واحدة منها
هذا باب ايضاح	(٣٦٢)	(١)	هذا من باب ايضاح .
زاد المعاد	(٣٦٥)	(١)	من الحاشية زاد المعاد ١٨٣ / ٢ / ١

فى سننه ٧/	(٣٦٥)	(٢)	من الحاشية- فى سننه ٧/ ٢٠٤
الرسالة ص ...	(٣٦٥)	(٣)	" " الرسالة ص ١٤٠
الرسالة ص ...	(٣٦٧)	(٣)	" " الرسالة ص ١٣٧
وهو الذى اخترته	(٣٧٢)	(١٠)	تحذف هذه الجملة لتكررها .
والنسانى	(٣٧٥)	(٤)	وفى الحاشية سطر ٤ - والنسائى
والمعاجلى	(٣٧٦)	(٥)	والمجلسى
كذلك يقذف الله الحق على الباطل (٣٧٩)	(١١)		بل نقذف بالحق على الباطل
لقطع النسل او اختلاط	(٣٨٠)	(١٥)	لقطع النسل واختلاط
تاريخ العرب قبل الاسلام (٣٨٢)	(٤)		من الحاشية - تاريخ العرب قبل
			الاسلام ٥/ ٢٠٨ / ٢٠٩ .

* *

*